



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغات



ارسلنا
عليكم يا صابغ
الرماد

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

مركز البحوث والدراسات الإسلامية

مركز البحوث والدراسات الإسلامية

القواعد النحوية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

القواعد النحويه

كاتب:

قاسم حسيني خراساني

نشرت في الطباعة:

حوزه علميه قم - مركز مديريت

رقمى الناشر:

مركز القائميہ باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٧	القواعد التحويه
١٧	اشاره
١٧	اشاره
٢١	كلمه المكتب
٢٤	فهرس المطالب
٤٠	النحو
٤٠	اشارة
٤٠	الكلام وما يتألف منه
٤١	ما يتألف منه الكلام
٤٧	المعرب والمبني
٤٧	اشارة
٤٧	المعرب والمبني في الكلم الثلاث
٥٠	أنواع البناء
٥٠	أنواع الإعراب
٥٠	الإعراب اللفظي
٥٠	اشارة
٥١	الأسماء
٥١	١ - الأسماء الستة
٥٤	٢ - المشتى
٥٤	٣ - جمع المذكر السالم
٥٩	٤ - الجمع بألف وتاء مزيدتين
٦٠	٥ - ما لا ينصرف
٦١	الأفعال

٦١	٦ - الأمتله الخمسه
٦١	٧ - الفعل المضارع المعتل الآخر
٦٣	الإعراب التقديري
٦٤	الإعراب المحلى
٦٦	النكره والمعرفه
٦٦	اشارة
٦٧	١. الضمير
٦٧	اشارة
٦٧	عود الضمير على متأخر لفظا ورتبه
٦٨	أقسام الضمير
٦٨	اشارة
٦٨	المتصل
٦٨	المنفصل
٧٠	أقسام الضمير المتصل
٧٠	أقسام الضمير المنفصل
٧١	اقسام ضمير المستتر
٧١	اشارة
٧١	وجوبا
٧١	جوازا
٧١	أحكام الضمير
٧١	١ - الاتصال والانفصال
٧١	اشارة
٧٣	استثناء القاعدة
٧٥	٢ - التقديم والتأخير
٧٥	٣ - نون الوقايه قبل ياء المتكلم
٧٩	٢. العلم

٧٩	إشارة
٨٠	المفرد والمركَّب
٨٠	إشارة
٨٠	أقسام المركب
٨١	المرتجل والمنقول
٨١	إشارة
٨١	المرتجل
٨١	المنقول
٨٢	الاسم والكنية واللقب
٨٤	٣. اسم الإشارة
٨٤	إشارة
٨٤	مراتب اسم الإشارة
٨٧	٤. الموصول
٨٧	إشارة
٨٧	الموصول المختص والمشترك
٩١	الضله وأحكامها
٩٣	حذف العائد
٩٥	١٥. المعترف ب «ال»
٩٧	١٦. المضاف إلى معرفه
٩٨	المبتدأ والخبر
٩٨	إشارة
٩٩	رافع المبتدأ والخبر
٩٩	أقسام الخبر
١٠٢	الابتداء بالنكره
١٠٣	حالات الخبر
١٠٦	حذف المبتدأ والخبر

- ١٠٨ تعدّد الخبر
- ١٠٨ اقتران الخبر بالفاء
- ١١٠ نواسخ الابتداء
- ١١٠ إشارة
- ١١٢ الأفعال الناقصة
- ١١٢ إشارة
- ١١٣ معنى هذه الأفعال
- ١١٤ حكم هذه الأفعال من جهة التصرف
- ١١٤ توسط الخبر بين الفعل والاسم
- ١١٤ تقديم الخبر على الفعل
- ١١٦ توسط معمول الخبر بين الفعل واسمه
- ١١٧ خصائص «كان»
- ١٢٠ الحروف المشبهة ب «ليس»
- ١٢٠ إشارة
- ١٢٣ زياده الباء في الخبر
- ١٢٥ أفعال المقاربه
- ١٣١ الحروف المشبهة بالفعل
- ١٣١ إشارة
- ١٣١ معنى هذه الحروف
- ١٣٢ الكلام في تقديم الخبر ومعموله
- ١٣٢ فتح همزه «نّ» وكسرها
- ١٣٨ دخول لام الابتداء بعد «إنّ»
- ١٤٠ اتصال «ما» الزائده بهذه الحروف
- ١٤٠ العطف على أسماء هذه الأحرف
- ١٤١ تخفيف هذه الحروف
- ١٤٧ لا التي لنفي الجنس

- ١٤٧ اشارة
- ١٤٨ حكم تكرار «لا»
- ١٥٠ تابع اسم «لا»
- ١٥١ حكم «لا» مع همزه الاستفهام
- ١٥١ حذف خبر «لا» أو اسمها
- ١٥٢ ظن وأخواتها
- ١٥٢ اشارة
- ١٥٢ القسم الاوّل : أفعال القلوب
- ١٥٢ اشارة
- ١٥٦ تنبيهات
- ١٥٨ أحكام أفعال القلوب
- ١٦٣ القسم الثاني : أفعال التصيير
- ١٦٦ أعلم وأرى وما ضمّن معناهما
- ١٦٩ الفاعل
- ١٦٩ اشارة
- ١٦٩ أحكام الفاعل
- ١٦٩ ١. الاعراب
- ١٧٠ ٢. وجوب التأخير...
- ١٧٠ ٣. عدم جواز حذفه...
- ١٧١ ٤. وجوب تجريد عامله...
- ١٧١ ٥. تانيث العامل اذا ...
- ١٧٢ ٦. تقدمه على المفعول ...
- ١٧٤ النائب عن الفاعل
- ١٧٦ تعدى الفعل ولزومه
- ١٨٠ المفاعيل
- ١٨٠ اشاره

- ١٨٢ ١- المفعول به
- ١٨٢ اشاره
- ١٨٣ اشتغال العامل عن المعمول
- ١٨٥ التنازع في العمل
- ١٨٧ تنبيهات
- ١٨٩ ٢- المفعول المطلق
- ١٨٩ اشاره
- ١٩٠ حذف عامل المصدر
- ١٩٣ ٣- المفعول له
- ١٩٥ ٤- المفعول فيه
- ١٩٥ اشاره
- ١٩٦ الظرف المتصرف وغير المتصرف
- ١٩٧ ما ينوب عن الظرف
- ١٩٨ ٥- المفعول معه
- ١٩٨ اشاره
- ١٩٨ حالات الاسم الواقع بعد الواو
- ٢٠٠ الاستثناء
- ٢٠٠ اشاره
- ٢٠٠ حكم المستثنى ب «إلّا»
- ٢٠١ تكرار إلّا
- ٢٠٤ الاستثناء بغير «إلّا»
- ٢٠٧ الحال
- ٢٠٧ اشاره
- ٢٠٩ تقديم الحال على صاحبها
- ٢١٠ مجيء الحال من المضاف إليه
- ٢١١ تقديم الحال على عاملها

٢١٢	تعدّد الحال وصاحبها
٢١٢	الحال المؤكّده والمؤثّسه
٢١٣	الجملة الحالّيه
٢١٥	حذف عامل الحال
٢١٦	حذف الحال
٢١٧	التمييز
٢١٧	اشاره
٢٢٠	تقديم التمييز على عامله
٢٢١	حروف الجز
٢٢٢	معاني حروف الجز
٢٢٢	«من»
٢٢٣	اللّام
٢٢٥	الباء
٢٢٧	«في»
٢٢٧	«على»
٢٢٩	«عن»
٢٢٩	الكاف
٢٢٩	«إلى» و «حتّى»
٢٣١	«كي»
٢٣١	«رَبّ»
٢٣٨	متعلّق الجاز والمجرور
٢٣٩	الإضافه
٢٣٩	اشاره
٢٣٩	أقسام الإضافه
٢٤٠	وصل «أل» بالمضاف
٢٤٣	ممتنع الإضافه وواجب الإضافه

- ٢٤٤ ----- مشبه «إذ» و «إذا» -----
- ٢٥٢ ----- حذف المضاف أو المضاف إليه -----
- ٢٥٣ ----- الفصل بين المضاف والمضاف إليه -----
- ٢٥٤ ----- إعمال المصدر -----
- ٢٥٩ ----- إعمال اسم المصدر -----
- ٢٥٩ ----- اشاره -----
- ٢٥٩ ----- أبنية المصادر -----
- ٢٦٢ ----- مصدر المزه والهيئه -----
- ٢٦٢ ----- إعمال اسم الفاعل -----
- ٢٦٤ ----- إعمال اسم المفعول -----
- ٢٦٤ ----- اشاره -----
- ٢٦٦ ----- أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهات بها -----
- ٢٦٧ ----- إعمال الصفة المشبهه -----
- ٢٧٠ ----- التعجب -----
- ٢٧٣ ----- نعم وبئس -----
- ٢٧٣ ----- اشاره -----
- ٢٧٥ ----- المخصوص بالمدح أو الذم -----
- ٢٧٥ ----- ملحقات نعم وبئس -----
- ٢٧٧ ----- أفعال التفضيل -----
- ٢٨١ ----- التوابع -----
- ٢٨١ ----- اشاره -----
- ٢٨٣ ----- النعت -----
- ٢٨٧ ----- التوكيد -----
- ٢٨٧ ----- اشاره -----
- ٢٨٩ ----- التأكيد اللفظي -----
- ٢٩١ ----- عطف البيان -----

٢٩٣	عطف النسق
٢٩٣	اشاره
٢٩٣	معانى حروف العطف وأحكامها
٣٠٢	البدل
٣٠٢	اشاره
٣٠٢	أقسام البدل
٣٠٧	حروف النداء وأحكامها
٣٠٧	اشاره
٣٠٨	أقسام المنادى
٣٠٩	توابع المنادى
٣١٠	تنبيهات
٣١١	المنادى المضاف إلى ياء المتكلم
٣١٤	في أسماء ملازمه للنداء
٣١٤	الاستغاثه
٣١٤	ترخيم المنادى
٣٢٠	الاختصاص
٣٢٠	التحذير والإغراء
٣٢٢	أسماء الأفعال
٣٢٤	أسماء الأصوات
٣٢٤	نونا التوكيد
٣٢٤	اشاره
٣٢٧	حكم آخر المؤكّد
٣٢٩	ما لا ينصرف
٣٣٧	إعراب الفعل
٣٣٧	اشاره
٣٣٧	عوامل النصب

٣٤٤	عوامل الجزم
٣٤٤	اشاره
٣٤٧	جمله الشرط والجزاء
٣٤٩	الفاء فى جواب الشرط
٣٥١	وقوع المضارع بعد جزاء الشرط
٣٥٣	وقوع المضارع بين الشرط والجزاء
٣٥٣	حذف الشرط أو الجزاء
٣٥٤	لو الشرطيه
٣٥٩	العدد
٣٥٩	اشاره
٣٦٠	العدد المفرد
٣٦٤	العدد المركب
٣٦٥	العدد المعطوف
٣٦٥	اشاره
٣٦٦	تنبيهات
٣٦٨	صياغه العدد على وزن فاعل
٣٧٠	كنايات العدد
٣٧٢	الخاتمه
٣٧٢	فى الجمل
٣٧٢	اشاره
٣٧٤	انقسام الجمله إلى اسميه وفعليه وظرفيه
٣٧٤	انقسام الجمله إلى صغرى وكبرى
٣٧٥	انقسام الجمله إلى ما لا محلّ لها وما له محلّ
٣٧٩	حكم الجمل بعد المعارف وبعد التكرات
٣٧٩	الظرف والجاز والمجرور بعد المعارف والتكرات
٣٨٠	التمارين

٣٨٠	إشاره
٣٨٢	التمرين ١
٣٨٢	الكلام وما يتألف منه
٣٨٣	التمرين ٢
٣٨٣	المعرب والمبني
٣٨٤	التمرين ٣
٣٨٤	المعرفه والنكره
٣٨٥	التمرين ٤
٣٨٥	المبتدأ والخبر
٣٨٧	التمرين ٥
٣٨٧	الأفعال الناقصه
٣٨٨	التمرين ٦
٣٨٨	الحروف المشبهه بالفعل
٣٨٩	التمرين ٧
٣٨٩	أفعال المقاربه
٣٩٠	التمرين ٨
٣٩٠	الحروف المشبهه بالفعل
٣٩٢	التمرين ٩
٣٩٢	لا التي لنفي الجنس
٣٩٣	التمرين ١٠
٣٩٣	ظنّ وأخواتها
٣٩٤	التمرين ١١
٣٩٤	الفاعل والنائب عن الفاعل
٣٩٥	التمرين ١٢
٣٩٥	المفاعيل
٣٩٧	التمرين ١٣

- ٣٩٧ الاستثناء ، الحال ، التمييز
- ٤٠٠ التمرين ١٤
- ٤٠٠ الأسماء العاملة (المصدر ، اسم الفاعل ، اسم المفعول ، الصفه المشبّهه ، صيغ المبالغه)
- ٤٠١ التمرين ١٥
- ٤٠١ التعجب ، المدح والذم ، اسم التفضيل
- ٤٠٢ التمرين ١٦
- ٤٠٢ التوابع
- ٤٠٥ التمرين ١٧
- ٤٠٥ النداء ، أسماء الأفعال ، نون التأكيد ، ما لا ينصرف
- ٤٠٨ التمرين ١٨
- ٤٠٨ إعراب الفعل إلى آخر الكتاب
- ٤٠٩ فهرس المصادر
- ٤١٣ تعريف مركز

سرشناسه : حسینی، قاسم

عنوان و نام پدیدآور : القواعد النحويه / قاسم الحسيني الخراساني، محمود الملكي الاصفهاني؛ الاعدادالمركز للخدمه التحقيقيه الميهن.

مشخصات نشر : قم: الحوزه العلميه بقم، مديره العامه، مكتب التخطيط و اعدادالمناهج الدراسيّه، ۱۴۲۷ق. = ۱۳۸۵.

مشخصات ظاهري : ۳۱۲ص.

شابك : ۲۰۰۰۰ ريال: ۹۶۴-۲۶۳۸-۲۰۰-۲

يادداشت : عربي.

يادداشت : پشت جلد لاتيني شده: Qasem Hossaini, Mahmood Maleki. Al-qavaed al-nahvyah.

يادداشت : کتابنامه: ص. [۳۱۱] - ۳۱۲؛ همچنين به صورت زیرنویس.

موضوع : زبان عربي -- نحو

شناسه افزوده : ملكي اصفهاني، سيدمحمود، ۱۳۳۹-

شناسه افزوده : حوزه علميه قم. مركز مديریت. دفتر برنامه ريزی و تدوين متون درسی

رده بندي كنگره : ۱۳۸۵ P/۶۱۵۱ /ح ۵۳ق ۹

رده بندي ديويي : ۴۹۲/۷۵

شماره كتابشناسي ملي : م ۸۵-۲۴۹۴۲

ص: ۱

الحمد لله كما هو أهله ، الذى ركب البيان فى ضمير الإنسان ، ليعبر عما يدركه من الحقائق بديع الكلام ، وقد صاغ كلامه - الذى أنزله على خاتم الرسل صلى الله عليه وآله وسلم - بلسان عربى مبين ليكون مناراً وفاداً يهدى الناس إلى صراط العزيز الحميد.

وبيركه كلام الله تعالى ذاغ للغه العرب صيت وصارلها شأن رفيع.

لا- شك فى أن فهم كلام الله تعالى والمعارف الساميه للدين الحق لايمكن إلا بالرجوع إلى مصادرها الأصلية والأصيله ، وأن الوصول إلى دُر حقيقتها لا- يتيسر إلا- من خلال فهم أسرار اللغه العربيه الرائعه ورموزها. ومن هذا المنطلق ركزت الحوزات العلميه فى مختلف القرون - بحكم رسالتها العلميه ومسؤوليتها الدينيه فى إدراك الدين فى مختلف الأبعاد وإبلاغه - همّتها على تعلّم هذه اللغه وتعليمها وبذلت قصارى سعيها لتوجيه طلاب العلوم الدينيه صوب منبع العلم ، وكانت حصيله تلك الجهود إعداد أدباء مختصّين وتأليف كتب علميه وتعليميه ذات قيمه وأهميه للتعليم والتحقيق فى إطار اللغه العربيه وتوسيع مباحثها المختلفه ، ولابد من الإذعان بأنّ الحوزات العلميه هى إحدى أركان نمو اللغه العربيه. وكلّ واحد من النصوص التى دوّنت فى هذا المجال تتحلّى بامتيازات خاصه ، كانت هى السبب وراء خلوده وبقاته.

وفى ضوء ما نلاحظه اليوم من تطور فى العلوم المرتبطه بتعليم اللغه واعتبار علم اللغه علماً مستقلاً فى المراكز العالميه للتعليم العالى ووضع مفاير علميه معينه لتعليم اللغه ، ندرك أن إعادته النظر فى كتب تعليم اللغه العربيه ومناهجها فى الحوزات العلميه يمكن أن تسهم فى تطويرها وفعاليتها أكثر فاكتر فى أوساط الطلاب ورواد العلوم الدينيه وتفتح امامهم أفقاً جديده .

لقد كان ومازال من جمله الهموم التى يحملها المتصدّون وأصحاب الرأى فى الحوزات العلميه ، إصلاح الأساليب المنهجيه ورفع النواقص والتعقيدات الموجوده فى المحتوى العلمى والاستفاده من الأصول والفنون والمهارات التعليميه فغى تأليف الكتب الدراسيه ، وكذلك تلافى ما فيها من نواقص ، حتّى يتسنى - من خلال تدوين كتب تعليميه عصريه ومنهجيه - لطلاب ودارسى العلوم الدينيه الاطلاع على الأبعاد والحيثيات الكامنه فى هذه الكتب بصوره أسهل وأسرع ولكى يقفوا على ما فيها من عمق وسعه وشمول.

هذا الكتاب الذى نضعه بين ايدي الباحثين وطلبه العلوم الدينيه الاكارم ، هو حصيله جهود سنوات بذلها استاذان جليلان من اساتذه الأداب العربيه فى الحوزه العلميه فى مدينه قم المقدسه . وموضوعات هذا الكتاب مستقاه بشكل اساسى ومستمدّه من النصوص الاصيله للأداب العربيه وتعتمد المنهجيه الشائعه فى اساليب تدريس الأداب العربيه . وقد انصبّ جُل اهتمام المؤلفين الكريمين ، وهذا المكتب على استجلاء هذا الكتاب الى

اقصى حد ممكن من كل مكان الغموض والابهام والتعقيد ، لظهاره بهارات ناصعه تستهوى النفوس ، على أن يكون في الوقت ذاته على درجه عاليه من الاتقان والرصانه العلميه. ولا بد من الاشاره الى ان هذا الكتاب يتسم بمجموعه من الخصائص التي يمكن ان نجملها في ما يلي :

١. وضع هذا الكتاب للطلبه الذين سيق لهم ان درسوا في المنهج التعليمي المعروف باسم النحو (١) الكاتبين القيمين : الهدايه والصمديه. والمستوى العلمى للكتاب بؤهله ليحل محل كتاب «البهجه المرضيه» و «شرح ابن عقيل» فى المنهج الدارسى للمدارس.

تجدد الاشاره الى ان هذا النص سيدرس فى الوقت الحاضر فى بعض المدارس الدينيه على نحو تجربيه. ثم سوف يجرى فى نهايه السنه الدراسيه الحاليه استطلاع يتم فيه تفضى آراء كبار الحوزات المقدسه وذوى الرأى الكرام والاساتذه المحترمين لآداب لغه العربيه والطلاب الاعزاء ، لكى يؤخذ بنظر الاعتبار ما يطرح من آراء لاصلاحه واكماله لغرض اعداد النص النهائى للتدريس ضمن النحو (٢) ويوزع على الحوزات العلميه.

٢. حجم الكتاب يتيح تدريس فى وقت اقل مما يستغرفه تدريس كتب مماثله نحو كتاب البهجه المرضيه وشرح ابن عقيل. وهذا يعنى فى ما يعنيه ان الطلاب سيمون الديهم الوقت الكافى واللازم لهضم مادته وتطبيق محتوياته والامثله الوارده فيه. ومن الطبيعى ان هذه الميزه ستكون ذات تأثير بالغ فى الارتقاء بمستوى التعليم ، وتسهيم فى توفير فسحه من الترابط العلمى بين الاساتذه والطلاب فى المحاورات العلميه التى تأتى بين ثنايا المحاضرات.

٣. الامثله التى استعين بها لتقريب المعانى فى هذا الكتاب منتقاه كلها من آيات القرآن والاحاديث الشريفه ولأشعار ذات المغزى العميق التى يُستشهد بها عاده فى الآداب العربيه. واما تمارين الكتاب فقد تضمنت ما يمكن استيمابه من الآيات والاحاديث والادعيه بفيه ان يستفيد الدارسون من مدلولاتها الادبيه من جهه ، ولكى يقتبسوا جذوه مما تزخر به من الرقد المعنوى من جهه اخرى ، باذن الله تعالى.

وفى ختام المطاف نرى الزاماً علينا ان نعرب عن جزيل الشكر والامتنا للجهد المعطاء التى اضطلع به المؤلفان الكريمان لكتاب «القواعد النحويه» وهما كل من حجه الاسلام والمسلمين السيد قاسم الحسينى ، وحجه الاسلام والمسلمين محمود الملكى ، وكذا لكل الاخوه الاعزاء الذين آزرنا مكتب اعداد الكتب من خلال مساهمتهم فى اعداد هذا الكتاب واخراجه الى النور.

كما ونرى باناه من دواعى الفخر بالنسبه لنا ان نلعن عن ترحيبنا بكل ما وجود به علينا افاضل الحوزه العلميه واصحاب النظر فى الآداب العربيه من آراء وانتقادات وملاحظات علميه لتسنى الاستفادة منها لأجل الانتقال خطوه اخرى على طريق بلوغ الغايه الساميه التى نتطلع إليها ألا وهى اعداد مناهج دراسيه قادره على مواكبه المسيره الوثابه للحوزات العلميه بمون الله العلى القدير.

مديره العامه للحوزه العلميه فى قم

المقدسه

مكتب التخطيط واعداد المناهج الدراسيه

صيف عام (١٣٢٧)

ص: ٦

فهرس المطالب

العنوان

الصفحه

النحو.....	١٥
الكلام وما يتألف منه.....	١٥
ما يتألف منه الكلام.....	١٦
المعرب والمبني.....	٢٠
المعرب والمبني في الكلم الثلاث.....	٢٠
أنواع البناء.....	٢٢
أنواع الإعراب.....	٢٢
١ - الأسماء الستة.....	٢٣
٢ - المثنى.....	٢٥
٣ - جمع المذكر السالم.....	٢٧
٤ - الجمع بألف وتاء مزيدتين.....	٢٩
٥ - ما لا ينصرف.....	٣٠
٦ - الأمثلة الخمسه.....	٣١
٧ - الفعل المضارع المعتل الآخر.....	٣١
الإعراب التقديرى.....	٣٢
الإعراب المحلى.....	٣٣
النكره والمعرفه.....	٣٥

١. الضمير..... ٣٦

عود الضمير على متأخر لفظا ورتبه..... ٣٦

أقسام الضمير..... ٣٧

أحكام الضمير..... ٣٩

ص: ٧

- ١ - الاتّصال والانفصال ٣٩
- ٢ - التقديم والتأخير ٤١
- ٣ - نون الوقايه قبل ياء المتكلم ٤١
٢. العلم ٤٤
- المفرد والمركّب ٤٥
- المرتجل والمنقول ٤٦
- الاسم والكنيه واللقب ٤٧
٣. اسم الإشاره ٤٩
- مراتب اسم الإشاره ٤٩
٤. الموصول ٥٢
- الموصول المختصّ والمشارك ٥٢
- الضّله وأحكامها ٥٥
- حذف العائد ٥٦
٥. المعرف ب «ال» ٥٨
٦. المضاف إلى معرفه ٥٩
- المبتدأ والخبر ٦٠
- رافع المبتدأ والخبر ٦١
- أقسام الخبر ٦١
- الابتداء بالنكره ٦٤
- حالات الخبر ٦٥

حذف المبتدأ والخبر..... ٦٧

تعدّد الخبر..... ٦٩

اقتران الخبر بالفاء..... ٦٩

نواسخ الابتداء..... ٧١

١. الأفعال الناقصة..... ٧٣

ص: ٨

- معنى هذه الأفعال..... ٧٤
- حكم هذه الأفعال من جهة التصرف..... ٧٥
- توسّط الخبر بين الفعل والاسم..... ٧٥
- تقديم الخبر على الفعل..... ٧٥
- توسّط معمول الخبر بين الفعل واسمه..... ٧٦
- خصائص «كان»..... ٧٧
٢. الحروف المشبّهة بـ «ليس»..... ٨٠
- زياده الباء فى الخبر..... ٨٢
٣. أفعال المقاربه..... ٨٣
٤. الحروف المشبّهة بالفعل..... ٨٧
- معنى هذه الحروف..... ٨٧
- الكلام فى تقديم الخبر ومعموله..... ٨٨
- فتح همزه «انّ» وكسرها..... ٨٨
- دخول لام الابتداء بعد «إنّ»..... ٩٢
- اتّصال «ما» الزائده بهذه الحروف..... ٩٣
- العطف على أسماء هذه الأحرف..... ٩٣
- تخفيف هذه الحروف..... ٩٤
٥. لا التى لنفى الجنس..... ٩٨
- حكم تكرار «لا»..... ٩٩
- تابع اسم «لا»..... ١٠٠

- ١٠١ حكم «لا» مع همزه الاستفهام.
- ١٠١ حذف خبر «لا» أو اسمها.
- ١٠٢ ٦. ظنّ وأخواتها.
- ١٠٢ القسم الأوّل : أفعال القلوب.
- ١٠٤ تنبيهات.
- ١٠٥ أحكام أفعال القلوب.
- ١٠٨ القسم الثانی : أفعال التصيير.
- ١١٠ أعلم وأرى وما ضمّن معناهما.

الفاعل.....	١١٣
أحكام الفاعل.....	١١٣
النائب عن الفاعل.....	١١٨
تعدي الفعل ولزومه.....	١٢٠
المفاعيل.....	١٢٣
١. المفعول به.....	١٢٥
اشتغال العامل عن المعمول.....	١٢٦
التنازع في العمل.....	١٢٨
تنبيهات.....	١٣٠
٢. المفعول المطلق.....	١٣٢
حذف عامل المصدر.....	١٣٣
٣. المفعول له.....	١٣٥
٤. المفعول فيه.....	١٣٧
الظرف المتصرف وغير المتصرف.....	١٣٨
ما ينوب عن الظرف.....	١٣٩
٥. المفعول معه.....	١٤٠
حالات الاسم الواقع بعد الواو.....	١٤٠
الاستثناء.....	١٤٢
حكم المستثنى ب «إلّا».....	١٤٢
تكرار إلّا.....	١٤٣

الاستثناء بغير «إلّا» ١٤٥

الحال ١٤٧

تقديم الحال على صاحبها ١٤٩

مجىء الحال من المضاف إليه ١٥٠

تقديم الحال على عاملها ١٥١

ص: ١٠

- تعدّد الحال وصاحبها ١٥٢
- الحال المؤكّده والمؤسّسه ١٥٢
- الجملة الحالّيه ١٥٣
- حذف عامل الحال ١٥٤
- حذف الحال ١٥٥
- التمييز ١٥٦
- تقديم التمييز على عامله ١٥٨
- حروف الجرّ ١٥٩
- معانى حروف الجرّ ١٦٠
- «من» ١٦٠
- اللّام ١٦١
- الباء ١٦٢
- «فى» ١٦٣
- «على» ١٦٣
- «عن» ١٦٤
- الكاف ١٦٤
- «إلى» و «حتّى» ١٦٤
- «كى» ١٦٥
- «ربّ» ١٦٥
- متعلّق الجارّ والمجرور ١٦٩

الإضافه..... ١٧٠

أقسام الإضافه..... ١٧٠

وصل «أل» بالمضاف..... ١٧١

كسب التأنيث من المضاف إليه وعكسه..... ١٧٢

ممتنع الإضافه وواجب الإضافه..... ١٧٣

مشبه «إذ» و «إذا»..... ١٧٥

ص: ١١

حذف المضاف أو المضاف إليه.....	١٧٩
الفصل بين المضاف والمضاف إليه.....	١٨٠
المضاف إلى ياء المتكلم.....	١٨٠
إعمال المصدر.....	١٨٢
إعمال اسم المصدر.....	١٨٤
أبنية المصادر.....	١٨٤
مصدر المزمه والهيئه.....	١٨٧
إعمال اسم الفاعل.....	١٨٧
إعمال اسم المفعول.....	١٨٩
أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهات بها.....	١٩٠
إعمال الصفة المشبهه.....	١٩١
التعجب.....	١٩٤
نعم وبئس.....	١٩٧
المخصوص بالمدح أو الذم.....	١٩٩
ملحقات نعم وبئس.....	١٩٩
أفعال التفضيل.....	٢٠١
التوابع.....	٢٠٥
١. النعت.....	٢٠٧
الأشياء التي ينعت بها.....	٢٠٨
٢. التوكيد.....	٢١١

التأکید اللفظی..... ٢١٣

٣. عطف البيان..... ٢١٤

٤. عطف النسق..... ٢١٤

معانی حروف العطف وأحكامها..... ٢١٤

٥. البدل..... ٢٢٣

أقسام البدل..... ٢٢٣

ص: ١٢

- حروف النداء وأحكامها ٢٢٦
- أقسام المنادى ٢٢٧
- توابع المنادى ٢٢٨
- تنبيهات ٢٢٩
- المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ٢٣٠
- فى أسماء ملازمه للنداء ٢٣٢
- الاستغاثه ٢٣٢
- المندوب ٢٣٣
- ترخيم المنادى ٢٣٤
- الاختصاص ٢٣٨
- التحذير والإغراء ٢٣٨
- أسماء الأفعال ٢٤٠
- أسماء الأصوات ٢٤٢
- نونا التوكيد ٢٤٢
- حكم آخر المؤكّد ٢٤٤
- ما لا ينصرف ٢٤٦
- إعراب الفعل ٢٥٤
- عوامل النصب ٢٥٤
- عوامل الجزم ٢٥٩
- جملة الشرط والجزاء ٢٦١

الفاء فى جواب الشرط..... ٢٦٢

وقوع المضارع بعد جزاء الشرط..... ٢٦٣

وقوع المضارع بين الشرط والجزاء..... ٢٦٤

حذف الشرط أو الجزاء..... ٢٦٤

اجتماع الشرط والقسم..... ٢٦٥

لو الشرطية..... ٢٦٦

أمّا..... ٢٦٧

لو لا ولو ما الشرطيتان..... ٢٦٨

ص: ١٣

العدد..... ٢٦٩

١. العدد المفرد..... ٢٧٠

١ - للواحد والاثنتين حكمان..... ٢٧٠

٢ - الثلاثة إلى العشرة ، ولها حكمان..... ٢٧٠

٣ - عشرون وأخواته ولها حكمان..... ٢٧٢

٤ - المأه والألف ولهما حكمان..... ٢٧٢

٢. العدد المركب..... ٢٧٣

٣. العدد المعطوف..... ٢٧٤

تنبيهات..... ٢٧٥

صياغة العدد على وزن فاعل..... ٢٧٧

كنايات العدد..... ٢٧٩

الخاتمه فى الجمل..... ٢٨١

١. انقسام الجمله إلى اسميه وفعليه وظرفيه..... ٢٨٣

٢. انقسام الجمله إلى صغرى وكبرى..... ٢٨٣

٣. انقسام الجمله إلى ما لا محلّ لها وما له محلّ..... ٢٨٤

١ - الجمل التى لا محلّ لها من الإعراب..... ٢٨٤

٢ - الجمل التى لها محلّ من الإعراب..... ٢٨٥

٤. حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات..... ٢٨٦

٥. الظرف والجارّ والمجرور بعد المعارف والنكرات..... ٢٨٦

التمارين..... ٢٨٧

النحو : هي القواعد التي يعرف بها أحوال ألفاظ العرب من حيث الإعراب والبناء. (١) فائدته : حفظ اللسان عن الخطأ اللفظي في كلام العرب والاستعانة على فهمه. موضوعه : الألفاظ العربيّة من حيث الإعراب والبناء.

الكلام وما يتألف منه

الكلام - في اصطلاح النحويين - هو اللفظ المفيد ، (٢) نحو : «العلم حياهُ». (٣)

المراد باللفظ : الصوت المشتمل على حرف أو أكثر ، (٤) تحقيقاً ، ك «زيد» ، أو تقديراً ، كالضمير المستتر.

والمراد بالمفيد : ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه. (٥)

ويستفاد من عبارته جماعه من النحاء أنّ الكلام مترادف للجمله. .»

ص: ١٥

١- هذا ما اصطلاح عليه المتأخرون. أما عند المتقدمين فيطلق على ما يعمّ الصرف ويعرّف بأنّه قواعد مستنبطه من كلام العرب يعرف بها أحكام الكلمات العربيّة حال أفرادها كالإعلال والإدغام والحذف والإبدال ، وحال تركيبها كالإعراب والبناء. راجع : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١ : ١١ وحاشية الصبّان على شرح الأشموني : ١ / ١٦.

٢- عبّر جماعه من النحاء في تعريف الكلام - بدل «اللفظ» - ب «القول» وهو اللفظ الدال على معنى - لأنّ القول جنس قريب لعدم اطلاقه على المهمل بخلاف اللفظ. أما التعبير ب «اللفظ» فلعدم إطلاقه على الرأى بخلاف القول ؛ فإنّه مشترك بين اللفظ المستعمل والرأى.

٣- غرر الحكم (١) : ١١.

٤- سواء دلّ على معنى ، ك «زيد» ، أم لم يدلّ ، ك «ديز» ، مقلوب «زيد».

٥- المراد سكوت المتكلم ؛ لأنّ السكوت خلاف التكلم ؛ فكما أنّ التكلم صفة المتكلم ، كذلك السكوت صفة أيضاً. وقيل : «المراد سكوت السامع» وقيل : «سكوتهما».

وفيه نظر؛ لأنّ استعمالات «الجملة» تدلّ على أنّ الإفاده ليست شرطاً فيها، بل هي عبارة عن الفعل وفاعله والمبتدأ وخبره وما كان بمنزلة أحدهما، سواء أفادت أم لم تفد، نحو: «قام زيد» و «زيد قائم» و «ضرب اللص» و «أقائم الزيدان» و «كان زيد قائماً» و «إن قام زيد». فتبيّن أنّ الجملة أعمّ من الكلام.

ما يتألف منه الكلام

يتألف الكلام من اسم وفعل وحرف. (١).

ص: ١٦

١- قال ابن مالك في الألفيّة: كلامنا لفظ مفيد ك «استقم» واسم وفعل ثم حرف الكلم واحده كلمه والقول عمّ وكلمه بها كلام قد يؤمّ يريد: أنّ الكلام عند النحاه هو اللفظ المفيد، ك «استقم». وأنّ الكلم - أى: الكلمات التي يتألف منها الكلام - ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف. وواحد كلمه. والقول - وهو اللفظ الدالّ على معنى - عمّ الكلام والكلمه، أى: يطلق على كلّ واحد منهما وقد ينفرد عنهما، نحو: «غلام زيد» والكلمه قد يقصد بها الكلام، كقولهم في «لا إله إلا الله»: «كلمه الإخلاص». تنبيهات: الأوّل: عرّف جماعه من النحويين «الكلمه» ب «لفظ موضوع مفرد». والأكثر على أنّ المفرد في مقابل المركّب وأرادوا بالمفرد ما لا يدلّ جزئه على جزء معناه، نحو: «زيد». فإنّ أجزاءه - وهي الزاى والياء والدال - إذا أفردت لا تدلّ على شيء من المعنى. وعلى هذا يخرج المركّب، نحو: «كتاب زيد»، فإنّ كلّ واحد من جزئيه - وهما «كتاب» و «زيد» - دالّ على جزء المعنى. وقد يقال: إنّ المفرد عندهم عبارة عن اللفظ الواحد، وتفسيره ب «ما لا يدلّ جزئه على جزء معناه» اصطلاح المنطقيين، فذكره في العربيّه من خلط اصطلاح باصطلاح. وذهب بعضهم - كابن عقيل - إلى أنّ المفرد في مقابل الكلام. وكيف كان فإنّ للمناقشه في أصل التعريف مجالاً. راجع: شرح الكافيه للمحقّق الرضى رحمه الله (١): ٤ و ٥. الثانى: الظاهر أنّ «الكلم» في عبارة ابن مالك بمعناه اللغوى، أى: إنّ الاسم والفعل والحرف هي الكلمات التي يتألف منها الكلام. والكلم بمعناه الاصطلاحى عبارة عن «ما تركّب من ثلاث كلمات فأكثر، سواء أكان مفيداً أم لا، كقولك: «إن قام زيد». وهذا اصطلاح خاصّ ذكر في بعض كتب النحو وليس كلام ابن مالك ظاهراً فيه وإن توهم بعضهم. الثالث: اختلفوا في لفظ «كلم»، فقيل: «جمع، مفردة كلمه»، وقيل: «اسم جمع، لأنّه ليس على زنه من أوزان الجموع». وقيل: «اسم جنس جمعى». راجع لتحقيق معنى اسم الجمع واسم الجنس: شرح الكافيه للمحقّق الرضى رحمه الله (٢): ١٧٧ و ١٧٨.

الاسم : ما دلّ على معنى فى نفسه غير مقترن بأحد الأزمنه الثلاثه.

وأهمّ علاماته ما يلي :

١ - الجزّ ، نحو : «بسم الله الرحمن الرحيم».

٢ - التّنوين ، وهو على أربعة أقسام :

الأول : تنوين التمكّن ، (١) وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف ك «زيد» و «رجل».

الثانى : تنوين التنكير ، وهو اللاحق لبعض الأسماء المبتئيه ؛ للدلاله على أنه نكره ، تقول : «سيبويه» - بلا- تنوين - إذا أردت شخصا معينا اسمه ذلك. وإذا أردت شخصا ما اسمه سيبويه تؤنّته.

الثالث : تنوين المقابله ، وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم ، نحو : «مسلمات» ، قالوا : إنّ هذا التّنوين جعل فى مقابله النون فى نحو : «مسلمين».

الرابع : تنوين العوض ، (٢) وهو على ثلاثة أقسام :

أ. عوض من جمله ، وهو الذى يلحق «إذ» عوضا من جمله التى تضاف إليها ، كقوله تعالى : (وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ) ، (٣) أى : حين إذ بلغت الروح الحلقوم.

ب. عوض من اسم ، وهو اللاحق ل «كلّ» و «بعض» عوضا مميّا يضافان إليه ، (٤) نحو قوله تعالى : (كُلُّ لَه قَانِتُونَ) (٥) و «أَفْتَوْمُنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ» . (٦)

ج. عوض من حرف ، وهو اللاحق لنحو «جوار» رفعا وجرّا - على قول بعضهم (٧) -

ص : ١٧

١- يسمّى أيضا تنوين التمكين وتنوين الأمكّتيه. وفائدته الدّلاله على خفّه الاسم وتمكّنه فى باب الاسميه ؛ لكونه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف.

٢- يسمّى أيضا تنوين التعويض.

٣- الواقعه (٥٦) : ٨٤.

٤- قاله جماعه من النحويين. لكن ذهب بعضهم أنّ هذا التّنوين تنوين التمكّن ، رجع لزوال الإضافه التى كانت تعارضه. وقد يقال : لا مخالفه بين القولين لأنّ هذا التّنوين عوض من المضاف إليه وللمكّن.

٥- البقره (٢) : ١١٦.

٦- البقره (٢) : ٨٥.

٧- في هذا التنوين خلاف. راجع : باب ما لا ينصرف.

نحو «هؤلاء جوار» و «مررت بجوار» ؛ فحذفت الياء وأتى بالتنوين عوضا منها. (١)

٣ - النداء ، أى الصلاحيه لأن ينادى ، نحو قوله تعالى : «يا يحيى خذ الكتاب بقوة». (٢)

٤ - دخول «ال» الحرفيه ، نحو : «الرجل».

٥ - الإسناد إليه ، كقوله تعالى : «محمّد رسول الله». (٣)

ولا يقدح فى ذلك نحو :

الام على لو وإن كنت عالما

بأذنا ب لو لم تفتنى أوائله

و «إيّاك واللّو» و «يا ليتنا نُرُدُّ» (٤) و «تسمع بالمعيدي (٥) خير من أن تراه» ، لجعل «لو» فى الأولين اسما وحذف المنادى فى الثالث ، أى : «يا قوم» ، وحذف «أن» المؤول مع الفعل بالمصدر فى الأخير ، أى : وسماعك خير. (٦)

الفعل : ما دلّ على معنى فى نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة. وهو على ثلاثة أقسام : ماض ومضارع وأمر.

١ - الماضى : هو الفعل الذى يقترن بزمان سابق وضعاً. ويختصّ بقاء الفاعل ، نحو : «قمت» ، «قمت» ، و «قمت» وتاء التانيث الساكنه ، نحو : «قامت».

والتقييد بالساكنه يخرج المتحرّكه اللاحقه للأسماء ، نحو : «قائمه» ولبعض الحروف ، نحو : «لات» ، «ربت» و «ثمت».

٢ - المضارع : هو الفعل الذى يقترن بزمان مستقبل أو حال وضعاً ، ويختصّ بالسين

ص : ١٨

١- اعلم أنّ التنوين فى «قاض» - رفعا وجزّا - تنوين التمكّن لا تنوين التعويض - كما توهم بعض - لثبوته مع الياء فى النصب.

٢- مريم (١٩) : ١٢.

٣- الفتح (٤٨) : ٢٩. أشار ابن مالك إلى علائم الاسم بقوله : بالجرّ والتنوين والندا و «ال» ومسند للاسم تمييز حصل قوله : «بالجرّ» متعلق ب «حصل» و «للاسم» متعلق ب «تمييز».

٤- الأنعام (٦) : ٢٧.

٥- تصغير «معدى» ، منسوب إلى معدى بن عدنان.

٦- قال الشمنى : وحذف «أن» مع رفع الفعل ليس قياسياً على المختار وجزم الرودانى بأنه قياسى. أمّا روايه نصبه فعلى إضمارها ، لأنّ المضمر فى قوّه المذكور بخلاف المحذوف ، لكن نصبه على إضمارها فى مثل ذلك شاذّ ، كما ستعرفه فى باب إعراب

الفعل. راجع : حاشيه الصبّان : ٣٨ / ١.

و «سوف» و «لم» وإحدى زوائد «أتين» ، نحو : «يشكر».

٣- الأمر : هو الفعل الذى يطلب به تحقق شيء فى المستقبل وضعا مع قبوله نون التأكيد ، نحو : «قم». (١)

الحرف : ما دلّ على معنى غير مستقلّ قائم بغيره.

وهو لا يقبل شيئا من علامات الاسم والفعل.

والحرف على ثلاثة أقسام :

١ - مشترك بين الأسماء والأفعال ، ك «هل» ، تقول : «هل زيد قائم» و «هل قام زيد».

٢ - مختصّ بالأسماء ، نحو : «فى» ، تقول : «جلست فى المسجد».

٣ - مختصّ بالأفعال ، نحو : «لم» ، تقول : «لم أضرب زيدا».

ص : ١٩

١- قال ابن مالك : بتا فعلت وأتت ويا افعلى ونون أقبلن فعل ينجلى قوله : «ينجلى» ، أى : ينكشف ويتميز من غيره. وبه يتعلّق قوله : «بتا». سواهما الحرف ك «هل» و «فى» و «لم» فعل مضارع يلى «لم» ، ك «يشم» سواهما ، أى سوى الاسم والفعل. وماضى الأفعال بالتّما مز وسم بالنون فعل الأمر إن أمر فهم والأمر إن لم يك للنون محل فيه هو اسم نحو «صه» و «حيهل» «مز» ، من «ماز الشىء ، يميزه ميزا». و «سم» أمر من «وسم الشىء يسمه وسما» ، والوسم : العلامة. والأمر فى قوله «إن أمر فهم» ، هو الأمر بمعناه اللغوى ، أى : الطلب. أى : إذا دلّت كلمه على معنى الأمر ولم تقبل النون فهى اسم فعل ، ك «صه» ، بمعنى : «اسكت». وقال ابن مالك فى عمدته : «إذا دلّت كلمه على حدث ماض ولم تقبل التاء ك «شتان» أو على حدث حاضر أو مستقبل ولم تقبل «لم» ك «أوه» فهى اسم فعل أيضا.

المعرب : ما يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا أو تقديرا ، نحو : «الصدق ينجي» . (١)

المبني : ما لا- يختلف آخره باختلاف العوامل ، نحو : «من» في قولك : «جاء من أكرمته» ، «رأيت من أكرمته» و «مررت بمن أكرمته» .

المعرب والمبني في الكلم الثلاث

الأسماء بعضها معرب - وهو الأ-كثر - وبعضها مبني ، كالضمائر وأسماء الإشارات والموصولات وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام. وسيأتي البحث عنها. (٢)

ص: ٢٠

١- غرر الحكم : ٥٨.

٢- يتداول على ألسنة النحويين البحث عن علّة بناء الاسم ؛ فذهب كثير منهم إلى أنّ سبب بناء الاسم منحصر فيما إذا أشبه الحرف شيها قويا لا يعارضه شيء من خصائص الأسماء ، كالشبيهة والإضافة. وأنواع الشّبه سته : الأوّل : الشبه الوضعي ، وضابطه أن يكون الاسم موضوعا على حرف واحد أو حرفين كما هو الأصل في وضع الحرف كالتاء في «ضربت» و «نا» في «أكرمنا». وأمّا نحو «أخ» و «أب» فأصلهما «أخو» و «أبو». والثاني : الشّبه المعنوي ، وضابطه أن يتضمّن الاسم معنى من معاني الحروف ، سواء وضع لذلك المعنى حرف أم لا. فالأوّل ك «متى» فإنّها اسم وبنيت لتضمّنها معنى «إن» الشرطيّة أو همزه الاستفهام. وإنّما اعرب «أى» الشرطيّة في نحو : «أيما الأجلين قضيت» ، (القصص (٢٨) : ٢٨) والاستفهاميّة في نحو : «فأى الفريقين أحقّ» ، (الأنعام (٦) : ٨١) ، لضعف الشبه بما عارضه من ملازمتها للإضافة التي هي من خصائص الأسماء. والثاني نحو «هنا» فإنّها اسم وبنيت لتضمّنها معنى الإشارة الذي كان من حقّه أن يوضع له حرف ؛ لأنّه كالخطاب. وإنّما اعرب «ذان» و «تان» ؛ لأنّ شبه الحرف عارضه ما يقتضى الإعراب وهو التشبيه التي هي من خصائص الأسماء. الثالث : الشّبه الاستعمالي ، وضابطه أن يلزم الاسم طريقه من طرائق الحروف كأن ينوب عن الفعل في العمل ولا- يدخل عليه عامل فيؤثر فيه ، كما في أسماء الأفعال ؛ فإنّها عامله غير معموله. الرابع : الشّبه الافتقاري ، وضابطه أن يفترق الاسم إلى جملة افتقارا متأصّلا ، كما في الأسماء الموصولة فإنّها مفترقة إلى الصلّة ، بخلاف افتقاره إلى مفرد كما في «سبحان» أو افتقار غير متأصل - وهو العارض - كافتقار النكرة لجملة الصفه. واعرب «الذّان» و «اللّتان» لما تقدّم. الخامس : الشّبه الإهمالي ، ذكره ابن مالك في الكافية ومثّل له في شرحها بفواتح السور ؛ فإنّها مبتنية لشبهها بالحروف المهملة في كونها لا عامله ولا معموله. السادس : الشّبه اللفظي ، ذكره بعضهم ومثّل له بكلمة «حاشا» الاسميّة قائلا- : إنّها مبنيه لشبهها ب «حاشا» الحرفيّة في اللفظ. قال ابن مالك : والاسم منه معرب ومبني لشبهه من الحروف مدني قوله : «من الحروف» متعلّق ب «مدني» ، أي : مقرب. كالشّبه الوضعي في اسمي «جنتنا» والمعنوي في «متى» وفي «هنا» وكنيابه عن الفعل بلا تأثّر وكافتقار أصيلا ومعرب الأسماء ما قد سلما من شبه الحرف ك «أرض» و «سما» قوله : «سما» إحدى لغات الاسم.

وقد نظم السيوطى جميع لغاته فى بيت وهو : اسم بضم الأوّل والكسر مع همزه وحذفها والقصر

والأفعال بعضها معرب وهو المضارع إذا لم تتصل به نون التأكيد المباشرة ولا نون الإناء. وبعضها مبنى وهو الماضى والأمر والمضارع المتصل به نون التأكيد المباشرة أو نون الإناء.

والماضى يبنى على الفتح إذا لم يتصل به شىء ، ك «ضرب» أو اتصلت به تاء التأنىث الساكنة نحو : «ضربت» أو ألف الاثنين ، نحو : «ضربا». والفتح فى الأمثلة السابقة ظاهر وقد يكون مقدرًا وذلك إذا كان الماضى معتل الآخر بالألف ك «رمى». وأما نحو «ضربن» فذهب جماعه من النحويين إلى أن السكون فيه عارض ، أوجه كراهمهم توالى أربع متحرّكات فيما هو كالكلمة الواحده وكذلك الضمّه فى نحو «ضربوا» عارضه أوجهها مناسبه الواو. فعلى هذا يكون الماضى كلّه مبتىا على الفتح لفظا أو تقديرا

ص: ٢١

وقال بعضهم: «إن الماضي مبني على الضمّ إذا اتصل به واو الجماعة، وعلى السكون إذا اتصل به ضمير رفع متحرّك».

والأمر مبني على ما يجزم به مضارعه؛ فنحو «اضرب» مبني على السكون، ونحو «اضربا» مبني على حذف النون، ونحو «أغز» مبني على حذف آخر الفعل.

والمضارع المتصلّ به نون التأكيد المباشرة مبني على الفتح، نحو: «لَيْتَبَدَنَّ»^(١).

والمضارع المتصلّ به نون الإناث مبني على السكون، نحو: «يضربن»^(٢).

والحروف كلّها مبنيّة.

أنواع البناء

أنواع البناء أربعة:

١ - السكون، وهو الأصل، نحو: هل، قم، كم.

٢ - الفتح، نحو: سوف، قام، أين.

٣ - الضمّ، نحو: منذ، ضربوا، حيث.

٤ - الكسر، نحو: جير وأمس^(٣).

أنواع الإعراب

الإعراب اللفظي

إشارة

إنّ الإعراب - كما قال ابن مالك في التسهيل - ما جرى به لبيان مقتضى العامل، من م

ص: ٢٢

١- الهمزة (١٠٤): ٤.

٢- قال ابن مالك: وفعل أمر ومضىّ بنيا وأعرّبوا مضارعا إن عريا من نون توكيد مباشر ومن نون إناث ك «يرعن من فتن» «عري»: تجرّد.

٣- قال ابن مالك: وكلّ حرف مستحقّ للبناء والأصل في المبنيّ أن يسكّن ومنه ذو فتح وذو كسر وضمّ ك «أين حيث أمس» والساكن «كم»

حركه أو حرف أو سكون أو حذف ، وأنواعه أربعة :

١ - الرفع ، نحو : «زيد يضرب».

٢ - النصب ، نحو : «لن أضرب زيدا».

٣ - الجرّ ، نحو : «مررت بزيد».

٤ - الجزم ، نحو : «لم يضرب».

ولهذه الأنواع الأربعة علامات تدلّ عليها وهي ضربان : أصليّه وفرعيّه.

العلامات الأصليّه أربعة : الضمه للرفع والفتحه للنصب والكسره للجرّ وحذف الحركه للجزم. (١)

والعلامات الفرعيّه : تقع فى سبعة مواضع ، خمسها فى الأسماء واثان فى الأفعال ، كما يلى :

الأسماء

١ - الأسماء الستّه

وهي «أب» ، «أخ» ، «حم» ، «هن» ، «فم» ، إذا حذف منه الميم ، - وإلّا أعرب بحركات أصليّه ظاهره - و «ذو» ، بمعنى صاحب. (٤)

فإنّها ترفع بالواو ، نيابه عن الضمه وتنصب بالألف ، نيابه عن الفتحة وتجرّ بالياء ، «.

ص: ٢٣

١- قال ابن مالك : والرفع والنصب اجعلن إعرابا لاسم وفعل نحو : «لن أهابا» والاسم قد خصّص بالجرّ كما قد خصّص الفعل بأن ينجز ما فارفع بضمّ وانصبن فتحا وجرّ كسرا ك «ذكر الله عبده يسر» واجزم بتسكين وغير ما ذكر ينوب نحو : «جا أخو بنى نمر»

٢- «الحم» : قريب الزوج للزوجه كأبيه وأخيه فيضاف إلى المؤنث فيقال : «حموها». وقد يطلق على قريب الزوج للزوجه فيضاف إلى المذكر فيقال : «حموه».

٣- هو كناية عن كلّ اسم جنس ، وقيل : «عمّا يستقبح ذكره» ، وقيل : «عن الفرج خاصّه». وقد يشدّد نونه.

٤- بخلاف «ذو» الموصوله ، فإنّها مبتيه. لا يخفى أنّ أسماء الستّه ثلاثيه الوضع فإنّ الأصل فيها : «أبو ، أخو ، حمو ، فوه ، هنو ، ذوو أو ذوى».

نبايه عن الكسره ، (١) نحو : «جاءنى أبوك» ، «رأيت أباك» و «مررت بأبيك».

ويشترط لإعراب هذه الأسماء بالحروف المذكوره أربعه شروط :

الأول : أن تكون مفرده ، وإلّا فتعرب فى حال التثنيه والجمع إعرابهما ، نحو : «هذان أبوا زيد» و «رأيت أبويه» و «مررت بأبويه». وهؤلاء آباء الزيدين» ، و «رأيت آباءهم» و «مررت بأبائهم».

الثانى : أن لا تكون مصغره ، وإلّا فتعرب بحركات أصلية ظاهره ، نحو : «هذا أبى زيد» و «رأيت أبى زيد» و «مررت بأبى زيد».

الثالث : أن تكون مضافه ، (٢) وإلّا فتعرب بحركات أصلية ظاهره أيضا ، نحو قوله تعالى : (إِنَّ لَهُ أَبًا) (٣) و (لَهُ أَخٌ) (٤) و «بنات الأخ». (٥)

الرابع : أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم ، وإلّا فتعرب بحركات أصلية مقدّره قبل الياء ، نحو : (وَأَخِي هَارُونَ) (٦) و «إنى لا أملك إلا نفسى وأخى». (٧)

اعلم أنّ هذا الإعراب فى الأسماء السّته يسمّى ب «الإتمام» ويقابله النقص والقصر.

النقص : وهو أن يحذف حرف العله فتعرب بالحركات الظاهره ، وهذا يجرى فى «أب ، أخ ، حم ، هن». وعليه قول الشاعر :

بأبه اقتدى عدى فى الكرم

ومن يشابه أبه فما ظلم

والنقص فى الأخير كثير والإتمام قليل جدّا ، بخلاف الثلاثه الاولى فإنّ الإتمام فيها كثير والنقص قليل.

والقصر : وهو أن يكون بالألف رفعا ونصبا وجرا وهذا يجرى فى «أب ، أخ ، حم».

كقول الشاعر :

ص : ٢٤

١- الإعراب بالحروف فى هذه الأسماء ، هو المشهور ، وقيل : إنّها معربه بحركات مقدّره. فالرفع بضمه مقدّره على الواو والنصب بفتحها مقدّره على الألف والجرّ بكسره مقدّره على الياء.

٢- اعلم أنّ «ذو» لا- تستعمل إلّا مضافه ولا تضاف إلى مضمّر بل إلى اسم جنس ظاهر غير صفه ، نحو : «جاءنى ذو مال» ؛ فلا يجوز «جاءنى ذو قائم» ، وعليه فلا حاجه إلى الشرط الثالث والرابع فى كلمه «ذو».

٣- يوسف (١٢) : ٧٨.

٤- النساء (٤) : ١٢.

٥- النساء (٤) : ٢٣.

٦- القصص (٢٨) : ٣٤.

٧- المائدة (٥) : ٢٥.

٢ - المثني

المثني : اسم دالّ على شيئين بزياده ألف أو ياء ونون مكسوره في آخر مفرده. (٢)

والإعراب فيه الرفع بالألف ، والجرّ والنصب بالياء المفتوح ما قبلها ، نحو : «جاء الزيدان» ، «رأيت الزيدين» و «مررت بالزيدين».

والحقّ بالمثني في الإعراب أربعة ألفاظ ممّا دلّ على اثنتين ولا يصدق عليه حدّ المثني وهي : «.

ص: ٢٥

١- قال ابن مالك : وارفع بواو وانصبّ بالألف واجرر بياء ما من الأسماء أصف من ذاك «ذو» إن صحبه أبانا و «الفم» حيث الميم منه بانا «أب ، أخ ، حم» كذاك و «هن» والنقص في هذا الأخير أحسن وفي «أب» وتاليه ينذر وقصرها من نقصهنّ أشهر وشرط ذا الإعراب أن يضمن لا- للياك «جا أخو أبيك ذا اعتلا» المراد بالأسماء التي سيصفها هي الأسماء الستة. وهذه ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجرّ بالياء. قال : إنّ «ذو» تقبل هذه الإعراب بشرط أن تدلّ على صحبه ، أي : تكون بمعنى صاحب. وإنّ «الفم» ، تقبله بشرط أن زال منها الميم. وقوله : «بان» ، أي : انفصل. ثمّ قال : إنّ النقص في كلمه «هن» أحسن من الإتمام. وأمّا «أب» و «أخ» و «حم» ، فالنقص نادر فيها مع جوازه ولكن القصر أحسن. وذكر أخيرا شروط إعراب هذه الأسماء بالحروف المذكوره ولكن لم يذكر من الشروط الأربعة - التي ذكرناها في المتن - سوى الشرطين الأخيرين وأشار إليهما بقوله : «وشرط ذا الإعراب أن يضمن لا- للياك». ويمكن أن يفهم الشرطان الأولان من كلامه. وذلك أنّ الضمير في قوله : «يضمن» راجع إلى الأسماء التي سبق ذكرها في كلامه وهو لم يذكرها إلّا مفرده مكثره ، فكأنّه قال : «وشرط ذا الإعراب أن يضاف أب وإخوته المذكوره إلى غير ياء المتكلم.

٢- والمركب الإسنادي لا يثنى بالاتفاق ، والمزجي على المشهور ، إلّا بطريق غير مباشر ، فيقال : «ذوا تأبّط شرا» و «ذوا سبيويه». وأمّا المركب الإضافي فيثنى جزؤه الأول ، فيقال في «غلام زيد» : «غلاما زيد».

١ و ٢ - «كلا» و «كلتا» إذا أضيفا إلى مضمَر ، (١) نحو : «جاءني الرجلان كلاهما» و «رأيت الرجلين كليهما» و «مررت بالرجلين كليهما» ، وقوله تعالى : «إِذَا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٌّ» . (٢) فإن أضيفا إلى ظاهر كانا بالألف رفعا ونصبا وجزا ، نحو : «جاءني كلا الرجلين» و «رأيت كلا الرجلين» و «مررت بكلا الرجلين» . (٣)

٣ و ٤ - «اثنان» و «اثنتان» بلا شرط ، سواء افردا ، نحو قوله تعالى : (حِينَ الوَصِيَّةِ اثْنَانِ) ، (٤) أم ركبًا ، نحو (اثْنَا عَشْرَةَ عَيْنًا) (٥) أم أضيفا ، نحو : «اثناك» و «اثنتاك» . وكاثنتين «ثنتان» في لغة تميم . (٦)

تنبيه : قال جماعه من النحويين : إذا سمى بمثنى ففى إعرابه وجهان :

أحدهما : أنه يعرب بالإعراب الذى كان قبل التسميه به .

والثانى : أن يجعل ك «عمران» فيعرب إعراب ما لا ينصرف للعلميه وزياده الألف والنون . (٧)

ص : ٢٦

١- «كلا» و «كلتا» اسمان ملازمان للإضافه ولفظهما مفرد ومعناهما مثنى ولذلك أجزى فى ضميرهما اعتبار المعنى فيثنى واعتبار اللفظ فيفرد . ومراعاة اللفظ أكثر وبه جاء قوله تعالى : «كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا» . الكهف (١٨) : ٣٣ .

٢- الإسراء (١٧) : ٢٣ .

٣- ما ذكرناه من أن المثنى والملحق به يكونان بالألف رفعا والياء نصبا وجزا ، هو المشهور فى لغة العرب . ومن العرب من يجعلهما بالألف مطلقا فيقول : «جاء الزيدان كلاهما» و «رأيت الزيدان كلاهما» و «مررت بالزيدان كلاهما» . وعلى اللغة الاولى فالأكثر على أن الألف والياء نائبان عن الحركات وقيل : إن الإعراب بحركات مقدّره على الألف والياء .

٤- المائدة (٥) : ١٠٦ .

٥- البقره (٢) : ٦٠ .

٦- قال ابن مالك : بالألف ارفع المثنى وكلا إذا بمضمَر مضافا وصلا كلتا كذاك ، اثنان واثنتان كابنين وابنتين يجريان وتختلف اليا فى جميعها الألف جزا ونصبا بعد فتح قد الف

٧- ذكر عتيّاس حسن فى النحو الوافى (١ / ١١٦) وجها آخر وجعله أولى بالاتباع وهو إبقاء العلم على حاله من الألف والنون أو الياء والنون مع إعرابه كالاسم المفرد بحركات إعرابيه مناسبه على آخره . وهذا الوجه حسن فى نفسه ولكن صرح هو بأنه لم يذكره قدامى النحاه . فإنه قال : «فإنهم قصره على جمع المذكّر السالم» ، هذا . ولكن لم نجده فى جمع المذكّر السالم أيضا ولم يذكره هو نفسه أيضا فى ذلك البحث .

جمع المذكر السالم : هو ما دلّ على أكثر من اثنين بزياده واو أو ياء ونون مفتوحه (١) فى آخره وسلم فيه بناء الواحد. (٢)

والإعراب فيه الرفع بالواو نيابه عن الضمه والنصب والعجز بالياء المكسور ما قبلها نيابه عن الفتحة والكسره ، نحو : «جاء الزيدون» ، «رأيت الزيدين» و «مررت بالزيدين».

ويشترط فى ما يجمع هذا الجمع أن يكون علما أو صفه.

فإن كان علما يشترط فيه أن يكون لمذكر عاقل خاليا من تاء التأنيث. فلا يجمع هذا الجمع نحو «زينب» و «لاحق» - اسم فرس - و «طلحه». (٣)

وإن كان صفه يشترط فيها أن تكون لمذكر عاقل خاليه من تاء التأنيث مع كونها ليست من باب أفعل فعلاء ، ولا فعلان فعلى ، ولا ممّا يستوى فيه المذكر والمؤنث. (٤)

فلا يجمع هذا الجمع نحو «حائض» و «سابق» - صفه فرس - و «علامة» و «أحمر» و «سكران» و «صبور».

والحق بجمع المذكر السالم فى إعرابه خمسه أنواع :

الأول : اسما جمع (٥) وهما : «أولو» (٦) و «عالمون» ، على ما قيل. (٧)

ص: ٢٧

١- وقد تكسر النون ، نحو : وما ذا تبتغى الشعراء منى وقد جاوزت حدّ الأربعين قال ابن مالك فى شرح الكافية : «هو لغه».

٢- المراد بسلامه بناء الواحد عدم التغيير لغير إعلال فدخل فى جمع السلامه نحو «قاضون» و «مصطفون». اعلم أنّ المركب إن كان إضافيا يجمع جزؤه الأول ، فيقال فى «غلام زيد» : «غلامو زيد» ؛ وإن كان إسناديا أو مزجيا يجمع بطريق غير مباشر فيقال : «ذوو تأبط شرا» و «ذوو سيبويه».

٣- هذا مذهب البصريين ؛ أما الكوفيون فيجوزون فى نحو «طلحه» أن يقال : «طلحون».

٤- قال الصبّان : محلّ استواء المذكر والمؤنث باطراد فى «فعول» إذا كان بمعنى «فاعل» واجرى على موصوف مذكور وفى «فعليل» إذا كان بمعنى «مفعول» واجرى على موصوف مذكور ، فإن جعل نحو «صبور» و «جريح» علما جمع هذا الجمع. راجع : حاشيه الصبّان على شرح الاشمونى : ١ / ٨١.

٥- اسم الجمع ما دلّ على أكثر من اثنين وليس له مفرد من لفظه ، نحو «قوم» و «جيش» و...

٦- ولا واحد له من لفظه بل من معناه وهو «ذو» بمعنى صاحب.

٧- بناء على أنّ «العالمين» دالّ على العقلاء فقط و «العالم» دالّ عليهم وعلى غيرهم ، إذ هو اسم لما سوى البارى تعالى فلا يكون جمعا له ، للزوم زياده مدلول مفرد على مدلول الجمع. وقال جماعه : «إنّ العالمين جمع العالم ، بمعنى ما يعلم به - كالتخاتم

بمعنى ما يختم به - يطلق على جميع الموجودات. إن قلت : «إنه لم يستوف شروط الجمع ؛ لأنّ العالم بمعنى ما يعلم به ، وإن كان وصفا ، لكنّه ليس مختصّا بالعاقل ، فيكون ملحقا بالجمع». قلنا : «إنّ العاقل إذا شارك غيره فى اللفظ غلب على غيره».

الثاني : «عشرون» وبابه. (١)

الثالث : جموع تصحيح لم تستوف الشروط كـ «أهلون» ؛ لأنّ مفردة «أهل» وهو ليس علما ولا صفه. (٢)

الرابع : جموع تكسير ، وهي «أرضون» (٣) و «سنون» وبابه ، وهو كلّ ثلاثي حذفت لامه وعوّض منها هاء التأنيث ولم يكسّر ، نحو : عضه وعزه وثبه. ولا يجوز ذلك في نحو «تمره» لعدم الحذف ولا في نحو «عده» لأنّ المحذوف الفاء ولا في نحو «يد» لعدم التعويض ، وشدّ «أبون» ، ولا في نحو «اسم» لأنّ العوض غير الهاء وشدّ «بنون» ولا في نحو «شفه» لأنّها تكسّر.

الخامس : ما سمّي به من هذا الجمع والملحق به ، نحو «زيدون» علما و «علّيون» (٤) اسما لأعلى الجنّه أو لديوان الخير الذي دوّن فيه كلّ ما عملته الملائكة وصلحاء الثقلين.

وجوّز النحويّون في هذا الأخير ثلاث حالات اخر :

١ - أن يجري مجرى «حين» في الإعراب بالحركات على النون مع لزوم الياء.

٢ - الإعراب بالحركات على النون مع لزوم الواو.

ص: ٢٨

١- وليس بجمع : لأنّه لو كان «عشرون» جمعا ل «عشر» لزم دلالته على «ثلاثين» لأنّ أقلّ الجمع ثلاثة. ولو كان ثلاثون جمعا ل «ثلاث» لزم دلالته على «تسعه».

٢- بل هو اسم لخاصّه الشىء الذى ينسب إليه ، كأهل الرّجل لامرأته وولده وعياله ، وأهل الإسلام لمن يدين به ، وأهل القرآن لمن يقرؤه ويقوم بحقوقه وقد جاء جمعه على أهال.

٣- جمع تكسير ل «أرض» وهو مؤنث.

٤- وهو فى الأصل ملحق بجمع المذكر السالم لأنّ مفردة - وهو «علّي» بمعنى المكان العالى - غير عاقل.

٣- فتح النون مع لزوم الواو.

وبعض النحويين يجرى «بنين» وباب سنين مجرى «حين». (١)

٤- الجمع بألف وتاء مزيدتين

(٢)

وحكمه أن يرفع بالضمة ، نحو : «جاءت مسلمات» ويجزّ بالكسره نحو : «مررت بمسلمات» وينصب بالكسره أيضا ، نحو قوله تعالى : «خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ». (٣) فنابت الكسره عن الفتحة ، خلافا للكوفيين في تجويزهم نصبه بالفتحة ولهشام في تجويزه ذلك في المعتل مستدلاً بنحو «سمعت لغاتهم».

والتقييد ب «مزيدتين» يخرج ما كانت الألف فيه أصلية ك «قضاء» أو التاء أصلية ك «آيات» فإنّ النصب فيهما بالفتحة.

والحق بهذا الجمع في إعرابه نوعان :

الأول : اسم جمع وهو «اولات» بمعنى «صاحبات» ، نحو قوله تعالى : «وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ». (٤)

ص : ٢٩

١- قال ابن مالك : وارفع واو وبيا اجرر وانصب سالم جمع عامر ومذنب وشبه ذين وبه عشرونا وبابه الحق والأهلونا اولو وعالمون عليونا وأرضون شدّ والسِّنونا وبابه ومثل حين قد يرد ذا الباب وهو عند قوم يَطْرُد ونون مجموع وما به التحق فافتح وقلّ من بكسره نطق ونون ما ثنى والملحق به بعكس ذاك استعملوه فانتبه أشار بقوله «وشبه ذين» إلى «شبه عامر» - وهو كلّ علم يكون مستجمعا للشروط التي تكون في «عامر» ، ك «محمّد» - و «شبه مذنب» - وهو كلّ وصف يكون مستجمعا للشروط التي تكون في «مذنب» ، ك «الأفضل» - وأشار بقوله «ومثل حين قد يرد ذا الباب» إلى أنّ سنين وبابه قد تلزمه الياء ويجعل الأعراب على النون ، فتقول : «هذه سنين» و «رأيت سنينا» و «مررت بسنين».

٢- هذا التعبير أولى من التعبير ب «جمع المؤنث السالم» ، لأنّ هذا الجمع يتناول ما كان منه لمذكّر وما لم يسلم فيه بناء الواحد ، نحو : «طلحات».

٣- العنكبوت (٢٩) : ٤٤.

٤- الطلاق (٦٥) : ٦.

الثانى : ما سمى به من هذا الجمع والملحق به ، نحو «أذرعَات» ، لموضع بالشام ، أصله «أذرعُه» جمع «ذراع».

ومن العرب من ينصب هذا النوع بالكسره ويحذف منه التنوين ومنهم من يعربه إعراب ما لا ينصرف. (١)

٥ - ما لا ينصرف

(٢)

وحكمه أن يرفع بالضمه ، نحو : «جاء أحمد» وينصب بالفتحه ، نحو : «رأيت أحمد» ويجزّ بالفتحه أيضا ، نحو : «مررت بأحمد» فنابت الفتحة عن الكسره.

هذا إذا لم يضاف أو لم يقع بعد الألف واللام (٣) وإلا جزّ بالكسره ، نحو : قوله تعالى : (لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ) (٤) و (وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ) ، (٥) و «مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَالْأَصَمِّ وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ هَلْ يَشْتَوِيَانِ مَثَلًا» . (٦)

ص : ٣٠

١- قال ابن مالك : وما بتا وألف قد جمعا يكسر فى الجزّ وفى النَّصْبِ معا كذا اولات والذى اسما قد جعل كأذرعَات فيه ذا أيضا قبل أشار بقوله : «كذا اولات ...» ، إلى ما يلحق بجمع المؤنث السالم فى إعرابه وهو على قسمين : الأول : اسم جمع ، وهو «اولات» بمعنى «صاحبات». الثانى : ما سمى من هذا الجمع والملحق به ، نحو : «أذرعَات».

٢- هو ما فيه علتان من تسع ك «أحسن» أو واحده منها تقوم مقامهما ك «مساجد» ، كما سيأتى فى بابه.

٣- سواء كانت الألف واللام معرفه أو موصوله أو زائده.

٤- التين (٩٥) : ٤.

٥- البقره (٢) : ١٨٧.

٦- هود (١١) : ٢٤. قال ابن مالك : وجزّ بالفتحه ما لا ينصرف ما لم يضاف أو يك بعد «ال» ردف وهل يكون حينئذ باقيا على منع صرفه أم يكون منصرفا؟ قال ابن مالك فى شرح التسهيل : «إنه حينئذ باق على منع صرفه سواء زالت منه علّه أم لا» ، وذهب السيرافى والمبرد وجماعه إلى أنه منصرف مطلقا ، واختار ابن مالك فى نكته على مقدمه ابن الحاجب أنه إن زالت منه علّه فمنصرف وإن بقيت العلتان فلا.

٦ - الأمثلة الخمسة

هي كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين ، نحو : يفعلان وتفعلان ، أو واو جمع ، نحو : يفعلون وتفعلون أو ياء مخاطبه ، نحو : تفعلين .

فإنها ترفع بثبوت النون (١) نيابه عن الضمه وتنصب وتجزم بحذفها نيابه عن الفتحة والسكون ، نحو قوله تعالى : «فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا» . (٢)

أما قوله تعالى (إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ) (٣) فالواو لام الفعل والنون ضمير النسوه والفعل مبني ، كما في «يخرجن» . (٤)

٧ - الفعل المضارع المعتل الآخر

وهو على ثلاثه أقسام :

١ - ما آخره ألف ك «يخشى» ، وحكمه أن تقدّر على آخره الضمه في حالة الرفع ، نحو : «زيد يخشى» ، والفتحة في حالة النصب ، نحو : «عجبت من أن يخشى» .

أما في حالة الجزم فتحذف الألف نيابه عن السكون ، نحو : «لم يخش بكر» .

٢ - ما آخره واو ك «يدعو» وحكمه أن تقدّر على آخره الضمه في حالة الرفع ، نحو : «زيد يدعو» . وينصب بالفتحة الظاهره ، نحو : «عمرو لن يدعو» ويجزم بحذف الواو نيابه عن السكون ، نحو : «بكر لم يدع» .

٣ - ما آخره ياء ك «يرمي» وحكمه أن تقدّر على آخره الضمه في حالة الرفع ، نحو : «زيد يرمى» . وينصب بالفتحة الظاهره ، نحو : «عمرو لن يرمى» ويجزم بحذف الياء نيابه عن السكون ، نحو : «بكر لم يرم» . (٥)

ص : ٣١

١- إذا اتصل بهذه النون نون الوقايه جاز حذفها تخفيفا وإدغامها في نون الوقايه والفك وقرىء بالثلاثه قوله تعالى : «تَأْمُرُونِي» . الزمر (٣٩) : ٦٤ .

٢- البقره (٢) : ٢٤ .

٣- البقره (٢) : ٢٣٧ .

٤- قال ابن مالك : واجعل لنحو «يفعلان» النونا رفعا وتدعين وتسالونا وحذفها للجزم والنصب سمه ك «لم تكوني لترومي مظلمه»

٥- قال ابن مالك : وأى فعل آخر منه ألف أو واو أو ياء فمعتلاً عرف فالألف انوفيه غير الجزم وأبد نصب ما ك «يدعو ، يرمى» والرّفْع فيهما انو واحذف جازما ثلاثهّن تقض حكما لازما تنبيه : إذا كان حرف العله بدلا من همزه ك «يقرى» و «يقرى» و «يوضو» - أصلها : «يقراء» ، «يقرىء» و «يوضؤ». فإن كان الإبدال بعد دخول الجازم فهو إبدال قياسي ، لسكون الهمزه ويمتنع الحذف ، لأنّ العامل أخذ مقتضاه وإن كان قبله فهو إبدال شاذّ ويجوز حينئذ الحذف وعدمه بناء على الاعتداد بالعارض وعدمه وهو الأكثر ، فعلى القول بالاعتداد بعروض الإبدال يحذف حرف العله للجازم ، لأنّ حرف العله على هذا القول معتدّ به ومنزّل منزله الحرف الأصلي. وعلى القول بعدم الاعتداد بعروض الإبدال يثبت حرف العله ، لأنّه لا يحذف للجازم إلّا الحرف الأصلي لا العارض. راجع : أوضح المسالك (١) : ٥٩ ، حاشيه الصّبان (١) : ١٠٢ ، والتّصريح على التّوضيح : ١ / ٨٨ و ٨٩.

قد يكون الإعراب تقديرياً وهو فى مواضع :

١ - الاسم المقصور : وهو الاسم المعرب الذى آخره ألف لازمه (١) نحو : «المصطفى». وإعرابه تقديرى مطلقا.

٢ - الاسم المنقوص : وهو الاسم المعرب الذى آخره ياء لازمه مكسور ما قبلها (٢) نحو : «القاضى». وإعرابه تقديرى رفعا وجزا.
أما نصبه فبالفتحة الظاهره ، كما فى قوله تعالى : «يا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ» (٣).

ص: ٣٢

١- بخلاف الفعل ، نحو : «يخشى» وما كانت ألفه غير لازمه نحو : «رأيت أحمك».

٢- بخلاف الفعل ، نحو : «يرمى» وما كانت يائه غير لازمه ، نحو : «مررت بأخيك» أو غير مكسور قبلها ، نحو : «طبى».

٣- الأحقاف (٤٦) : ٣١. قال ابن مالك : وسَمَّ معتلاً من الأسماء ما كالمصطفى والمرتقى مكارما فالأول الإعراب فيه قدرا جميعه وهو الذى قد قصرا والثان منقوص ونصبه ظهر ورفعه ينوى كذا أيضا يجر تنبيه : قال ابن عقيل : إنَّ الاسم لا يكون فى آخره واو قبلها ضمّه. نعم إن كان مبتئا وجد فيه ذلك ، نحو : «هو». ولم يوجد ذلك فى المعرب إلّا فى الأسماء الستّه فى حاله الرفع ، نحو : «جاء أبوه». وأجاز ذلك الكوفيون فى موضعين آخرين : أحدهما : ما سَمَّى به من الفعل ، نحو : «يدعو» ، والثانى ما كان أعجميا ، نحو : «سمندو».

٣ - الفعل المعتل بالألف ، نحو : «يخشى». وإعرابه تقديرى رفعا ونصبا أما جزمه فيحذف حرف العله كما تقدم.

٤ - الفعل المعتل بالواو أو الياء نحو : «يدعو» و «يرمى». وإعرابه تقديرى رفعا. أما نصبه فبالفتحة الظاهره وجزمه فيحذف حرف العله كما تقدم. (١)

٥ - المضاف إلى ياء المتكلم ، غير المثني وجمع المذكر السالم. وإعرابه تقديرى مطلقا ، نحو : «هذا غلامى» ، «رأيت غلامى» و «مررت بغلامى».

٦ - جمع المذكر السالم المضاف إلى ياء المتكلم ، فإنه يرفع بتقدير الواو ، نحو : «جاء مسلمى». (٢)

٧ - الفعل المضارع المتصل بنون التأكيد غير المباشرة فإنه يرفع بتقدير النون ، نحو : «هل يضربان». (٣)

الإعراب المحلى

يتداول على ألسنه النحويين أن يقولوا فى المبتدآت وكثير من الجمل : «إنه فى محل كذا ، من رفع أو نصب أو جرّ أو جزم» ؛ ويراد به أنه فى موضع لو كان فيه لفظ معرب لكان مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو مجزوما.

ص: ٣٣

١- وقد يحذف حرف العله فى غير الجزم ، كما فى قوله تعالى : «سَدَّعُ الزَّبَانِيَةَ». العلق (٩٦) : ١٨.

٢- أصله «مسلموى». اجتمعت الواو والياء فى كلمه واحده والاولى منهما ساكنه فقلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء وابدلت الضمه بالكسره لمناسبه الياء. وقد يقال : «إنّ تغير الواو لعله تصريفه لا يقتضى أن نقول إنّها مقدّره».

٣- استفاد من كلام جماعه - كالسيوطى وابن هشام - أنّ الإعراب فيه تقديرى مطلقا. وهذا سهو ، إذ الإعراب يقدر فى حاله الرفع فقط ، نحو : «هل تضربان» ؛ أصله : «هل تضربان ن» بثلاث نونات. فحيث حذف نون الرفع لثقل اجتماع النونات ، قدر ثبوتها ؛ لأنها علامه الرفع بخلاف حاله النصب والجزم ؛ لأنّ الناصب والجازم يدخلان على الفعل فتحذف نون الرفع ثمّ تجيء نون التأكيد.

مثلاً : يقال فى قوله تعالى : (هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ) (١) : إِنَّ كَلِمَةَ «هَذَا» مَبْتِئَةٌ عَلَى السَّكُونِ ، فِى مَحَلِّ الرَّفْعِ لِكُونِهِ مُبْتَدَأً وَجُمْلَهُ «لَا يَنْطِقُونَ» فِى مَحَلِّ الْجَزِّ لِإِضَافَةِ «يَوْمٌ» إِلَيْهَا.

وقد يقال بعدم اختصاص هذا الإعراب بالمبتئات والجمل ، بل يجرى فى بعض المعربات كما يقال فى قوله تعالى : (كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً) (٢) : إِنَّ كَلِمَةَ «اللَّهُ» مَجْرُورٌ لِفِظًا ، مَرْفُوعٌ مَحَلًّا.

ص : ٣٤

١- المرسلات (٧٧) : ٣٥.

٢- النساء (٤) : ٧٩.

ينقسم الاسم إلى قسمين : نكرة ومعرفة.

النكرة : ما وضع لشيء غير معيّن ، نحو : «رجل» و «فرس». وهى نوعان :

أحدهما : ما يقبل «ال» المؤثّره للتعريف ، نحو «رجل» ، بخلاف نحو «عبّاس» علما فإنّ «ال» الداخلة عليه لا تؤثر فيه تعريفا فليس نكرة.

ثانيهما : ما لا يقبل «ال» لكنّه واقع موقع ما يقبلها ، نحو : «ذو» بمعنى «صاحب» ، نحو : «جاءنى ذو مال» ، أى : صاحب مال.

المعرفة : ما وضع ليستعمل فى شيء معيّن ، وهى سته أقسام : الضمير والعلم واسم الإشاره والموصول والمعرف ب «ال» والمضاف إلى أحدها. وقد اجتمعت فى قوله تعالى : «إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارًا أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ» (١).

وزاد ابن مالك فى شرح الكافيه المنادى المقصود ك «يا رجل» واختار فى التسهيل أنّ تعريفه بالإشاره إليه والمواجهه ، ونقله فى شرحه عن نصّ سيبويه.

ص: ٣٥

١- البقره (٢) : ١٦١. قال ابن مالك : نكرة قابل «ال» مؤثّرا أو واقع موقع ما قد ذكرا وغيره معرفه كهم وذى وهند وابنى والغلام والذى يريد : أنّ النكرة إمّا اسم يقبل «ال» المؤثّره للتعريف ، نحو «رجل». أو لا يقبل «ال» لكنّه واقع موقع ما يقبلها ، نحو : «ذو» ، فإنّها لا تقبل «ال» لكنّها تقع موقع ما يقبلها وهو «صاحب». وذكر أنّ غير النكرة معرفه وهى سته. رتبه المعارف : اختلفوا فى رتبه المعارف ؛ فقال جماعه من النحويين : «أعرف المعارف المضمّر ثمّ العلم ثمّ اسم الإشاره ثمّ الموصول ثمّ المعرف ب «ال». أمّا المضاف إلى معرفه فإنّه فى حكم المضاف إليه ، إلّا المضاف للضمير فهو فى درجه العلم. راجع لتحقيق البحث : الإنصاف فى مسائل الخلاف : ٧٠٧ ، وشرح الاشمونى : ١ / ١٠٧ ، والتصريح على التوضيح : ١ / ٩٥ ، وهمع الهوامع : ١ / ٥٥ ، والنحو الوافى : ١ / ١٩١.

الضمير: هو ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب تقدّم ذكره. (١)

والتقدّم قد يكون لفظاً ورتبه ، نحو : «جاء زيد فأكرّمته» ، وقد يكون لفظاً فقط ، نحو : «ضرب زيدا غلامه» ، وقد يكون رتبه فقط ، نحو : «ضرب غلامه زيد» ، وقد يكون معنى بأن يتضمّن الكلام السابق إيّاه ، نحو قوله تعالى : (اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) ، (٢) - فإنّ مرجع الضمير عبارته عن «العدل» الذى يتضمّنه «اعدلوا» - أو يستلزمه سياق الكلام ، نحو قوله تعالى : (وَلِأَبْوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ) ، (٣) فإنّ مرجع ضمير «ه» عبارته عن «الميت» الذى يستلزمه سياق الكلام.

عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبه

ذكر جماعه من النحويين جواز عود الضمير على المتأخر لفظاً ورتبه فى مواضع :

١ - أن يكون الضمير فاعلاب «نعم» أو «بئس» مفسراً بتمييز ، نحو : «نعم رجلا زيد» و «بئس رجلا عمرو».

٢ - أن يكون مرفوعاً بأول المتنازعين وأعملنا الثانى ، نحو : «أكرمانى وأكرمت الزيدى».

ص: ٣٦

١- قال ابن مالك : فما لذى غيبه أو حضور ك «أنت وهو» سمّ بالضمير أى : إنّ الضمير ما دلّ على غيبه ك «هو» ، أو حضور ، وهو قسمان : أحدهما ضمير المخاطب ، نحو «أنت» ، والثانى ضمير المتكلم نحو «أنا».

٢- المائده (٥) : ٨.

٣- النساء (٤) : ١١.

٣ - أن يكون مبدلاً منه ظاهر ، نحو : «ضربته زيدا».

٤ - أن يكون مجروراً ب «ربّ» مفسّراً بتمييز ، نحو : «ربّه رجلاً».

٥ - أن يكون للشأن أو القصّه ، نحو قوله تعالى : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) ، (١) و «فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا» . (٢)

٦ - أن يكون مخبراً عنه فيفسّره خبره ، نحو قوله تعالى : «إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا» . (٣)

٧ - أن يكون متّصلاً بفاعل مقدّم ومفسّره مفعول مؤخّر ، نحو : «ضرب غلامه زيدا».

أقسام الضمير

إشارة

ينقسم الضمير إلى قسمين : متّصل ومنفصل .

المتّصل

الضمير المتّصل : ما لا يبدأ به كالكاف من «أكرمك» ولا يقع بعد «إلّا» ، فلا يقال : «ما أكرمت إلّاك» . أمّا قوله :

أعوذ برّب العرش من فئته بعت

علّي ، فما لي عوض إلّا ناصر (٤)

فضروره .

المنفصل

الضمير المنفصل : ما يبدأ به ويقع بعد «إلّا» ، نحو قوله تعالى : «هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ» . (٥) كـ

ص : ٣٧

١- الإخلاص (١١٢) : ١ .

٢- الأنبياء (٢١) : ٩٧ . يقول النحاه : «إنّ مرجع الضمير في تلك المواضع متقدّم حكماً لحكم الواضع بتقدّم المرجع وإنّما خولف مقتضى وضع ضمير الغائب لنكته كالإجمال ثمّ التفصيل بأن يذكر الشئ مبهما حتّى يتشوّق نفس السامع إلى الاطلاع على المراد ثمّ يفسّره فيكون أوقع في النفس» . ولك أن تقول : «إنّ ما بعد الضمير مفسّر للمرجع لا- نفسه ، والمرجع هو المتصوّر ذهناً» . وعلى هذا لا يكون المرجع في تلك المواضع متأخراً .

٣- الأنعام (٤) : ٢٩.

٤- فئه : جماعه ، بغت : ظلمت ، عوض : ظرف يستغرق الزمان المستقبل ، أى : أبدا.

٥- الحشر (٥٩) : ٢٣. قال ابن مالك : وذو أّصال منه ما لا يبتدا ولا يلي «إلّا» اختيارا أبدا كالياء والكاف من «ابنى أكرمك» والياء والها من «سليه ما ملك»

أقسام الضمير المتّصل

ينقسم المتّصل - بحسب إعرابه المحلّي - إلى ثلاثة أقسام :

١ - ما يختص بمحلّ الرفع ، وهو خمسة : التاء ، ك « قمت » والألف ، ك « قاما » والواو ك « قاموا » والنون ، ك « قمن » وياء المخاطبه ، ك « قومي ».

٢ - ما يشترك فيه الجرّ والنصب فقط ، وهو ثلاثه : ياء المتكلّم ، نحو قوله تعالى : (قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي) (١) وكاف الخطاب ، نحو قوله تعالى : (مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ) (٢) وهاء الغائب ، كقوله تعالى : (قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ) (٣)

٣ - ما يشترك فيه الثلاثه ، وهو «نا» خاصّه ، كقوله تعالى : (رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا) (٤)

أقسام الضمير المنفصل

ينقسم المنفصل - بحسب إعرابه المحلّي - إلى قسمين :

١ - ما يختصّ بمحلّ الرفع ، نحو : «هو ، هما ، هم ، هي ... نحن».

٢ - ما يختصّ بمحلّ النصب نحو : «إياه ، إياهما ، إياهم ، إياها ... إيانا».

تنبيه : الضمير قسمان : بارز كالتاء في «قمت» ، ومستتر ك «أنت» في «قم» (٥)

ص: ٣٨

١- الأنعام (٦) : ٥٧.

٢- الضحى (٩٣) : ٣.

٣- الكهف (١٨) : ٣٧.

٤- آل عمران (٣) : ١٩٣.

٥- اختلف في أنّ الضمير المستتر متّصل أو منفصل. فذهب بعضهم - كالمحقّق الرضى والصّبّان - إلى أنّه متّصل. قال المحقّق الرضى رحمه الله : «وقول النحاه «إنّ الفاعل في نحو «زيد ضرب» و «هند ضربت» ، هو وهى» ، تدريس [أى : تقريب من العلماء فى تدريسهم لتصوير المعنى] لضيق العبارة عليهم ، لأنّه لم يوضع لهذين الضميرين لفظ ، فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل ، لكونه مرفوعا مثل ذلك المقدّر ، لا أنّ المقدّر هو ذلك المصرّح به ، وكيف ذا ويجوز الفصل بين الفعل وهذا المصرّح به ، نحو : «ما ضرب إلّا هو». راجع : شرح الكافي للمحقّق الرضى رحمه الله : ٢ / ٨. قال ابن مالك : وكلّ مضمّر له البنا يجب ولفظ ما جرّ كلفظ ما نصب للرفع والنصب وجرّ «نا» صلح كاعرف بنا فإننا لننا المنح وألف والواو والنون لما غاب وغيره كقاما واعلما ومن ضمير الرفع ما يستتر كافعل اوافق نغبت إذ تشكر وذو ارتفاع وانفصال أنا هو وأنت والفروع لا تشته وذو انتصاب فى انفصال جعلاً إياى والتفريع ليس مشكلاً

إشارة

وقسم جماعه من النحويين - كابن مالك وابن يعيش وغيرهما - الضمير المستتر إلى قسمين :

وجوبا

أ. مستتر وجوبا وهو ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل ، كالمرفوع بفعل الأمر للواحد المخاطب ، نحو : «اضرب» ، أو بمضارع مبدوء بتاء الخطاب للواحد ، نحو :

«تضرب» أو بالهمزة ، نحو : «أضرب» أو بالنون ، نحو : «نضرب» ، أو المرفوع بفعل الاستثناء نحو : «جاءنى القوم خلا زيدا» أو ب «أفعل» للتعجب نحو : «ما أحسن زيدا» أو ب «أفعل» التفضيل ، نحو : «زيد أعلم من عمرو» ، وقوله تعالى : «هُم أَحْسَنُ أَثَاثًا» (١).

جوازا

ب. مستتر جوازا وهو ما يخلفه ظاهر أو ضمير منفصل ، كالمرفوع بفعل الغائب أو الغائبه أو الصّفات أو اسم الفعل الماضى ، نحو : «زيد قام» و «هند قامت» و «زيد قائم أو مضروب أو حسن وهيهات» ؛ ألا ترى أنه يجوز «زيد قام أبوه» أو «ما قام إلّا هو» وكذا الباقي. (٢)

أحكام الضمير

١ - الاتّصال والانفصال

إشارة

كلّ موضع أمكن أن يؤتى فيه بالضمير المتّصل لا- يجوز العدول عنه إلى المنفصل لما فيه من الاختصار المطلوب الموضوع لأجله الضمير. فلا تقول فى «أكرمتك» : «أكرمت إياك» ، لأنه يمكن الإتيان بالمتّصل.

ص : ٣٩

١- مريم (١٩) : ٧٤.

٢- قال ابن هشام فى أوضح المسالك (١ / ٦٤) : «وفيه نظر ، إذ الاستتار فى نحو : «زيد قام» واجب ، فإنه لا يقال : «قام هو» وأمّا «زيد قام أبوه» أو «ما قام إلّا هو» فتركيب آخر. والتحقيق أن يقال : ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلّا الضمير المستتر ك «أقوم»

وإلى ما يرفعه وغيره كـ «قام». قد يقال : إنّ مراد من قال بالاستتار جوازا هو التقسيم الذى جعله ابن هشام تحقيقا ، ولا فرق بينهما إلّا باعتبار أنّ المقسم فى تقسيمهم هو الضمير المستتر باعتبار العامل وفى تقسيمه عكسه. راجع لتحقيق البحث : حاشيه الصبّان على شرح الاشمونى : ١ / ١١٣ ، والتصريح على التوضيح : ١ / ١٠٢.

ويستثنى من هذه القاعدة شيثان :

الأول : أن يكون العامل قد نصب ضميرين أولهما أعرف من الآخر (١) وثانيهما ليس خبرا في الأصل ، فيجوز في الثاني الوجهان ، (٢) نحو : «الدرهم أعطيتكه وأعطيتك إياه» وإن كان الضمير السابق مرفوعا وجب الوصل ، نحو : «ضربته» ؛ وإن كان غير أعرف وجب الفصل ، نحو : «أعطاه إياك» ومن ثم وجب الفصل إذا اتحدت الرتبة ، نحو : «ملكنتى إياى». وقد يباح الوصل إن كان الاتحاد في الغيبة واختلف لفظ الضميرين ومن ذلك ما رواه الكسائي من قول بعض العرب : «هم أحسن وجوها وأنضرهموها» ، (٣) كقوله :

لوجهك فى الإحسان بسط وبهجه

أنالهما قفوا أكرم والد (٤)

وإن كان الثانى من الضميرين المنصوبين خبرا فى الأصل ، فالأرجح عند سيبويه وجماعه الفصل ، (٥) نحو : «خلتني إياه» وعند ابن مالك وجماعه الوصل ، (٦) نحو : «خلتنيه».

الثانى : أن يكون الضمير منصوبا ب «كان» أو إحدى أخواته ، (٧) فيجوز فيه الوجهان ، نحو : «الصديق كنته» و «الصديق كنت إياه». و «كانه زيد» و «كان إياه زيد». وفى الأرجح من الوجهين الخلاف المذكور.

ص : ٤٠

١- ضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب.
٢- قال ابن عقيل : «ظاهر كلام أكثر النحويين أنّ الوجهين على السواء وظاهر كلام سيبويه أنّ الاتصال فيه واجب وأنّ الانفصال مخصوص بالشعر».

٣- الضمير راجع إلى «وجوها» وهى تمييز فيلزم وقوع الضمير تميزا. قال الصبّان : «فإما أن يجرى على القول بأنّ الضمير العائد إلى النكرة نكرة أو على مذهب الكوفى أنّه لا يشترط فى التمييز أن يكون نكرة». راجع : حاشية الصبّان على شرح الأشمونى : ١ / ١١٢.

٤- قوله : «فى الإحسان» ، أى : فى وقت الإحسان. والبسط : البشاشة ، والبهجه : الحسن والسرور ، وأنال : فعل ماض متعدّ لاثنين ، يقال : «أنال فلانا الشىء» أى : صيّره يناله. وضمير «هما» فى «أنالهما» يرجع إلى البسط والبهجه ، وضمير «ه» يرجع إلى الوجه. و «قفو» بمعنى الاتباع ، وهو فاعل «أنال». والمراد أنّ ذلك وراثه من آبائه وليس عارضا فيه.

٥- لكونه خبرا فى الأصل ولو بقى على ما كان تعيين انفصالة.

٦- إذ الأصل فى الضمير الاختصار.

٧- سواء أكان قبل ذلك الضمير ضمير أم لا ، كما مثل ابن هشام فى أوضح المسالك للقسمين وصرّح بذلك بعضهم ، وإن

كان ظاهر كلام جماعه اختصاص البحث بما إذا كان قبله ضمير.

٢ - التقديم والتأخير

إذا اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أعرف من الآخر فإن كانا متّصلين وجب تقديم الأعراف ، نحو : «الدرهم أعطيتكه» بتقديم الكاف على الهاء. وإن كان أحدهما منفصلا فلك الخيار عند أمن اللبس ، نحو : «الدرهم أعطيتك إياه وأعطيته إياك» فلا يجوز في «زيد أعطيتك إياه» تقديم الغائب ، للّبس. (١)

٣ - نون الوقايه قبل ياء المتكلم

تقدّم أنّ ياء المتكلم من الضمائر المشتركة بين محلّي النصب والجرّ. فإن نصبها فعل ، وجب قبلها نون تسمى نون الوقايه ، (٢) نحو : «أكرمني زيد» ، وقوله تعالى : «وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ لِمَ تُوذُونَنِي». (٣) أمّا قول الشاعر :

عددت قومي كعديد الطيس

إذ ذهب القوم الكرام ليسى (٤)

فضروره.

وفى لزوم إلحاق نون الوقايه باسم الفعل خلاف. فذهب ابن هشام فى أوضح المسالك إلى اللزوم والمحقق الرضى رحمه الله فى شرح الكافيه إلى الجواز. وهذا الخلاف وقع فى أفعل للتعجب أيضا ، فذهب البصريون إلى اللزوم والكوفيون إلى الجواز.

ص: ٤١

١- قال ابن مالك : وفى اختيار لا- يجىء المنفصل إذا تآتى أن يجىء المتّصل وصل أو افصل هاء سلتيه وما أشبهه فى كنته الخلف انتمى كذاك خلتنيه واتّصالا أختار غيرى اختار الانفصالا وقدّم الأخصّ فى اتّصال وقدّم ما شئت فى انفصال وفى اتّحاد الرّتب الزم فصلا وقد يبيح الغيب فيه وصلا

٢- مذهب الجمهور أنّها إنّما سمّيت نون الوقايه لأنّها تقى الفعل من الكسره. وقال ابن مالك : لأنّها تقى الفعل من التباسه بالاسم المضاف إلى ياء المتكلم ، إذ لو قيل فى «ضربنى» : «ضربى» لا لتبس بالضرب وهو العسل الأبيض الغليظ ومن التباس أمر مؤنّته بأمر مذكّره ، إذ لو قلت : «أكرمى» بدل «أكرمنى» قاصدا مذكّرا لم يفهم المراد.

٣- الصفّ (٦١) : ٥.

٤- «العديد» : العدد. «الطيس» : الرمل الكثير ، العدد الكثير وكلّ ما خلق كثير النسل ، كالسمك والنمل.

وإن نصبها حرف فإن كان «ليت» وجب إتيان نون الوقايه عند المشهور ، نحو : (يا لَيْتِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً) ، (١) أما قول الشاعر :

كمنيه جابر إذ قال : «ليتي»

أصادفه وأفقد جلّ مالي (٢)

فضروره.

وقيل : «يجوز حذف النون اختيارا لكنّه نادر».

وإن كان «لعلّ» فحذف النون - نحو : (لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابِ) (٣) - أكثر من الإثبات ، كقول الشاعر :

فقلت : أعيروني القدوم لعلني

أخطّ بها قبراً لأبيض ماجد (٤)

وفى أخوات «ليت» و «لعلّ» جاز الوجهان على السواء ، كقوله تعالى : (إِنِّي أَنَا اللَّهُ) ، (٥) و «إِنِّي أَنَا رَبُّكَ» . (٦) وقيل : «إنّ الحذف فيها أجود من الإثبات».

وإن خفضها حرف ، فإن كان «من» أو «عن» وجبت النون ، كقوله تعالى : (فَمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) ، (٧) وقوله : (وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ) ، (٨) إلّا في الضروره ، كقول الشاعر :

أيها السائل عنهم وعني

لست من قيس ولا قيس مني

وإن كان غيرهما امتنعت ، نحو : «لي».

وإن خفضها مضاف ، فإن كان «للدن» - بمعنى «عند» - أو «قط» أو «قد» - بمعنى «حسب» أي : «كاف» - فالغالب إثبات النون ، كقوله تعالى : «قَالَ إِنَّ سَأَلْتِكَ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَاحِبْنِي قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا» . (٩) والحذف قليل عند المشهور وضروره عند سيويه.

ص : ٤٢

١- النساء (٤) : ٧٣.

٢- «المنيه» : ما يتمنى ، وجابر اسم رجل كان يتمنى لقاء زيد فلمّا تلاقيا ، قهره زيد وغلبه.

٣- غافر (٤٠) : ٣٦.

٤- «أعيراني» : أمر من العاربه ، وهي أن تعطى غيرك ما ينتفع به مع بقاء عينه ، ثم يرده إليك. «القدوم» : آله للنحت والنجر.

٥- طه (٢٠) : ١٤.

٦- طه (٢٠) : ١٢.

٧- البقره (٢) : ٣٨.

٨- البقره (٢) : ١٨٦.

٩- الكهف (١٨) : ٧٦.

١- قال ابن مالك : وقبل يا النفس مع الفعل التزم نون وقايه وليسى قد نظم وليتني فشا وليتني ندرا ومع لعلّ اعكس وكن مخيرا في الباقيات واضطرارا خففا مئى وعنّى بعض من قد سلفا وفي لدنّى لدنى قلّ وفي قدنى وقطنى الحذف أيضا قد يفى

هو الاسم الذى يعين مسماه تعيينا مطلقا ، أى بغير قيد ف «الاسم» جنس يشمل المعارف والنكرات و «يعين مسماه» فصل يخرج النكرات و «مطلقا» فصل آخر مخرج لما عدا العلم من المعارف فإنه يعين مسماه إما بقيد لفظى وهو المعرف بالصفة و «ال» والمضاف إليه أو معنوى كاسم الإشارة - وهو يعين مسماه ما دام حاضرا - والمضمر وهو يعين مسماه بقيد التكلم أو الخطاب أو الغيبة. (١)

ذهب المشهور إلى أنّ العلم على قسمين : علم شخص - وعرفوه بالتعريف المتقدم - وعلم جنس. وقالوا : إنّ علم الشخص له حكمان : معنوى ، وهو أن يراد به واحد بعينه ك «زيد» ؛ ولفظى ، كصحة مجيء الحال بعده ، نحو : «جاء زيد ضاحكا» ومنعه من الصرف مع سبب آخر من أسباب منع الصرف ، نحو : «هذا أحمد» ومنع دخول «أل» التعريف عليه ؛ فلا تقول : «جاء الزيد». وعلم الجنس كعلم الشخص فى حكمه اللفظى فىأتى بعده الحال ويمنع من الصرف مع سبب آخر ، نحو : «هذا اسامه مقبلا» ، ولا يدخل عليه «ال» التعريف ، فلا

ص: ٤٤

١- قال ابن مالك : اسم يعين المسمى مطلقا علمه ، ك «جعفر» وخرتقا وقرن وعدن ولا حق وشدقم وهيله وواشق قوله «اسم» مبتدأ و «يعين المسمى» صفة له و «مطلقا» حال من فاعل «يعين» وهو الضمير المستتر و «علمه» خبر ، ويجوز أن يكون مبتدأ مؤخرًا و «اسم يعين المسمى» خبرا مقدما والتقدير : علم المسمى اسم يعين المسمى مطلقا. و «جعفر» : علم رجل ، و «خرتق» : علم امرأه ، و «قرن» : علم قبيله ، و «عدن» : علم بلد ، و «لا-حق» : علم فرس ، و «شدقم» : علم جمل ، و «هيله» : علم شاه ، و «واشق» : علم كلب.

تقول : «هذا الاسامه».

وحكم علم الجنس فى المعنى كحكم النكره ، من جهه أنه لا يخصّ واحدا بعينه ، فكلّ أسد يصدق عليه أسامه. (1)

المفرد والمركب

إشارة

ينقسم العلم باعتبار اللفظ إلى مفرد ، نحو : «زيد» ، ومركب وهو على ثلاثة أنواع :

اقسام المركب

١ - المركب الإضافى ، نحو : «عبد الله». وحكمه أن يعرب الجزء الأوّل بحسب العوامل الداخلة عليه ويجرّ الثانى بالإضافه.

٢ - المركب الإسنادى ، وذلك إذا صارت الجملة علما ، (2) نحو : «تأبّط شراً». وحكمه الحكايه على ما كان عليه قبل التسميه به ، تقول : «جاء تأبّط شراً» و «رأيت تأبّط شراً» و «مررت بتأبّط شراً».

٣ - المركب المزجى ، وهو ما ليس بإضافى ولا إسنادى. (3) وحكم الجزء الأوّل أن .

ص : ٤٥

١- أشار ابن مالك إلى علم الجنس بقوله : ووضعوا لبعض الأجناس علم كعلم الأشخاص لفظا وهو عم من ذاك «أمّ عريط» للعرب وهكذا «ثعاله» للثعلب ومثله «بزه» للمبزه كذا «فجار» علم للفجره أى : إنّ علم الجنس يشبه علم الشخص من جهه الأحكام اللفظيه ، ويشبه النكره من جهه المعنى ، لأنّ مدلوله شايع كمدلول النكره لا يخصّ واحدا بعينه. فكلّ عقرب يصدق عليه «أمّ عريط» وكلّ ثعلب يصدق عليه «ثعاله». وعلم الجنس يكون للشخص كما تقدّم ويكون للمعنى نحو : «بزه» للمبزه و «فجار» للفجره. وقد يقال : إنّ علم الجنس أيضا يعين مسماه تعيينا مطلقا لأنه وضع للحقيقه الذهنيه كما اشير باللام فى نحو : «اشتر اللحم» إلى الحقيقه الذهنيه.

٢- سواء كانت الجملة فعليّه أو اسميه - نحو : «زيد منطلق» - كما صرح به جماعه. قال الاشمونى : «ولم يرد من العرب علم منقول من مبتدأ وخبر لكنّه بمقتضى القياس جائز».

٣- وعرف جماعه من النحويين المركب المزجى ب «كلّ اسم حاصل من تركيب كلمتين ليس بينهما نسبه أصلا ، لا فى الحال ولا قبل التركيب». ولا يخفى أنه يخرج بهذا القيد مثل خمسه عشر ، لأنّ بين جزئيه قبل التركيب نسبه العطف. اللهمّ إلّا أن يقال بأنّ التعريف ليس ناظرا بنحو «خمسه عشر» إذ يبحث عنه فى باب العدد ، فافهم. وعرفه جماعه اخرى ب «كلّ اسمين جعلتا اسما واحدا منزلا- ثانيهما من الأوّل منزله تاء التأنيث مِمّا قبلها». قيل : «أى فى فتح ما قبلها». واعتراض بأنه لا يشمل نحو : «معدى كرب». واجيب بأنه لو جعل وجه التنزيل لزوم ما قبلها حاله واحده فى أحوال الإعراب الثلاثه وجريان حركات الإعراب ولو محلا لم يتّجه هذا الاعتراض.

يفتح آخره ، ك «بعلبك» ، إلّا إذا كان ياء فيسكن ، ك «معدى كرب» وحكم الجزء الثاني أن يعرب إعراب ما لا ينصرف على الأفتح (١) إلّا إذا كان كلمه «ويه» فيبنى على الكسر ، ك «سيويه» ، على الأفتح. (٢)

هذا إذا لم يتضمّن الثاني حرفا وإلّا بنيا على الفتح ك «أحد عشر» إلى «تسعه عشر» إلّا اثني عشر فإنّ الجزء الأوّل منه معرب كالمشّي.

المرتجل والمنقول

إشارة

ينقسم العلم - باعتبار أصالته في العلميّه وعدم أصالته - إلى مرتجل ومنقول.

المرتجل

هو ما وضع من أوّل الأمر علما ولم يستعمل قبل ذلك في غير العلميّه ، نحو : «سعاد» ، علم امرأه.

المنقول

هو ما وضع أوّلا- لغير العلميّه ثمّ نقل إلى العلميّه. والنقل إمّا من مصدر ، ك «فضل» أو اسم عين ، ك «أسد» أو صفه ، ك «حارث» أو فعل ك «شمر» لفرس أو من جمله ، ك «تأبط شرا». وذهب بعض النحويين - كالسيوطي - إلى أنّ من العلم ما ليس بمنقول ولا مرتجل وهو الذى علميّته بالعلبه.

واجب بآنه منقول بوضع تنزيلي ، لأنّ غلبه استعمال المستعملين بمنزله الوضع منهم. (٣)هـ»

ص: ٤٦

١- وفي هذا القسم من المركّب لغات اخر : أ : بناء الجزء الثاني على الفتح كالأوّل. ب : إعراب الجزئين وإضافه الأوّل إلى الثاني ومنع صرف الثاني. ج : إعراب الجزئين وإضافه الأوّل إلى الثاني وصرف الثاني.

٢- وفيه لغتان اخريان : إعرابه إعراب ما لا ينصرف وبنائوه على الفتح.

٣- قال ابن مالك : ومنه منقول كفضل وأسد وذو ارتجال ك «سعاد» و «ادد» وجمله وما بمزج ركبا ذا إن بغير «ويه» تمّ اعربا وشاع في الأعلام ذو الإضافة ك «عبد شمس» و «أبى قحافه»

ينقسم العلم باعتبار أن يدلّ على المسمّى فقط أو يقصد به المدح أو الذمّ أيضا إلى اسم وكنية ولقب.

الكنية : وهى ما صدر ب «أب» أو «أم». وزاد المحقق الرضى رحمه الله : «أو ابن أو بنت». وزاد جماعه : «أو أخ أو أخت أو عم أو خال أو خاله».

اللقب : وهو ما أشعر بمدح أو ذمّ ، نحو : «فخر الدين» و «قفه». (١)

الاسم : هو ما ليس كنية ولا لقبا.

وإذا اجتمع الاسم واللقب يؤخّر اللقب. (٢) وعلّله ابن مالك بأنّ اللقب منقول من اسم غير انسان فى الغالب ك «بطه» و «قفه» ، فلو قدّم لأوهم السامع أنّ المراد مسمّاه الأصلي وذلك مأمون بتأخيره. (٣)

قال الصّبّان : ويستفاد من هذا التعليل أنّه إذا انتفى ذلك الإيهام - كما إذا اشتهر المسمّى باللقب - جاز تقديمه. وهو كذلك ، نحو قوله تعالى : «الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ». (٤)

وإذا اجتمع اللقب والكنية ، فالذى ذكره جواز تقديمه عليها. وقد يقال : «إنّ مقتضى التعليل المذكور امتناع تقديمه عليها أيضا».

ص: ٤٧

١- قال المحقق الرضى رحمه الله فى شرح الكافية (٢ / ١٣٩): «والفرق بينه وبين الكنية معنى أنّ اللقب يمدح الملقّب به أو يذمّ بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فإنّه لا يعظّم المكنى بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فإنّ بعض النفوس تأنف أن تخاطب باسمها ، وقد تكتّى الشخص بالأولاد الذين له ك «أبى الحسن» لأمير المؤمنين عليه السلام وقد يكتى فى الصغر تفاؤلا لأن يعيش حتّى يصير له ولد اسمه ذاك». فتأمل.

٢- هذا إذا لم يكن اجتماعهما على سبيل إسناد أحدهما إلى الآخر وإلا أحر المحكوم به فإذا قيل : «من فخر الدين؟» فأجبت «فخر الدين زيد».

٣- وعلّله المحقق الرضى رحمه الله بأنّ اللقب أشهر ؛ لأنّ فيه العلميّة مع شىء آخر من معنى النعت فلو اتى به أولا لأغنى عن الاسم فلم يجتمعا.

٤- «وقولهم إنّنا قتلنا المسيح عيسى بن مريم رسول الله». النساء (٤) : ١٥٧. راجع : حاشية الصّبّان على شرح الاشمونى : ١ / ١٢٨.

نعم ، تقديم الكنية على الاسم وعكسه سواء.

ثم إن كان الاسم واللقب مفردين وجب عند البصريين الإضافة ، نحو : «هذا سعيد كرز». وأجاز الكوفيون الإتيان. ومعلوم على الأول أنّ وجوب الإضافة إذا لم يكن مانع منها وإلاّ وجب الإتيان ، نحو : «جاء الحارث كرز».

وإن لم يكونا مفردين - بأن كانا مركّبين ، نحو : «هذا عبد الله فخر الدين» أو مركبا ومفردا ، نحو : «هذا زيد فخر الدين» و «هذا عبد الله كرز» - امتنعت الإضافة ويتبع الثاني للأوّل بدلا أو بيانا ، ويجوز القطع إلى الرفع بإضمامار «هو» وإلى النصب بإضمامار «أعنى».(1)

ص : ٤٨

١- فتقول على الإتيان : «جائني عبد الله فخر الدين» و «رأيت عبد الله فخر الدين» و «مررت بعبد الله فخر الدين» ، وإن شئت قطعت من الرفع إلى النصب ومن النصب إلى الرفع ومن الجرّ إلى الرفع والنصب. قال ابن مالك : واسما أتى وكنيه ولقبا وآخرن ذا إن سواه صحبا قال السيوطي : «المراد ب «سواه» : «الاسم» كما وجد في بعض النسخ «إن سواها» وصرّح به في التسهيل». وأبقى جماعه من النحويين قول ابن مالك «سواه» على عمومه نظرا إلى مقتضى تعليله في منع تقديم اللقب على الاسم. وإن يكونا مفردين فأضف حتما وإلاّ أتبع الذي ردف

إشارة

اسم الإشارة ما وضع ليدلّ على مسماه بإشاره إليه.

والمشار إليه إمّا واحد أو اثنان أو جماعه وكلّ واحد منها إمّا مذكّر وإمّا مؤنث.

فلمفرد المذكّر «ذا». وللمفرد المؤنث «ذى ، ذه ، ذه ، تى ، ته ، ته ، تا وذات». وللمثنى المذكّر «ذان» - رفعا - و «ذين» - نصبا وجزا - وللمثنى المؤنث «تان» - رفعا - و «تين» - نصبا وجزا (١) - وللجمع المذكّر والمؤنث «اولاء» عند الحجازيين و «اولى» عند بنى تميم.

مراتب اسم الإشارة

ذهب الجمهور إلى أنّ المشار إليه إمّا قريب أو متوسط أو بعيد.

فألفاظ الإشارة المتقدّمه - من غير زياده الكاف واللام - تكون للقريب.

ومع زياده الكاف (٢) تكون للمتوسّط ، تقول : ذاك ، ذانك أو ذينك ، أولئك ، تاك ، (٣) تانك أو تينك ، أولئك. قال تعالى : «فَإِنَّكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ» (٤).

ص: ٤٩

١- يجوز فى تشبيه «ذا وتا» تشديد النون - عوضا من الياء المحذوفه - فتقول : «ذانّ وتانّ» ، وكذلك مع الياء - على رأى الكوفيين - فتقول : «ذينّ وتينّ».

٢- هى حرف خطاب وتتصرّف وتصرف الكاف الاسميه غالبا ليتبين بها أحوال المخاطب من الأفراد والتشبيه والجمع والتذكير والتأنيث ، فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبه وتتصل بها علامه التشبيه والجمع ، فتقول : «ذاك وذاك وذاكما وذاكمن» . ومن غير الغالب أن تفتح فى التذكير وتكسر فى التأنيث ولا يلحقها علامه التشبيه ولا جمع ودون هذا أن تفتح مطلقا.

٣- هذه الكاف لا تلحق أسماء الإشارة المختصه بالمفرده المؤنثه إلاّ ثلاثه منها وهى : «تى ، تا ، ذى».

٤- القصص (٢٨) : ٣٢.

١- قال ابن مالك : بذاء لمفرد مذكر أشربذى وهذه تى تا على الانثى اقتصر وذان تان للمثنى المرتفع وفى سواه ذين تين اذكر تطع وباولى أشرب لجمع مطلقا والمدّ أولى ولدى البعد انطقا بالكاف حرفا دون لام أو معه واللام إن قدّمت ها ممتنعه وبهنا أو هاهنا أشرب إلى داني المكان وبه الكاف صلا فى البعد أو ب «ثم» فه أو «هنا» أو ب «هنالك» انطقن أو «هنا» تنبيه : قال جماعه - كالمحقق الرضى رحمه الله وابن مالك - : قد يراد ب «هناك» و «هنالك» و «هنا» الزمان ، نحو قوله تعالى : «هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ». (الكهف (١٨) : ٤٤). أى : حيثئذ. وقول الشاعر : وإذا الامور تشابهت وتعاضمت فهناك يعترفون أين المفزع أى : فى وقت تشابه الامور. وقول الآخر : «حنت نوار ولات هنا حنت ...» قالوا : إن «لات» مهمله ، لتقدّم الخبر وهو «هنا» على المبتدأ ، و «حنت» فعل ماض ، قبله «أن» مقدّره ، والمصدر المؤول مبتدأ ، يعنى : اشتاقت نوار - وهى اسم امرأه - ولات فى هذا الوقت حنين ، أى اشتياق.

هو اسم وضع ليبدل على مسماه بسبب صله تذكر بعده وهى جملة أو شبهها ، نحو : «جاءنى الذى أكرمه» و «جاءنى الذى فى الدار».

الموصول المختص والمشارك

الموصول على قسمين : مختص ومشارك.

المختص : ما يختص بالمفرد أو المثنى أو الجمع والمذكر أو المؤنث. فللمفرد المذكر «الذى» وللمفرد المؤنث «التي» ولشئيهما «الذان واللتان» - رفعا - و «الذين واللتين» - نصبا وجزا - ولجمع المذكر «الالى» و «الذين» ولجمع المؤنث «اللآت و».

وهذه الألفاظ تستعمل للعاقل وغيره إلّا «الذين» فإنّه يختصّ بالعاقل. (٢).

وأما الموصول المشترك فهو ما يستعمل للواحد والمثنى والجمع مذكرا ومؤنثا بلفظ واحد وألفاظه ستّة : من ، ما ، أى ، ال ، ذو ، ذا .

١ - «من» : وهى تكون للعاقل غالبا ، نحو قوله تعالى : «وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ» (٣) وقد تكون لغيره كما إذا نزل منزلته ، نحو :

أسرب القطا هل من يعير جناحه

لعلّى إلى من قد هويت أطير (٤)

أو اجتمع مع العاقل ، نحو قوله تعالى : «وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ» (٥) أو اقترن بالعاقل فى

ص : ٥٣

١- تبيهاة : الأول : قد يشدّد نون «اللّذان واللّتان» - عوضا من الياء المحذوفه - فيقال : «اللّحدانّ واللّتانّ» ، وقد قرىء «واللّذان يأتيناها منكم» ، النساء (٤) : ١٦. ويجوز التشديد أيضا مع الياء - وهو مذهب الكوفيين - فيقال : «اللّحدينّ واللّتينّ» ، وقد قرىء : «ربنا أرنا اللّذين». فصّلت (٤١) : ٢٩. الثانى : قد يحذف النون من اللّذين واللّتين ، كقول الشاعر : أبنى كليب إنّ عمّى اللّذا قتلا الملوك وفككا الأغلالا- وقول آخر : هما اللّتا لو ولدت تميم لقبل فخر لهم صميم الثالث : بعض العرب يقول : «اللّحدون» فى الرفع ، ومنه قول الشاعر : نحن اللّحدون صبّحوا الصّباحا يوم النّخيل غاره ملحاحا

٢- قال ابن مالك : موصول الأسماء الذى الانثى التى واليا إذا ما ثنيا لا تثبت بل ما تليه أوله العلامه والنون إن تشدد فلا ملامه والنون من ذين وتين شددا أيضا وتعويض بذاك قصدا جمع الذى الألى الذين مطلقا وبعضهم بالواو رفعا نطقا باللات واللّاء التى قد جمعا واللّاء كالذّين نذرا وقعا

٣- الرّعد (١٣) : ٤٣.

٤- السّرب : الجماعه ، والقطا : طائر فى حجم الحمام ، والهمزه فى «أسرب» حرف نداء ، وهويت بمعنى أحببت.

٥- الحجر (١٥) : ٢٠.

عموم واريده التفصيل ، كقوله تعالى : «وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ» (١).

٢ - «ما» : وهى تكون لغير العاقل غالبا ، نحو قوله تعالى : «ما عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ» (٢). وقد تكون للعاقل كقوله تعالى : «فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ» (٣).

٣ - «ال» : (٤) وهى تكون للعاقل وغيره ، نحو قوله تعالى : (إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ) (٥) وقوله تعالى : «وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ* وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ» (٦).

٤ - «ذو» : عند طييء ، نحو :

فإنَّ الماء ماء أبى وجدى

وبئرى ذو حفرت وذو طويت

وتكون للعاقل وغيره.

والمشهور عندهم بناؤها وإفرادها للمذكر والمؤنث مفردا ومثنى ومجموعا ، تقول : «جاءنى ذو قام وذو قاما ...» (٧).

٥ - «ذا» : وتكون للعاقل وغيره ، وشرطها أن تكون مسبوقة ب «ما» أو «من» الاستفهاميتين ، وألّا تكون ملغاه وذلك بأن تجعل مع «ما» أو «من» كلمه واحده للاستفهام أو تقدّر زائده ، وألّا تكون للإشارة. نحو :

ألا تسألان المرء ما ذا يحاول

أنحب فيقضى أم ضلال وباطل (٨)

ص: ٥٤

١- النور (٢٤) : ٤٥.

٢- النحل (١٦) : ٩٦.

٣- النساء (٤) : ٣.

٤- اعلم أنّ عدّ «ال» من الموصولات الاسميّه مذهب الجمهور. وقال المازنى : «إنها موصول حرفى» ، وقال الأخفش : «حرف تعريف».

٥- الحديد (٥٧) : ١٨.

٦- الطور (٥٢) : ٥ و ٦.

٧- قال المحقق الرضى رحمه الله : «فى «ذو» الطائيه أربع لغات : أشهرها عدم تصرفها مع بنائها ، والثانيه : «ذو» للمفرد المذكور

ومثناه ومجموعه ، و «ذات» للمفرد المؤنث ومثناه ومجموعه والثالثه : وهى كالثانيه إلا أنه يقال لجمع المؤنث : «ذوات» والرابعه :
تصريفها تصريف «ذو» بمعنى صاحب مع إعراب جميع متصرفاتها حملا للموصوله على التى بمعنى صاحب. وكل هذه اللغات
طائيه». شرح الكافيه : ٢ / ٤١ و ٤٢.

٨- النَّحْب : النذر. ومعنى الشعر : ألا- تسئلان المرء ما ذا يطلبه باجتهاده فى امور الدنّيا؟ أنذر أوجبه على نفسه فهو يسعى فى
قضائه أم هو ضلال وباطل.

بخلاف ما إذا الغيت ، نحو : «لماذا جئت؟» أو كانت للإشارة ، نحو : «ما ذا التواني؟».

ولم يشترط الكوفيون تقدّم «ما» أو «من» مستدلين بقول الشاعر :

عدس ما لعباد عليك إماره

أمنت وهذا تحمّلين طليق (١)

واجب بأن «هذا طليق» جملة اسميّة و «تحمّلين» حال ، أى : محمولاً.

٦ - «أى» : وتكون للعاقل وغيره ، نحو : «يعجبني أيّهم هو قائم». ولها أربعة أحوال :

أحدها : أن تضاف ويذكر صدر صلتها ، نحو : «يعجبني أيّهم هو قائم».

الثاني : أن لا تضاف ولا يذكر صدر صلتها ، نحو : «يعجبني أيّ قائم».

الثالث : أن لا تضاف ويذكر صدر صلتها ، نحو : «يعجبني أيّ هو قائم».

وفى هذه الأحوال الثلاثة تكون معربه بالحركات.

الرابع : أن تضاف ويحذف صدر صلتها ، نحو : «يعجبني أيّهم قائم». وفى هذه الحالة تبني على الضمّ ، وعليه قوله تعالى : «ثُمَّ

لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا» (٢)

وبعض النحويين - كالخليل ويونس - أعرب «أيّا» وإن أضيفت وحذف صدر صلتها وقد قرىء شاذًا فى الآيه السابقه بالنصب

وأولت قراءه الضمّ على الحكايه ، أى : «الذى يقال فيه أيّهم أشد».

الصله وأحكامها

تفتقر الموصولات إلى صلّه متأخره عنها مشتمله على ضمير مطابق لها يسمّى العائد.

والصله إمّا جملة وإمّا شبهها.

١ - الجملة ، وشرطها أن تكون خبريّة معهوده للمخاطب إلّا فى مقام التهويل والتفخيم فيحسن إبهامها. فالمعهوده نحو : «جاء

الذى قام أبوه» والمبهمه نحو قوله تعالى : (فَعَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ) (٣) و «فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ» (٤).

ص: ٥٥

١- عدس : هو فى الأصل صوت يزر به البغل وقد يسمّى البغل به. وتقديره : «يا عدس». والإماره : الحكم ، والطلاق : مطلق من

الحبس.

٢- مريم (١٩) : ٦٩.

٣- طه (٢٠) : ٧٨.

٤- النجم (٥٣) : ١٠.

٢ - شبه الجملة ، وهو الظرف والجارّ والمجرور التامان ، (١) نحو : «جاء الذى عندك» و «جاء فى الدار» والصفة الصريحه ، أى : خالصة للوصفّيه ، (٢) كاسمى الفاعل والمفعول. وتختصّ هذه بالألف واللام ، نحو : «جاء الضارب زيدا». (٣)

حذف العائد

يجوز حذف العائد المرفوع إذا كان مبتدأ مخبرا عنه بمفرد ، نحو قوله تعالى : (هُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ) ، (٤) أى : هو معبود فى السماء. فلا- يحذف فى نحو : «جاء اللذان قاما» ، لأنه غير مبتدأ ولا فى نحو : «جاء الذى هو يقوم» ، لأنّ الخبر غير مفرد فإذا حذف الضمير لم يدلّ دليل على حذفه ، إذ الباقي بعد الحذف صالح لأن يكون صله كامله. ويشترط لحذف العائد فى صله غير «أى» أن تطول الصّله ، (٥) فإن لم تطل فالحذف قليل ، نحو قول الشاعر :

من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه

ولا يحد عن سبيل المجد والكرم (٦)

أى : بما هو سفه. وأجازه الكوفيون قياسا.

ويجوز حذف العائد المنصوب إن كان متصلا وناصبه فعل أو وصف غير صله الألف واللام ، نحو : قوله تعالى : (وَيَعْلَمُ مَا تُسْرُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ) (٧) وقول الشاعر :

ص : ٥٦

١- بخلاف الناقصتين وهما اللذان لا تتمّ بهما الفائدة ، فلا يقال : «جاء الذى اليوم» ولا «جاء الذى بك».

٢- بخلاف غير الخالصة وهى التى غلبت عليها الاسمّيه ك «أبطح».

٣- قال ابن مالك : وكلّها يلزم بعدها صله على ضمير لائق مشتمله وجمله أو شبهها الذى وصل به ك «من عندى الذى ابنه كفل» وصفه صريحه صله ال وكونها بمعرب الأفعال قلّ

٤- الزخرف (٤٣) : ٨٤. ولا يجوز تقدير «إله» مبتدأ مخبرا عنه بالظرف أو فاعلا بالظرف لخلق الصّله من العائد.

٥- حيث إنّ «أى» الموصولة ملازمه للإضافه لفظا أو تقديرا ، جعلوا ذلك بمنزله طول الصّله.

٦- يعن : يهتمّ ، و «يحد» : من «حاد عن الطريق» إذا مال وعدل عنه. وهو مجزوم عطفًا على «لا ينطق».

٧- التغاين (٦٤) : ٤.

ما الله موليك فضل فاحمدنه به

فما لدى غيره نفع ولا ضرر

أى : الذى الله موليكه ومعطيكه فضل.

بخلاف «جاء الذى إياه أكرمت» و «جاء الذى إنه فاضل» و «جاء الضاربه زيد».

وحذف منصوب الفعل كثير ومنصوب الوصف قليل.

ويجوز حذف العائد المجرور بالإضافه إن كان المضاف وصفا بمعنى الحال أو الاستقبال ، نحو قوله تعالى : (فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ) ، (١) أى : «قاضيته» ، بخلاف «جاء الذى أنا غلامه» و «جاء الذى أنا ضاربه أمس».

ويجوز حذف العائد المجرور بالحرف إذا تعين ذلك الحرف ، (٢) كما إذا جرّ الموصول أو موصوفه بحرف جرّ مثله فى المعنى وتمائل المتعلقان ، نحو : «مررت بالذى مررت» و «مررت بزويد مررت» ، أى : به. (٣)ر»

ص: ٥٧

١- طه (٢٠) : ٧٢.

٢- اشترط التعين لأنه لا بدّ بعد حذف المجرور من حذف الجارّ أيضا فينبغى أن يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره.

٣- راجع : شرح الكافية للمحقق الرضى رحمه الله (٢) : ٤٢. قال ابن مالك : ومن وما أيضا تساوى ما ذكر وهكذا ذو عند طييء شهر وكالتى أيضا لديهم ذات وموضع اللّاماتى أتى ذوات ومثل ما «ذا» بعد ما استفهام أو من إذا لم تلغ فى الكلام أى ك «ما» واعربت ما لم تضاف وصدر وصلها ضمير انحذف وبعضهم أعرب مطلقا وفى ذا الحذف أيّا غير أى يقتضى إن يستل وصل وإن لم يستل فالحذف نزر وأبوا أن يختزل إن صلح الباقي لوصل مكمل والحذف عندهم كثير منجلى فى عائد متّصل إن انتصب بفعل أو وصف ك «من نرجو يهب» كذاك حذف ما بوصف خفضا ك «أنت قاض» بعد أمر من قضى كذا الذى جرّ بما الموصول جر ك «مرّ بالذى مررت فهو بر»

تنقسم «ال» المفيدة للتعريف إلى نوعين : عهدية وجنسية.

فالعهدية إما أن يكون مصحوبها معهودا ذكريًا ، نحو قوله تعالى : «كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا * فَعَصَىٰ فِرْعَوْنَ الرَّسُولَ». (٢) أو معهودا ذهنيًا ، كقوله تعالى : (إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ) ، (٣) أو معهودا حضوريا ، نحو قوله تعالى : «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ». (٤)

والجنسية إما لاستغراق الأفراد وهي التي تخلفها «كل» حقيقه ، نحو : (إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ * إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ) ، (٥) أو لاستغراق خصائص الأفراد وهي التي تخلفها «كل» مجازا ، نحو : «أنت الرجل علما» ، أى : كل رجل من جهه العلم. أو لتعريف الماهيه وهي التي لا تخلفها «كل» لا حقيقه ولا مجازا ، نحو قوله تعالى : «وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا». (٦).

ص: ٥٨

١- اعلم أنّ «ال» إما اسميه أو حرفيه. فالاسميه هي الموصولة وتقدمت. والحرفيه إما مفيدة للتعريف ، نحو : «جاءنى الرجل» أو زائده ، نحو قول الشاعر : رأيتك لَمَّا أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو وقد تدخل «ال» على العلم المنقول للمح أصله ، كالحارث ، وهذا سماعى ، فلا يجوز فى نحو : «محمد». وذهب جماعه من النحويين إلى أنّها زائده لعدم إفادتها التعريف.

٢- المزمّل (٧٣) : ١٥ و ١٦.

٣- التوبه (٩) : ٤٠.

٤- المائده (٥) : ٣.

٥- العصر (١٠٣) : ٢ و ٣.

٦- الأنبياء (٢١) : ٣٠. قال ابن مالك : ال حرف تعريف أو اللام فقط فنمط عرفت قل فيه : «النمط» اختلفوا فى «ال التعريف» ؛ هل هي بجملتها حرف تعريف أو اللام وحدها؟ فالخليل على الأول والجمهور على الثانى. وإذا أردت تعريف «نمط» ، فقل فيه : «النمط». وقد تزايد لازما كاللآت والآن والذين ثم اللآتى ولاضطرار كبنات الأوبر كذا وطبت النفس يا قيس السرى يريد : أنّ «ال» قد تكون زائده وهي على نوعين : لآزمه وغير لآزمه. فاللآزمه ك «اللآت» وهو اسم صنم كان بمكّه و «الآن» وهو اسم للزمان الحاضر وكالموصولآت التي دخلت عليها «ال» نحو : «الآدين» و «اللآتى». وغير اللآزمه ، ك «بنات الأوبر» فى قول الشاعر : ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا- ولقد نهيتك عن بنات الأوبر أراد به : «بنات أوبر» وهو علم لضرب من الكمأه. ومثل : «وطبت النفس» فى قول الشاعر : رأيتك لَمَّا أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو أراد : «نفسا» ، ف «ال» زائده فى التمييز بناء على أنّه لا- يكون إلّمأ نكره. ثم قال ابن مالك : وبعض الأعلام عليه دخلا- للمح ما قد كان عنه نقلا كالفضل والحارث والتّعمان فذكر ذا وحذفه سيان يريد : أنّ بعض الأعلام المنقوله دخل عليه «ال» للمح أصله ، كالفضل و... فذكر «أل» وحذفه سيان بالنسبه إلى التعريف. وقد يصير علما بالغلبه مضاف أو مصحوب ال كالعقبه وحذف ال ذى إن تناد أو تضيف أوجب وفى غيرهما قد تحذف يريد : أنّ المضاف أو مصحوب ال قد يصير علما بالغلبه ، ك «ابن عبّاس» لعبد الله بن عبّاس و «العقبه» وهي

فى الأصل اسم لكلّ طريق صاعد فى الجبل ثمّ اختصّ بعقبه منى التى تضاف إليها الجمرة فىقال : «جمرة العقبة». ثمّ الذى صار علما بغلبه الإضافة ، فإنّ الإضافة لا تفارقه فى نداء وغيره. أمّا «ال» هذه فإنّها زائده لازمه إلّا فى نداء أو إضافة فىجب حذفها ، نحو : «يا أعشى» و «هذه مدينه الرسول صلى الله عليه وآله». وقد تحذف فى غيرهما بقّله ، نحو : «هذا عيوق طالعا».

٦. المضاف إلى معرفه

إذا اضيفت نكره إلى معرفه - إضافة معنويّه - صارت معرفه ، نحو : «كتابي». وتفصيل البحث في باب الإضافة.

ص: ٥٩

المبتدأ: اسم مجرّد من العوامل اللفظية غير المزيده مخبرا عنه أو وصفا رافعا لمكتفى به. (١)

فالا-سم يعمّ الصريح ، نحو : «الله ربّنا» والمؤول ، نحو قوله تعالى : «وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ». (٢) ولفظ «مجرّد من العوامل اللفظية» يخرج نحو الفاعل واسم «كان». ولفظ «غير المزيده» يدخل نحو : «بحسبك درهم» و «هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ» ، (٣) ولفظ «مخبرا عنه» يخرج أسماء الأفعال. وتقييد الوصف بكونه رافعا لمكتفى به يخرج نحو : «قائم» من «أقائم أبوه زيد».

وذهب البصريّون - إلّا الأخفش - إلى أنّ هذا الوصف لا يكون مبتدأ إلّا إذا اعتمد على نفى أو استفهام ، نحو : «أقائم الزيدان» و «ما قائم الزيدان».

وذهب الأخفش والكوفيّون إلى عدم اشتراط ذلك ، فأجازوا نحو : «قائم الزيدان». ف «قائم» مبتدأ و «الزيدان» فاعل سدّ مسدّ الخبر.

ثمّ إنّ الوصف مع ما بعده إمّا أن يتطابقا إفرادا وتثنيه وجمعا أو لا يتطابقا.

فإن تطابقا إفرادا ، نحو : «أقائم زيد» جاز فيه وجهان. أحدهما : أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعلا سدّ مسدّ الخبر ، والثاني : أن يكون الوصف خبرا مقدما وما بعده مبتدأ مؤخرا.

وإن تطابقا تثنيه ، نحو : «أقائمان الزيدان» أو جمعا ، نحو : «أقائمون الزيدون» فالوصف خبر مقدّم وما بعده مبتدأ مؤخّر.

ص : ٦٠

١- سواء كان ظاهرا ، نحو : «أقائم الزيدان؟» أو ضميرا منفصلا ، نحو قول الشاعر : خليلي ما واف بعهدى أنتما إذا لم تكونا لي

على من اقاطع

٢- البقره (٢) : ١٨٤.

٣- فاطر (٣٥) : ٣.

وإن لم يتطابقا - نحو : «أقائم الزيدان» و «أقائم الزيدون» - فالوصف مبتدأ وما بعده فاعل سدّ مسدّ الخبر. أمّا نحو : «أقائمان زيد» و «أقائمون زيد» فممتنع. (١)

والخبر : هو الجزء الذى حصلت به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف ، نحو : «زيد قائم». فخرج فاعل الفعل - فإنه ليس مع المبتدأ - وفاعل الوصف.

رافع المبتدأ والخبر

ذهب الكوفيون إلى أنّ المبتدأ والخبر يترافعان ، أى : كلّ منهما يرفع الآخر.

وذهب البصريون إلى أنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء ، وهو كون الاسم مجردا عن العوامل اللفظية غير المزيدة. وأمّا الخبر فاختلفوا فيه :

ف قيل : «إنّه يرتفع بالابتداء أيضا».

وقيل : «إنّه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا».

وقيل : «إنّه يرتفع بالمبتدأ». (٢)

أقسام الخبر

ينقسم الخبر إلى مفرد (٣) وجمله. «.

ص : ٦١

- ١- قال ابن مالك : مبتدأ زيد وعاذر خبر إن قلت : «زيد عاذر من اعتذر» وأوّل مبتدأ والثانى فاعل أغنى فى «أسار دان» وقس وكاستفهام النفى وقد يجوز نحو «فائز اولو الرّشد» والثانى مبتدأ وذا الوصف خبر إن فى سوى الأفراد طبقا استقر
- ٢- قال ابن مالك : ورفعوا مبتدأ بالابتداء كذاك رفع خبر بالمبتدأ والخبر الجزء المتمّ الفائدة ك «الله برّ والأيدى شاهده»
- ٣- المراد بالمفرد ما للعوامل تسلّط على لفظه ، فيشمل ما لا معمول له ، ك «هذا زيد» ، وما عمل الجرّ ، ك «زيد غلام عمرو» ، أو الرفع ، ك «زيد قائم أبوه» أو النصب ك «هذا ضارب أبوه عمرا».

والمفرد إمّا جامد أو مشتق. (١)

فإن كان جامدا فمذهب البصريين أنه لا يتحمّل ضمير المبتدأ ، نحو : «هذا أخوك» ، إلّا إذا أول بمشتقّ ، نحو : «هذا أسد» ، أى : شجاع. وذهب الكوفيون إلى أنه يتحمّله وإن لم يؤوّل بالمشتقّ.

وإن كان مشتقّا يتحمّل ضمير المبتدأ عند الجميع ، نحو : «زيد قائم» ، إلّا إذا رفع الظاهر ، نحو : «زيد قائم أبواه».

ثمّ إنّ الوصف إذا جرى على غير من هو له وجب إبراز الضمير عند البصريين سواء أمن اللبس ، نحو : «زيد هند ضاربها هو» أو لم يؤمن ، نحو : «زيد بكر ضاربه هو». وأجاز الكوفيون الاستتار إذا امن اللبس.

أمّا الجملة الواقعة خبرا فإن كانت نفس المبتدأ فى المعنى فلا تحتاج إلى رابط ، كما فى ضمير الشأن ، نحو قوله تعالى : «قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ». (٢) وإن لم تكن كذلك فلا بدّ من رابط يربطها بالمبتدأ. والروابط التى ذكروها كثيره ، منها ما يلى :

١ - الضمير الراجع إلى المبتدأ ، سواء كان مذكورا ، نحو : «زيد ضربته» أو محذوفا ، نحو : «السّمْن منوان بدرهم» ، أى : منه.

٢ - الإشارة إلى المبتدأ ، كقوله تعالى : «وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكْ خَيْرٌ». (٣)

٣ - إعادته المبتدأ ، كقوله تعالى : «الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ». (٤)

٤ - «ال» النائبة عن الضمير ، وهو قول الكوفيين وطائفه من البصريين ، نحو قوله تعالى : «وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى * فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى» ، (٥) و

ص: ٦٢

١- قال الخضرى : «المشتقّ ما يصاغ من المصدر للدلالة على متّصف به ، كما هو اصطلاح النحويين. أمّا عند الصرّفيين فهو ما دلّ على حدث وذات وإن لم تتّصف به ، فيشمل أسماء الزمان والمكان والآله وليست مراده هنا».

٢- الإخلاص (١١٢) : ١. ومثّل ابن مالك لهذا القسم ب «نطقى الله حسبى». والتحقيق أنّ مثل هذا ليس من الإخبار بالجملة بل بالمفرد على إرادته اللفظ كما فى عكسه ، نحو قوله صلى الله عليه وآله : «لا حول ولا قوّه إلّا بالله» ، كثر من كنوز الجنّه». (بحار الأنوار : ٩٠ / ٢٧٤).

٣- الأعراف (٧) : ٢٦.

٤- الحاقّه (٦٩) : ١ و ٢.

٥- النازعات (٧٩) : ٤٠ و ٤١.

الأصل : «مأواه». وقال المانعون : «إنَّ التقدير : هي المأوى له». (١)

ثمَّ إنَّ الخبر قد يكون ظرفا ، كقوله تعالى : (وَالرَّكْبُ أَشْفَلَ مِنْكُمْ) (٢) أو جازًا ومجرورا ، نحو : «الْحَمْدُ لِلَّهِ». (٣) وجمهور النحويين على أنَّه يتعلّق بمحذوف وجوبا ، تقديره «كائن» أو «استقرّ» ، (٤) على خلاف في ذلك. (٥)

قال السيوطي : وشدّد التصريح بهذا المتعلّق في قول الشاعر :

لك العزّ إن مولاك عزّ وإن يهن

فأنت لدى بحبوحه الهون كائن (٦)

اعلم أنّ ظرف المكان يقع خبرا عن الذات ، نحو : «زيد عندك» وعن المعنى ، نحو : «القتال عندك». أمّا ظرف الزمان فيقع خبرا عن المعنى ، منصوبا أو مجرورا ب «في» ، نحو : «القتال يوم الجمعة» أو «في يوم الجمعة» ؛ ولا يقع - على المشهور - خبرا عن الذات ، وما ورد من ذلك فمؤوّل على حذف مضاف ، نحو : «اليوم خمر» أى : شرب خمر. وأجازه بعض المتأخّرين - كابن مالك - بشرط الفائدة ، كما لو كان المبتدأ عامّا والزمان خاصّا ، نحو : «نحن في شهر كذا». (٧)

ص : ٦٣

١- قال ابن مالك : ومفردا يأتي ويأتي جملة حاويه معنى الذى سيقى له وإن تكن إياه معنى اكتفى بها ك «نطقى الله حسبى وكفى» والمفرد الجامد فارغ وإن يشتقّ فهو ذو ضمير مستكن وأبرزنه مطلقا حيث تلا ما ليس معناه له محصّلا

٢- الأنفال (٨) : ٤٢.

٣- الفاتحه (١) : ٢.

٤- وكذا ما شابههما فى المعنى ، ك «ثابت» و «وجد».

٥- قال ابن مالك : وأخبروا بظرف أو بحرف جر ناوين معنى كائن أو استقرّ قال الأخفش والفارسي والزمخشري : تقديره : «كان أو استقرّ» ، وحجّتهم أنّ المحذوف عامل النصب فى لفظ الظرف ومحلّ المجرور ، والأصل فى العامل أن يكون فعلا. وذهب جمهور البصريين إلى أنّ تقديره «كائن» أو «مستقرّ» ، وحجّتهم أنّ المحذوف هو الخبر فى الحقيقه ، والأصل فى الخبر أن يكون اسما مفردا. فتأمّل.

٦- البجوحه : الوسط. الهون : الدّل.

٧- قال ابن مالك : ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثّه وإن يفد فأخيرا

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفه ولا يكون نكرة إلّا إذا أفادت. وتحصل الفائدة بأمور نذكر أهمّها: (١)

١ - أن يكون الخبر ظرفاً أو جارّاً ومجروراً ، نحو قوله تعالى : (وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ) ، (٢) و «لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ» . (٣)

والحق بهما ابن مالك في شرح التسهيل الجملة ، نحو : «قصدك غلامه رجل» .

وشرط الخبر في الثلاثه الاختصاص بأن يكون كلّ من المجرور وما اضيف إليه الظرف والمسند إليه في الجملة صالحاً للابتداء ، فلا يجوز : «في دار رجل» لعدم الفائدة .

قالوا : «ويشترط التقديم أيضا ، فلا يجوز «رجل في الدار» .

قال ابن هشام : «الصواب أن يقال : إنّما وجب التقديم هنا لدفع توهم الصفة ، واشترطه هنا يوهّم أنّ له مدخلا في التخصيص» .

٢ - أن تدلّ النكرة بنفسها على العموم ، نحو : «كلّ يموت» .

٣ - أن تكون النكرة مسبوقة بنفى أو استفهام ، نحو : «ما أحدٌ أغير من الله» وقوله تعالى «أَلَيْسَ مَعَ اللَّهِ» . (٤)

٤ - أن توصف النكرة ، إمّا لفظاً ، نحو قوله تعالى : (وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُّشْرِكٍ) ، (٥) أو تقديراً ، نحو قوله تعالى : (وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ) ، (٦) أي : «وطائفة من غيركم» بدليل ما قبله ، أو معنى ، نحو : «رجيل جاء» ، أي : «رجل صغير جاء» .

٥ - أن تكون النكرة عاملة ، إمّا رفعا ، نحو : «قائم الزيدان» عند من أجازها ، أو نصبا ، نحو : «أمر بمعروف صدقه ونهى عن منكر صدقه» ، أو جرّاً ، (٧) نحو : «عمل برّ يزين» .

٦ - العطف بشرط أن يكون أحد المتعاطفين يجوز الابتداء به ، نحو : «رجل وامرأه» .

ص : ٦٤

١- لم يعول المتقدمون في ضابط جواز الابتداء بالنكرة إلّا على حصول الفائدة. ورأى المتأخرون أنه ليس كلّ أحد يهتدى إلى موارد الفائدة فلذلك تشبّعوا تلك الموارد.

٢- ق (٥٠) : ٣٥ .

٣- الرّعد (١٣) : ٣٨ .

٤- النمل (٢٧) : ٦٠ .

٥- البقره (٢) : ٢٢١ .

٦- آل عمران (٣) : ١٥٤ .

٧- إذا قلنا بأنّ المضاف عامل في المضاف إليه ، وإلّا فنقول : «ومن المسوغات أن تكون النكرة مضافه» .

عالمه جاء» وقوله تعالى : «قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذَى».(١)

٧ - أن تكون النكرة دعاء ، كقوله تعالى : (سَيَلَامٌ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ) ، (٢) و (وَيُؤَيِّلُ لِلْمُطَفِّفِينَ) ، (٣) أو فيها معنى التعجب ، نحو : «عجب لزيد».

٨ - أن تقع في أول الجملة الحائيه ، نحو : «قطعت الصحراء ودليل يهديني» أو بعد إذا الفجائية ، نحو : «خرجت فإذا أسد بالباب».

٩ - أن تكون محصوره ، نحو : «إنما قائم رجل».

١٠ - أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العاده ، نحو : «بقره تكلمت».(٤)

حالات الخبر

للخبر ثلاث حالات :

الحاله الأولى : التأخير ، وهو الأصل ؛ لأنه وصف في المعنى للمبتدأ فحقه التأخير. ويجب في مواضع ، أهمها :

١ - أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفه أو نكرة صالحه لجعلها مبتدأ ولا قرينه تبين المبتدأ من الخبر ، نحو : «زيد أخوك» و «أفضل من زيد أفضل من بكر». فإن وجد قرينه جاز تقديم الخبر ، نحو : قول الشاعر :

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا

بنوهنّ أبناء الرجال الأبعاد

فقوله «بنونا» خبر مقدّم و «بنو أبنائنا» مبتدأ مؤخر ، لأنّ المراد الحكم على بنى أبنائهم بأنهم كبنيتهم وليس المراد الحكم على بنيتهم بأنهم كبنى أبنائهم.

٢ - أن يكون الخبر فعلا رافعا لضمير المبتدأ مستترا ، نحو : «زيد قام». ولا يجوز التقديم لالتباس المبتدأ بالفاعل. فإن كان الفعل رافعا لظاهر ، نحو : «زيد قام أبوه» أو

ص: ٦٥

١- البقره (٢) : ٢٦٣.

٢- الصافات (٣٧) : ١٠٩.

٣- المطففين (٨٣) : ١.

٤- قال ابن مالك : ولا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تفد ك «عند زيد نمره» وهل فتى فيكم؟ فما خلّ لنا ورجل من الكرام عندنا

ورغبه فى الخير خير وعمل برّ يزين وليقس ما لم يقل

ضمير مستتر ، نحو : «أخواك قاما» ، جاز التقديم.

٣ - أن يكون الخبر محصورا ، نحو : «إنما زيد شاعر» و «ما زيد شاعر». ولا يجوز التقديم لئلا يتوهم عكس المقصود.

٤ - أن يكون المبتدأ مستحقا للتصدير ، إمّا بنفسه ، نحو : «من فى الدار؟» أو بغيره ، إمّا متقدّما عليه ، نحو : «لزيد قائم» أو متأخرا عنه ، نحو : «غلام من فى الدار». (١)

الحاله الثانيه : التقديم ، ويجب فى مواضع ، أهمّها :

١ - أن يكون التأخير موجبا للبس ، نحو : «فى الدار رجل» و «عندك مال» و «قصدك غلامه رجل» إذ لو تأخر الخبر فيها لتوهم أنّه صفة. (٢)

٢ - أن يكون المبتدأ محصورا ، نحو : «ما لنا إلّا أتباع أحمد» و «إنما عندك زيد». ولا يجوز التأخير لئلا يتوهم عكس المقصود.

٣ - أن يكون الخبر مستحقا للتصدير ، إمّا بنفسه ، نحو : «أين زيد؟» أو بغيره ، نحو : «صبيحه أى يوم سفرك؟».

٤ - أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على بعض الخبر ، نحو : «فى الدار صاحبها». (٣)

ص: ٦٦

١- قال ابن مالک : والأصل فى الأخبار أن تؤخرا وجوزوا التقديم إذ لا ضررا فامنعه حين يستوى الجزءان عرفا ونكرا عادى

بيان كذا إذا ما الفعل كان الخبرا أو قصد استعماله منحصرأ أو كان مسندا لذى لام ابتدا أو لازم الصدر ك «من لى منجدا؟»

٢- لأنه نكره محضه وحاجه النكره إلى التخصيص - ليفيد الإخبار عنها فائده يعتد بمثلها - أكد من حاجتها إلى الخبر ، ولهذا لو كانت النكره مختصه جاز تقديمها ، نحو قوله تعالى : «وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ». الأنعام (٦) : ٢.

٣- قال ابن مالک : ونحو «عندى درهم» و «لى وطرا» ملتزم فيه تقدّم الخبر كذا إذا عاد عليه مضمّر ممّا به عنه مبينا يخبر كذا إذا يستوجب التصديرا ك «أين من علمته نصيرا» وخبر المحصور قدّم أبدا ك «ما لنا إلّا أتباع أحمدا

الحاله الثالثه : جواز التقديم والتأخير ، وذلك فيما فقد فيه موجهما ، كقولك : «زيد قائم» ، فيترجّح تأخيره على الأصل ويجوز تقديمه لعدم المانع.

حذف المبتدأ والخبر

يحذف كلّ من المبتدأ والخبر إذا دلّ عليه دليل ، جوازا أو وجوبا.

فمثال حذف المبتدأ جوازا أن يقال : «كيف زيد؟» ، فتقول : «صحيح» ، أى : «هو صحيح».

ومثال حذف الخبر جوازا أن يقال : «من عندك؟» ، فتقول : «زيد» ، أى : «زيد عندي».

وقد يحذف الجزاءان ، نحو : «نعم» ، فى جواب : «أزيد قائم» ، إذ التقدير : «نعم ، زيد قائم». سئل عن الصادق عليه السلام : «المؤمنون من طينه الأنبياء؟» ، قال : نعم. (١)

ويحذف المبتدأ وجوبا فى مواضع :

١ - إذا اخبر عنه بنعت مقطوع ، كـ «مررت بزيد الكريم» ، والتقدير : «هو الكريم».

٢ - إذا اخبر عنه بمخصوص «نعم» أو «بئس» ، نحو : «نعم الرجل زيد» ، والتقدير : «هو زيد».

٣ - إذا اخبر عنه بمصدر جىء به بدلا من فعله ، نحو قوله تعالى : (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ) ، (٢) والتقدير : «فصبرى صبر جميل».

٤ - إذا اخبر عنه بصريح القسم ، نحو : «فى ذمتى لأفعلن».

ويحذف الخبر وجوبا فى مواضع :

١ - أن يكون الخبر كونا مطلقا والمبتدأ بعد لو لا الامتناعيه ، نحو : «لو لا علىّ لهلك عمر» ، (٣) أى : «لو لا علىّ موجود...».

ص: ٦٧

١- الكافي (٢) : ٥. قال ابن مالك : وحذف ما يعلم جائز كما تقول : «زيد» ، بعد «من عندكما؟» وفى جواب «كيف زيد؟» قل : دنف فزيد استغنى عنه إذ عرف

٢- يوسف (١٢) : ١٨.

٣- قالها عمر بن الخطاب فى مواضع متعدده. راجع : مسند زيد بن على : ٣٣٥ ، شرح الأزهار ، لأحمد المرتضى : ٤ / ٣٤٦ ، المناقب للخوارزمى : ٤٨ ، الاستيعاب : ٣ / ٣٩ ، تفسير النيسابورى فى سوره الأحقاف ، شرح الجامع الصغير ، للشيخ محمّد الحنفى : ٤١٧ ، هامش السراج المنير. تذكره السبب : ٨٧ ، مطالب السؤل : ١٣ ، فيض القدير : ٤ / ٣٥٧.

فلو كان كونا مقيداً وجب ذكره إن فقد دليله ، كقولك : «لو لا زيد محسن إليّ ما أتيت» وجاز الوجهان إن وجد الدليل كما لو يقال : «هل زيد محسن إليك؟» فتقول : «لو لا زيد لهلكت» ، أى : «لو لا زيد محسن إليّ لهلكت».

٢ - أن يكون المبتدأ صريحاً فى القسم ، نحو : «لعمرك لأفعلن» والتقدير : «لعمرك قسمى ...». فإن لم يكن صريحاً فى القسم جاز إثبات الخبر وحذفه فيقال : «عهد الله لأفعلن» و «عهد الله علىّ لأفعلن».

٣ - أن يكون المبتدأ معطوفاً عليه اسم بواو تكون بمعنى «مع» ، نحو : «كلّ رجل وضيعته» ، ف «كلّ» مبتدأ و «ضيعته» - أى حرفته - معطوف على «كلّ» والخبر محذوف والتقدير : «كلّ رجل وضيعته مقترنان». (١)

٤ - أن يكون المبتدأ مصدراً أو مضافاً إلى مصدر وبعده حال لا تصلح أن تكون خبراً ؛ فالمصدر نحو : «ضربى زيدا قائماً» ، ف «قائماً» حال سدّت مسدّ الخبر المحذوف وجوباً والأصل : «ضربى زيدا حاصل إذا - أو إذ - كان قائماً». فحذف «حاصل» ثم الظرف.

والمضاف إلى المصدر نحو : «أكثر شربى السويق ملتوتا» ، ف «ملتوتا» حال سدّت مسدّ الخبر ، وتقديره كما تقدّم.

وخرج بتقييد الحال بعدم صلاحيتها للخبر ما يصلح لها فالرفع فيه واجب نحو : «ضربى زيدا شديداً». (٢م)

ص : ٦٨

١- عبّر جماعه من النحويين «بواو هى نصّ فى المعية». قال الخضرى : «والمراد أنّها ظاهره فيها ، لأنّ الواو فى «كلّ رجل وضيعته» تحتمل مجرّد العطف أيضاً ، كأن يقال : «كلّ رجل وضيعته مخلوقان» ، لكنّها ظاهره فى المعية بسبب أنّ الصنعه تلازم الصانع ، فالمعیه ليست من مجرّد الواو بل مع المعطوف». حاشيه الخضرى : ١ / ٢٠٥.

٢- قال ابن مالك : وبعده لو لا غالباً حذف الخبر حتم وفى نصّ يمين إذا استقر وبعده واو عيّنت مفهوم مع كمثل «كلّ صانع وما صنع» وقبل حال لا يكون خبراً عن الذى خبره قد اضمرا ك «ضربى العبد مسيئاً» و «أتمّ تبيينى الحقّ منوطاً بالحكم»

اختلف النحويون في جواز تعدد الخبر ، نحو : «زيد قائم ضاحك» ؛ فذهب قوم - كابن مالك - إلى الجواز سواء كان الخبران في معنى خبر واحد ، نحو : «هذا حلو حامض» أى : «مزّ» ، أم لم يكونا كذلك ، كالمثال الأول. (١) وذهب بعضهم إلى أنه لا يتعدّد الخبر إلّا إذا كان الخبران في معنى خبر واحد فإن لم يكونا كذلك تعيّن العطف فإن جاء من لسان العرب شىء بغير عطف قدر له مبتدأ آخر كقوله تعالى : «وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ* ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ». (٢)

وزعم بعضهم أنه لا يتعدّد الخبر إلّا إذا كانا مفردين أو جملتين نحو : «زيد قائم ضاحك» و «زيد قام ضحك».

اقتران الخبر بالفاء

تدخل الفاء في الخبر جوازا في موضعين :

- ١ - إذا كان المبتدأ موصولا عاما وقعت صلته جملة فعلية مستقبلة المعنى أو ظرفا أو جارا مع مجروره نحو : «الذى يأتيني - أو فى الدار أو عندك - فله درهم». وأجاز بعضهم دخول الفاء فى الخبر مع الماضى أيضا نحو : «الذى زارنا أمس فله كذا». واستدلّ بقوله تعالى : «وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ التَّقْيِ الْجَمْعَانِ فَيَاذَنِ اللَّهُ». (٣) وأول على معنى «وما يتبين إصابته إياكم...».
- ٢ - إذا كان المبتدأ نكرة عامّة موصوفه بأحد الثلاثة ، نحو : «رجل سيأتى - أو فى الدار أو عندك - فله درهم».

ص : ٦٩

١- قال ابن مالك : وأخبروا باثنين أو بأكثر عن واحد ك «هم سراة شعرا»

٢- البروج (٨٥) : ١٤ و ١٥.

٣- آل عمران (٣) : ١٦٦.

تدخل على المبتدأ والخبر أفعال وحروف تسمى النواسخ. وهي :

١ - الأفعال الناقصة

٢ - الحروف المشبهة بـ «ليس»

٣ - أفعال المقاربة

٤ - الحروف المشبهة بالفعل

٥ - لا التي لفي الجنس

٦ - ظنّ وأخواتها.

ص: ٧١

وهي : كان ، أمسى ، أصبح ، أضحى ، ظلّ ، بات ، صار ، ليس ، زال ، برح ، فتىء ، انفكّ ودام.

فترفع المبتدأ ويسمى اسما لها وتنصب الخبر ويسمى خبرا لها.

وهذه الأفعال ثلثه أقسام :

الأول : ما يعمل هذا العمل بلا شرط وهو كان وليس وما بينهما ، نحو قوله تعالى : «وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا» (١).

الثاني : ما يعمل بشرط أن يتقدمه نفى أو نهى أو دعاء ، وهو أربعه : زال ، برح ، فتىء ، انفكّ ، نحو قوله تعالى : (وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ) ، (٢) وقول الشاعر :

صاح شمّر ولا تزل ذاكر المو

ت فنسيانه ضلال ميين (٣)

وقولك : «لا يزال الله محسنا إليك».

ويشترط في «زال» شرط آخر وهو أن يكون مضارعها «يزال» لا التي مضارعها «يزول» أو «يزيل» ، لأنّ الأول فعل تامّ قاصر بمعنى الذهاب والانتقال ، والثاني فعل تامّ متعدّد بمعنى «ماز».

الثالث : ما يعمل بشرط أن يسبقه «ما» المصدرية الظرفية ، (٤) وهو «دام» ، نحو قوله تعالى : (وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا) ، (٥) أي : مدّه دوامى حيا. (٦)

ص: ٧٣

١- الفرقان (٢٥) : ٥٤.

٢- هود (١١) : ١١٨.

٣- صاح : منادى حذف منه حرف النداء ، وهو مرخّم ترخيما غير قياسي ، أي : يا صاحبي. شمّر : اجتهد.

٤- سمّيت مصدرية لأنها تقدّر مع ما بعدها بالمصدر وسمّيت ظرفية لنيابتها عن الظرف وهو المدّه.

٥- مريم (١٩) : ٣١.

٦- قال ابن مالك - بعد بيان عمل «كان» من رفع الاسم ونصب الخبر - : ك «كان» ، ظلّ ، بات أضحى أصبحا أمسى وصار ليس زال برحا فتىء وانفكّ وهدي الأربعة لشبهه نفى أو لنفى متبعه ومثل «كان» دام مسبوقة ب «ما» كأعط ما دمت مصيبا درهما

معنى «كان» اتّصاف المخبر عنه بالخبر فى زمان صيغتها. ومعنى «ظَلَّ» اتّصاف المخبر عنه بالخبر نهاراً. ومعنى «بات» اتّصافه به ليلاً. ومعنى «أصبح ، أضحى ، أمسى» اتّصافه به فى الصباح والضحى والمساء. ومعنى «ليس» النفى ، وهى عند الإطلاق لطفى الحال وعند التقييد بزمن على حسبه. ومعنى «ما زال» وأخواتها ملازمه الخبر المخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال. و «ما دام» لتعيين أمر بمدّه اتّصاف المخبر عنه بالخبر.

كلّ هذه الأفعال يجوز أن تستعمل تامّه ، أى : مستغنيه بمرفوعها ، إلّا «فتىء» و «زال» - التى مضارعها «يزال» - و «ليس».

ومثال ذلك قوله تعالى : (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرِهِ فَنُظِرْهُ إِلَىٰ مَيْسَرِهِ) ، (١) أى : «وإن وجد ذو عسره ...» ، وقوله تعالى : (فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ) ، (٢) أى : «حين تدخلون فى المساء وحين تدخلون فى الصّباح» ، وقوله تعالى : (خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ) ، (٣) أى : «ما بقيت ...». و «بات زيد» ، أى : «أقام ليلاً». و «بات بالقوم» ، أى : «نزل بهم ليلاً». و «ظل اليوم» ، أى : «دام ظلّه». و «أضحينا» ، أى : «دخلنا فى الضّحى». و «صار الأمر إليك» ، أى : «انتقل إليك». و «برح» بمعنى «ذهب» ومنه : «البارحه» لئيله الماضيه. و «انفكّ حلقات السلسله» ، أى : «انفصلت».

وقد يستعمل بعض هذه الأفعال بمعنى بعضها ، فيستعمل كان وظلّ وأضحى وأصبح وأمسى بمعنى «صار» ، نحو قوله تعالى : (وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا) ، (٤) و (وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا) . (٥)

تتمّه : الحق ب «صار» أفعال بمعناها ، وهى : آض ، رجع ، عاد ، استحال ، قعد ، حار ، جاء ، ارتدّ ، تحوّل ، غدا ، راح.

ص: ٧٤

١- البقره (٢) : ٢٨٠.

٢- الرّوم (٣٠) : ١٧.

٣- هود (١١) : ١٠٧.

٤- النّبأ (٧٨) : ١٩.

٥- النحل (١٦) : ٥٨.

حكم هذه الأفعال من جهة التصرف

هذه الأفعال ثلاثة أنواع :

الأول : ما لا يتصرف ولا يوجد منه غير الماضي ، وهو «دام» و «ليس».

الثاني : ما يتصرف تصرفا ناقصا وهو «زال» وأخواتها ، فإنها لا يستعمل منها أمر ولا مصدر.

الثالث : ما يتصرف تصرفا تاما ، فيأتي منه المضارع والأمر والمصدر والوصف. وهو «كان» إلى «صار». وكل ما تصرف من هذه الأفعال يعمل عمل الماضي ، (١) سواء كان فعلا-، نحو قوله تعالى : (وَيَكُونُ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً) ، (٢) و (كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ) ، (٣) أو اسم فاعل ، كقول الشاعر :

وما كل ما يبدى البشاشه كائنا

أخاك إذا لم تلفه لك منجدا

أو مصدرا ، كقول الشاعر :

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى

وكونك إياه عليك يسير (٤)

توسط الخبر بين الفعل والاسم

يجوز توسط الخبر بين الفعل والاسم ، كقوله تعالى : (وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ) (٥).

وقد يمنع من التوسط كما إذا خيف اللبس ، نحو : «كان صاحبي عدوى» أو اقترن الخبر ب «إلّا» ، نحو قوله تعالى : «وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً» (٦).

تقديم الخبر على الفعل

يجوز تقديم الخبر على الفعل اتفاقا إلّا «دام» و «ليس» والمنفى ب «ما». أمّا «دام»

ص : ٧٥

١- غير أنّ مصدرها يضاف إلى اسمها فيكون الاسم مجرورا لفظا مرفوعا محلا.

٢- البقره (٢) : ١٤٣.

٣- النساء (٤) : ١٣٥.

٤- ساد : من السيادة وهي الرفعه وعظم الشأن. قال ابن مالك : وغير ماض مثله قد عملا إن كان غير الماض منه استعمالا

٥- الروم (٣٠) : ٤٧.

٦- الأنفال (٨) : ٣٥.

فحكى الاتفاق على عدم الجواز واستدلّ بأنها مشروطة بدخول «ما» المصدرية الظرفية والحرف المصدرى لا يعمل ما بعده فى ما قبله.

ويظهر من هذا جواز تقديم الخبر على «دام» وحدها ، نحو : «لا أصحبك ما قائما دام زيد». كما أجازة ابن عقيل.

أمّا «ليس» ففيها خلاف. فذهب الجمهور على عدم جواز تقدّم الخبر عليها ، وأجازة جماعه.

واختلف أيضا فى جواز تقدّم الخبر على «ما» النافية ، ويدخل تحت هذا قسمان :

أحدهما : ما كان النفى شرطا فى عمل الفعل ، نحو : «ما زال» وأخواتها.

والثانى : ما لم يكن النفى شرطا فى عمله ، نحو : «ما كان».

فذهب البصريّون والفراء إلى المنع وبقية الكوفيين إلى الجواز. وخصّ ابن كيسان المنع بغير «زال» وأخواتها ؛ لأنّ نفيها إيجاب.

تنبيه : يستفاد من كلامهم أمران :

١ - جواز التقديم إذا كان النفى بغير «ما» ، فتقول : «قائما لم يزل زيد». ومنعه الفراء.

٢ - جواز توسط الخبر بين «ما» والفعل ، نحو : «ما قائما كان زيد». ومنعه بعضهم.

توسط معمول الخبر بين الفعل واسمه

يجوز باتّفاق أن يلى هذه الأفعال معمول خبرها إن كان ظرفا أو جازا ومجرورا ، نحو : «كان عندك - أو فى المسجد - زيد معتكفا».

فإن لم يكن أحدهما فجمهور البصريّين يمتنعون مطلقا ، والكوفيّون يجيزون مطلقا ؛ وفصل ابن سراج والفارسي وابن عصفور فأجازوه إن تقدّم الخبر معه ، نحو : «كان طعامك آكلا زيد» ومنعوه إن تقدّم وحده ، نحو : «كان طعامك زيد آكلا».

واحتجّ الكوفيّون بنحو قوله :

قنافذ هدّاجون حول بيوتهم

بما كان إيّاهم عطيه عودا (١)

ص : ٧٦

١- قنافذ : جمع قنفذ ، وهو حيوان يضرب به المثل فى السرى. هدّاجون : جمع «هدّاج» وهو مشيه الشيخ. وعطيه : اسم رجل.

وخرّج على إضمار الاسم في «كان» مرادا به الشأن و «عطيه» مبتدأ خبره «عَوْد» و «إياهم» مفعول والجمله خبر «كان».

تنبيه : يستفاد من كلامهم جواز تقدّم الخبر على الاسم وعلى معموله ، نحو : «كان آكلا طعامك زيد» ، لأنّ معمول الخبر لم يل العامل وبه صرّح ابن شقير مدّعيا فيه الاتّفاق وصرّح أيضا بجواز تقديم المعمول على نفس العامل ، ويدلّ عليه قوله تعالى : «وَأَنْفُسُهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ».(١)

خصائص «كان»

تختصّ «كان» بأمور :

الأوّل : جواز زيادتها بشرطين :

أحدهما : كونها بلفظ الماضي وشدّ زيادتها بلفظ المضارع ، نحو :

أنت تكون ماجد نبيل

إذا تهبّ شمأل بليل (٢)

ثانيهما : كونها بين شيئين متلازمين (٣) ليسا جازا ومجرورا ، نحو : «ما كان أحسن زيدا» وشدّ قوله : «.

ص: ٧٧

١- الأعراف (٧) : ١٧٧. قال ابن مالك : وفي جميعها توسط الخبر أجز وكلّ سبقه دام حظر كذاك سبق خبر ما النافية فجىء بها متلوّه لا تاليه ومنع سبق خبر ليس اصطفى وذو تمام ما برفع يكتفى وما سواه ناقص والنقص فى فتىء ليس زال دائما قفى ولا يلى العامل معمول الخبر إلّا إذا ظرفا أتى أو حرف جر ومضمّر الشأن اسما انو إن وقع موهم ما استبان أنّه امتنع

٢- ماجد : كريم. نبيل : فاضل. تهبّ : مضارع «هبت الريح» إذا هاجت. شمأل : ريح تهبّ من ناحيه القطب الشمالى. بليل : ريح بارده.

٣- كالمبتدأ وخبره والفعل ومرفوعه والصله والموصول والصفه والموصوف ، وأطرّد زيادتها بين «ما وفعل التعجب».

الثانى : جواز حذفها ويقع ذلك على وجوه :

أحدها : أن تحذف مع اسمها ويبقى الخبر ، وكثر ذلك بعد «إن» و «لو» الشرطيتين. مثال «إن» قولهم : «الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر» ؛ أى : «إن كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير...» ويجوز «إن خير فخير» بتقدير «إن كان فى عملهم خير فيجزون خيرا» ويجوز نصبهما ورفعهما والأول أرجحها والثانى أضعفها والأخيران متوسطان.

ومثال «لو» : قول الشاعر :

لا يأمن الدهر ذو بغى ولو ملكا

جنوده ضاق عنها السهل والجبل (٢)

أى : «ولو كان الباغى ملكا».

وقلّ الحذف المذكور بدون «إن» و «لو» ، نحو قولهم : «من لد شولا فإلى إتلائها» ، بتقدير : «من لد أن كانت شولا».

ثانيها : أن تحذف مع خبرها ويبقى الاسم ، وهو ضعيف. وعليه : «إن خير فخير» ، أى : إن كان فى عمله خير.

ثالثها : أن تحذف وحدها ، وكثر ذلك بعد «أن» المصدرية ، نحو : «أما أنت بڑا فاقترب» أصله : «أن كنت بڑا فاقترب» ، فحذفت «كان» فانفصل الضمير المتصل بها ، فصار «أن أنت بڑا فاقترب» ثم اتى ب «ما» للتعويض ، ثم وقع الإدغام للتقارب.

رابعها : أن تحذف مع معموليها ويعوّض منها «ما» ، وذلك بعد «إن» الشرطية فى

ص : ٧٨

١- سراه : جمع «سرى» وهو الجيد من كلّ شىء ، ويروى : «جياذ» ، جمع «جواد» وهو الفرس النفيس. تسامى : أصله «تسامى» من السموّ وهو العلوّ. والمسومه : اسم مفعول من «السيمة» وهى العلامة. والعراب : الخيل العربيّة التى جعلت عليها علامه وتركت فى المرعى. قال ابن مالك : وقد تزداد «كان» فى حشو ك «ما كان أصحّ علم من تقدّما»

٢- البغى : الظلم.

نحو: «افعل هذا إما لا»، أى: «إن كنت لا تفعل غيره». (١)

الثالث: جواز حذف نون مضارعها المجزوم بالسكون: بشرط عدم اتصاله بضمير نصب ولا ساكن نحو: (وَلَمْ أَكُ بَعِيًّا)، (٢)
ومن ثم لم يجرز فى نحو: «لم يكنه» وقوله تعالى: «لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ». (٣)

ص: ٧٩

١- قال ابن مالك: ويحذفونها وييقون الخبر وبعد إن ولو كثيرا إذا اشتهر وبعد أن تعويض ما عنها ارتكب كمثل «أما أنت برّا فاقترّب»

٢- مريم (١٩): ٢٠.

٣- النساء (٤): ١٣٧. قال ابن مالك: ومن مضارع ل «كان» منجزم تحذف نون وهو حذف ما التزم

وهي : ما ولا ولات وإن.

أمّا «ما» فأعملها الحجازيون (١) وبلغتهم جاء التنزيل ، قال الله تعالى : (ما هذا بَشَرًا) ، (٢) ولإعمالها عندهم أربعة شروط :

الأول : أن لا يقترن اسمها بـ «إن» الزائده ، ولهذا اهملت فى قول الشاعر :

بنى غدانه ما إن أنتم ذهب

ولا صريف ولكن أنتم الخزف (٣)

أمّا روايه بعضهم «ذهبا» و «صريفًا» فأجيب بأن «إن» نافية مؤكده لـ «ما».

الثانى : أن لا ينتقض نفى خبرها (٤) بـ «إلما» ، فلذلك وجب الرفع فى قوله تعالى (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ) (٥) وفى «ما زيد قائما

بل قاعد» أو «لكن قاعد». وأمّا قول الشاعر :

وما الدهر إلّا منجنونا بأهله

وما صاحب الحاجات إلّا معدّبا (٦)

فمن باب «ما زيد إلّا سيرا» ، أى : «إلّا يسير سيرا» ، والتقدير : «إلّا يدور دوران منجنون» و «إلّا يعدّب معدّبا ، أى : تعديبا».

الثالث : أن لا يتقدّم خبرها على اسمها ، ولذلك وجب الرفع ، فى قول الشاعر :

وما خذل قومى فأخضع للعدى

ولكن إذا أدعوهم فهم هم (٧)

ص : ٨٠

١- ولعه بنى تميم أنّها لا تعمل شيئًا ، تقول : «ما زيد قائم» ، و «زيد» مبتدأ و «قائم» خبره.

٢- يوسف (١٢) : ٣١.

٣- بنى غدانه : منادى حذف منه حرف النداء ، أى : يا بنى غدانه ، والصريف : الفضة ، والخزف : ما عمل من الطين وشوى بالنار فصار فخّارا.

٤- ولا يضّرّ نفى معمول خبرها ، نحو : «ما زيد ضاربا إلّا عمرا».

٥- آل عمران (٣) : ١٤٤.

٦- المنجنون : اسم للدولاب الذي يسقى عليه الماء.

٧- «خَذَل» : جمع خاذل ، مثل رَكِع ، في جمع راعٍ. وخاذل : اسم فاعل من خذله يخذله ، إذا ترك نصرته

ويستفاد من كلامهم منع العمل عند تقدّم الخبر ولو كان ظرفاً أو جازاً ومجروراً. وصرّح به ابن مالك فى الكافيه وشرحها مخالفا لابن عصفور.

الرابع: أن لا يتقدّم معمول الخبر على الاسم ، فلو تقدّم بطل عملها ، نحو : «ما طعامك زيد آكل» ، إلّا إذا كان المعمول ظرفاً أو جازاً ومجروراً ، نحو : «ما عندك زيد مقيماً» و «ما بى أنت معتياً». (١)

أمّا «لا» فإعمالها عمل «ليس» قليل. ويشترط له الشروط السابقه - ما عدا الشرط الأول (٢) - وأن يكون المعمولان نكرتين. والغالب أن يكون خبرها محذوفاً ، كقول الشاعر :

من صدّ عن نيرانها

فأنا بن قيس لا براح (٣)

وقد يكون مذكورا ، نحو :

تعزّ فلا شىء على الأرض باقيا

ولا وزر ممّا قضى الله واقيا (٤)

أمّا «لات» فمذهب الجمهور أنّها تعمل عمل ليس لكن اختصّت بأنّها لا يذكر معها الاسم والخبر معا بل إنّما يذكر معها أحدهما والكثير فى لسان العرب حذف اسمها وبقاء خبرها ، كقوله تعالى : (وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ) ، (٥) أى : ولات الحين حين مناص. (٦) وقرىء شذوذاً : «ولات حين مناص» ، أى : «ولات حين مناص كائنا لهم». هذا مذهب الجمهور. .

ص: ٨١

١- قال ابن مالك : إعمال ليس اعملت «ما» دون إن مع بقا النفى وترتيب زكن وسبق حرف جرّ أو ظرف ك «ما بى أنت معتياً» أجاز العلما ورفع معطوف ب «لكن» أو ب «بل» من بعد منصوب ب «ما» الزم حيث حلّ

٢- لأنّ «إن» لا تزداد بعد «لا» أصلا.

٣- صدّ : أعرض. والنيران : جمع النار ، والضمير فى «نيرانها» عائد إلى الحرب.

٤- تعزّ : أمر من التعزّى ، وهو من العزاء ، بمعنى الصبر والتسلّى. والوزر : الملجأ. والواقى : الحافظ.

٥- ص (٣٨) : ٣.

٦- كذا قدّروه. قال الخضرى : «ولا ينافى ذلك اشتراط تنكير معموليها ، لأنّ محلّه فى الظاهر دون المقدّر».

وقال الأخفش: «إنّ لات لا تعمل شيئا ، فإنّ وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره أو منصوب فمفعول لفعل محذوف». والتقدير عنده - على قراءة النصب - «لا أرى حين مناص» وعلى قراءة الرفع - «لا حين مناص كائن لهم».

واختلف في معمولها ، فقال الفراء: «إنّها لا تعمل إلّا في لفظه حين» ، وهو ظاهر قول سيبويه. وذهب الفارسي وجماعه إلى أنّها تعمل في «حين» وما رادفه.

قال الزمخشري: «زيدت التاء على «لا» وخصت بنفي الأحيان».

أمّا «إن» فمذهب الكوفيين - خلا الفراء - وجماعه من البصريين أنّها تعمل عمل «ليس» ، كقول بعض أهل العالیه (١): «إنّ أحد خيرا من أحد إلّا بالعافيه» و «إنّ ذلك نافعك ولا ضارّك».

ومذهب أكثر البصريين والفراء أنّها لا تعمل شيئا. (٢)

زيادة الباء في الخبر

تزداد الباء كثيرا في خبر «ليس» و «ما» ، كقوله تعالى: (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ) (٣) و (وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ) (٤) و قليلا في خبر «لا» وفي خبر فعل ناسخ منفي ، نحو:

وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعه

بمغن فتिला عن سواد بن قارب (٥)

وإنّ مدّت الأيدي إلى الزاد لم أكن

بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل (٦)

وقال ابن عصفور: «هو سماع فيهما». (٧)

ص: ٨٢

-
- ١- تطلق على ما فوق أرض نجد إلى تهامه وإلى ما وراء مكّه وما والاها.
 - ٢- قال ابن مالك: في النكرات اعملت كليس «لا» وقد تلى «لات» و «إن» ذا العملا وما ل «لات» في سوى حين عمل وحذف ذى الرّفْع فشا والعكس قل
 - ٣- الزمر (٣٩): ٣٦.
 - ٤- الأنعام (٦): ١٣٢.
 - ٥- الفتل: الخيط الذي يكون في شقّ النّواه.
 - ٦- الأَجْشَع: من الجشع ، وهو شدّه الحرص على الأكل. و «أعجل»: قال في التصريح: هو بمعنى «عجل» لا للتفضيل.

٧- قال ابن مالك : وبعد «ما» و «ليس» جرّ البا الخبر وبعد «لا» ونفى «كان» قد يجر

فى تسميتها بذلك تغليب ، لأنها على ثلاثة أقسام :

أحدها : ما دلّ على القرب وهو : كاد وكرب وأوشك.

الثانى : ما دلّ على الرجاء وهو : عسى (١) واخلولق وحرى.

الثالث : ما دلّ على الشروع وهو : أنشأ وطفق وأخذ وجعل وعلق.

وكأها تعمل عمل «كان» لكنّ الخبر فيها لا يكون إلّا مضارعاً ، نحو : «كاد زيد يقوم». ونادر مجيئه اسماً بعد «كاد» و«عسى» ،
نحو :

فأبت إلى فهم وما كدت آتياً

وكم مثلها فارقتها وهى تصفر (٢)

ونحو :

أكثرت فى العذل ملحاً دائماً

لا تكثرن إنى عسيت صائماً (٣)

وهذه الأفعال من حيث اقتران خبرها ب «أن» وتجرده منها ثلاثة أقسام :

١ - ما يجب اقتران الخبر بها وهو : «حرى» و«اخلولق» ، نحو : «حرى زيد أن يقوم» و«اخلولقت السماء أن تمطر».

ص: ٨٣

١- يجوز كسر سين «عسى» إذا اسندت إلى التاء أو النون أو «نا» ، نحو قوله تعالى : «فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ». (محمّد صلى الله عليه وآله (٤٧) : ٢٢). قرأ نافع بالكسر وغيره بالفتح. قال ابن مالك : والفتح والكسر أجز

فى السّين من نحو عسيت وانتقا الفتح زكن

٢- «ابت» : من آب يؤوب ، أى : رجعت. «فهم» : قبيله. «آتياً» : راجعاً. و«كم» : خبريّه بمعنى كثير. والضمير المؤنث فى «فارقتها»
يرجع إلى «فهم». و«تصفر» : من الصفير وهو التصويت بالشفيتين. والمراد تدعو.

٣- «العذل» : الملامه. «ملحاً» : مصرّاً.

٢ - ما يجب تجرّد الخبر منها وهو أفعال الشروع ، نحو قوله تعالى : «وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ» (١).

٣ - ما يجوز فيه الوجهان وهو أفعال القرب وعسى .

لكن الغالب في خبر «عسى» و «أوشك» الاقتران بها ، نحو قوله تعالى : (عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُزَحِّمَكُمْ) ، (٢) ونحو :

ولو سئل الناس التراب لأوشكوا

إذا قيل : «هاتوا» أن يملّوا ويمنعوا (٣)

والتجرّد قليل نحو :

عسى الكرب الذي أمسيت فيه

يكون وراءه فرج قريب (٤)

ونحو :

يوشك من فر من مئيته

في بعض غرّاته يوافقها (٥)

و «كاد» و «كرب» بالعكس ، فالكثير تجرّد الخبر من «أن» نحو قوله تعالى : (فَدَبَّحُوا مَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) ، (٦) ونحو :

كرب القلب من جواه يذوب

حين قال الوشاه هند غضوب (٧)

واتّصّاله بها قليل ، نحو :

كادت النفس أن تفيض عليه

إذ غدا حشو ريطه وبرود (٨)

ونحو :

ص : ٨٤

٢- الإسراء (١٧) : ٨.

٣- أى : من طبع الناس الحرص ، حتّى أنّهم لو سئلوا فى إعطاء التراب وقيل لهم : «هاتوه» ، لقاربوا الامتناع من ذلك والملل.

٤- «الكرب» : الغمّ. و «أمسيت» : وقعت. روى بفتح التاء وضّمّها.

٥- المتّيه : الموت. الغزّات : جمع غزّه ، وهى الغفله. «يوافقها» : يصيبها ويقع عليها.

٦- البقره (٢) : ٧١.

٧- الجوى : شدّه الوجد ، و «الوشاه» : جمع الواشى ، من «وشى به» إذا نمّ عليه. و «غضوب» : فعول بمعنى الفاعل ، كصبور

بمعنى الصابر. والمعنى : كاد القلب يزول ويضمحلّ من شدّه وجدّه وشوقه حين قال الوشاه : «محبوبتك هند غضوب عليك».

٨- «تفيض» : من «فاض الرجل» إذا مات. و «غدا» بمعنى صار ، والحشو : فضل الشىء ومنه الحاشيه بمعنى الناحيه. والرّيطة :

الملاءه إذا كانت قطعه واحده. والبرود : نوع من الثياب. والمراد بهما الكفن.

سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما

وقد كربت أعناقها أن تقطعا (١)

ثم إن هذه الأفعال ملازمه لصيغته الماضى إلّا «كاد» و «أوشك» فإنه قد استعمل منهما المضارع ، نحو قوله تعالى : (يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ) (٢) وقول الشاعر :

يوشك من فز من مئته

فى بعض غرّاته يوافقها

وقد ورد أيضا استعمال اسم الفاعل منهما ، نحو :

أموت أسى يوم الرّجام وإئنى

يقينا لرهن بالذى أنا كائد (٣)

ونحو :

فموشكه أرضنا أن تعود

خلاف الأيس وحوشا يبابا (٤)

وحكى الكسائى مضارع «جعل» والأخفش مضارع «طفق» والمصدر منه ومن «كاد»، (٥)

وحكى صاحب الإنصاف استعمال المضارع واسم الفاعل من «عسى». (٦)

وتختص «عسى» و «اخلوق» و «أوشك» بجواز إسنادهنّ إلى «أن يفعل» ، نحو

ص: ٨٥

١- السجل : الدلو إذا كان فيه ماء. «الظما» : العطش. والضمير فى «سقاها» راجع إلى العروق المذكوره فى قوله : «مدحت عروقا ...». قال ابن مالك : ككان «كاد» و «عسى» لكن ندر غير مضارع لهذين خبر وكونه بدون أن بعد عسى نزر وكاد الأمر فيه عكسا وكعسى «حرى» ولكن جعلها خبرها حتما ب «أن» متصلا وألزموا «اخلوق» أن مثل حرى وبعد أوشك انتفا أن نزرا ومثل كاد فى الأصح كربا وترك أن مع ذى الشروع وجبا كأنشأ السائق يحدو وطفق كذا جعلت وأخذت وعلق

٢- النور (٢٤) : ٣٥.

٣- الأسى : الحزن. «الرّجام» : اسم موضع. «رهن» بمعنى مرهون. «كائد» أى : كائد آتية ، فالخبر محذوف.

- ٤- «خلاف الأنيس» ، أي : بعد الأنيس. الوحوش : بضم الواو ، أي : ذات وحوش ، وبفتحها ، أي : متوحّشه. واليباب : الخراب.
- ٥- حكى الأخفش «طفوقا» عمّن قال : «طفق» بالفتح و «طفقا» عمّن قال «طفق» بالكسر. وقالوا : «كاد كودا ومكادا ومكاده».
- ٦- قال ابن مالك : واستعملوا مضارعا لأوشكا و «كاد» لا غير وزادوا موشكا

قوله تعالى : (وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ) ، (١) فيكون المصدر المؤول فاعلا أو سادا مسد الجزئين ، على خلاف في ذلك.

وبيتنى على جواز هذا الإسناد فرعان :

أحدهما : أنه إذا تقدّم على إحداهنّ اسم هو المسند إليه في المعنى وتأخّر عنها «أن» والفعل - نحو : «زيد عسى أن يقوم» - جاز تقديرها خاليه من ضمير ذلك الاسم فتكون مسنده إلى «أن» والفعل وجاز تقديرها مسنده إلى الضمير وتكون «أن» والفعل في موضع نصب على الخبر. ويظهر أثر التقديرين في التأنيث والتثنيه والجمع ، فتقول على تقدير الإضمار : «هند عست أن تقوم» و «الزيدان عسيا أن يقوما» و «الزيدون عسوا أن يقوموا» و «الهندات عسين أن يقمن». وهذه لغة تميم. وتقول على تقدير الخلوّ من الضمير : «عسى» ، في الجميع. وهذه لغة الحجاز ، قال الله تعالى : «لَا يَسْحَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ» . (٢)

الثاني : أنه إذا ولي إحداهنّ «أن» والفعل وتأخّر عنهما اسم هو المسند إليه في المعنى - نحو : «عسى أن يقوم زيد» - جاز في ذلك الفعل أن يقدر خاليا من الضمير فيكون مسندا إلى ذلك الاسم و «عسى» مسنده إلى أن والفعل ، وأن يقدر متحملا لضمير ذلك الاسم فيكون الاسم مرفوعا ب «عسى» وتكون «أن» والفعل في موضع نصب على الخبرية.

ويظهر أثر الاحتمالين أيضا في التأنيث والتثنيه والجمع ، فتقول على وجه الإضمار : «عسى أن يقوما الزيدان» و «عسى أن يقوموا الزيدون» و «عسى أن يقمن الهندات» و «عسى أن تطلع الشمس» وتقول على وجه الخلوّ من الضمير : «عسى أن يقوم الزيدان» و «عسى أن يقوم الزيدون» و «عسى أن تقوم الهندات» و «عسى أن تطلع - أو يطلع (٣) - الشمس» . (٤)

ص : ٨٦

١- البقره (٢) : ٢١٦.

٢- الحجرات (٤٩) : ١١.

٣- لأنّ الفعل حينئذ اسند إلى اسم ظاهر مجازى التأنيث ، فجاز إلحاق تاء التأنيث به وعدم إلحاقها.

٤- قال ابن مالك : بعد عسى اخلولق أوشك قد يرد غنى ب «أن يفعل» عن ثان فقد وجردن عسى أو ارفع مضمرا بها إذا اسم قبلها قد ذكرا والفتح والكسر أجز في الشين من نحو عسيت وانتقا الفتح زكن

وهي : إنَّ ، أنْ ، كأنَّ ، لكنَّ ، ليت ، لعلَّ .

وهذه الحروف تعمل عكس عمل «كان» فتنصب الاسم وترفع الخبر ، نحو : «إنَّ زيدا قائم». هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى أنَّها لا عمل لها في الخبر وإنَّما هو باق على رفعه الذي كان له قبل دخول هذه الحروف. (٢)

معنى هذه الحروف

إنَّ وأنَّ للتوكيد.

كأنَّ للتشبيه ، قال ابن هشام في المغنى : «هذا المعنى أطلقه الجمهور ل «كأنَّ» وزعم جماعه أنه لا يكون إلا إذا كان خبرها اسما جامدا ، نحو : «كأنَّ زيدا أسد» بخلاف «كأنَّ زيدا قائم أو في الدار أو عندك أو يقوم» فإنَّها في ذلك كله للظن».

لكنَّ : للاستدراك. قال ابن هشام : «وفسر بأن تنسب لما بعدها حكما مخالفا لما قبلها ولذلك لا بد أن يتقدّمها كلام مناقض لما بعدها ، نحو : «ما هذا ساكنا لكنّه متحرّك» أو ضدّ له ، نحو : «ما هذا أبيض لكنّه أسود» ، وقيل : «أو خلاف له ، نحو : ما زيد قائما لكنّه ن»

ص : ٨٧

١- سمّيت بذلك ، لأنَّها أشبهت الفعل في المعنى وفي كونها رافعه وناصبه وفي اختصاصها بالأسماء وفي دخولها على المبتدأ والخبر وفي بنائها على الفتح وفي كونها على ثلاثة أحرف أو أربعة أو خمسة كالأفعال.

٢- قال ابن مالك : ل «إنَّ أنْ ليت لكنَّ لعلَّ كأنَّ» عكس ما ل «كان» من عمل ك «إنَّ زيدا عالم بأنّي كفو ولكنّ ابنه ذو ضغن»

شاعر» ، وقيل : «لا- يجوز ذلك». وهذا المعنى أطلقه الجمهور ل «لكن» ، وذهب جماعه إلى أنها ترد تاره للاستدراك وتاره للتوكيد وفسروا الاستدراك بتعقيب الكلام بنفى ما يتوهم ثبوته أو إثبات ما يتوهم نفيه ، نحو : «زيد غني لكنه غير محسن» ، و «ما زيد غنيا لكنه جواد». ومثلوا للتوكيد بنحو : «لو جاءني زيد لأكرمه لكنه لم يجيء».

فأكدت ما أفادته «لو» من الامتناع.

ليت : للتمني ويكون في الممكن ، نحو : «ليت لي مالا فأحج منه» وفي غير الممكن ، نحو : «ليت الشباب يعود».

لعلّ : للترجي في المحبوب ، (١) نحو قوله تعالى : «لَعَلَّ اللَّهُ يُخَيِّدُ بِعَيْدِ ذَلِكَ أُمَّرًا» (٢) أو الإشفاق في المكروه ، (٣) كقوله تعالى : «فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ» (٤) ولا تستعمل «لعلّ» إلّا في الممكن.

الكلام في تقديم الخبر ومعموله

لا يجوز تقديم خبر هذه الحروف عليها مطلقا ولا على أسمائها إلّا إذا كان الخبر ظرفا أو جارًا ومجرورا ، نحو : «إنّ عندنا زيدا» و «إنّ في الدار عمرا». وقد يجب تقديم الخبر على الاسم ، نحو : «إنّ في الدار صاحبها».

أمّا معمول الخبر فيجوز تقديمه على الخبر مطلقا ولا يجوز تقديمه على الاسم ، فلا يقال : «إنّ طعامك زيدا آكل» إلّا إذا كان المعمول ظرفا أو جارًا ومجرورا ، فأجازه بعضهم (٥).

فتح همزة «ان» وكسرها

لهمزة «ان» ثلاثة أحوال : وجوب الكسر ووجوب الفتح وجواز الأمرين. ي

ص : ٨٨

١- أي : انتظار وقوع الأمر المحبوب.

٢- الطلاق (٦٥) : ١.

٣- أي : الخوف من وقوع الأمر المكروه.

٤- الكهف (١٨) : ٦.

٥- قال ابن مالك : وراع ذا الترتيب إلّا في الذي ك «ليت فيها أو هنا غير البدي»

يجب الكسر حيث لا يجوز أن تووّل مع معموليها بمصدر ويجب الفتح حيث يجب ذلك ، ويجوز الوجهان إن صحّ الاعتباران.

فيجب الكسر في ما يلي :

١ - أن تقع «انّ» في الابتداء ، نحو قوله تعالى : (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ) (١) و «أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ» .
(٢)

٢ - أن تقع تاليه ل «حيث» أو «إذ» ، نحو : «اجلس حيث إن زيدا جالس» و «جئتكَ إذ إن زيدا قائم» .

٣ - أن تقع في أول الصلّه ، نحو قوله تعالى : «وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ» . (٣) فإن لم تقع في الأول لم تكسر ، نحو : «جاءني الذي في ظني أنه فاضل» .

٤ - أن تقع جوابا للقسم وفي خبرها اللّام سواء أكانت جملة القسم اسميّة نحو : «لعمرك إن زيدا لقائم» أم كانت فعليّة فعلها مذكور ، نحو قوله تعالى : (وَيَخْلُقُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ) (٤) أو غير مذكور ، نحو : «وَالْعَصِيرِ * إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ» . (٥) فإن لم تقع في خبرها اللام فقال جماعه من النحويين : «لم يجب الكسر إلّا إذا كانت جملة القسم فعليّة فعلها محذوف» ، (٦) نحو قوله تعالى : «حَمَّ * وَالْكِتَابِ الْمُمِينِ * إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَارَكَةٍ» . (٧) ويستفاد من كلام بعضهم وجوب الكسر في جواب القسم مطلقا .

٥ - أن تقع محكيه بالقول ، نحو قوله تعالى : «قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ» . (٨)

٦ - أن تقع حالا- أو صفه ، نحو قوله تعالى : (كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ) ، (٩) و «مررت برجل إنّه فاضل» .

٧ - أن تقع بعد فعل قلبي علق باللام ، نحو قوله تعالى : «وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ» . (١٠)

٨ - أن تقع خبرا عن اسم ذات ، نحو قوله تعالى : «إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» . (١١)

ص : ٨٩

١- القدر (٩٧) : ١ .

٢- يونس (١٠) : ٦٢ .

٣- القصص (٢٨) : ٧٦ .

٤- التوبه (٩) : ٥٦ .

٥- العصر (١٠٣) : ١ و ٢ .

٦- بل يجوز وجهان كما سيأتي .

٧- الدخان (٤٤) : ١ - ٣ .

- ٨- مريم (١٩) : ٣٠.
٩- الأنفال (٨) : ٥.
١٠- المنافقون (٦٣) : ١.
١١- الحج (٢٢) : ١٧.

ويجب فتح الهمزة في ما يأتي :

- ١ - أن تقع «إِنَّ» وما بعدها فاعلا ، نحو قوله تعالى : «أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ» .(١)
- ٢ - أن تقع نائبا عن الفاعل نحو قوله تعالى : «قُلْ أَوْحَىٰ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ» .(٢)
- ٣ - أن تقع مفعولا غير محكي بالقول ، كقوله تعالى : «وَلَا تَخَافُونَّ أَنتُكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ» .(٣)
- ٤ - أن تقع مبتدأ ، كقوله تعالى : «وَمِنْ آيَاتِهِ أَنك تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً» .(٤)
- ٥ - أن تقع خبرا عن اسم معنى غير قول ولا- صادق عليه خبرها ، نحو : «اعتقادي أنه فاضل» ، بخلاف : «قولي إنه فاضل» و «اعتقاد زيد إنه حق» .
- ٦ - أن تقع مجروره ، نحو قوله تعالى : «ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ» (٥) و «إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلَ مَا أَنْتُمْ تَنْطُقُونَ» .(٦)
- ٧ - أن تقع معطوفه على شيء من ذلك ، نحو قوله تعالى : «اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ» .(٧)
- ٨ - أن تقع مبدله من شيء من ذلك ، نحو قوله تعالى : «وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ» .(٨)

ويجوز فتح همزة «إِنَّ» وكسرها في ما يلي :

- ١ - أن تقع بعد «إذا» الفجائية ، نحو : «خرجت فإذا أن زيدا قائم» . فيجوز كسرها على أنها واقعه موقع الجملة وفتحها على أنها مؤولة بالمصدر ، والتقدير : «خرجت فإذا قيام زيد حاصل» .
- ٢ - إذا وقعت بعد فعل قسم ، ولا- لام في خبرها ، نحو : «حلفت أن زيدا قائم» ، فالكسر على جعلها جوابا للقسم والفتح على جعلها مفعولا بواسطة نزع الخافض ، أى :

ص : ٩٠

١- العنكبوت (٢٩) : ٥١.

٢- الجن (٧٢) : ١.

٣- الأنعام (٦) : ٨١.

٤- فصلت (٤١) : ٣٩.

٥- الحج (٢٢) : ٦٢.

٦- الذاريات (٥١) : ٢٣.

٧- البقره (٢) : ٤٧.

«حلفت على قيام زيد». (١)

هذا ما أفاده جماعه من الأدباء وذهب البصريون إلى وجوب الكسر وقيل : «يجب الفتح».

٣ - أن تقع بعد فاء الجزاء ، نحو قوله تعالى : «كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ». (٢)

قرىء بالكسر على معنى «فهو غفور رحيم» وبالفتح على معنى «الفغفران والرحمه» ، أى : حاصلان ، أو : «فالحاصل الغفران والرحمه».

٤ - أن تقع خبرا عن قول (٣) وخبرها قول وفاعل القولين واحد ، نحو : «قولى أنى أحمد الله» ، فالكسر على الإخبار بالجمله والفتح على تقدير : «قولى حمد الله».

٥ - أن تقع فى موضع التعليل ، نحو قوله تعالى : (إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ) (٤) قرأ نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العله والباقون بالكسر على أنه تعليل مستأنف.

٦ - أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه ، نحو قوله تعالى : (إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى * وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى) ، (٥) قرأ نافع وأبو بكر بن عيَّاش بالكسر ، إمَّا على الاستئناف أو بالعطف على جمله «إن» الاولى ، والباقون بالفتح عطفًا على «ألا تجوع». (٦) د

ص: ٩١

١- قال الصَّبَّانُ : «إِنَّ الْجَارَّ وَالْمَجْرُورَ يَقُومُ مَقَامَ الْجَوَابِ وَيُؤَدِّي مَا أَدَّاهُ».

٢- الأَنْعَامُ (٦) : ٥٤.

٣- سواء كان من مادّه القول أو الكلام أو نحوهما ، وكذا فى ما بعده.

٤- الطُّورُ (٥٢) : ٢٨.

٥- طه (٢٠) : ١١٨ و ١١٩.

٦- قال ابن مالك : وهمز إنَّ افتتح لسد مصدر مسدّها وفى سوى ذاك اكسر فاكسر فى الابتدا وفى بدء صله وحيث إنَّ ليمين مكمله أو حكيت بالقول أو حلت محل حال ك «زرتة وإنى ذو أمل» وكسروا من بعد فعل علقا باللام ك «اعلم إنّه لذو تقى» بعد إذا فجاءه أو قسم لا لام بعده بوجهين نعى مع تلو فا الجزا وذا يطرد فى نحو «خير القول إننى أحمد»

تدخل لام الابتداء بعد إِنَّ على أربعة أشياء :

أحدها : الخبر ، وذلك بأربعة شروط : كونه مؤخراً ومثبتاً وألاً يكون جملة شرط ولا فعلاً ماضياً نحو قوله تعالى : (إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ) (٢) و (إِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ) (٣) و (وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ) (٤) و (وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ) (٥) بخلاف (إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَجَحِيمًا) (٦) و (إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا) (٧) وشذ قول الشاعر :

وأعلم إِنَّ تسليمًا وتركا

للا متشابهان ولا سواء

وبخلاف «إِنَّ زيدا إن تكرمه يكرمه» ، لأن هذه اللام لا تدخل على أداه الشرط.

وبخلاف قوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ) (٨) وأجاز الأخفش «إِنَّ زيدا لنعم الرجل» ، لأن الفعل الجامد كالاسم. وأجاز الجمهور «إِنَّ زيدا لقد قام» لشبه الماضي المقرون ب «قد» بالمضارع ، لقرب زمانه من الحال ، وأجاز الكسائي وهشام دخول اللام على الماضي المتصرف بتقدير «قد».

الثاني : معمول الخبر ، وذلك بأربعة شروط أيضا : تقدّمه على الخبر وكونه غير حال وكون الخبر صالحا للام وألاً يكون الخبر مشتملا عليها ، نحو : «إِنَّ زيدا لعمرأ ضارب» ، بخلاف «إِنَّ زيدا جالس في الدار» و «إِنَّ زيدا راكبا منطلق» و «إِنَّ زيدا عمرا ضرب» ، وأجاز الأخفش دخول اللام في الأخير. وبخلاف «إِنَّ زيدا عمرا لضارب».

الثالث : الاسم ، بشرط أن يتأخر عن الخبر ، نحو قوله تعالى : (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً) (٩) أو عن معموله ، نحو : «إِنَّ في الدار لزيدا جالس».

الرابع : ضمير الفصل وذلك بلا شرط ، نحو قوله تعالى : «إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ» (١٠) ر»

ص: ٩٢

١- معنى هذه اللام توكيد مضمون الجملة وتخليص المضارع للحال.

٢- إبراهيم (١٤) : ٣٩.

٣- النمل (٢٧) : ٧٤.

٤- القلم (٤٨) : ٤.

٥- الحجر (١٥) : ٢٣.

٦- المَزْمَل (٧٣) : ١٢.

٧- يونس (١٠) : ٤٤.

٨- آل عمران (٣) : ٣٣.

٩- النازعات (٧٩) : ٢٦.

١٠- آل عمران (٣) : ٦٢. قال ابن مالك : وبعد ذات الكسر تصحب الخبر لام ابتداء نحو «إني لوزر» ولا يلي ذى اللام ما قد نفيا ولا من الأفعال ما كرضيا وقد يليها مع قد ك «إنّ ذا لقد سما على العدا مستحوذا» وتصحب الواسط معمول الخبر والفصل واسما حلّ قبله الخبر»

تتصل «ما» الزائده بهذه الحروف فتزِيل اختصاصها بالجمله الاسميه وتكفّها عن العمل ، نحو قوله تعالى : (قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ) ، (١) إلّا «ليت» فإنّها تبقى على اختصاصها بالجمله الاسميه ويجوز فيها الإعمال والإهمال وقد روى بهما قوله :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا

إلى حمامتنا أو نصفه فقد (٢)

قال ابن هشام : «وندر الإعمال في «إنّما». وهل يتمتع قياس ذلك في البواقي مطلقاً؟ أو يسوغ مطلقاً؟ أو في «لعلّ» فقط؟ أو فيها وفي «كأنّ» (٣)؟ أقوال. (٤)

العطف على أسماء هذه الأحرف

إذا أتى بعد اسم «إنّ» وخبرها بعاطف ، جاز في الاسم الذي بعده وجهان : النصب ، عطفاً على اسم «إنّ» ، نحو : «إنّ زيدا قائم وعمرا» ؛ والرفع ، نحو : «إنّ زيدا قائم وعمرو» واختلف فيه ؛ فالمشهور أنّه معطوف على محلّ اسم «إنّ» ، فإنّه في الأصل مرفوع لكونه مبتدأ وذهب جماعه إلى أنّه مبتدأ وخبره محذوف ، والتقدير : «وعمره كذلك».

فإن كان العطف قبل مجيء الخبر ، تعيّن النصب عند جمهور النحويين ، فتقول : «إنّ زيدا وعمرا قائمان» وأجاز الكسائي الرّفْع مطلقاً والفراء بشرط خفاء إعراب المعطوف عليه ، (٥) نحو : «إنّك وزيد ذاهبان» و «إنّ يحيى وبكر عالمان» .

ص : ٩٣

١- الأنبياء (٢١) : ١٠٨.

٢- يروى «الحمام» بالرفع والنصب ، وكذلك «نصفه». و «أو» تكون بمعنى الواو.

٣- لقربها من «ليت» ، لأنّ الكلام معها صار غير خبر ، ذهب إلى ذلك ابن أبي الربيع.

٤- قال ابن مالك : ووصل «ما» بذي الحروف مبطل إعمالها وقد يبقي العمل

٥- فرارا من قبح اللفظ. وحكى عن الروداني أنّه قال : «مقتضى هذا التعليل أنّ خفاء إعراب المعطوف كذلك» ، فيجوز عنده الرفع في نحو : «إنّ زيدا والفتى ذاهبان».

والحقت ب «إِنَّ» في جواز العطف على محلّ اسمها «لكنّ» ، فتقول : «ما زيد قائما لكنّ عمرا منطلق وخالد».

وألحق بها أيضا جماعه «أَنَّ» ، بشرط تقدّم علم عليها ، فيجوز عندهم «علمت أنّ زيدا قائم وعمرو» ؛ أو معناه ، نحو قوله تعالى : «وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ».(١) وقيل : «الحق مطلقا» وقيل : «يمنع مطلقا».

أما «ليت» و «لعلّ» و «كأنّ» فلا يجوز معها إلّا النصب ، سواء تقدّم المعطوف على الخبر أو تأخّر. وأجاز الفراء الرفع أيضا ، متقدّما - بشرط خفاء الإعراب - ومتأخّرا.(٢)

أما سائر التوابع ، فقال المحقّق الرضى رحمه الله : «الوصف وعطف البيان والتوكيد ، كالمنسوق عند الجرّمى والزجاج والفراء في جواز الحمل على المحلّ ؛ ولم يذكر غيرهم ذلك لا- منعا ولا- إجازة ؛ والأصل الجواز ، إذ لا فارق ... ولم يذكروا البديل ؛ والقياس كونه كسائر التوابع في جواز الرفع».(٣)

تخفيف هذه الحروف

تخفف «إِنَّ» عند البصريين فتدخل على الجملتين ، فإن دخلت على الاسميه فالأ-كثر إهمالها ، تقول : «إن زيد لقائم» ويقلّ إعمالها ، تقول : «إن زيدا قائم».

وإذا أهملت لزمته اللام فارقه بينها وبين «إن» النافية.

وقد تغنى عنها قرينه لفظيه ، نحو : «إن زيد لن يقوم» أو معنويّه ، كقول الشاعر :

ص: ٩٤

١- التوبه (٩) : ٣. قد يقال : «إِنَّ» «رسوله» عطف على الضمير في «بريء» ، وجاز ذلك بلا تأكيد بالمنفصل لقيام الفصل بقوله «من الله» مقام التأكيد. أو تقول : «رسوله» مبتدأ ، خبره محذوف أى : «ورسوله كذلك».

٢- قال ابن مالك : وجائز رفعك معطوفا على منصوب «إِنَّ» بعد أن تستكملا وألحقت ب «إِنَّ» لكنّ وأنّ من دون ليت ولعلّ وكأنّ

٣- شرح الكافية : ٢ / ٣٥٤.

أنا ابن اباه الضَّيْم من آل مالك

وإن مالك كانت كرام المعادن (١)

واختلف النحويون في هذه اللام : هل هي لام الابتداء ، أفادت - مع إفادتها معناها - الفرق بين «إن» المخفَّفه و «إن» النافية ، أم هي لام أخرى اجتلبت للفرق فقط؟

وتظهر فائده هذا الخلاف في نحو قول النبي صلى الله عليه وآله : «قد علمنا إن كنت لمؤمنا» ، فمن جعلها لام الابتداء أوجب كسر همزه «ان» ومن جعلها لاما أخرى - اجتلبت للفرق - فتح همزه «ان».

وذهب الكوفيون إلى عدم جواز تخفيف «إن» وقالوا : «إن اللام في ذلك كله بمعنى «إلّا» و «إن» قبلها نافية».

وإن دخلت على الفعل اهتمت وجوبا ، والأكثر كون الفعل ماضيا ناسخا ، نحو قوله تعالى : (وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً) (٢) ودونه أن يكون مضارعا ناسخا ، نحو قوله تعالى : (وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ) (٣) ويقل أن يليها غير الناسخ ، كقول الشاعر :

شلت يمينك إن قتلت لمسلما

حلّت عليك عقوبه المتعمد

وتخفّف «أن» فيبقى العمل عند الأكثر ، خلافا للكوفيين ، ذهبوا إلى أنها لا تعمل.

وشرط اسمها أن يكون ضميرا محذوفا ، (٤) وربما ثبت ، قال ابن هشام : «هو مختص بالضرورة».

وشرط خبرها أن يكون جملة ولا يجوز إفراده إلّا إذا ذكر الاسم فيجوز الأمران. وقد اجتمعا في قول الشاعر :

بأنك ربيع وغيث مريع

وأنتك هناك تكون الثمّالا (٥)

ثم إن كان الخبر جملة اسمية أو فعلية فعلها جامد أو دعاء لم يحتج إلى فاصل ، نحو قوله تعالى : (وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) (٦) و «وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا

ص: ٩٥

١- «اباه» : جمع آب - ك «قضاء وقاض» - من أبى ، إذا امتنع. و «الضيم» : الظلم. و «مالك» : اسم قبيله.

٢- البقره (٢) : ١٤٣.

٣- القلم (٦٨) : ٥١.

٤- اشترط ابن الحاجب أن يكون هذا الضمير ضمير الشأن ولم يشترطه الجمهور.

٥- «بأنك ربيع» : يعنى : أنت بمنزله الربيع ، أى : كثير النفع. و «مريع» : كثير العشب ، و «الثّمال» : الغياث.

٦- يونس (١٠) : ١٠.

سَعَى» (١) وقوله تعالى: (وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا)، (٢) على قراءه نافع «أن» بالتخفيف و «غضب» بصيغه الماضى. وإن كان الفعل متصرفاً ولم يكن دعاء فقال جماعه: «يجب أن يفصل بين «أن» والفعل ب «قد»، نحو قوله تعالى: (وَنَعْلَمَ أَنَّ قَدْ صَدَقْتُنَا)، (٣) أو حرف تنفيس، نحو قوله تعالى: (عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى)، (٤) أو نفى ب «لا» أو «لن» أو «لم»، نحو قوله تعالى: («وَحَسِبُوا أَنَّ لَآ- تَكُونَ فِتْنَةٌ»)، (٥) على قراءه من ضم نون «تكون»، و (أَيَحْسَبُ أَنَّ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ) (٦) و (أَيَحْسَبُ أَنَّ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ)، (٧) أو «لو»، نحو: (أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ)، (٨) ويندر ترك الفصل، كقول الشاعر:

علموا أن يؤملون فجادوا

قبل أن يسألوا بأعظم سؤال (٩)

وقال جماعه - منهم ابن مالك - : «يجوز الفصل وتركه والأحسن الفصل».

وتخفف «كأن» فيبقى العمل عند الأكثر، خلافاً للكوفيين، ذهبوا إلى أنها لا تعمل. واسم «كأن» ضمير محذوف (١٠) وخبرها إما جملة اسمية، نحو: «كأن زيد قائم» أو جملة فعلية مصدره ب «لم» كقوله تعالى: (كَأَنَّ لَمْ تَعْنِ بِالْأُمْسِ)، (١١) أو مصدره ب «قد» كقول الشاعر:

أفد الترحل غير أن ركابنا

لما تزل برحالنا وكان قد (١٢)

أى: وكان قد زالت.

ويندر ثبوت اسمها وإفراد خبرها، كقول رؤبه بن العجاج: كأن وريديه رشاء خلب (١٣)

ص: ٩٦

١- النجم (٥٣): ٣٩.

٢- التور (٢٤): ٩.

٣- المائدة (٥): ١١٣.

٤- المزمل (٧٣): ٢٠.

٥- المائدة (٥): ٧١.

٦- البلد (٩٠): ٥.

٧- البلد (٩٠): ٧.

٨- الأعراف (٧): ١٠٠. «أو لم يهد للعذنين يرثون الأرض من بعد أهلها أن لو نشاء أصبناهم بذنوبهم ونطبع على قلوبهم فهم لا يسمعون».

٩- «يؤمّلون»: من التأميل ، وهو الرجاء ، «سؤل»: مسؤل.

١٠- والغالب كونه ضمير الشأن.

١١- يونس (١٠): ٢٤.

١٢- «أفد»: دنى وقرب. «الترحل»: الارتحال. الركاب: الإبل التي يسار عليها ، واحدها راحله ولا واحد لها من لفظها. والرحال :

جمع رحل وهو المسكن.

١٣- قوله: «وريديه»: هما عرقان في الرقبه ، والرشاء: الحبل. والخلب: الصلب.

ولا- يجوز تخفيف «لعلّ» وأمّا «لكنّ» فتخفّف ولم تعمل عند الأكثر. وأجاز يونس والأخفش إعمالها حينئذ قياسا. وحكى عن يونس أنّه حكاه عن العرب. (1)

ص: ٩٧

١- قال ابن مالك : وخفّفت «إنّ» فقلّ العمل وتلزم اللام إذا ما تهمل وربما استغنى عنها إن بدا ما ناطق أرادته معتمدا والفعل إن لم يك ناسخا فلا تلفيه غالبا ب «إن» ذى موصلا وإن تخفّف «أنّ» فاسمها استكن والخبر اجعل جمله من بعد أن وإن يكن فعلا ولم يكن دعا ولم يكن تصريفه ممتنعا فالأحسن الفصل ب «قد» أو نفى أو تنفيس أو «لو» وقليل ذكر «لو» وخفّفت «كأنّ» أيضا فنوى منصوبها وثابتا أيضا روى

والمراد بها «لا» التي قصد بها نفى الخبر عن الجنس الواقع بعدها نصًا. واحترزنا ب «نصًا» من «لا» المشبَّه ب «ليس» ، نحو : «لا رجل قائما» ، فإنَّها ليست نصًّا في نفى الجنس ؛ إذ يحتمل نفى الواحد ونفى الجنس ؛ فعلى الاحتمال الثاني لا يجوز «لا رجل قائما بل رجلان» وعلى الأوَّل يجوز. (١)

وهي تعمل عمل «إن» بشروط :

١ - أن يكون اسمها وخبرها نكرتين.

٢ - أن لا يفصل بينها وبين اسمها.

٣ - أن لا يدخل عليها جارّ.

فإن كان الاسم معرفه أو منفصلا منها اهملت ووجب - عند غير المبرِّد وابن كيسان - تكرارها مع العاطف ، نحو : «لا زيد في الدار ولا- عمر» ، ونحو قوله تعالى : (لا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ) (٢) وإن دخل عليها جارّ خفض النكره ، نحو : «جئت بلا زاد».

ولا يخلو اسم «لا» هذه من ثلاثه أنواع :

١ - أن يكون مضافا ، نحو : «لا غلام رجل حاضر».

٢ - أن يكون شبيها بالمضاف ، والمراد به كل اسم له تعلق بما بعده إمَّا بعمل ، نحو : «لا طالعا جبلا ظاهرا» وإمَّا بعطف ، نحو : «لا ثلاثه وثلاثين عندنا».

٣ - أن يكون مفردا ، والمراد به هنا ما ليس مضافا ولا شبيها به فيدخل فيه المثني والمجموع.

فإن كان مضافا أو شبيها به وجب أن يكون معربا منصوبا وإن كان مفردا بنى على

ص : ٩٨

١- قال الصَّبَان : والمراد بكونها لنفى الجنس نصًّا ، كونها له في الجملة ؛ لأنَّ «لا» هذه تكون نصًّا في نفى الجنس إذا كان اسمها مفردا فإن كان مثني أو جمعا كانت محتمله لنفى الجنس ولنفى قيد الاثنيَّه أو الجمعِيَّه ، كما أوضحه السعد في مطوِّله. راجع : حاشيه الصَّبَان على شرح الأشموني : ٢ / ٢.

٢- الصافات (٣٧) : ٤٧.

ما كان ينصب به ، (١) نحو : «لا رجل ولا مسلمين ولا زيدين في الدار». أمّا نحو «لا مسلمات» ، فقال جماعة : «هو مبنى على ما كان ينصب به وهو الكسر» ، وأجاز بعضهم الفتح وأوجه ابن عصفور.

حكم تكرار «لا»

إذا تكررت «لا» على سبيل العطف وكان عقيب كلّ منهما نكرة مفردة بلا فصل - نحو : «لا حول ولا قوّه إلّا بالله» - يجوز فيه خمسه أوجه :

وذلك لأنّ المعطوف عليه إمّا أن يبنى على علامه النصب أو يرفع ، فإن بنى جاز في الثاني ثلاثه أوجه :

الأوّل : البناء على علامه النصب ، وتكون «لا» الثانيه لنفى الجنس كالاولى فتقول : «لا حول ولا قوّه إلّا بالله».

الثاني : النصب ، عطفا على محلّ اسم «لا» وتكون «لا» الثانيه زائده بين العاطف والمعطوف ، فتقول : «لا حول ولا قوّه إلّا بالله».

الثالث : الرفع ، فتقول : «لا حول ولا قوّه إلّا بالله» وفيه وجوه :

١ - أن يكون معطوفا على محلّ الاسم بلحاظ قبل دخول «لا» ، وتكون «لا» زائده بين العاطف والمعطوف.

٢ - أن تكون «لا» الثانيه عامله عمل «ليس».

٣ - أن يكون مرفوعا بالابتداء وليس ل «لا» عمل فيه.

وإن رفع المعطوف عليه جاز في الثاني وجهان :

الأوّل : البناء على علامه النصب ، نحو قول الشاعر :

فلا لغو ولا تأثيم فيها

ولا حين ولا فيها مليم (٢)

الثاني : الرفع ، تقول «لا رجل ولا امرأه في الدار». (٣)

ص : ٩٩

١- قيل : علّه البناء تضمّنه معنى «من» الجنسيّه ، بدليل ظهورها في قوله : فقام يذود الناس عنها بسيفه وقال : ألا لا من سبيل إلى هند وقيل : علّه البناء تركيب الاسم مع الحرف ك «خمسه عشر».

٢- اللغو : الباطل. والتأثيم : مصدر «أثمّه» ، أى : نسبه إلى الإثم ، بأن قال له : «يا آثم». «فيها» : أى : في الجنّه. والحين : الهلاك والفناء. والمليم : من «الأم الرّجل» : أى : أتى بما يلام عليه.

٣- قال ابن مالك : عمل «إنّ» اجعل ل «لا» في النكره مفرده جاءتك أو مكرره فانصب بها مضافا أو مضارعه وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه وركب المفرد فاتحا ك «لا حول ولا قوه» والثاني اجعلا مرفوعا أو منصوبا أو مركبا وإن رفعت أولا لا تنصبا

إذا كان اسم «لا» مفرداً ونعت بمفرد متّصل ، جاز في النعت ثلاثه أوجه :

الأوّل : البناء على علامه النصب ، نحو : «لا رجل ظريف في الدار».

الثاني : النصب ، مراعاة لمحلّ اسم «لا» ، نحو : «لا رجل ظريفا في الدار».

الثالث : الرفع ، مراعاة لمحلّ الاسم بلحاظ قبل دخول «لا» ، نحو : «لا رجل ظريف في الدار».

فإن فقد الإفراد في المنعوت ، نحو : «لا- غلام رجل ظريفا عندنا» أو في النعت ، نحو : «لا رجل قبيحا فعله في الدار» أو فقد الاتّصال ، نحو : «لا رجل في الدار ظريفا» ، قالوا : «لم يجز بناء النعت ، بل يتعيّن نصبه أو رفعه».

وإذا عطف على اسم «لا» فيجوز في المعطوف النصب أو الرفع ولا- يجوز بناؤه. نعم ، إذا تكرّرت «لا» وكان عقيب كلّ منهما نكره مفردة بلا فصل وبني المعطوف عليه يجوز بناؤه. وقد تقدّم.

أمّا البديل فإن كان نكره فيجوز فيه النصب والرفع ، نحو : «لا أحد رجلا وامرأه في الدار» بنصب «رجل» ورفع ، (١) وكذا عطف البيان عند من أجازته في النكرات.

وإن لم يكن نكره فالرفع ، نحو : «لا أحد زيد في الدار».

أمّا التوكيد ، فالمعنوي منه لا يأتي هنا لامتناع توكيد النكره به. أمّا التوكيد اللفظي فقال المحقق الرضى رحمه الله : «الأولى كونه على لفظ المؤكّد مجرداً من التّونين وجاز الرفع والنصب». (٢)

ص : ١٠٠

- ١- استقرّب المحقق الرضى رحمه الله جواز البناء إذا لم يفصل البديل المفرد المنكر عن المنفّى المبنيّ. شرح الكافيّه (١) : ٢٦٤.
- ٢- قال ابن مالك : ومفردا نعتا لمبنيّ يلي فافتح أو انصبين أو ارفع تعدل وغير ما يلي وغير المفرد لا تبين وانصبه أو الرّفّع اقصد والعطف إن لم تتكرّر «لا» احكما له بما للنّعت ذى الفصل انتمى

إذا دخلت همزة الاستفهام على «لا» النافية للجنس بقيت على ما كان لها من العمل والاتباع ، نحو :

ألا ارعوا لمن ولت شبيبته

وآذنت بمشيب بعده هرم (١)

حذف خبر «لا» أو اسمها

إذا جهل الخبر وجب ذكره ، نحو : «لا أحد أغير من الله عزوجل» ، وإذا علم فيحذف كثيرا ، نحو قوله تعالى : (قَالُوا لَا ضَيْرَ) (٢) ويلتزمه التميميون والطائيون.

وقد يحذف اسم «لا» للعلم به ، كقولهم : «لا عليك» ، أى : «لا بأس عليك» . (٣)

ص: ١٠١

١- الارعواء : الانتهاء والانكفاف والانزجار . «ولت» : أدبرت ، والشيبه : الشباب ، «آذنت» : أعلمت . والمشيب : الشيخوخه ، والهرم : كبر السن . قال ابن مالك : وأعط «لا» مع همزة استفهام ما تستحقّ دون الاستفهام تنبيه : قد يقصد ب «ألا» التمنى فمذهب المازنى والمبرد بقاؤها على جميع ما كان لها من الأحكام ، كقول الشاعر : ألا عمر ولّى مستطاع رجوعه فيرأب ما أثأت يد الغفلات ومذهب سيويه والخليل أنّها تعمل فى الاسم خاصه ولا خبر لها ولا يتبع اسمها إلّا على اللفظ ولا يجوز إلغاؤها إذا تكررت . وقد ترد للتنبيه فلا تعمل شيئا وتدخل على الجملة الاسميّه ، نحو قوله تعالى : «ألا إنّ أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون» . يونس (١٠) : ٦٢ ، والفعليّه ، نحو قوله تعالى : «ألا- يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ» . هود (١١) : ٨ . وقد ترد للعرض والتخصيص ومعناها الطلب ، لكن العرض طلب بلين والتخصيص طلب بحث . وتختص «ألا» هذه بالفعليّه ولا تعمل شيئا ، نحو قوله تعالى : «فَجَاءَ بِعِجْلِ سَمِينٍ * فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ فَقَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ» . (الذاريات (٥١) : ٢٦ و ٢٧) ، و (أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ) التوبه (٩) : ١٣ .

٢- الشعراء (٢٦) : ٥٠ .

٣- قال ابن مالك : وشاع فى ذا الباب إسقاط الخبر إذا المراد مع سقوطه ظهر

هى أفعال تدخل على المبتدأ والخبر بعد أخذها الفاعل فتتصبها مفعولين لها. وتنقسم إلى قسمين : أفعال القلوب (١) وأفعال التصيير.

القسم الأول : أفعال القلوب

وهى على أربعة أقسام :

١ - ما يدل على اليقين ، وهو : «وجد» ، نحو قوله تعالى : (إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا) ، (٢) و «ألفى» ، نحو : (إِنَّهُمْ لَفُصَّوْا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ) (٣) و «درى» ، نحو :

دريت الوفى العهد يا عرو فاغبتبط

فإن اغتباطا بالوفاء حميد (٤)

و «تعلم» ، بمعنى «اعلم» ، نحو :

تعلم شفاء النفس قهر عدوها

فبالغ بلطف فى التحيل والمكر (٥)

٢ - ما يدل على الرجحان ، وهو : «جعل» ، نحو : (وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنِثَاءً) ، (٦) و «حجا» ، نحو :

ص : ١٠٢

١- سميت بذلك لقيام معانيها بالقلب. والفعل القلبى على ثلاثة أقسام : ما لا يتعدى بنفسه ، نحو : «فكر» وما يتعدى لواحد ، نحو : «عرف» وما يتعدى لاثنين وهو المراد من أفعال القلوب هنا ، نحو : «علم ، وجد ، ظنّ و...» ، وهذه الأفعال إنما تنصب مفعولين إذا دلت على اليقين أو الرجحان - كما ذكرنا فى المتن - وإنما فتكون متعدية إلى واحد ، نحو : «علم» بمعنى عرف و «ظنّ» بمعنى اتهم ، أو لازمه ، نحو : «وجد» بمعنى حزن أو غضب.

٢- ص (٣٨) : ٤٤.

٣- الصافات (٣٧) : ٦٩.

٤- «دريت» مبنى للمفعول والتاء مفعوله الأول فى موضع رفع على النيايه عن الفاعل ، و «الوفى» مفعوله الثانى وهو صفة مشبهه و

«العهد» بالرفع على الفاعليه وبالنصب على التشبيه بالمفعول به وبالجرّ على الإضافه ، و «عرو» منادى مرخّم بحذف التاء.

٥- اللطف : الرّفق. والتّحيّل : أخذ الأشياء بالحيله.

٦- الزّخرف (٤٣) : ١٩.

قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقه

حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمَا مَلَمَاتٍ (١)

و «عد»، نحو :

فلا تعدد المولى شريكك فى الغنى

ولكنما المولى شريكك فى العدم

و «هب»، نحو :

فقلت : أجرنى أبا مالك

وإلا فهبنى امرء هالكا (٢)

و «زعم»، نحو :

فإن تزعمنى كنت أجهل فيكم

فإنى شريت الحلم بعدك بالجهل (٣)

٣ - ما يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين وهو اثنان : «رأى» ، كقوله تعالى : (إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً * وَنَرَاهُ قَرِيباً) ، (٤) و «علم» ، كقوله تعالى : (فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) (٥) وقوله (فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ) (٦)

٤ - ما يرد بالوجهين والغالب كونه للرجحان وهو ثلاثة : «ظن» ، نحو قوله تعالى : (فَقَالَ لَهُ فِرْعَوْنُ إِنِّى لَأَظُنُّكَ يَا مُوسَى مَسْحُوراً * ... وَإِنِّى لَأَظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ مَثْبُوراً) ، (٧) و «حسب» ، نحو : (يَحْسِبُهُمُ الْجَاهِلُ أَعْيَاءً) (٨)

وقول الشاعر :

حسبت التقي والجود خير تجاره

رباحا إذا ما المرء أصبح ثاقلا (٩)

و «خال» (١٠) نحو :

ضعيف النكايه أعداءه

يخال الفرار يراخى الأجل (١١)

- ١- أَلَمْتُ ، بمعنى : نزلت. والمَلَمَات : جمع «مَلَمَه» ، وهي النازله من نوازل الدهر.
- ٢- أَجْرَنِي : أغثنى. أبا مالك : منادى حذف حرف ندائه.
- ٣- الياء فى «تزعمنى» مفعول أوّل ، وجمله «كنت أجهل فيكم» مفعول ثان. و «أجهل» مضارع وهو وفاعله خبر كان ، لا أفعل التفضيل. والجهل خلاف الحلم وهو الغضب.
- ٤- المعارج (٧٠) : ٦ و ٧.
- ٥- محمّد صلى الله عليه وآله (٤٧) : ١٩.
- ٦- الممتحنه (٦٠) : ١٠.
- ٧- الإسراء (١٧) : ١٠٠ و ١٠١.
- ٨- البقره (٢) : ٢٧٣.
- ٩- الرّباح : الربح. والثاقل : الميّت.
- ١٠- ماضى «يخال» لا «يخول» بمعنى يتعهّد أو يتكبر.
- ١١- النّكايه : القتل والجرح.

تنبيهات

الأول : تسد عن المفعولين فى هذا الباب «أن» و «أن» وصلتهما ، نحو قوله تعالى : (وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ) (٢) وقوله تعالى : «وَوَظَنُوا أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ» (٣) ويكثر ذلك فى «زعم» ، نحو : (قُلْ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ هَادُوا إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِن دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ) (٤) و (زَعِمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا) (٥) وك «زعم» «تعلم» فى خصوص «أن» ، نحو قول الشاعر :

فقلت : تعلم أن للصيـد غـرّه

وإلّا تضيـعها فإنك قاتله (٦)

الثانى : إذا كانت «رأى» حلميه - أى : للرؤيا فى المنام - تعدت إلى المفعولين ، كما تتعدى إليهما «رأى» العلميه ، نحو قوله تعالى : (إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا) ، (٧) فالياء هو المفعول الأول و «أعصر خمرًا» جمله فى موضع المفعول الثانى .

الثالث : يجوز إجراء القول مجرى الظن (٨) فينصب المبتدأ والخبر مفعولين . وذلك بأربعة شروط :

الأول : أن يكون الفعل مضارعاً .

الثانى : أن يكون للمخاطب .

الثالث : أن يكون مسبوقة باستفهام .

الرابع : أن لا يفصل بين الاستفهام والفعل بغير ظرف ولا - جازّ ومجرور ولا - معمول الفعل . مثال ما اجتمعت فيه الشروط قول الشاعر :

ص : ١٠٤

١- «الغواني» : جمع «الغانية» ، وهى المرأه المستغنيه بجمالها عن الزينه .

٢- المجادله (٥٨) : ١٨ .

٣- التوبه (٩) : ١١٨ .

٤- الجمعه (٦٢) : ٦ .

٥- التغابن (٦٤) : ٧ .

٦- الغرّه : الغفله.

٧- يوسف (١٢) : ٣٦.

٨- وهل يجرى القول مجرى الظنّ باقيا على معناه أو لا- يجرى حتّى يضمّن معنى الظنّ؟ فيه خلاف. وتظهر ثمره الخلاف في جريان أحكام أفعال القلوب - كالإلغاء والتعليق - وعدمه فيجريان فيه على الثانى دون الأوّل.

تحملن امّ قاسم وقاسما (١)

فلو كان الفعل غير مضارع ، نحو : «قال زيد : عمرو منطلق» أو كان مضارعا بغير تاء ، نحو : «يقول زيد : عمرو منطلق» أو لم يكن مسبوqa باستفهام نحو : «أنت تقول : عمرو منطلق» ، لم ينصب مفعولين وكذا إن كان مسبوqa باستفهام لكن فصل بينهما بغير ظرف ولا جارّ ومجرور ولا معمول له ، نحو : «أأنت تقول : زيد منطلق». فإن فصل بأحدها لم يضّر ، نحو :

أجهّالا تقول بنى لؤى

لعمر أبيك أم متجاهلينا (٢)

هذا ما ذهب إليه المشهور ولكن قبيله سليم تجرى القول مجرى الظنّ مطلقا ، أى سواء وجدت فيه الشروط المذكوره أم لم توجد.

الرابع : أفعال القلوب تنقسم إلى متصرّفه وغير متصرّفه.

فالمتصرّفه ما عدا «هب» و «تعلم» فيستعمل منها الماضى ، نحو : «ظننت زيدا قائما» والمضارع ، نحو : «أظنّ زيدا قائما» والأمر ، نحو : «ظنّ زيدا قائما» واسم الفاعل ، نحو : «أنا ظانّ زيدا قائما» واسم المفعول ، نحو : «زيد مظنون أبوه قائما» ، والمصدر ، نحو : «عجيب من ظنّك زيدا قائما». وغير المتصرّف اثنان : «هب» بمعنى ظنّ و «تعلم» بمعنى اعلم ، فيلزمان الأمر.

أحكام أفعال القلوب

الأوّل : يجب التعليق وهو إبطال العمل لفظا فقط لا- محلّما وذلك فى ما إذا وقع بعد الفعل «ما» النافيه ، نحو قوله تعالى : (لَقَدْ عَلِمْتَ ما هؤُلاءِ يَنْطِقُونَ) (٣) أو «إن» النافيه ، نحو : (وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا) (٤) أو «لا» النافيه ، نحو : «علمت لا زيد قائم ولا عمرو». و .

ص: ١٠٥

١- القلص : جمع «قلوص» ، وهى الناقه الشابه. والرّواسم : جمع راسمه ، من الرسيم ، وهو نوع من سائر الإبل السريع.

٢- المعنى : أظنّ بنى لؤى جهّالا- أم متجاهلين؟ و «لعمر أبيك» معترض بين المعطوف والمعطوف عليه وهو مبتدأ ، خبره محذوف أى : قسمى.

٣- الأنبياء (٢١) : ٦٥.

٤- الإسراء (١٧) : ٥٢. قال بعضهم : ليس هذا من باب التعليق فى شىء ، لأنّ شرط التعليق أنّه إذا حذف المعلق تسلط العامل على ما بعده فينصب مفعولين ، نحو : «ظننت ما زيد قائم» فلو حذف «ما» لقلت : «ظننت زيدا قائما» والآيه الكريمة لا يتأتى فيها ذلك. ولعلّه مخالف لما هو كالمجمع عليه - من أنّه لا يشترط فى التعليق هذا الشرط - وتمثيل النحويين للتعليق بالآيه الكريمة

وشبهها يشهد لذلك. راجع : شرح ابن عقيل (١) : ٤٣٨.

اشترط ابن هشام في «إن» و «لا» تقدّم قسم ملفوظ به أو مقدّر. (١)

وكذلك يعلّق الفعل إذا وقع بعده لام الابتداء ، نحو : «وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ». (٢)

أو الاستفهام ، سواء تقدّم على المفعول الأوّل ، نحو : «علمت أزيد قائم أم عمرو» أم كان المفعول اسم استفهام ، نحو : (لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى) (٣) أم اضيف إلى ما فيه معنى الاستفهام ، نحو : «علمت أبو من زيد». أمّا إذا كان الاستفهام في الثاني - نحو : «علمت زيدا أبو من هو؟» - فقال ابن مالك في شرح الكافية : «فالأرجح نصب الأوّل».

وعدّ ابن مالك من المعلّقات لام القسم ، كقول الشاعر :

ولقد علمت لتأتين متيتي

إنّ المنايا لا تطيش سهامها (٤)

وأبو علي الفارسي «لعلّ» ، نحو قوله تعالى : (وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى) (٥) وبعضهم «لو» وجزم به ابن مالك في التسهيل ، نحو :

وقد علم الأفوام لو أنّ حاتما

أراد ثراء المال كان له وفر (٦)

اعلم أنّ الجملة المعلّقة عنها العامل في موضع نصب ولهذا يجوز العطف عليها بالنصب ، نحو : «ظننت لزيد قائم وعمرا منطلقا».

الثاني : يجوز الإلغاء في المتصرّف من أفعال هذا الباب وهو إبطال العمل لفظا ومحلا وذلك إذا تأخّر الفعل ، نحو : «زيد قائم ظننت» أو توسط ، نحو : «زيد ظننت قائم». هذا - أي الجواز - مذهب الجمهور. وذهب الأخفش إلى أنّ هذا الإبطال على سبيل

ص : ١٠٦

١- أوضح المسالك (١) : ٣١٧.

٢- البقره (٢) : ١٠٢.

٣- الكهف (١٨) : ١٢.

٤- المتية : الموت ، وجمعه المنايا. «تطيش» : من «طاش السهم عن الغرض» ، أي : جاز ولم يصبه. والسهم : جمع السهم.

٥- عبس (٨٠) : ٣.

٦- ثراء المال : كثره المال. الوفر : الكثير.

اللزوم. وعلى الجواز فالإلغاء المتأخر أولى من إعماله وفي المتوسط خلاف ؛ قيل : «إعماله أولى» وقيل : «هما سواء». أمّا إذا تقدّم الفعل فلا يجوز الإلغاء عند البصريين فلا يقال : «ظننت زيد قائم». وجوزه الكوفيون والأخفش واستدلوا بقول الشاعر :

كذاك أدبت حتى صار من خلقي

أنى وجدت ملاك الشيمه الأدب (١)

وأول على تقدير لام الابتداء أو ضمير الشأن ، والتقدير على الأول : «لملاك الشيمه» ، فهو من باب التعليق لا الإلغاء ؛ وعلى الثاني : «وجدته» ، أى : الشأن ، فلا إلغاء ولا تعليق. (٢)

تنبيه : يختص الإلغاء بأفعال هذا الباب.

أمّا التعليق ففيه خلاف. قال ابن عصفور : «لا- يعلق فعل غير علم وظن حتى يضمن معناه». وقال ابن هشام فى المغنى : «لا يختص التعليق بباب ظن بل هو جائز فى كل فعل قلبى». (٣)

وفى همع الهوامع : «الحق بالأفعال المذكوره فى التعليق - لكن مع الاستفهام خاصه - أبصر وتفكر وسأل ونظر ، نحو قوله تعالى : «يَسْتَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ». (٤)

وزاد ابن مالك ما قارب المذكورات من الأفعال التى لها تعلق بفعل القلب ، نحو : (وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ) ، (٥) لأن «استنبأ» بمعنى «استعلم» فهى طلب للعلم. وأجاز يونس تعليق كل فعل غير ما ذكر ، وخرج عليه قوله تعالى : (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهَمُّ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْبًا) ، (٦) واجيب بأن الضمه بناء لا إعراب.

الثالث : يجوز بالإجماع حذف المفعولين فى هذا الباب اختصارا - أى لدليل - نحو : (أَيِّنْ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ) ، (٧) أى : تزعمونهم شركائى. أمّا حذفهما اقتصارا - أى

ص: ١٠٧

١- الملاك : قوام الشيء. الشيمه : الخلق.

٢- فالفعل عامل على التقديرين. قال الصبان فى بيان الفرق بينهما : «إنّ الفعل على تقدير ضمير الشأن عامل فى محل كل من المفعولين على حدته - أعنى : ضمير الشأن المقدر والجمله بعده - وعلى تقدير لام الابتداء عامل فى محل الجمله الساده مسدّ المفعولين».

٣- مغنى الأديب (٢) : ٢٥.

٤- الذاريات (٥١) : ١٢.

٥- يونس (١٠) : ٥٣.

٦- مريم (١٩) : ٦٩.

غير دليل - فعن سيبويه والأخفش المنع مطلقا وعن الأكثرين - ومنهم ابن مالك - الإجازة مطلقا. وعن الأعلام الجواز في أفعال الظن دون أفعال العلم.

ويمتنع بالإجماع حذف أحدهما اقتصارا وأما اختصارا فمنعه بعضهم وأجازته الجمهور ، كقوله :

ولقد نزلت فلا تظني غيره

متى بمنزلة المحب المكرم (١)

أى : فلا تظني غيره واقعا.

الزَّايح : يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد ، نحو : «علمتني منطلقا» ، بخلاف سائر الأفعال ، فلا يقال : «ضربتني» ، بل يقال : «ضربت نفسي».

القسم الثاني : أفعال التصيير

وهي تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين لها ، كأفعال القلوب ، ولكن ليس فيها معنى العلم أو الظن ولا يجرى فيها أحكام هذه الأفعال ، كالإلغاء والتعليق. وعدّها بعضهم سبعة وهي : «صيّر» ، نحو : «صيّرت زيدا قائما» و «جعل» ، نحو قوله تعالى : (وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّتُورًا) (٢) و «وهب» ، نحو : «وهبني الله فداك» و «تخذ» ، نحو :

تخذت غراز إثرهم دليلا

وفزوا في الحجاز ليعجزوني (٣)

و «اتخذ» كقوله تعالى (وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا) (٤) و «ترك» ، نحو :

وربّيته حتى إذا ما تركته

أخا القوم واستغنى عن المسح شاربه (٥)

ص: ١٠٨

١- المعنى : أنت عندي بمنزلة المحب المكرم فلا تظني غير ذلك واقعا.

٢- الفرقان (٢٥) : ٢٣.

٣- قوله «غراز» اسم واد منع من الصرف لقصده البقعه وهو مفعول أول و «دليلا» مفعول ثان و «إثرهم» - أى : عقبيهم - منصوب على الظرفية. والضمير في «فزوا» يرجع إلى «بنى لحيان» في البيت السابق وكذا الضمير في «إثرهم». وكلمه «فى» بمعنى إلى.

٤- النساء (٤) : ١٢٥.

۵- قوله : «واستغنى عن المسح شاربته» : كناية عن كبره واستقلاله بنفسه.

و «رد» ، كقوله تعالى : «وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا» (١١).

ص: ١٠٩

١- البقره (٢) : ١٠٩. قال ابن مالك : انصب بفعل القلب جزئى ابتدا أعنى : رأى خال علمت وجدا ظنّ حسبت وزعمت مع عدّ حجا درى وجعل اللذ كاعتقد وهب تعلّم والتي كصيّرا أيضا بها انصب مبتدا وخبرا وخصّ بالتعليق والإلغاء ما من قبل هب والأمر هب قد ألزما كذا تعلّم ولغير الماض من سواهما اجعل كلّ ما له زكن وجوز الإلغاء لا فى الابتدا وانو ضمير الشأن أو لام ابتدا فى موهم إلغاء ما تقدّما والتزم التعليق قبل نفي «ما» و «إن» و «لا» لام ابتداء أو قسم كذا والاستفهام ذا له انحتم لعلم عرفان وظنّ تهمة تعديه لواحد ملتزمه ول «رأى» الرّؤيا انم ما لعلمنا طالب مفعولين من قبل انتمى ولا تجز هنا بلا دليل سقوط مفعولين أو مفعول وك «تظنّ» اجعل «تقول» إن ولى مستفهما به ولم ينفصل بغير ظرف أو كظرف أو عمل وإن ببعض ذى فصلت يحتمل واجرى القول ك «ظنّ» مطلقا عند سليم ، نحو : «قل ذا مشفقا»

تدخل الهمزة على «علم» و «أرى» من أفعال القلوب فيتعدّيان إلى ثلاثة مفاعيل ، لأنّهما قبل دخول الهمزة كانا يتعدّيان إلى مفعولين ، نحو : «علم زيد عمرا منطلقا» و «أرى خالد بكرا أخاك» فلما دخلت عليها همزة النقل زادتها مفعولا آخر وهو الذى كان فاعلا قبل دخول الهمزة ، نحو : «أعلمت زيدا عمرا منطلقا» و «أريت خالدا بكرا أخاك». ف «زيدا» و «خالدا» مفعول أوّل وهو الذى كان فاعلا قبل دخول الهمزة. (١)

ويثبت للمفعول الثانى والثالث من مفاعيل «أعلم وأرى» ما ثبت لمفعولى «علم وأرى» ، من كونهما مبتدأ وخبرا فى الأصل ومن جواز الإلغاء والتعليق بالنسبة إليهما ، ومن جواز حذفهما أو حذف أحدهما. أمّا المفعول الأوّل منها فلا يجوز تعليق الفعل عنه ولا إلغاؤه. ويجوز حذفه إن دلّ عليه دليل. والأكثر على جوازه لغير دليل أيضا مع ذكر المفعولين. ويجوز حذف الثلاثة لدليل كما صرح بذلك ابن مالك فى شرح التسهيل. ويستفاد من كلام بعضهم جواز ذلك لغير دليل أيضا.

هذا ما يتعلّق ب «أعلم» و «أرى» المتعدّيين إلى مفعولين قبل دخول الهمزة ، أمّا إذا كانا قبل دخول الهمزة يتعدّيان إلى واحد - كما إذا كان «أرى» بمعنى أبصر و «علم» بمعنى عرف - فإنّهما يتعدّيان بعد الهمزة إلى مفعولين ، نحو : «أريت زيدا عمرا» و «أعلمت زيدا الحق».

وهذان المفعولان حكمهما حكم مفعولى «كسا» و «أعطى» فى جواز حذفهما أو أحدهما لدليل أو لغير دليل ، تقول : «فلان يعطى الدنانير» من غير ذكر المعطى له ، و «.

ص: ١١٠

١- هذا هو شأن الهمزة وهو أنّها تصير ما كان فاعلا مفعولا ، فإن كان الفعل قبل دخولها لازما صار بعد دخولها متعدّيا إلى واحد ، نحو : «خرج زيد وأخرجت زيدا» ، وإن كان متعدّيا إلى واحد صار بعد دخولها متعدّيا إلى اثنين ، نحو : «لبس زيد جبّه وألبست زيدا جبّه» ، وإن كان متعدّيا إلى اثنين صار متعدّيا إلى ثلاثة ، كما تقدّم فى «أعلم» و «أرى».

«فلان يعطى الفقير»، من غير ذكر المعطى ، وتقول: «فلان يعطى» من غير ذكر المعطى والمعطى له ، إذ يستفاد من مثله فائده. وهكذا تفعل فى «أعلم» و «أرى» ، إذا كانا متعدّين إلى المفعولين.

والثانى منهما كالمفعول الثانى من مفعولى «كسا» و «أعطى» فى كونه غير الأول ، نحو: «أريت زيدا الهلال» ، فالهلال غير زيد كما أنّ الجبهه غيره فى نحو: «كسوت - أو أعطيت - زيدا جبهه» ، وفى امتناع إغائه. واستثنى بعضهم التعليق فيه وإن لم يجر فى ثانى مفعولى «كسا» و «أعطى» ، ومثّل له بقوله تعالى: «رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى». (١)

قد يقال: يصحّ كون «كيف» اسما معربا مجردا من الاستفهام ، هى المفعول الثانى مضافه إلى الفعل بعدها على حدّ (هذا يومٌ يَنْفَعُ الصّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) ، (٢) أى: «أرنى كيفيه إحياءك».

والحقّ جماعه من النحويين ب «أعلم» و «أرى» فى التعديه إلى ثلاثه: «أنبا ونبا وأخبر وخبر وحدّث». (٣) تقول: «أنبات زيدا عمرا فاضلا» ، بمعنى: أعلمته ، (٤) وكذلك تفعل فى البواقي. (٥)

ص: ١١١

١- البقره (٢): ٢٦٠.

٢- المائده (٥): ١١٩.

٣- قال ابن مالك فى شرح التسهيل: «إنّ أولى من ذلك - يعنى: من نصب نبأ وأخواته الثلاثه - أن يحمل المفعول الثانى منها على نزع الخافض والثالث على الحال». وعلى هذا تكون هذه الأفعال الخمسه متعدّيه إلى واحد.

٤- الكثير فى الأمثله الوارده فى الكتب النحويه أن تكون فيها تلك الأفعال الخمسه مبنيّه للمجهول وأن يقع أوّل المفاعيل الثلاثه نائب فاعل ويبقى الثانى والثالث مفعولين ، نحو: وانبتت قيسا ولم أبله كما زعموا خير أهل اليمن حتّى قال ابن الخباز: «لم أظفر بفعل متعدّد لثلاثه إلّا وهو مبنيّ للمفعول».

٥- قال ابن مالك: إلى ثلاثه رأى وعلموا عدّوا إذا صاروا أرى وأعلما وما لمفعولى علمت مطلقا للثان والثالث أيضا حقّقا وإن تعدّيا لواحد بلا همز فلاثنين به توصّيلا والثان منهما كثنائى كسا فهو به فى كلّ حكم ذو اتسا وكأرى السابق نبأ أخبرا حدّث أنبا كذاك خبرا

قال ابن هشام : (١) وإنما أصل هذه الخمسة أن تتعدى لاثنين ؛ إلى الأول بنفسها وإلى الثاني بالباء أو عن ، نحو قوله تعالى :
(أَنْبِئُهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ) (٢) و (تَبَيَّنُونِي بِعِلْمٍ) (٣) و «تَبَيَّنُهُمْ عَنْ ضَيْفٍ إِبْرَاهِيمَ» . (٤) وقد يحذف الحرف ، نحو : «مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا» . (٥)

ص: ١١٢

١- شرح شذور الذهب : ٣٧٦.

٢- البقره (٢) : ٣٣.

٣- الأنعام (٦) : ١٤٣.

٤- الحجر (١٥) : ٥١.

٥- التحريم (٦٦) : ٣.

عرّفه ابن الحاجب في الكافية بأنه «اسم اسند إليه الفعل أو شبهه وقدم عليه على وجه قيامه به».

فالاسم يشمل الصريح والمؤول به ، قال الله تعالى : «أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ». (١)

والمراد بشبه الفعل كلّ ما يعمل عمل الفعل ، كاسم الفاعل والصفة المشبهة وغيرهما.

واحترز ب «قدم عليه» من المبتدأ نحو : «زيد» في «زيد قام» حيث إنّهُ ممّا اسند إليه الفعل - لأنّ الإسناد إلى ضمير شيء إسناد إليه في الحقيقة - لكنّه مؤخّر عنه.

إن قلت : «المبتدأ في قولك «قائم زيد» يدخل في حدّ الفاعل ؛ لأنّ المسند قدّم عليه».

فأجيب بأنّ المسند مؤخّر تقديرا وتقديمه كلا تقديم.

وقد يقال : «المراد تقديمه عليه وجوبا ، فلا يرد النقص».

وخرج بقوله «على وجه قيامه به» النائب عن الفاعل ؛ فإنّه وإن صدق عليه أنّه اسم اسند إليه الفعل أو شبهه وقدم عليه لكنّه ليس على وجه قيامه به بل على وجه وقوعه عليه. (٢)

أحكام الفاعل

١. الأعراب

للفاعل أحكام :

الأوّل : الرفع ، وقد يجزّ ، كما إذا اضيف إليه المصدر ، نحو قوله تعالى : (وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ) (٣) أو دخل عليه حرف جرّ زائد ، نحو : «أَنْ تَقُولُوا مَا

ص: ١١٣

١- الحديد (٥٧) : ١٦.

٢- قال ابن مالك : الفاعل الذي كمرفوعى أتى زيد منيرا وجهه نعم الفتى

٣- البقره (٢) : ٢٥١.

جاءنا من بشيرٍ ولا نذيرٍ» (١) ونحو: (وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا) ، (٢) والفاعل في ذلك مرفوع محلاً.

٢. وجوب التأخير...

الثاني: وجوب تأخير الفاعل عن رافعه نحو: «قام الزيدان» و «زيد قائم غلاماه» و «قام زيد» ولا يجوز تقديمه على رافعه، فلا تقول: «الزيدان قام» ولا «زيد غلاماه قائم» ولا «زيد قام» على أن يكون «زيد» فاعلاً مقدماً. هذا ما ذهب إليه البصريون. وذهب الكوفيون إلى جواز التقديم في ذلك كله.

وتظهر فائده الخلاف في غير صورته الإفراد؛ فتقول على مذهب الكوفيين: «الزيدان قام» و «الزيدون قام»؛ وعلى مذهب البصريين يجب أن تقول: «الزيدان قاما» و «الزيدون قاموا» فتأتي بألف وواو في الفعل ويكونان هما الفاعلين.

٣. عدم جواز حذفه...

الثالث: عدم جواز حذفه وحده (٣) على ما ذهب إليه الجمهور. وأجاز الكسائي حذفه تمسيكاً بنحو قوله تعالى: (كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ) (٤) وحديث (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن) ، (٥) ورد بأن الفاعل مستتر لا محذوف؛ ففي «بلغت» ضمير راجع إلى «الروح» المعلومه من السياق وفي «يشرب» ضمير يعود إلى «الشارب» الذي دل عليه الفعل.

ص: ١١٤

١- (يا أهل الكتاب قد جاءكم رسولنا يبين لكم على فترة من الرسل أن تقولوا ما جاءنا من بشيرٍ ولا نذيرٍ فقد جاءكم بشيرٌ ونذيرٌ والله على كل شيءٍ قديرٌ). المائدة (٥): ١٩.

٢- النساء (٤): ٧٩.

٣- أمّا حذفه مع رافعه فيجوز لدليل، نحو: «نعم» في جواب من قال: «هل قام زيد؟». واستثنى بعض النحاه من عدم جواز حذف الفاعل مواضع، منها: أ. باب النائب عن الفاعل، نحو: «ضرب بكر». ب. الاستثناء المفرغ، نحو: «ما قام إلا زيد». ج. فاعل فعل الجماعة المؤكّده بالنون، نحو: «اضربن». د. فاعل المصدر، نحو: «سقيا ورعياً». وغير ذلك. وفي المقام بحث. راجع لتحقيق البحث: التصريح على التوضيح وحاشية الصبان على شرح الاشموني. وكذا يجوز حذف الفعل وحده إذا دلّ عليه دليل، كما إذا قيل لك: «من قرأ؟» فتقول: «زيد». والتقدير: «قرأ زيد». وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله: ويرفع الفاعل فعل أضمرا كمثل «زيد» في جواب «من قرأ».

٤- القيامة (٧٥): ٢٦.

٥- من لا يحضره الفقيه (٤): ٢٢.

الرابع : وجوب تجريد عامله من علامه التشبيه والجمع ، إذا اسند إلى ظاهر مثنى أو مجموع ، تقول : «قام الزيدان» و «قام الزيدون» و «قامت الهندات» كما تقول : «قام زيد». هذه هي اللغه المشهوره. ومذهب طائفه من العرب أنّ الفعل إذا اسند إلى ظاهر مثنى أو مجموع ، يجوز إلحاق علامه التشبيه أو الجمع به. فتقول : «قاما الزيدان» و «قاموا الزيدون» و «قمن الهندات» ، فتكون الالف والواو والنون حروفا تدلّ على التشبيه والجمع ، كما كانت التاء في «قامت هند» حرفا تدلّ على التأنيث عند جميع العرب. والاسم الذي بعد الفعل المذكور مرفوع به ، كما ارتفعت «هند» ب «قامت». (١)

٥. تأنيث العامل إذا ...

الخامس : تأنيث العامل إذا كان الفاعل مؤنثا. وذلك على وجهين : واجب وجائز.

أ. يجب تأنيث العامل في موضعين :

أحدهما : أن يسند إلى ضمير متّصل راجع إلى مؤنث حقيقي أو مجازي ، نحو : «هند قامت» و «الشمس طلعت». فإن كان الضمير منفصلا لا يؤنث العامل ، نحو : «هند ما قام إلّا هي».

الثاني : أن يسند إلى ظاهر متّصل حقيقي التأنيث ، نحو : «قامت هند».

ب. يجوز تأنيث العامل وعدمه في أربعة مواضع :

أحدها : أن يسند إلى ظاهر مجازي التأنيث ، نحو : «طلع الشمس» و «طلعت الشمس».

ثانيها : أن يسند إلى ظاهر حقيقي التأنيث منفصل من العامل بغير «إلّا» ، نحو : «جاءت اليوم هند» و «جاء اليوم هند» والتأنيث أكثر. أمّا إذا كان الفاصل «إلّا» فلم يجر التأنيث عند الجمهور ، سواء كان المؤنث حقيقيا أم مجازيا ، فتقول : «ما قام إلّا هند» و «ما طلع إلّا الشمس». (٢) وذهب ابن مالك إلى جواز التأنيث على قلّه وخصّه الجمهور بالشعر. «.

ص: ١١٥

١- ويعبر عن هذه اللغه بلغه «أكلوني البراغيث». وحمل عليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم : «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار». (المجموع ، لمحبي الدين النووي : ١٥ / ٤٠). ومن النحويين من يحمل ما ورد من ذلك على أنّه خبر مقدّم ومبتدأ مؤخر. ومنهم من يحمله على إبدال الظاهر من المضمّر.

٢- واستدلّ عليه بأنّ العامل مسند في المعنى إلى مذكّر ؛ فقولنا «ما قام إلّا هند» يقدر ب «ما قام أحد إلّا هند».

ثالثها : أن يسند إلى جمع تكسير ، نحو : «قام الرجال وقامت الرجال» و «قام الهنود وقامت الهنود» أو اسم جمع ، نحو : «جاء قوم وجاءت قوم» و «جاء نسوه وجاءت نسوه» أو اسم جنس (١) نحو : «أورق الشجر وأورقت الشجر». فالتأنيث لتأوله بالجماعه والتذكير لتأوله بالجمع.

أمّا الجمع السالم فقال ابن هشام - وفاقا لسيبويه وجمهور البصريين - : «إنّ سلامه نظم الواحد فى جمعى التصحيح أوجبت التذكير فى نحو : «قام الزيدون» والتأنيث فى نحو : «قامت الهندات» ، خلافا للكوفيين فيهما وللفارسي فى المؤنث». (٢)

رابعها : أن يكون العامل «نعم» أو أخواتها واسند إلى مؤنث ، نحو : «نعم المرأة هند» و «نعمت المرأة هند». (٣)

٦. تقدمه على المفعول...

السادس : الأصل فى الفاعل أن يتقدم على المفعول به. ويجب البقاء على هذا الأصل فيما إذا كان الفاعل ضميرا غير محصور ، نحو : «ضربت زيدا» ؛ أو خيف التباس أحدهما بالآخر كما إذا خفى الإعراب فيهما ولم توجد قرينه تبيّن الفاعل من المفعول به ، نحو : «ضرب موسى عيسى» فيجب كون «موسى» فاعلا و «عيسى» مفعولا.

فإذا وجدت قرينه تبيّن الفاعل من المفعول جاز تقديم المفعول وتأخيرها ، فتقول : «أكل الكمثرى يحيى» و «أكل يحيى الكمثرى» ويجب الخروج عن ذلك الأصل فيما إذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول ، نحو قوله تعالى : «وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ». (٤) أو كان المفعول ضميرا متصلا والفاعل اسما ظاهرا ، نحو : «ضربنى زيد».

ويجب تأخير المحصور ب «إنّما» إجماعا فاعلا كان أو مفعولا ، نحو :

«إنّما ضرب عمرا زيد» أى : لا ضارب له غيره وقد يكون لزيد مضروب آخر ، و «إنّما ضرب زيد عمرا» أى : لا مضروب له غيره وقد يكون لعمرو ضارب آخر.

ص: ١١٦

١- راجع لتحقيق معنى اسم الجمع واسم الجنس : شرح الكافية للمحقّق الرضى رحمه الله (٢) : ١٧٧ و ١٧٨.

٢- قال الشاطبى : «ومحلّ الخلاف إذا لم يحصل تغيير فيهما أمّا ما تغيّر منهما - كبنين وبنات - فيجوز فيه الوجهان اتفاقا.

٣- وإنّما جاز التذكير لأنّ الفاعل فى باب «نعم» مقصود به الجنس ولفظ الجنس مذكّر ويجوز التأنيث على مقتضى الظاهر.

٤- البقره (٢) : ١٢٤.

وأما المحصور بـ «إلّا» ففيه ثلاثة مذاهب :

أحدها - وهو مذهب أكثر البصريين والفراء وابن الأنباري - : أنه إن كان فاعلا امتنع تقديمه ، فلا يجوز «ما ضرب إلّا زيد عمرا» وإن كان مفعولا جاز تقديمه ، نحو : «ما ضرب إلّا عمرا زيد».

الثاني - وهو مذهب الكسائي - : أنه يجوز تقديم المحصور بـ «إلّا» فاعلا كان أو مفعولا.

الثالث - وهو مذهب بعض البصريين - : أنه لا يجوز تقديم المحصور بـ «إلّا» فاعلا كان أو مفعولا.

تنبيه : شاع في لسان العرب تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل المتأخر ، نحو : «خاف ربّه زيد» ، وإنّما جاز ذلك - وإن كان فيه عود الضمير على متأخر لفظا - لأنّ الفاعل متقدّم رتبه. (1)

ص: ١١٧

١- قال ابن مالك : وبعد فعل فاعل فإن ظهر فهو وإلّا فضمير استتر وجرد الفعل إذا ما اسندا لاثنين أو جمع كـ «فاز الشّهدا» وقد يقال سعدا وسعدوا والفعل للظّاهر بعد مسند ويرفع الفاعل فعل اضمرا كمثل «زيد» في جواب من قرا وتاء تأنيث تلي الماضي إذا كان لاثني كـ «أبت هند الأذى» وإنّما تلزم فعل مضمّر متّصل أو مفهم ذات حر وقد يبيح الفصل ترك التاء في نحو «أتى القاضي بنت الواقف» والحذف مع فصل بإلّا فضّلا كـ «ما زكا إلّا فتاه ابن العلاء» والحذف قد يأتي بلا فصل ومع ضمير ذي المجاز في شعر وقع والتاء مع جمع سوى السالم من مذكّر كالتاء مع إحدى اللّبن والحذف في نعم الفتاه استحسنا لأنّ قصد الجنس فيه بين والأصل في الفاعل أن يتّصلا والأصل في المفعول أن ينفصلا وقد يجاء بخلاف الأصل وقد يجي المفعول قبل الفعل وأخر المفعول إن لبس حذر أو اضمر الفاعل غير منحصر وما بإلّا أو يأنّما انحصر آخر وقد يسبق إن قصد ظهر

قد يحذف الفاعل (٢) فينوب عنه - في أحكامه - أربعة أشياء :

١ - المفعول به ، نحو قوله تعالى : «وَقَضَى الْأَمْرَ» (٣)

وإذا كان الفعل متعدياً إلى مفعولين وكان من باب «أعطى» فالجمهور على جواز نيابه المفعول الثانى إذا امن اللبس ، نحو : «أعطى درهم زيدا». وحكى عن بعضهم منع إقامه الثانى مطلقا وعن بعض آخر المنع إن كان نكره والأول معرفه.

وإذا كان من باب «ظن» أو كان متعدياً إلى ثلاثه مفاعيل فالمدى اشتهر عند النحويين امتناع إقامه الثانى. وذهب جماعه إلى الجواز إذا امن اللبس ولم يكن جمله ولا ظرفا ، كقولك فى : «جعل الله ليله القدر خيرا من ألف شهر» : «جعل خير من ألف شهر ليله القدر». أمّا الثالث من المتعدى إلى ثلاثه مفاعيل فنقل ابن هشام الخضرأوى الاتفاق على منع إقامته ، وليس كذلك ، ففى المخترع جوازه عن بعضهم.

٢ - الظرف ، بشرط أن يكون متصرفا مختصا ، (٤) نحو : «صيم يوم الجمعة» ، و «جلس أمام الأمير» ، بخلاف غير المتصرف ، نحو : «عند» و «إذا» وبخلاف غير المختص ، نحو :

ص: ١١٨

١- وهو الذى يعبر عنه ب «مفعول ما لم يسم فاعله». قال ابن هشام : «والتعبير بالنائب عن الفاعل أولى لوجهين : أحدهما : أن النائب عن الفاعل يكون مفعولا وغيره كما سيأتى. والثانى : أن المنصوب فى قولك «اعطى زيد دينارا» يصدق عليه أنه مفعول للفعل الذى لم يسم فاعله وليس مقصودا لهم». شرح شذور الذهب : ١٥٩.

٢- وهذا الحذف يكون لغرض لفظى كالإيجاز أو معنوى كالعلم به والجهل والإبهام والتعظيم والتحقير و...

٣- البقره (٢) : ٢١٠.

٤- الظرف المتصرف هو ما يفارق النصب على الظرفيه والجر ب «من». والمختص هو ما خصيص بشىء من أنواع الاختصاص ، كالإضافه والصفه والعلميه.

«يوم» و «مكان». هذا ما ذهب إليه الجمهور. وأجاز الأَخفش «جلس عندك». (١)

٣- الجارّ والمجرور ، بشرط ألا يكون الجارّ علّه (٢) وأن يكون المجرور معرفه أو نحوها ، نحو : «سير بزید».

٤- المصدر ، بشرط أن يكون متصرفاً (٣) لغير التوكيد ، نحو قوله تعالى : (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْحَةٌ وَاحِدَةٌ) (٤) بخلاف غير المتصرف ، نحو : «معاذ الله» وبخلاف المؤكّد ، فلا يقال : «ضرب ضرب» في «ضربت ضرباً». (٥)

وهل يجوز نيابه غير المفعول به مع وجوده؟

ذهب البصريّون - إلّا الأَخفش - إلى المنع ، وذهب الأَخفش إلى الجواز فيما إذا تقدّم غير المفعول به ، نحو : «ضرب ضرب شديد زيديا» ، والكوفيّون إلى الجواز مطلقاً.

تنبيه : حكم المفعول القائم مقام الفاعل حكم الفاعل فكما أنّه لا يرفع الفعل إلّا فاعلاً واحداً ، كذلك لا يرفع إلّا مفعولاً واحداً ؛ فلو كان للفعل معمولان فأكثر أقمت واحداً منها مقام الفاعل ونصبت الباقي. (٦)

ص: ١١٩

١- بالنصب على الظرفيه ويكون حينئذ في محلّ رفع فليست الدال مضموماً كما توهم ؛ إذ الأَخفش لا يقول بخروجه عن ملازمه الظرفيه وإنّما الخلاف في نيابته عن الفاعل وعدمها فالأَخفش جوّز نيابه الظرف غير المتصرف مع بقائه على النصب. صرح به الدماميني.

٢- قال الصّبّان : «لأنّه مبنيّ على سؤال مقدّر فكأنّه من جمله اخرى وبهذا يعلل منع نيابه المفعول لأجله والحال والتمييز».

٣- المصدر المتصرف هو ما يفارق النصب على المصدريه.

٤- الحاقه (٦٩) : ١٣.

٥- علّه المحقّق الرضى رحمه الله باستغناء «ضرب» عن «ضرب» ، لدلالته على الضرب. ويجب أن يكون النائب عن الفاعل كالفاعل في إفاده ما لم يفده الفعل.

٦- قال ابن مالك : ينوب مفعول به عن فاعل فيما له كئل خير نائل وقابل من ظرف أو من مصدر أو حرف جرّ بنيابه حري ولا ينوب بعض هذى إن وجد في اللفظ مفعول به وقد يرد وباتفاق قد ينوب الثان من باب كسا فيما التباسه امن في باب ظنّ وأرى المنع اشتهر ولا أرى منعا إذا إذا القصد ظهر وما سوى النائب ممّا علّقوا بالرفع النصب له محققاً

تعدّي الفعل ولزومه

الفعل التام (١) على قسمين : متعدّد ولازم.

المتعدّي : هو الفعل الذى يصل إلى مفعوله بغير حرف جرّ ، وذكروا له علامتين :

الأول : أن يتصل به ضمير راجع إلى غير مصدره ، نحو : «عمل» فإنّك تقول : «الخير عملته» ، بخلاف ضمير المصدر فإنّه يتصل بالمتعدّي واللازم ، نحو : «الضرب ضربته زيدا» و «القيام قمته».

الثانى : أن يبنى منه اسم مفعول تامّ ، ك «ضرب» فإنّك تقول : «مضروب». والمراد بالتمام الاستغناء عن حرف جرّ ؛ فلو صيغ منه اسم مفعول مفتقر إلى حرف جرّ فهو لازم ، نحو : «غضبت على عمرو» ، فهو مغضوب عليه.

وحكم الفعل المتعدّي أن ينصب مفعوله إن لم ينب عن فاعله ، نحو : «تدبّرت الكتب» ، فإن ناب عنه وجب رفعه كما مرّ.

والفعل المتعدّي - كما تقدّم - على ثلاثة أقسام :

أ. ما يتعدّي إلى مفعول واحد ، ك «ضرب».

ب. ما يتعدّي إلى مفعولين ، وهى قسمان :

أحدهما : ما كان أصل المفعولين فيه المبتدأ والخبر ، ك «ظنّ» وأخواتها.

والثانى ما ليس أصلهما ذلك ، ك «أعطى» و «كسا».

الثالث : ما يتعدّي إلى ثلاثة مفاعيل ، ك «أعلم» و «أرى» ، قال تعالى : «إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا - وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشْتُمْ» (٢).

اللازم : وهو الفعل الذى لا مفعول له ، نحو : «قام زيد» أو يصل إلى مفعوله بحرف

ص : ١٢٠

١- خرج به غير التامّ ، نحو «كان» وأخواتها ، فهى لا يوصف بتعدّد ولا لزوم.

٢- الأنفال (٨) : ٤٣.

جَزّ ، نحو : «مررت بزيد». وقد يحذف حرف الجرّ وينصب المجرور حينئذ ، قال الشاعر :

تمرّون الدّيار ولم تعوجوا

كلامكم علىّ إذا حرام (١)

أى : تمرّون بالدّيار.

وقد يحذف ويبقى المجرور على حاله ، نحو :

إذا قيل أئىّ الناس شرّ قبيله

أشارت كليب بالأكفّ الأصابع (٢)

أى : إلى كليب. ومذهب الجمهور أنّه لا ينقاس حذف حرف الجرّ مع غير «أنّ» و «أن» بل يقتصر فيه على السماع ، وذهب الأخفش الأصغر (٣) إلى جواز حذف الجارّ مع غيرهما بشرط تعيّن الحرف ومكان الحذف ، نحو : «بريت القلم بالسكّين» فيجوز عنده حذف الباء ، فتقول : «بريت القلم السكّين». فإن لم يتعيّن الحرف لم يجرّ الحذف ، نحو : «رغبت فى زيد» ، فلا يجوز حذف «فى» ؛ لأنّه لا يدرى حينئذ هل التقدير «رغبت عن زيد» أو «فى زيد» وكذلك إن لم يتعيّن مكان الحذف ، نحو : «اخترت القوم من بنى تميم» ، فلا يجوز الحذف ، فلا تقول : «اخترت القوم بنى تميم» ؛ إذ لا يدرى هل الأصل «اخترت القوم من بنى تميم» أو «اخترت من القوم بنى تميم».

أمّا «أنّ» و «أن» فيجوز حذف حرف الجرّ معهما قياسا بشرط أمن اللبس ، نحو قوله تعالى : (أَوْعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ) (٤) أى : من أن جاءكم ونحو : «عجبت أنّك قائم» ، أى : من أنّك ؛ فإن حصل لبس لم يجرّ الحذف ، نحو : «رغبت فى أن تقوم» و «رغبت فى أنّك قائم» فلا يجوز حذف «فى» لاحتمال أن يكون المحذوف «عن» فيحصل اللبس. (٥).

ص : ١٢١

١- لم تعوجوا : لم ترجعوا إليها.

٢- الأصابع : فاعل أشارت ، وقوله «بالأكفّ» حال منه ، أى : أشارت الأصابع حاله كونها مع الأكفّ. فالإشارة لمجموع الأصابع والأكفّ وفيه مزيد ذمّ لهذه القبيله.

٣- هو أبو الحسن على بن سليمان البغدادي تلميذ ثعلب والمبرّد. والأكبر هو أبو الخطّاب شيخ سيويه والصغير هو أبو الحسن سعيد بن مسعده تلميذ سيويه.

٤- الأعراف (٧) : ٦٣ و ٦٩.

٥- أمّا قوله تعالى : (وَتَرَعَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ). (آل عمران (٣) : ١٢٧) ، فيجوز أن يكون الحذف لصحّه التقديرين كما أجازهما بعض المفسّرين. قال الزمخشريّ فى الكشّاف : يحتمل أن يكون التقدير : «فى أن تنكحوهنّ لجمالهنّ» ، أو : «عن أن تنكحوهنّ

واختلف في محلّ «أنّ» و «أن» عند حذف حرف الجرّ فقليل بالنصب وقيل بالجرّ. (١)

ص: ١٢٢

١- قال ابن مالك : علامه الفعل المعدّي أن تصل ها غير مصدر به نحو عمل فانصب به مفعوله إن لم ينب عن فاعل نحو تدبّرت الكتب وعدّ لازما بحرف جرّ وإن حذف فالنصب للمنجرّ نقلا وفي أنّ وأن يطرد مع أمن لبس ك «عجبت أن يدوا

المفاعيل

اشاره

المفاعيل خمسہ :

١ - المفعول به

٢ - المفعول المطلق

٣ - المفعول له

٤ - المفعول فيه

٥ - المفعول معه

ص: ١٢٣

عزّفه ابن الحاجب في الكافية بأنه «ما وقع عليه فعل الفاعل ، نحو : ضربت زيدا». (١) والأصل في المفعول به تأخره عن عامله وقد يتقدم جوازا ، نحو قوله تعالى : (فَفَرِّقَانًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِّقَانًا تَقْتُلُونَ) (٢) ووجوبا ، كما إذا كان المفعول مَمَّا له الصدر ، نحو قوله تعالى : (فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ) (٣) و (أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) ، (٤) أو وقع عامله بعد فاء الجزاء وليس له منصوب غيره مقدّم عليها ، (٥) نحو : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ) (٦) بخلاف «أما اليوم فاضرب زيدا».

ص: ١٢٥

١- قال المحقق الرضى رحمه الله : «يريد ما وقع عليه أو جرى مجرى الواقع ، ليدخل فيه المنصوب في «ما ضربت زيدا» و «أوجدت ضربا» و «أحدثت قتلا» ؛ فكأنك أوقعت عدم الضرب على زيد ، وكأنّ الضرب كان شيئا أوقعت عليه الإيجاد. وفسر المصنّف وقوع الفعل ب «تعلّقه بما لا- يعقل إلّا به» فعلى تفسيره ينبغي أن تكون المجرورات في «مررت بزيدا» و «قربت من عمرو» و «بعدت من بكر» و «سرت من البصره إلى الكوفه» مفعولا بها ولا شكّ أنّه يقال إنّها مفعول بها لكنّها بواسطه حرف جرّ. ومطلق لفظ المفعول به لا- يقع على هذه الأشياء في اصطلاحهم ، وكلامنا في المطلق. وأيضا فإنّ معنى «اشترك» في قولهم : «اشترك زيد وعمرو» لا يفهم إلّا بعد إسنادك إياه إلى زيد إلّا بشيء آخر وهو عمرو أو غيره وليس بمفعول في الاصطلاح. والأقرب في رسم المفعول به أن يقال : «هو ما يصحّ أن يعبر عنه باسم مفعول غير مقيّد مصوغ من عامله المثبت أو المجمعول مثبتا. فبقولنا «اسم مفعول غير مقيّد مصوغ من عامله» يخرج جميع المعمولات ، أمّا المفعول المطلق فلأنّ الضرب في قولك «ضربت ضربا» و «أحدثت ضربا» وإن كان مفعولا للمتكلّم في المثالين إلّا أنّه لا يقال في الأوّل : «إنّ ضربا مضروب» ويقال في الثانى : «إنّه محدث». وأمّا سائر المفاعيل فيطلق عليها اسم المفعول المصوغ من عامله لكن مقيّدا بحرف الجرّ...». شرح الكافية (١) : ١٢٧.

٢- البقره (٢) : ٨٧.

٣- غافر (٤٠) : ٨١.

٤- الإسراء (١٧) : ١١٠.

٥- قال المحقق الرضى رحمه الله : وذلك لما يجيء في حروف الشروط من أنّه لا بدّ من نائب مناب الشرط المحذوف بعد أمّا. ولو كان له منصوب آخر جاز أن تقدّم أيهما شئت وتخلّى الآخر بعد عامله [أى : تبقية بعد عامله ، ومعنى التخليه الترك]. شرح الكافية (١) : ١٢٨.

٦- الضحى (٩٣) : ٩.

هو أن يتقدّم اسم ويتأخّر عنه فعل أو شبهه قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في متعلّقه (١) بحيث لو سلّط عليه هو أو مناسبة (٢) لنصبه. نحو: «زيدا ضربته» و «زيدا مررت به» و «زيدا ضربت غلامه» و «أزيدا أنت ضاربه الآن أو غدا؟».

ذكر النحويون أنّ الاسم المتقدّم في هذا الباب على خمسة أقسام: لازم النصب، لازم الرفع، راجح النصب، راجح الرفع ومستو فيه الأمران.

فيجب النصب إذا وقع الاسم بعد أداءه تختصّ بالفعل، كأدوات الشرط، نحو: «إن زيدا أكرمه أكرمك».

ويجب الرفع إذا وقع الاسم بعد أداءه تختصّ بالدخول على الجملة الاسميّة، كـ «إذا» الفجائيّة، نحو: «خرجت فإذا زيد يضربه عمرو»، أو وقع الفعل بعد ما له صدر الكلام، وهو الذي لا يقع ما قبله معمولا لما بعده، كأدوات الشرط والاستفهام و «ما» النافية، نحو: «زيد إن لقيته فأكرمه» و «زيد هل تضربه» و «زيد ما لقيته». (٣)

ويترجّح النصب في مواضع:

أحدها: إذا وقع بعد ذلك الاسم فعل دالّ على طلب - كالأمر والنهي والدعاء (٤) - نحو: «زيدا اضربه» و «عمرا لا تضربه» و «زيدا رحمه الله». (٥).

ص: ١٢٦

١- التعلّق يكون من وجوه كثيرة؛ ككون الاسم مضافا إلى ذلك الضمير، نحو: «زيدا ضربت غلامه» أو موصوفا لعامل ذلك الضمير نحو: «زيدا ضربت رجلا يحبّه»، أو موصولا كذلك، نحو: «زيدا ضربت الذي يحبّه» وغير ذلك.

٢- دخل بهذا القيد نحو: «زيدا مررت به» و «زيدا ضربت غلامه». ولا يمكن أن يكون المقدّر من لفظ المفسّر؛ لأنّه يقتضى في الأوّل تعدّي القاصر بنفسه وفي الثاني خلاف الواقع إذ الضرب لم يقع بزيد، فوجب أن يقدر في الأوّل «جاوزت» وفي الثاني «أهنت»؛ فإنّ ضرب الغلام يستلزم إهانته مولاه عادة.

٣- لا يخفى أنّ ضابط باب الاشتغال لا يصدق على ما يجب رفعه، لما تقدّم من قولنا «بحيث لو سلّط عليه هو أو مناسبة لنصبه». ولعلّ النحويين ذكروا هذا القسم إفاده لتمام القسمه وإن كان ليس من الباب.

٤- لأنّ وقوع هذه الأشياء خيرا للمبتدأ قليل في الاستعمال.

٥- وإنّما اتفق القرّاء السبعة على الرفع في قوله تعالى: «السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا». المائدة (٥): ٣٨. لأنّ تقديره عند سيبويه: «مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما». ف «السارق والسارقة» مبتدأ ومعطوف عليه، والخبر محذوف وهو الجارّ والمجرور و «اقطعوا» جملة مستأنفة. وقال المبرّد: «الجملة الفعلية خير ودخلته الفاء لما في المبتدأ من معنى الشرط، لهذا امتنع النصب لأنّ ما بعد فاء الجزاء وشبهها لا يعمل فيما بعدها». وقال ابن بابشاذ: «يختار الرفع في العموم كالأية والنصب في الخصوص كـ «زيدا اضربه».

ثانيها : إذا وقع ذلك الاسم بعد شيء يغلب أن يليه فعل ، كهمز الاستفهام ، نحو : «أزيدا ضربته؟» ، ما لم يفصل بين الهمزة والاسم بغير ظرف وإلا يترجح الرفع ، نحو : «أأنت زيد تضربه؟» وك «ما» و «لا» و «إن» النافيات ، نحو : «ما زيدا رأيت». وقال ابن مالك في شرح الكافية : و «حيث» مجزؤه من «ما» ، نحو : «حيث زيدا تلقاه فأكرمه».

ثالثها : إذا وقع ذلك الاسم بعد عاطف تقدمته جملة فعلية - فعلها متصرف - ولم يفصل بين العاطف والاسم ، نحو : «قام زيد وعمرا أكرمته». وذلك لما فيه من عطف جملة فعلية على مثلها وتشاكل الجملتين في العطف أولى من تخالفهما ، بخلاف نحو : «ما أحسن زيدا وعمرو أكرمته» ، لأنّ فعل التعجب قد جرى مجرى الأسماء لجموده.

وخرج بقولنا «ولم يفصل بين العاطف والاسم» ما لو فصل بينهما نحو : «قام زيد وأما عمرو أكرمته» فيترجح الرفع كما سيأتي.

ويستوى فيه الأمران إذا وقع ذلك الاسم بعد عاطف مسبق بجملة فعلية مخبر بها عن اسم قبلها ، نحو : «زيد قام وعمرا أكرمته» ولا ترجيح ، لأنّ في كلّ منها مشاكلة. فإن رفعت فالعطف على الاسميه أو نصبت فعلى الفعلية. (١) و يترجح الرفع في غير ما ذكر لعدم موجب النصب ومرجحه وموجب الرفع ومسوى الأمرين وعدم التقدير أولى من التقدير ، نحو : «زيد ضربته». (٢) ع

ص: ١٢٧

-
- ١- قيل : «الرفع أولى ، لسلامته من الحذف والتقدير» ، واجيب بأنّه عورض بكون الكلام المعطوف أقرب إلى الفعلية.
 - ٢- قال ابن مالك : إن مضمرا اسم سابق فعلا شغل عنه بنصب لفظه أو المحلّ للسابق انصبه بفعل اضمرا حتما موافق لما قد اظهرا والنصب حتم إن تلا- السابق ما يختصّ بالفعل ك «إن» و «حيثما» وإن تلا السابق ما بالابتداء يختصّ بالرفع التزمه أبدا كذا إذا الفعل تلا ما لم يرد ما قبل معمولا لما بعد وجد واختير نصب قبل فعل ذي طلب وبعد ما إيلاؤه الفعل غلب وبعد عاطف بلا فصل على معمول فعل مستقرّ أولا وإن تلا المعطوف فعلا مخبرا به عن اسم فاعطفن مخيرا والرفع في غير الذي مرّ رجح فما أبيع افعل ودع ما لم يبيع وفصل مشغول بحرف جرّ أو بإضافه كوصل يجرى وسوّ في ذا الباب وصفا ذا عمل بالفعل إن لم يك مانع حصل وعلقه حاصله بتابع كعلقه بنفس الاسم الواقع

التنازع هو أن يتوجه عاملان (١) - ليس أحدهما مؤكدا للآخر - إلى معمول واحد متأخر عنهما ، نحو : «ضربت وأكرمت زيدا» ، وقوله تعالى : (آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا) ، (٢) و «هَؤُلُمُ أَفْرُؤًا كِتَابِيَّةً». (٣) ولا خلاف بين البصريين والكوفيين في جواز إعمال كل واحد من العاملين في ذلك الاسم ، لكن اختلفوا في الأولى منهما.

فذهب البصريون إلى أنّ الثاني أولى لأنه أقرب ، ولأنه لو أعملت الأوّل في نحو : «قام وقعد زيد» لفصلت بين العامل ومعموله بأجنبيّ بلا ضروره ولعطف على الجملة قبل تمامها وكلاهما خلاف الأصل.

وذهب الكوفيون إلى أنّ الأول أولى لتقدمه ولأنه لو أعملت الثاني لأضمرت في العامل الأوّل فيلزم الإضمار قبل الذكر.

ثم إنك إذا أعملت الأوّل أضمرت في الثاني ما يحتاج إليه ، من مرفوع ومنصوب ومجرور ، نحو : «قام وقعد أخواك» و «قام وضربتهما أخواك» و «قام ومررت بهما أخواك». وذلك لأنّ الاسم المتنازع فيه - وهو «أخواك» في المثال - في نية التقديم ؛ فالضمير وإن عاد على متأخر لفظاً لكنّه متقدّم رتبه. وبعضهم يجيز حذف غير المرفوع لأنّه فضله.

وإن أعملت الثاني فإن احتاج الأوّل إلى منصوب لفظاً أو محلاً ؛ فإن أوقع حذفه في

ص: ١٢٨

١- جرى على الغالب لا شرط. وقد يكون المتنازع فيه أكثر من اثنين.

٢- الكهف (١٨) : ٩٦.

٣- الحاقه (٦٩) : ١٩.

لبس أو كان العامل من بابي «كان» أو «ظنّ» وجب إضمار المعمول مؤخرا ، نحو : «استعنت واستعان عليّ زيد به» و «كنت وكان زيد صديقا إياه» و «ظنّني وظننت زيدا قائما إياه». وقيل في باب ظنّ وكان : «يضمّر مقدّما» ، وقيل : «يظهر» ، وقيل : «يحذف» ، واختاره ابن هشام ؛ لأنّه حذف للدليل. وإن كان العامل من غير بابي كان وظنّ وجب حذف المنصوب نحو : «ضربت وضربني زيد» و «مررت ومرّ بي زيد» ، وإن احتاج إلى مرفوع أضمرته على وفق الظاهر ، فقلت : «قاما وقعدا أخواك» ؛ ف «أخواك» تنازع فيه «قام» و «قعد» فاعمل «قعد» واضمر في «قام» الفاعل مطابقا للظاهر ولم يبال بالإضمار قبل الدّكر هنا للحاجه إليه كما في «ربّه رجلا زيدا». ولا يجوز ترك الإضمار فلا تقول : «قام وقعد أخواك» لأنّ تركه يؤدّي إلى حذف الفاعل والفاعل لا يحذف. هذا مذهب البصريين.

وأجاز الكسائي ذلك بناء على مذهبه من جواز حذف الفاعل.

ونقل الرّضى رحمه الله عن الفراء جواز توجه العاملين معا إلى المتنازع فيما إذا اتّفقا في طلب المرفوع (١) فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين ، نحو : «قام وقعد أخواك» ، وجوّز أيضا أن تأتي بفاعل الأوّل ضميرا بعد المتنازع ، نحو : «قام وقعد أخواك هما» ، أمّا إذا طلب الثّاني للمفعوليه مع طلب الأوّل للفاعليه ، فتعيّن عنده الإتيان بالضمير بعد المتنازع ، نحو : «ضربني وأكرمت زيدا هو». (٢)

مسأله : إذا احتاج العامل المهمل إلى ضمير وكان ذلك الضمير خبرا في الأصل عمّا لا يطابق المفسّر وهو المتنازع فيه ، كما لو كان مثني والضمير خبرا عن مفرد ، نحو : «أظنّ ويظنّاني زيدا وعمرا أخوين» ، ف «زيدا» مفعول أوّل ل «أظنّ» و «عمرا» عطف عليه و «أخوين» مفعول ثان ل «أظنّ» والياء مفعول أوّل ل «يظنّان» فيحتاج إلى مفعول ثان ، فلو أتيت به ضميرا مفردا فقلت : «أظنّ ويظنّاني إياه زيدا وعمرا أخوين»

ص: ١٢٩

- ١- الظاهر أنّ مثله اتّفاقهما في طلب المنصوب كما يدلّ عليه عبارته همع الهوامع حيث قال : «وقال الفراء : كلاهما يعملان فيه إن اتّفقا في الإعراب المطلوب». وكيف كان ، اختلف كلام النحويين في ما ذهب إليه الفراء. راجع : همع الهوامع (٢) : ١٠٩ ، حاشية الصّبّان (٢) : ١٠٣ ، البهجه المرضيّه : ١٧٤ ، شرح ابن عقيل (١) : ٥٥٠.
- ٢- شرح الكافيه للمحقّق الرضى رحمه الله (١) : ٧٩.

لكان مطابقا للياء غير مطابق لما يعود إليه وهو «أخوين» ولو أتيت به ضميرا مثني فقلت : «أظنّ ويظنّاني إياهما زيدا وعمرا أخوين» لطابقه ولم يطابق الياء الذي هو خبر عنه فتعيّن الإظهار فتقول : «أظنّ ويظنّاني أخا زيدا وعمرا أخوين». فتخرج المسأله حينئذ من باب التنازع ؛ لأنّ كلّا من العاملين قد عمل في ظاهره. (١)

تنبيهات

الأوّل : قد يكون العاملان المتنازعا ن فعلين ، ويشترط فيهما أن يكونا متصرفين ، كقوله تعالى : (آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا) ، (٢) وقد يكونان اسمين ويشترط فيهما أن يكونا مشبّهين للفعل في العمل ، كقول الشاعر : «عهدت مغيثا مغنيا من أجرته» ، (٣)

ف «من» اسم موصول تنازعه كلّ من مغيث ومغن ، وقد يكونان مختلفين ، كقوله تعالى : «هاؤُمُ اقْرَؤُا كِتَابِيَهٗ» ، (٤)

الثاني : قد علم ممّا ذكر أنّ التنازع لا يقع بين حرفين ولا بين حرف وغيره ولا بين

ص : ١٣٠

١- قال ابن مالك : إن عاملان اقتضيا في اسم عمل قبل فلولواحد منهما العمل والثاني أولى عند أهل البصره واختار عكسا غيرهم ذا أسره وأعمل المهمل في ضمير ما تنازعا والتزم ما التزما ك «يحسنان ويسىء ابناكا وقد بغى واعتديا عبداكا» ولا تجيء مع أوّل قد اهملا بمضمّر لغير رفع اوهلا بل حذفه الزم إن يكن غير خبر وأخرنه إن يكن هو الخبر وأظهر ان يكن ضمير خبرا لغير ما يطابق المفسّرا نحو أظنّ ويظنّاني أخا زيدا وعمرا أخوين في الرّخا

٢- الكهف يونس (١٠) : ٩٦.

٣- هذا عجز بيت من الطويل ، وصدّره : فأين إلى أين النّجاه ببغلتى وقوله : «عهدت» مبني للمفعول ، أى : عهدك الناس على هذه الصّفه ، أى : علموك على هذه الصّفه. و «أجرته» ، بمعنى : كنت له جارا.

٤- الحاقّه يونس (١٠) : ١٩.

فعلين جامدين ولا بين اسمين غير عاملين ولا بين فعل متصرف وآخر جامد ، أو فعل متصرف واسم غير عامل ، ولا في معمول متقدم ، نحو : «أيهم ضربت وأكرمت؟» خلافا لبعضهم ولا في معمول متوسط نحو : «ضربت زيدا وأكرمت» ، خلافا للفارسي ولا في نحو : «فهيئات هيئات العقيق ومن به» .(١)

لأن الطالب للمعمول إنما هو الأول وأما الثاني فلم يؤت به للإسناد بل لمجرد التقويه ، فلا فاعل له ، خلافا للفارسي وللجرجاني ، ولا في نحو : «أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس» .(٢)

فليس كل واحد من «أتاك أتاك» موجها إلى «اللاحقون» ، إذ لو توجه كل واحد إليه فلو عمل الثاني لقال : «أتوك أتاك اللاحقون» ولو عمل الأول لقال : «أتاك أتوك اللاحقون» ، بل المتوجه إليه منهما الأول والثاني تأكيد له .

الثالث : يشترط في العاملين - سوى ما ذكر - شرط آخر وهو أن يكون بينهما ارتباط ، فلا يجوز أن تقول : «قام قعد أخوك» .

ص : ١٣١

-
- ١- هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه : وهيئات خلّ بالعقيق نواصله والعقيق اسم موضع ، والخلّ : الخليل .
 - ٢- هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه : فلم أتخذ إلّا فناء ك موثلا والموئل : اسم مكان من قولهم : «وأل إليه يئل» - مثل «وعد يعد» - إذا لجأ إليه . والفناء : ساحه الدار .

هو المصدر الفضله المؤكّد لعامله أو المبيّن لنوعه أو عدده ، نحو : «ضربت ضرباً أو ضرب الأمير (٢) أو ضربتيني». وعامله إمّا مصدر مثله ، نحو قوله تعالى : (فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا) (٣) أو فعل ، نحو : (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا) (٤) أو وصف ، نحو : (وَالصّٰفّٰتِ صَفًّا) (٥).

والمؤكّد لا يثنى ولا يجمع باتّفاق لأنّه بمنزله تكرر الفعل ، والفعل لا يثنى ولا يجمع. أمّا المبيّن للعدد فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه ، نحو : «ضربت ضربتين وضربات». واختلف في المبيّن للنوع ، فالمشهور الجواز إذا اختلفت أنواعه ، نحو : «سرت سيري زيد الحسن والقيح». واستظهروا من كلام سيويوه أنّه لا يجوز تثنيته ولا جمعه قياساً ، بل يقتصر فيه على السماع. (٦)

وينوب عن المصدر - في الانتصاب على المفعول المطلق - ما يدلّ عليه ، كـ «كلّ وبعض» مضافين إلى مصدر ، نحو قوله تعالى : (وَلَا تَبْسِطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ) (٧) و «ضربته بعض الضرب» وكذا وصفه ، نحو : «سرت أحسن السير» والدالّ على نوع منه ، نحو : «رجع»

ص: ١٣٢

١- سمى به لصحّه إطلاق صيغه المفعول عليه من غير تقييده بالباء أو «في» أو «مع» أو اللام بخلاف سائر المفاعيل.

٢- ومن ذلك «ضربت ضرباً شديداً» و «جلست جلسته أو جلسته حسنه».

٣- الإسراء يونس (١٠) : ٦٣.

٤- النساء (٤) : ١٦٤.

٥- الصّٰفّٰتِ يونس (١٠) : ١.

٦- قال ابن مالك : المصدر اسم ما سوى الزّمان من مدلولي الفعل كـ «أمن» من «أمن» بمثله أو فعل أو وصف نصب وكونه اصلاً لهذين انتخب توكيداً أو نوعاً يبيّن أو عدد كـ «سرت سيرتين سير ذي رشد» وما لتوكيد فوحد أبداً وثنّ واجمع غيره وأفرداً

٧- الإسراء يونس (١٠) : ٢٩.

القَهْقَرَى» أو على عدده ، نحو : (فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً) (١) أو آله ، نحو : «ضربتَه سوطاً» أو ضميره ، نحو قوله تعالى : (فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدُ مِنْكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ) (٢) وإشاره إليه ، نحو : «ضربتَه ذلك الضرب». (٣)

حذف عامل المصدر

يجوز حذف عامل المصدر إذا كان مبيّناً للتّوع أو العدد ، كأن يقال : «ما جلست» فتقول : «بلى ، جلوساً طويلاً» أو «بلى ، جلستين».

أمّا المؤكّد فزعم ابن مالك أنّه لا يحذف عامله لأنّه يقصد به تقويه عامله وتقدير معناه ، والحذف منافٍ لذلك. ونقضه ابنه بدر الدين بمجيئه في نحو : «سقى ورعياً». (٤)

ويجب حذف عامل المصدر سماعاً نحو : «سبحان الله». (٥)

وقياساً في مواضع :

الأوّل : ما وقع تفصيلاً لعاقبه ما قبله ، نحو قوله تعالى : (فَشُدُّوا الوثاقَ فَإِذَا مَنَّاَ بَعْدَ وَإِذَا فِدَاءٌ) ، (٦) والتقدير : «فإِذَا تَمَنُّونَ مِنَّا بَعْدَ وَإِذَا تَفْدُونَ فِدَاءً».

الثاني : إذا كان المصدر مكرّراً أو محصوراً فيه أو مستفهماً عنه وعامله خبر عن اسم

ص : ١٣٣

١- التّور يونس (١٠) : ٤.

٢- المائدة (٥) : ١١٥.

٣- قال ابن مالك : وقد ينوب عنه ما عليه دلّ ك «جدّ كلّ الجدّ وافرح الجدّ

٤- زعم ابن عقيل أنّ جميع الأمثلة التي ذكرها بدر الدّين ليس من المؤكّد بل المصدر فيها نائب مناب العامل دالّ على ما يدلّ عليه فهو عوض منه ، ويدلّ على ذلك عدم جواز الجمع بينهما ولا شيء من المؤكّدات يمتنع الجمع بينه وبين المؤكّد. انتهى ملخصاً. وهو كما ترى.

٥- مثل جماعه من النحويّين للحذف السماعيّ بنحو : «سقى ورعياً وحمداً وشكراً» لكن يرى المحقّق الرضى رحمه الله أنّ هذه المصادر وأمثالها إن لم يأت بعدها ما يبيّن ما يعين ما تعلقت به من فاعل أو مفعول إمّا بحرف جرّ أو بإضافه المصدر إليه فليست ممّا يجب حذف فعله بل يجوز ، نحو : «سقاك الله سقياً». وفي نهج البلاغه (الخطبه ١٨٢) : «نحمده على عظيم إحسانه وتبر برهانه ونوامي فضله وامتتانه حمداً يكون لحقه أداء». وأمّا ما بيّن فاعله بالإضافه ، نحو : «صبغه الله» أو بيّن مفعوله بالإضافه نحو : «سبحان الله» أو بيّن فاعله بحرف الجرّ ، نحو : «بؤساً لك» أي : شدّه ، أو بيّن مفعوله بحرف الجرّ ، نحو «شكراً لك» ، فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياساً. والمراد بالقياس أن يكون هناك ضابط كلّى يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط وهو هاهنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل والمفعول بعد المصدر مضافاً إليه أو بحرف الجرّ ... شرح الكافية (١) : ١١٦.

عين ، نحو : «أنت سيرا سيرا» و «ما أنت إلا سيرا» و «إنما أنت سيرا» و «أنت سيرا».

الثالث : أن يكون المصدر مؤكّدا لنفسه أو لغيره ، فالأوّل هو الواقع بعد جملة لا تحتّم غيره ، نحو : «له على ألف درهم اعترافا» ، ف «اعترافا» مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا والتقدير : «اعترفت اعترافا» ويسمى مؤكّدا لنفسه ، لأنّه مؤكّد للجمله قبله وهى نفس المصدر بمعنى أنّها لا تحتّم سواه. والثانى هو الواقع بعد جملة تحتّم معناه وتحتّم غيره ، فتصير بذكره نصّا فيه ، نحو : «زيد ابني حقّا». ف «حقّا» مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا ، والتقدير : «أحقّه حقّا» ، وسمّى مؤكّدا لغيره ، لأنّ الجمله قبله تصلح له ولغيره ، لأنّ قولك «زيد ابني» يحتّم أن يكون حقيقه وأن يكون مجازا على معنى أنت بمنزله ابني ، فلمّا قال «حقّا» صارت الجمله نصّا فى أنّ المراد البنوّه حقيقه. فالجمله غير هذا المصدر لفظا ومعنى.

الرابع : إذا قصد بالمصدر التشبيه بعد جملة مشتمله على اسم بمعناه وصاحبه ، نحو : «مررت به فإذا له صوت صوت حمار» والتقدير : «يصوت صوت حمار» ، بخلاف الواقع بعد مفرد ، نحو : «صوته صوت حمار» والواقع بعد جملة لم تشتمل على ما ذكر ، نحو : «هذا بكاء بكاء الثكلى».

الخامس : ما وقع بصيغه التشبيه مع الإضافه للدّلاله على التكرير والتكثير نحو : «لبيك» و «سعديك» لمن يناديك. وأصل «لبيك» : «ألب لك إلبين» ، أى : اقيم لخدمتك وامثال أمرك إقامه كثيره متتاليه ، فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وحذف زوائده وردّ إلى الثلاثى ثمّ حذف حرف الجرّ واضيف المصدر إليه. ويجوز أن يكون من «لبّ بالمكان» بمعنى «ألب» فلا- يكون محذوف الزوائد. و «سعديك» مثل «لبيك» ، أى : «اسعدك إسعادين». (1)

ص: ١٣٤

١- قال ابن مالك : وحذف عامل المؤكّد امتنع وفى سواه لدليل متّسع والحذف حتم مع آت بدلا من فعله ك «ندلا» اللذ ك «اندلا» وما لتفصيل ك «إمّا منّا» عامله يحذف حيث عتّا كذا مكرّر وذو حصر ورد نائب فعل لاسم عين استند ومنه ما يدعونه مؤكّدا لنفسه أو غيره فالمبتدا نحو «له على ألف عرفا» والثان ك «ابني أنت حقّا صرفا» كذاك ذو التشبيه بعد جملة ك «لى بكا بكاء ذات عضله

(١)

عرّف بآئه مصدر فعل لأجله مضمون عامله ، نحو : «ضربت زيدا تأديبا» و «قعدت عن الحرب جبنا». واشترط المتأخرون مشاركته مع عامله فى الوقت والفاعل (٢) فلا يجوز عندهم «تأهبت السيفر» و «جتتك محبتك إياى» ، ولم يشترط ذلك سبويه ولا أحد من المتأخرين.

فإن لم يكن ما قصد به التعليل مصدرا أو لم يشارك مع عامله وقتا وفاعلا - عند من اشترطهما - تعين جزه بحرف من حروف التعليل ، (٣) نحو : «سرى زيد للماء» و «إن امرأه دخلت النار فى هره حبستها» و «تأهبت للسفر» و «جتتك لمحبتك إياى».

ولا يجب النصب مع استكمال الشروط ، بل يجوز الجز بالحرف أيضا ، نحو : «ضربت زيدا للتأديب» وذلك على ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون مجردا من «ال» والإضافه. والنصب فيه أكثر وأوجه الجزولى.

ثانيها : أن يكون محلى ب «أل». وهو عكس الأوّل فالأكثر فيها الجزّ وقلّ نصبه.

ص: ١٣٥

١- ويسمى المفعول لأجله ومن أجله أيضا.

٢- معنى تشاركهما فى الفاعل أن يقوموا بشيء واحد كقيام الضرب والتأديب فى «ضربته تأديبا» بالمتكلم ؛ وتشاركهما فى الزمان بأن يقع الحدث فى بعض زمان المصدر ، ك «جتتك طمعا» و «قعدت عن الحرب جبنا» أو يكون أوّل زمان الحدث آخر زمان المصدر ، نحو : «حبستك خوفا من فرارك» أو بالعكس نحو : «جتتك إصلاحا لحالك». قاله المحقق الرضى رحمه الله شرح الكافيه (١) : ١٥٣.

٣- وحينئذ لا يسمى مفعولا له ، لأنهم لا يطلقون المفعول له إلّا على المنصوب بتقدير اللام.

ثالثها : أن يكون مضافا ، ويستوى فيه الأمران. (١)

ص: ١٣٦

١- قال ابن مالك : ينصب مفعولا له المصدر إن أبان تعليلا كـ «جد شكرا ودين» وهو بما يعمل فيه متّحد وقتا وفاعلا وإن شرط فقد فاجره باللام وليس يمتنع مع الشّروط كـ «لزهد ذا قنع» وقلّ أن يصحبه المجرّد والعكس فى مصحوب ال وأنشدوا لا أقعد الجبن عن الهيجاء ولو توالى زمر الأعداء

وهو المسمّى ظرفاً.

عرّفه ابن مالك بأنّه زمان أو مكان ضمّن «في» باطراد. (١) واحترز بقوله «ضمّن» من نحو: «يوم الجمعة يوم مبارك»، (٢) وبقوله «باطراد» من نحو: «دخلت البيت»؛ فإنّ «البيت» يتضمّن «في» ولكن تضمّنه ليس مطّرداً؛ لأنّ اسم المكان المختصّ لا يجوز حذف «في» معه، كما سيأتي. فليس النصب على الظرفيّة بل يكون على المفعول به بعد التوسّع بإسقاط الخافض. هذا مذهب ابن مالك والفارسي.

وقيل: «النصب على المفعول به حقيقه وأنّ نحو: «دخل» متعدّد بنفسه»، وهو مذهب الأخفش.

وقيل: «النصب على الظرفيّة تشبيهاً له بالمكان المبهم»، ونسبه الشلوّيين إلى الجمهور.

وحكم المفعول فيه النصب. والناصب له ما وقع فيه وهو المصدر نحو: «عجبت من ضربك زيدا يوم الجمعة» أو الفعل، نحو: «ضربت زيدا أمام الأمير» أو الوصف، نحو: «أنا ضارب زيدا عندك». والناصب له إمّا مذكور كما مثّل، أو محذوف جوازا، نحو: «يوم الجمعة» و«فرسخين» في جواب «متى جئت؟» و«كم سرت؟». أو وجوبا كما إذا وقع الظرف صفة، نحو: «مررت برجل عندك»، أو صله، نحو: «جاء الذي عندك» أو حالا، «.

ص: ١٣٧

١- قال ابن مالك: الظرف وقت أو مكان ضمّن في باطراد كـ «هنا امكث أزمنّا»

٢- أمّا نحو «المسجد» في «دخلت في المسجد» فليس بمفعول فيه، لأنّهم لا يطلقون المفعول فيه إلّا على المنصوب بتقدير «في».

نحو: «مررت بزید عندك»، أو خبرا في الحال أو في الأصل، نحو: «زید عندك» و «ظننت زيدا عندك».

ثم إنَّ ما دلَّ على الزمان قابل للانتصاب على الظرفيه مبهما (١) كان، نحو: «سرت مدّه» أو مختصّا، نحو: «سرت يوم الجمعة».

وأما ما دلَّ على المكان فلا ينصب على الظرفيه إلّا في ثلاثه مواضع:

منها: المبهم، (٢) نحو الجهات السّت، وهى: فوق وتحت وخلف وأمام ويمين ويسار وما أشبهها ك «جانب» و «ناحيه». فإن كان المكان مختصّا لم يصحّ نصبه على الظرفيه ووجب جرّه ب «في»، نحو: «دخلت في المسجد».

ومنها: المقادير، (٣) نحو: ميل وفرسخ وبريد.

ومنها: ما صيغ من المصدر للدّلاله على المكان بشرط أن يكون عامله من لفظه، نحو: «جلست مجلس زيد». فلو كان عامله من غير لفظه تعيّن جرّه، نحو: «جلست في مرمى زيد». أمّا نحو: «هو منى مزجر الكلب» فشاذ لا يقاس عليه، إذ التقدير «هو منى مستقرّ في مزجر الكلب». (٤)

الظرف المتصرف وغير المتصرف

المتصرف: ما استعمل ظرفا وغير ظرف ك «يوم» و «مكان». فإنّ كلّ واحد منهما يستعمل ظرفا، نحو: «سرت يوما» و «جلست مكانا» وغير ظرف، كأن يكون مبتدأ أو

ص: ١٣٨

١- وهو ما دلَّ على زمن غير مقدّر ك «حين» و «وقت» ويقابله المختصّ، نحو: «يوم» و «شهر» و «سنه».

٢- وهو ما افتقر إلى غيره في بيان صورته مسّمًا ويقابله المختصّ.

٣- اختلف النحاه في المقادير؛ أهى من المبهم أم لا؟ فالشلوبين على الثانى وهو الحقّ، لأنّها معلومه المقدار، والفارسى وغيره على الأوّل، وقال أبو حيان: «الصحيح أنّها شبيهه بالمبهم».

٤- قال ابن مالك: فانصبه بالواقع فيه مظهرًا كان وآلًا فانوه مقدّرا وكلّ وقت قابل ذاك وما يقبله المكان الآ مبهما نحو الجهات والمقادير وما صيغ من الفعل ك «رمى» من «رمى» وشرط كون ذا مقيسا أن يقع ظرفا لما فى أصله معه اجتمع

خبيرا أو فاعلا- أو مفعولا- أو مضافا إليه ، نحو : «يوم الجمعة يوم مبارك» و «أعجبنى اليوم» و «أحببت يوم قدومك» و «سرت نصف اليوم».

غير المتصرّف : ما لا يستعمل إلّا ظرفا ، ك «قطّ» و «عوض» ، تقول : «ما فعلته قطّ» و «لا أفعله عوض» ، أو شبه ظرف ، وهو ما لا يخرج عن الظرفية إلّا بدخول «من» عليه ، نحو : «جلست عندك» و «خرجت من عند زيد». (١)

ما ينوب عن الظرف

قد ينوب المصدر عن ظرف المكان ، كقولك : «جلست قرب زيد» ، أى : مكان قرب زيد ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فأعرب بإعرابه وهو النّصب على الظرفية.

ويكثر ذلك فى ظرف الزّمان ، نحو : «انتظرتَه صلاة العصر» أى وقت صلاة العصر. (٢)

ص: ١٣٩

١- قال ابن مالك : وما يرى ظرفا وغير ظرف فذاك ذو تصرّف فى العرف وغير ذى التّصرّف الّذى لزم ظرفيته أو شبهها من الكلم

٢- قال ابن مالك : وقد ينوب عن مكان مصدر وذاك فى ظرف الزّمان يكثر

هو اسم يقع بعد واو بمعنى «مع» تاليه لجمله ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه ، نحو : «سرت والطريق» و «أنا سائر والنيل». أما نحو : «ما أنت وزيدا؟» و «كيف أنت وقصعه من ثريد؟» فالجواب أنّ أكثرهم يرفع بالعطف ، والذين نصبوا قدّروا الضمير فاعلا لمحذوف لا مبتدأ ، والأصل : «ما تكون؟» و «كيف تصنع؟» فلما حذف الفعل وحده انفصل الضمير. (١)

حالات الاسم الواقع بعد الواو

الاسم الواقع بعد الواو إما أن يمكن عطفه أو لا. فإن أمكن عطفه فإما أن يكون بضعف أو بلا ضعف.

فإن أمكن عطفه بلا ضعف فهو أحقّ من النصب ، لأنّ الأصل في الواو العطف ، نحو : «كنت أنا وزيد كالأخوين».

وإن أمكن العطف بضعف ، فالنصب على المعية أولى من العطف لسلامته من الضعف ، نحو : «سرت وزيدا» ، لضعف العطف على المضمّر المرفوع المتّصل بلا- فاصل. وإن لم يمكن عطفه تعيّن النصب إما على المعية ، نحو : «ما لك وزيدا» لأنّ العطف على الضمير المجرور من غير إعادته الجارّ ممتنع عند الجمهور ، أو على إضمار عامل ، ق

ص: ١٤٠

١- قال ابن مالك : ينصب تالي الواو مفعولا معه في نحو «سيرى والطريق مسرعه» بما من الفعل وشبهه سبق ذا النصب لا بالواو في القول الأحقّ

نحو :

علفتها تبنا وماء باردا (١)

أى : وسقيتها.

وفى نحو «تشارك زيد وعمرو» يجب العطف لافتقاره إلى فاعلين فالأقسام حينئذ أربعة : راجح العطف وواجبه ، راجح النصب وواجبه. (٢)

ص: ١٤١

-
- ١- اختلف فى تتمته. فجعل بعض العلماء هذا الشاهد صدرا لبيت وأنّ تمامه : حتّى شئت همّاله عيناها وبعضهم يجعل هذا الشاهد عجزا لبيت وهو : لَمَّا حطّطت الرّحل عنها واردا
 - ٢- قال ابن مالك : وبعد ما استفهام أو كيف نصب بفعل كون مضمّر بعض العرب والعطف إنّ يمكن بلا ضعف أحقّ والنصب مختار لدى ضعف التّسق والنّصب إنّ لم يجر العطف يجب أو اعتقد إضمار عامل نصب

الاستثناء هو الإخراج بـ «إلّا» أو إحدى أخواتها لما كان داخلا في الحكم السابق عليها ، حقيقه أو حكما ، نحو : «قام القوم إلّا زيدا» و «إلّا حمارا».

حكم المستثنى بـ «إلّا»

حكم المستثنى بـ «إلّا» النصب إن كان الكلام تامّا موجبا ، كالمثالين المتقدمين. والمراد بالتامّ هو ما ذكر فيه المستثنى منه. وإن كان الكلام تامّا غير موجب - وهو المشتمل على النفي أو النهي أو الاستفهام - فإمّا أن يكون الاستثناء متّصلا أو منقطعا؛ والمراد بالمتّصل : أن يكون المستثنى بعضا ممّا قبله ، وبالمنقطع : ألّا يكون بعضا ممّا قبله. فإن كان متّصلا ، فالأرجح إتباع المستثنى للمستثنى منه بدل بعض عند البصريين وعطف نسق عند الكوفيين ، نحو قوله تعالى : «ما فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ» (١).

قال ابن مالك وابن هشام : «والنصب عربىّ جيد». وقد قرىء «قليل» بالنصب أيضا.

قال النحاس : «كلّ ما جاز فيه الإتيان جاز فيه النصب على الاستثناء ولا عكس».

وإن كان منقطعا تعيّن النصب عند جمهور العرب ، فتقول : «ما قام القوم إلّا حمارا» ، ولا يجوز الإتيان وأجازه بتو تميم. (٢)

وإذا تقدّم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه مطلقا ، كقول الكميّ بن زيد

ص: ١٤٢

١- النساء (٤) : ٦٦.

٢- قال ابن مالك : ما استثنت إلّا مع تمام ينتصب وبعد نفي أو كفى انتخب إتيان ما اتّصل وانصب ما انقطع وعن تميم فيه إبدال وقع

الأسدی :

وما لی إلّا آل أحمد شیعه

وما لی إلّا مذهب الحقّ مذهب

وبعضهم یجیز الإبتاع فی المسبوق بالنفی ، نحو : «ما قام إلّا زید القوم». قال حسان بن ثابت فی یوم بدر :

فإنّهم یرجون منه شفاعه

إذا لم یکن إلّا النّبیین شافع (١)

والمستثنی ب «إلّا» فی کلام غیر تامّ ، أعرب بحسب العوامل وسمّی مفرّغا ، ولا یقع - عند الجمهور - إلّا بعد نفی أو شبهه ، نحو : «ما قام إلّا زید» و «لا تضرب إلّا زیدا».

وقال ابن حاجب بوقوعه بعد الإیجاب أيضا إذا کان فضله وحصلت فائده ، نحو : «قرأت إلّا یوم الجمعة». (٢)

تکرار إلّا

إذا کثرت «إلّا» فإن کان التکرار للتوکید - وذلك إذا تلت عاطفا أو تلاها اسم مماثل لما قبلها - ألغیت ، فالأول نحو : «ما جاء إلّا زید وإلّا عمرو». والأصل : «ما جاء إلّا زید وعمرو».

والثانی کقوله : لا تمرر بهم إلّا الفتی إلّا العلاء. والأصل : «لا تمرر بهم إلّا الفتی العلاء» ، ف «العلاء» بدل من «الفتی».

وقد اجتمع تکرارها فی البدل والعطف فی قوله :

ما لک من شیخک إلّا عمله

إلّا رسیمه وإلّا رمله (٣)

والأصل : «إلّا عمله رسیمه ورملة». ف «رسیمه» بدل من «عمله». و «رملة» معطوف علی «رسیمه» وکثرت إلّا فیهما توكیدا.

ص: ١٤٣

١- قال ابن مالک : وغیر نصب سابق فی النّفى قد یأتی ولكن نصبه اختر ان ورد

٢- قال ابن مالک : وإن یفرّغ سابق إلّا لما بعد یکن كما لو إلّا عدما

٣- الرّسیم والرّمّل نوعان من السیر.

وإن كان التكرار لغير التوكيد - وهي التي يقصد بها ما يقصد بما قبلها من الاستثناء ، ولو اسقطت لما فهم ذلك - فلا يخلو إمّا أن يكون الاستثناء مفرّغاً أو غير مفرّغ.

فإن كان مفرّغاً تركت العامل يؤثر في واحد من المستثنيات - أيها شئت - ونصبت ما عدا ذلك الواحد ، نحو : «ما قام إلّا زيد إلّا عمرا إلّا بكرا».

وإن كان غير مفرّغ فإمّا أن تتقدّم المستثنيات على المستثنى منه أو تتأخّر.

فإن تقدّمت المستثنيات وجب نصب الجميع سواء كان الكلام موجبا أو غير موجب ، نحو : «قام إلّا زيدا إلّا عمرا إلّا بكرا القوم» و «ما قام إلّا زيدا إلّا عمرا إلّا بكرا القوم».

وإن تأخّرت المستثنيات فإن كان الكلام موجبا وجب نصب الجميع أيضا ، نحو : «قام القوم إلّا زيدا إلّا عمرا إلّا بكرا».

وإن كان غير موجب عومل واحد منها - أيها شئت - بما كان يعامل به لو لم يتكرّر الاستثناء ونصب الباقي ، نحو ، «ما قام أحد إلّا زيد إلّا عمرا إلّا بكرا».

هذا حكم المستثنيات المكرّره بالنظر إلى اللفظ.

أمّا بالنظر إلى المعنى فهو نوعان : ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض ، ك «زيد وعمرو وبكرا» ، وما يمكن ، نحو : «له عندي عشرة إلّا أربعة إلّا اثنين إلّا واحدا».

ففي النوع الأوّل إن كان المستثنى الأوّل داخلا - وذلك إذا كان مستثنى من غير موجب - فما بعده داخل ، نحو : «ما قام القوم إلّا زيدا إلّا عمرا إلّا بكرا» و «ما قام أحد إلّا زيد إلّا عمرا إلّا بكرا». وإن كان خارجا - وذلك إذا كان مستثنى من موجب - فما بعده خارج ، نحو : «قام القوم إلّا زيدا إلّا عمرا إلّا بكرا».

وفي النوع الثاني اختلفوا. ف قيل : «الحكم كذلك ، وإنّ الجميع مستثنى من أصل العدد». وقال البصريّون والكسائي : «كلّ من الأعداد مستثنى ممّا يليه». قال ابن هشام : «وهو الصحيح ، لأنّ الحمل على الأقرب متعيّن عند التردّد». وقيل : «المذهبان محتملان».

وعلى هذا ، فالمقرّر به في المثال ، ثلاثه على القول الأوّل ، وهو واضح ، وسبعة على القول الثاني ، فإنّك إذا استثنت واحدا من اثنين بقي واحد فإذا استثنيت من الأربعة بقي ثلاثه وإذا اثنتيتها من عشرة بقي سبعة. (1)ل

ص : ١٤٤

١- قال ابن مالك : وإن تكرر لا لتوكيد فمع تفرّغ التأثير بالعامل دع في واحد ممّا ب «إلّا» استثنى وليس عن نصب سواء مغنى ودون تفرّغ مع التقدّم نصب الجميع احكم به والترّم وانصب لتأخير وجيء بواحد منها كما لو كان دون زائد ك «لم يفوا إلّا

امرؤ إلاً علىّ» وحكمها فى القصد حكم الأوّل

استعمل بمعنى «إلا» - في الدلالة على الاستثناء - ألقاظ ، بعضها اسم وهو «غير وسوى وسوى وسواء» ، وبعضها فعل وهو «ليس ولا يكون» وبعضها ما يكون فعلا وحرفا وهو «عدا وخلا وحاشا (١)».

فالمستثنى ب «غير وسوى وسوى وسواء» مجرور لإضافتها إليه.

وتعرب «غير» بما كان يعرب به المستثنى مع «إلا» ، فتقول : «قام القوم غير زيد» ، كما تقول : «قام القوم إلا زيدا». وتقول : «ما قام أحد غير زيد وغير زيد» كما تقول : «ما قام أحد إلا زيد وإلا زيدا» وتقول : «ما قام غير زيد» كما تقول : «ما قام إلا زيد».

وأما «سوى» فالمشهور فيها كسر السين والقصر ، ومن العرب من يفتح سينها ويمد ، ومنهم من يضم سينها ويقصر ، ومنهم من يكسر سينها ويمد. ومذهب سيويه والجمهور أنها لا تكون إلا ظرفا. فإذا قلت : «قام القوم سوى زيد» ف «سوى» عندهم منصوبه على الظرفية. قالوا : «ولا تخرج عن النصب على الظرفية إلا في الشعر ، نحو :

ولم يبق سوى العدو

ن دنّاهم كما دانوا (٢)

واختار ابن مالك أنها ك «غير» ، فتعامل بما تعامل به «غير» من الرفع والنصب والجّر.

وقال الزّمانى : «تستعمل ظرفا غالبا وك «غير» قليلا». واختاره ابن هشام.

والمستثنى ب «ليس ولا- يكون» واجب النصب ، لأنه خبرهما ، تقول : «قام القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا». واسمهما ضمير مستتر وجوبا ، وفي مرجعه خلاف. قيل : إنه عائد إلى مصدر الفعل المتقدّم عليها ، وقيل : «إلى اسم فاعله» وقيل : «إلى البعض

ص: ١٤٥

١- يقال في «حاشا» : «حاش وحشا».

٢- «دنّاهم كما دانوا» : جزيناهم كجزائهم.

المفهوم من الأسم العام». فالمعنى فى : «قام القوم ليس زيدا» ، «ليس هو - أى القيام - قيام زيد» أو «ليس هو - أى القائم - زيدا» أو «ليس هو - أى بعض القوم - زيدا».

وفى المستثنى ب «خلا وعدا» وجهان :

أحدهما : النصب على المفعوليه وخلا وعدا فعلان جامدان ، نحو : «قام القوم خلا زيدا وعدا زيدا» وفاعلها ضمير مستتر وفى مرجعه الخلاف المذكور.

وثانيهما : الجرّ على أنّهما حرفا جرّ وهو قليل ، نحو قوله :

خلا الله لا أرجو سواك وإنّما

أعدّ عيالى شعبه من عيالكا (١)

وقوله :

أبحنا حيّهم قتلا وأسرا

عدا الشّمطاء والطفل الصّغير (٢)

وتدخل عليهما «ما» المصدرية فيتعين النّصب بهما على المشهور. تقول : «قام القوم ما خلا زيدا وما عدا زيدا». ف «ما» مصدرية و «خلا وعدا» صلتهما ، وفاعلها ضمير مستتر وفى مرجعه الخلاف المذكور. و «زيدا» مفعول.

وأجاز الكسائى الجرّ بهما بعد «ما» على جعل «ما» زائده وجعل «خلا وعدا» حرفى جرّ.

والمستثنى ب «حاشا» كالمستثنى ب «خلا» عند جماعه : تستعمل فعلا فت نصب ما بعدها وحرفا فتجرّ ما بعدها. وذهب سيبويه إلى أنّها لا تكون إلّا حرف جرّ ، وردّ بقول الفرزدق :

حاشا قريشا فإنّ الله فضّلهم

على البرية بالإسلام والدين

وفى دخول «ما» المصدرية عليها خلاف. (٣)

ص : ١٤٦

١- شعبه : فرقه.

٢- الشّمطاء : العجوز.

٣- قال ابن مالك : واستثن مجرورا ب «غير» معربا بما لمستثنى ب «إلّا» نسيا ول «سوى سوى سواء» اجعلا على الأصح ما ل «غير»
جعلا واستثن ناصبا ب «ليس وخال» وب «عدا» وب «يكون» بعد لا واجرر بسابقى يكون إن ترد وبعد ما انصب وانجرار قد ترد
وحيث جرّا فهما حرفان كما هما إن نصبا فعلا ن وك «خال» حاشا ولا تصحب ما وقيل : «حاش» و «حشا» فاحفظهما

وهو وصف فضله مبيّن لهيئته صاحبه ، نحو : «جاء زيد ضاحكا». (١)

المراد بالوصف ما صيغ من المصدر ليدلّ على متّصف ، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفه المشبّهه وأمثله المبالغه وأفعال التفضيل. و «فضله» يخرج الوصف الواقع عمده ، كالمبتدأ في نحو : «أقائم الزّيدان» والخبر في نحو : «زيد قائم». وخرج بقيد «دالّ على هيئته صاحبه» التمييز المشتقّ ، نحو : «لله درّه فارسا» ، فإنّه تمييز لا- حال على الصحيح ، إذ لم يقصد به الدلاله على الهيئته ، بل قصد التعجّب من فروسيّته ، وكذلك : «رأيت رجلا- راكبا» ، فإنّ راكبا لم يسق للدلاله على الهيئته بل لتخصيص الرجل. (٢)

والحال منصوب ، وعامله الفعل أو شبهه أو معناه. والمراد ب «شبه الفعل» ما يعمل عمل الفعل ، وهو من صيغته ، (٣) كاسم الفاعل واسم المفعول والصفه المشبّهه والمصدر ، والمراد ب «معنى الفعل» ما يستنبط منه معنى الفعل ، كالظرف والجارّ والمجرور واسم الإشاره وحرف النداء ، نحو : «ذا زيد قائما» و «يا ربّنا منعمًا».

وللحال أربعة أوصاف :

الأوّل : أن تكون منتقله لا ثابتة ، وهو الأكثر.

وقد تجيء غير منتقله - أي وصفا لازما - بأن كانت مؤكّده نحو : (وَيَوْمَ أُبْعِثُ حَيًّا) ، (٤) أو دلّ عاملها على حدوث صاحبها ، نحو : «خلق الله الزّرافه يديها أطول من رجليها» ، ف «يديها» بدل بعض و «أطول» حال ملازمه ، أو غير ذلك ممّا هو مقصود

ص : ١٤٧

١- قال ابن مالك : الحال وصف فضله منتصب مفهم «في حال» ك «فردا أذهب»

٢- وربّ شيء يقصد لمعنى خاصّ وإن لزم منه معنى آخر.

٣- بخلاف المعنوي ك «ذا» ، فإنّه وإن كان يعمل عمل فعله ، لكنّه ليس من صيغته.

٤- مريم (١٩) : ٣٣.

على السماع ، نحو قوله تعالى : «قَائِمًا بِالْقِسْطِ».(١)

الثانى : أن تكون مشتقّه لا جامده ، وهو الأكثر .

وقد تأتى جامده ، كما لو دلّت على سعر ، نحو : «بعه مدًا بدرهم» ، أى : مسعرا ، أو مفاعله من الجانبين ، نحو : «بعته يدا بيد» أى : متقابضين ، أو التشبيه ، نحو : «كز زيد أسدا» أى : مشبها الأسد ، أو الترتيب ، نحو : «أدخلوا رجلا رجلا» ، أى : مترتبين ، أو عدد ، نحو قوله تعالى : «فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً».(٢)

الثالث : أن تكون نكرة لا معرفه . ذهب إليه جمهور النحويين وقالوا : «إنّ ما ورد منها معرّفًا لفظا فهو منكر معنى ، كقولهم : «جاء وحده» ، أى : منفردا» .

وزعم البغداديون ويونس إلى أنه يجوز تعريف الحال مطلقا بلا تأويل فأجازوا : «جاء زيد الزاكب» .

وفصّل الكوفيون فقالوا : إن تضمّنت الحال معنى الشرط صحّ تعريفها وإلّا فلا ، نحو : «زيد الزاكب أحسن منه الماشى» . ف «الزاكب والماشى» حالان ، وصحّ تعريفهما لتأويلهما بالشرط ، إذا التقدير : «زيد إذا ركب أحسن منه إذا مشى» .

الرابع : أن تكون نفس صاحبها فى المعنى فوقوعها مصدرا على خلاف الأصل ، وقد جاء المصدر حالا بقله فى المعارف ، نحو : «جاء زيد وحده» أى : منفردا ، وبكثرة فى النكرات ، نحو : «طلع زيد بغته» ، أى : باغتا .(٣) ع

ص : ١٤٨

١- آل عمران (٣) : ١٨ .

٢- الأعراف (٧) : ١٤٢ .

٣- هذا مذهب سيبويه والجمهور . وذهب الأَخفش والمبرد إلى أنّ «بغته» منصوب على المصدرية والعامل فيها محذوف ، والتقدير : «طلع زيد ببغت بغته» . ف «ببغت» عندهما هو الحال لا «بغته» . وذهب الكوفيون إلى أنّها منصوبه على المصدرية لكنّ الناصب لها عندهم الفعل المذكور - وهو طلع - لتأويله بفعل من لفظ المصدر . والتقدير «بغت زيد بغته» . قال ابن مالك : وكونه منتقلا مشتقا يغلب لكن ليس مستحقا ويكثر الجمود فى سعر وفى مبدى تأويل بلا تكلف ك «بعه مدًا بكذا» ، «يدا بيد» و «كز زيد أسدا» أى كأسد والحال إن عرّف ، لفظا فاعتقد تنكيره معنى ك «وحدك اجتهد» ومصدر منكر حالا يقع بكثرة ك «بغته زيد طلع»

وَحَقَّ صَاحِبُ الْحَالِ أَنْ يَكُونَ مَعْرَفُهُ وَلَا يَنْكُرُ فِي الْغَالِبِ إِلَّا عِنْدَ وَجُودِ مَسْوُوعٍ ، نَحْوُ : «فِي الدَّارِ قَائِمًا رَجُلٌ» (١) وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

نَجَّيْتَ يَا رَبِّ نوحًا وَاسْتَجَبْتَ لَهُ

فِي فَلَكٍ مَاخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُونًا

ف «مشحونا» حال من «فلك» النكرة ، والمسووع توصيفه بقوله «ماخر». (٢) وقوله تعالى : «فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ لِّلسَّائِلِينَ». (٣)

ف «سواء» حال من «أربعة» والمسووع تخصصها بالإضافة. وقوله تعالى : (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ) ، (٤) ف «لها» كتاب» جملة في موضع الحال من «قرية» وصح مجيء الحال من النكرة لتقدم النفي عليها. وغير ذلك.

واحترزنا بقولنا «في الغالب» مما ورد فيه صاحب الحال نكرة من غير مسووع ، فأجاز سيويوه : «فيها رجل قائما». (٥)

تقديم الحال على صاحبها

مذهب جمهور النحويين أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف أصلي فلا تقول في «مرت بهند جالسه» : «مرت جالسه بهند». (٦)

وذهب جماعة - كابن مالك - إلى الجواز - لورود السماع بذلك ، نحو قوله تعالى : (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ) ، (٧) حيث وقع «كافه» حالا من «الناس».

ص : ١٤٩

١- ف «قائما» حال من «رجل» وهو نكرة. قال جماعة من النحويين : «المسووع تقديم الحال على صاحبه النكرة». والحق - كما ذكرنا في باب المبتدأ والخبر عن ابن هشام - أن المسووع هو كون الخبر جازًا ومجرورًا.

٢- «ماخر» : اسم فاعل من «مخر السفينه» إذا جرت تشق الماء مع صوت. و «مشحونا» اسم مفعول من «شحن السفينه» أي : ملأها.

٣- فصلت (٤١) : ١٠.

٤- الحجر (١٥) : ٤.

٥- قال ابن مالك : ولم ينكر غالبا ذو الحال إن لم يتأخر أو يخصص أو يبين من بعد نفي أو مضاهيه ك «لا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا»

٦- ولا خلاف في أن صاحب الحال إن كان مجرورًا بحرف جر زائد جاز تقديم الحال عليه وتأخيرها عنه فيصح أن تقول : «ما جاء من أحد راكبا» وأن تقول : «ما جاء راكبا من أحد».

٧- سبأ (٣٤) : ٢٨.

وأجاب المانعون بأن «كافه» حال من الكاف في «أرسلناك» والتاء للمبالغة لا للتأنيث. (١)

وأما تقديم الحال على صاحبها المرفوع والمنصوب فجائز ، نحو : «جاء ضاحكا زيدا» و «رأيت ضاحكه هندا». وتقديم الحال على صاحبها المحصور واجب ، ك «ما جاء راكبا إلّا زيد» ، وتقديمها عليه وهي محصوره ممتنع. قال الله تعالى : «وَمَا تُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَنُذِرِينَ». (٢)

مجيء الحال من المضاف إليه

لا- يجوز مجيء الحال من المضاف إليه إلّا إذا كان المضاف ممّا يَصِحُّ عمله في الحال كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما ممّا تضمّن معنى الفعل كقوله تعالى : (إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا) ، (٣) أو كان المضاف جزء من المضاف إليه أو مثل جزئه في صحّه الاستغناء بالمضاف إليه عنه.

فالأوّل كقوله تعالى : (وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا) ، (٤) ف «إخوانا» حال من الضمير في «صدورهم» والصدور جزء من المضاف إليه.

والثاني كقوله تعالى : (ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا). (٥) ف «حنيفا» حال من «إبراهيم» والملة كالجزء من المضاف إليه ، إذ يصح الاستغناء بالمضاف إليها عنها.

فإن لم يكن المضاف ممّا يَصِحُّ أن يعمل في الحال ولا هو جزء من المضاف إليه ولا مثل جزئه ، لم يجوز أن يجيء الحال منه ، فلا تقول : «جاء غلام هند ضاحكه» خلافا للفارسي. (٦)

ص: ١٥٠

١- قال ابن مالك : وسبق حال ما بحرف جرّ قد أبوا ، ولا أمنعه فقد ورد

٢- الأنعام (٦) : ٤٨.

٣- يونس (١٠) : ٤.

٤- الحجر (١٥) : ٤٧.

٥- النحل (١٦) : ١٢٣.

٦- قال ابن مالك : ولا تجز حالا من المضاف له إلّا إذا اقتضى المضاف عمله أو كان جزء ما له اضيفا أو مثل جزئه فلا تحيفا

للحال مع عاملها ثلاث حالات :

إحداها : أن يجوز فيها أن تتأخر عنه وأن تتقدم ، وذلك فيما إذا كان العامل فعلا متصرفا كـ «جاء زيد راكبا» أو صفة تشبه الفعل المتصرف ، (١) نحو : «مسرعا زيد ذاهب».

الثانية : أن تتقدم عليه وجوبا ، كما إذا كان لها صدر الكلام ، نحو : «كيف جاء زيد؟».

الثالثة : أن تتأخر عنه وجوبا ، وذلك في ست مسائل : وهى أن يكون العامل فعلا جامدا ، نحو : «ما أحسنه مقبلا» ، أو صفة تشبه الفعل الجامد - وهو اسم التفضيل - نحو : «هذا أفصح الناس خطيبا» ، أو مصدرا مقدرا بالفعل وحرف مصدرى ، نحو : «أعجبنى اعتكاف أخيك صائما» ، (٢) أو اسم فعل نحو : «نزال مسرعا» ، أو لفظا مضمنا معنى الفعل دون حروفه ، (٣) نحو قوله تعالى : (فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً) ، (٤) أو عاملا آخر عرض له مانع نحو : «لأصبر محتسبا» و «لأعتكفن صائما» ، فإن ما بعد لام الابتداء ولام القسم لا يتقدم عليهما. ويستثنى من أفعال التفضيل ما كان عاملا فى حالين لاسمين متحدى المعنى أو مختلفين وأحدهما مفضل على الآخر ، فإنه يجب تقديم حال الفاضل ، نحو : «هذا بسرا أطيب منه رطبا» وقولك : «زيد مفردا أنفع من عمرو معانا». هذا مذهب الجمهور.

وزعم السيرافى أنهما خبران منصوبان بـ «كان» المحذوفه والتقدير : «هذا إذا كان بسرا أطيب منه إذا كان رطبا» و «زيد إذا كان مفردا أنفع من عمرو إذا كان معانا». ولا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعال التفضيل ولا تأخيرهما عنه فلا تقول : «هذا بسرا رطبا أطيب منه» ولا «زيد مفردا معانا أنفع من عمرو». (٥)

ص: ١٥١

١- المراد بالصفة ما تضمن معنى الفعل وحروفه ، وقبل التأنيث والتثنيه والجمع كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة.

٢- والوجه فيه أن معمول المصدر المقدر من «أن» والفعل لا يتقدم عليه.

٣- كأسماء الإشارة وحروف التمنى والتشبيه. وندر تقديمها على عاملها الظرف ، نحو : «زيد قائما عندك» ، أو الجار والمجرور ، نحو : «سعيد مستقرا فى الدار». وأجازه الأخفش قياسا.

٤- النمل (٢٧) : ٥٢.

٥- قال ابن مالك : والحال إن ينصب بفعل صرفا أو صفة أشبهت المصرفا فجائز تقديمه كـ «مسرعا ذا راحل» و «مخلصا زيد دعا» وعامل ضمن معنى الفعل لا حروفه مؤخرا لن يعمل كـ «تلك ليت و كأن» وندر نحو «سعيد مستقرا فى هجر» ونحو «زيد مفردا أنفع من عمرو معانا» مستجاز لن يهن

تعدد الحال وصاحبها

يجوز تعدد الحال ، لمفرد وغير مفرد.

فالأوّل نحو : «جاء زيد راكبا ضاحكا» ، والثاني نحو : «لقيت هندا ماشيا راكبه».

فعند ظهور المعنى يردّ كلّ حال إلى ما يليق به ، وعند عدم ظهوره يجعل أوّل الحالين لثاني الاسمين وثانيهما لأوّل الاسمين ، عند الجمهور ، ففي قولك : «لقيت زيدا ماشيا راكبا» ، يكون «ماشيا» حالا من زيد و «راكبا» حالا من التاء. وذهب قوم إلى عكسه. (١)

الحال المؤكّده والمؤسّسه

تنقسم الحال إلى نوعين : مؤسّسه ، وهي التي لا يستفاد معناها بدونها ، ك «جاء زيد راكبا» ، ومؤكّده وهي التي يستفاد معناها بدونها ، وهي على ثلاثة أقسام :

١ - ما أكّدت عاملها ، لفظا ومعنى ، نحو قوله تعالى : (وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا) ، (٢) أو معنى فقط ، نحو قوله تعالى : (وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ) . (٣)

٢ - ما أكّدت صاحبها ، نحو : (لَا مَنَ مَنُ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا) . (٤)

٣ - ما أكّدت مضمون جمله معقوده من اسمين معرفتين جامدين نحو «زيد أبوك عطوفا». ولا يجوز تقديم هذه الحال على هذه الجملة ، ولا توسطها بين المبتدأ والخبر ، وهي معموله لمحذوف وجوبا تقديره «أحقّه» ونحوه. (٥)

ص: ١٥٢

١- قال ابن مالك : والحال قد يجيء إذا تعدّد لمفرد فاعلم وغير مفرد

٢- النساء (٤) : ٧٩.

٣- البقره (٢) : ٦٠.

٤- يونس (١٠) : ٩٩.

٥- قال ابن مالك : وعامل الحال بها قد أكّدا في نحو «لا تعث في الأرض مفسدا وإن تؤكّد جمله فمضمّر عاملها ولفظها يؤخّر

تقع الحال اسما مفردا كما مضى ، وظرفا مختصا نحو «رأيت الهلال بين السحاب» ، وجازا ومجرورا كذلك ، نحو : (فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ) ، (١) والمراد من الاختصاص فيهما أن يكون كل من المجرور وما اضيف إليه الظرف صالحا للابتداء به. ويتعلقان ب «مستقر» أو «استقر» محذوفين وجوبا ، وتقع جملة بشرط كونها خبرية غير مصدره بدليل الاستقبال مرتبطة بصاحبها إمّا بالواو والضمير ، نحو قوله تعالى : (خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ) ، (٢) أو بالضمير فقط ، نحو : (اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ) ، (٣) أى : متعادين ، أو بالواو فقط ، نحو : (لَيْسَ أَكَلُهُ الذَّنْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ) . (٤) وتجب الواو فى موضعين :

أحدهما : عند فقد الضمير ، نحو : «جاء زيد وما طلعت الشمس».

والثانى : قبل «قد» داخله على مضارع مثبت ، نحو : «لَمْ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ» . (٥)

وتمتنع الواو فى سبع صور :

إحداها : الواقعة بعد عاطف حالا على حال ، نحو قوله تعالى : «فَجَاءَهَا بِأُسْنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَانِلُونَ» . (٦)

الثانية : المؤكده لمضمون الجملة قبلها ، نحو قوله تعالى : «ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ» . (٧)

الثالثة : الماضى التالى «إلما» ، نحو قوله تعالى : «وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ» . (٨) هذا مذهب جماعه وذهب بعضهم إلى جواز اقترانه بالواو.

الرابعة : الماضى المتلوّ ب «أو» ، نحو «لأضربنه ذهب أو مكث».

الخامسة : المضارع المنفى ب «لا» ، نحو : «وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ» . (٩)

السادسه : المضارع المنفى ب «ما» ، كقوله :

ص : ١٥٣

١- القصص (٢٨) : ٧٩.

٢- البقره (٢) : ٢٤٣.

٣- البقره (٢) : ٣٦.

٤- يوسف (١٢) : ١٤.

٥- الصفّ (٦١) : ٥.

٦- الأعراف (٧) : ٤.

٧- البقره (٢) : ٢.

٨- الحجر (١٥) : ١١.

٩- المائدة (٥) : ٨٤.

عهدتك ما تصبو وفيك شبيهه

فما لك بعد الشيب صبا متيما (١)

السابعة: المضارع المثبت المجزّد من «قد»، كقوله تعالى: «وَلَا تَمُنُّنَ تَسْتَكْثِرُ». (٢) أمّا نحو قوله:

فلما خشيت أظايرهم

نجوت وأرهنهم مالكا (٣)

ف «أرهنهم» خبر لمبتدأ محذوف، أي: وأنا أرهنهم مالكا.

تنبيه: مذهب البصريين - إلّا الأخفش - لزوم «قد» - ظاهره أو مقدّره - مع الماضى المثبت مطلقا. وذهب الكوفيون والأخفش إلى لزومها مع الحال المرتبطه بالواو فقط وجواز إثباتها وحذفها فى المرتبطه بالضمير وحده أو بهما معا. (٤)

حذف عامل الحال

قد يحذف عامل الحال:

جوازا، لدليل حالى، كقولك للقادم من الحجّ: «مأجورا» أي: رجعت، أو مقالى نحو قوله تعالى: «أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ* بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نَسُوِيَ بِنَانَهُ». (٥) أي: بلى نجمعها قادرين.

ووجوبا قياسا فى أربع صور:

إحداها: الحال الساذّه مسدّ الخبر، نحو: «ضربى زيدا قائما». والأصل: «حاصل إذا

ص: ١٥٤

١- «عهدتك»: علمتك. «ما تصبو»: لا تميل إلى الجهل. الشبيهه: الفتاء وهو من سنّ البلوغ إلى الثلاثين تقريبا. والصبّ: وصف من الصبايه وهى رقه الهوى والعشق. و «متيما»: اسم مفعول من تيمه العشق، إذا ذلك وعبده.

٢- المدّثر (٧٤): ٦.

٣- أي: لما خفت سيوفهم نجوت وأبقيت فى أيديهم مالكا.

٤- قال ابن مالك: وموضع الحال تجيء جملة ك «جاء زيد وهو ناو رحله» وذات بدء بمضارع ثبت حوت ضميرا ومن الواو خلت وذات واو بعدها انو مبتدا له المضارع اجعلنّ مسندا وجملة الحال سوى ما قدّما بواو أو بمضمر أو بهما

٥- القيامة (٧٥): ٣ و ٤.

كان قائما».

الثانية : الحال المؤكده لمضمون جمله قبلها ، نحو : «زيد أبوك عطوفا». والأصل : «أحقّه».

الثالثه : الحال الّتي يبيّن بها ازدياد أو نقص بتدرّيج ، نحو : «تصدّق بدينار فصاعدا» ، و «اشتره بدينار فسافلا».

الرابعه : الحال التي ذكرت لتوبيخ ، نحو : «أقاعدا وقد قام الناس؟» ، أي : «أوجد؟».

وسماعا في غير ذلك ، نحو : «هنيتا لك» أي : «ثبت لك الخير هنيئا» ، أو «أهنأك هنيئا». (١)

حذف الحال

الأصل في الحال أن تكون جائزه الحذف وقد يعرض لها ما يمنع منه ، ككونها جوابا ، نحو : «راكبا» ، لمن قال : «كيف جئت؟» أو مقصودا حصرها نحو : «لم أعده إلّا حرضا» ، (٢) أو نائبه عن خبر ، نحو : «ضربى زيدا قائما» ، أو منهيّا عنها ، كقوله تعالى : «لا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى». (٣)

ص : ١٥٥

١- قال ابن مالك : والحال قد يحذف ما فيها عمل وبعض ما يحذف ذكره ، حظل

٢- «حرضا» : أي مشرفا على الهلاك.

٣- النساء (٤) : ٤٣.

هو كل اسم نكره متضمّن معنى «من» لبيان ما قبله من إبهام ذات أو نسبه نحو: «عندى شبر أرضاً» و «طاب زيد نفساً».

وخرج بقيد «متضمّن معنى من» الحال؛ فإنّها متضمّنه معنى «فى»، وخرج بقيد «ليان ما قبله» اسم «لا» التى لئفى الجنس؛ فإنّه متضمّن معنى «من» وليس فيه بيان لما قبله، نحو: «لا-رجل قائم» فإنّ التقدير: «لا من رجل قائم»، وخرج أيضا نحو «ذنباً» من قول الشاعر:

أستغفر الله ذنبا لست محصيه

ربّ العباد إليه الوجه والعمل

وقد يأتى التمييز غير مبين فيعدّ مؤكّداً، نحو: «إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا» (٢).

وقد يأتى بلفظ المعرفة فيعتقد تنكيهه معنى، نحو قول الشاعر:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا

صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

والذات المبهمة - التى يفسرها التمييز - أربعة أنواع:

أحدها: العدد، نحو: «إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا» (٣).

والثانى: المقدار، وهو إمّا مساحه، ك «عندى شبر أرضاً»، أو كيل ك «لى قفيز براً»، أو وزن ك «اشتريت منوين عسلاً».

والثالث: ما يشبه المقدار، نحو قوله تعالى: «فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ* وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ» (٤).

والرابع: ما كان فرعاً للتمييز، نحو: «هذا خاتم حديداً»، فإنّ الخاتم فرع الحديد.

ص: ١٥٦

١- هو والمميّز والمبيّن والتبيين والتفسير والمفسّر بمعنى.

٢- التوبه (٩): ٣٦.

٣- يوسف (١٢) : ٤.

٤- الزلزله (٩٩) : ٧ و ٨.

والنسبه المبهمه نوعان : نسبه الفعل للفاعل ، نحو : (وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا) ، (١) ونسبته للمفعول ، نحو قوله تعالى : «وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا». (٢)

وحكم التمييز النصب. والناصب لمبيّن الذات هي ، ولمبيّن النسبه هو العامل الذى قبله من فعل أو شبهه.

ولك في التمييز المبيّن لإبهام الذات أن تجرّه بالإضافه ، نحو : «عندى شبر أرض» و «قفيز برّ» و «منوا غسل» ؛ إلّا إذا كان المبيّن عددا ، ك «عشرين درهما» أو مضافا إلى غير التمييز ، نحو : «فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا». (٣)

والتمييز الواقع بعد أفعال التفضيل إن كان فاعلا في المعنى وجب نصبه ، وإن لم يكن كذلك وجب جرّه بالإضافه. وعلامه ما هو فاعل في المعنى أن يصلح جعله فاعلا بعد جعل أفعال التفضيل فعلا نحو : «أنت أعلى منزلا وأكثر مالا» ، ف «منزلا ومالا» يجب نصبهما ، إذ يصحّ جعلهما فاعلين بعد جعل أفعال التفضيل فعلا ، فتقول : «أنت علا منزلك وكثر مالك».

ومثال ما ليس بفاعل في المعنى «زيد أفضل رجل وهند أفضل امرأه» ، فيجب جرّه بالإضافه ، إلّا إذا أضيف «أفعل» إلى غيره ؛ فإنّه ينصب حينئذ ، نحو «أنت أفضل الناس رجلا».

ويقع التمييز بعد كلّ ما دلّ على تعجّب ، نحو : «ما أحسن زيدا رجلا» ، و «الله درّك عالما» ، و «أكرم بزيد أبا» وقوله تعالى : «كَفَى بِاللّهِ شَهِدًا». (٤)

ويجوز جرّ التمييز ب «من» ، نحو : «عندى شبر من أرض» و «قفيز من برّ» و «منوان من غسل» ، إلّا إذا كان عددا ، نحو «عندى عشرون درهما» أو كان محوّلا عن الفاعل صناعه نحو «طاب زيد نفسا» - إذ أصله : «طابت نفس زيد» - أو محوّلا عن مضاف ، نحو : «زيد أكثر مالا» - إذ أصله : «مال زيد أكثر» - أو محوّلا عن مفعول ، نحو : «غرس الأَرْض شجرا» ، إذ أصله : «غرس شجر الأَرْض».

ص: ١٥٧

١- مريم (١٩) : ٤.

٢- القمر (٥٤) : ١٢.

٣- آل عمران (٣) : ٩١.

٤- النساء (٤) : ٧٩.

ذهب سيبويه إلى أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله (١) سواء كان متصرفاً أو غير متصرف ، فلا تقول : «نفسا طاب زيد» ولا «عندى درهما عشرون».

وأجاز الكسائي والمازني والمبرد تقديمه على عامله المتصرف ، فتقول : «نفسا طاب زيد». فإن كان العامل غير متصرف فقد منعوا التقديم سواء كان فعلاً ، نحو : «ما أحسن زيدا رجلاً» ، أو غيره ، نحو : «عندى عشرون درهما».

وقد يكون العامل متصرفاً ويمتنع تقديم التمييز عليه عند الجميع وذلك نحو : «كفى بزيد رجلاً» ، فلا يجوز تقديم «رجلاً» على «كفى» وإن كان فعلاً- متصرفاً ، لأنه بمعنى فعل غير متصرف وهو فعل التعجب فقولك : «كفى بزيد رجلاً» بمعنى : «ما أكفاه رجلاً!». (٢)

ص: ١٥٨

-
- ١- وأما توسط التمييز بين العامل ومعموله - نحو : «طاب نفسا زيد» - فنقل بعضهم الإجماع على جوازه.
 - ٢- قال ابن مالك : اسم بمعنى من ميين نكره ينصب تمييزاً بما قد فسّره كـ «شبر أرضاً وقفيز براً ومنوين عسلاً وتمراً» وبعد ذى وشبهها اجرره إذا أضفتها كـ «مدّ حنطه غذا» والنصب بعد ما اضيف وجبا إن كان مثل «ملء الأرض ذهباً» والفاعل المعنى انصب بـ «أفعلاً» مفضلاً كـ «أنت أعلى منزلاً» واجرب «من» إن شئت غير ذى العدد والفاعل المعنى كـ «طب نفسا تفتد» وعامل التمييز قديم مطلقاً والفعل ذو التصريف نورا سبقاً

هى عشرون حرفا ، ثلاثه منها مضت فى الاستثناء وهى : خلا ، عدا وحاشا ؛ وثلاثه شاذّه وهى : كى ، لعلّ ومتى .

فأما «كى» فتجرّ ثلاثه :

أحدها : «ما» الاستفهاميّة ، نحو : «كيّمه» فى السؤال عن علّة الشىء وكثيرا ما يقولون : «لمه». (١)

الثانى : «ما» المصدريّة مع صلتها ، كقول الشاعر :

إذا أنت لم تنفع فضرّ فإنّما

يراد الفتى كيما يضرّ وينفع

قاله الأخفش . وقيل : «ما» كافّه ل «كى» ، عن عملها الجرّ .

الثالث : «أن» المصدريّة مع صلتها ، نحو : «جئت كى أكرم زيدا» إذا قدّرت «أن» بعدها . قال ابن هشام : والأولى أن تقدّر «كى»

مصدريّة فتقدّر اللّام قبلها بدليل كثره ظهورها معها ، نحو : «لكيّلا تأسّوا على ما فاتكم». (٢)

وأما «لعلّ» فالجرّ بها لغه عقيل ، ومنه قوله :

فقلت : ادع اخرى وارفع الصوت دعوه

لعلّ أبى المغوار منك قريب

وأما «متى» فالجرّ بها لغه هذيل ، يقولون : «أخرجها متى كمّه» ، أى : من كمّه .

والأربعة عشر الباقية قسمان : سبعة تجرّ الظاهر والمضمر وهى : من ، إلى ، عن ، على ، فى والباء واللّام . وسبعة تختصّ بالظاهر

وتنقسم إلى أربعة أقسام :

ص : ١٥٩

١- ف «ما» استفهاميّة مجروره ب «كى» وحذفت ألفها وجوبا لدخول حرف الجرّ عليها وجىء بهاء السكت وقفا حفظا للفتحة

الدالّه على الألف المحذوفه . وهكذا يفعل مع سائر حروف الجرّ الداخلة على «ما» الاستفهاميّة .

٢- الحديد (٥٧) : ٢٣ .

أحدها : ما لا يختصّ بظاهر بعينه وهو : حتّى والكاف (١) والواو.

الثانى : ما يختصّ بالزّمان ، نحو : مذ ومنذ ، نحو : «ما رأيتَه مذ يومنا» أو «منذ يوم الجمعة».

الثالث : ما يختصّ بالنكرات وهو «رَبّ» ، نحو : «رَبّ رجل عالم لقيت» ؛ وقد تدخل على ضمير غيبه ملازم للإفراد والتذكير ، مفسّر بتميز بعده مطابق للمعنى ، فيقال : «رَبّه رجلا» و «رَبّه رجلين» و... قال الشاعر :

رَبّه فتية دعوت إلى ما

يورث المجد دائبا فأجابوا. (٢)

هذا مذهب البصريين. وحكى الكوفيون جواز مطابقتها لفظا ، نحو : «رَبّها امرأه» و «رَبّهما رجلين» و...

الرابع : ما يختصّ ب «الله» و «رَبّ» مضافا للكعبه أو لياء المتكلّم ، وهو التاء ، نحو : (وَتَاللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ) (٣) و «تربّ الكعبه لأفعلن» و «تربّى لأفعلن». (٤)

معانى حروف الجرّ

«من»

«من» تأتي لوجوه :

أحدها : ابتداء الغايه المكانيه ، نحو قوله تعالى : (سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى) (٥) والزّمانيه ، كقوله تعالى : «لَمَسْجِدًا أُسَسَ عَلَيَّ

ص : ١٦٠

١- وقد تدخل الكاف على الضمير للضرورة كقول الشاعر : «وإن يك إنسا ما كهها الإنس يفعل» و «ما» نافية والضمير فى «كهها» يرجع إلى الفعله التى فعل.

٢- فتية : جمع «فتى» ودائبا بمعنى دائما.

٣- الأنبياء (٢١) : ٥٧.

٤- قال ابن مالك : هاك حروف الجرّ وهى من إلى حتّى خلا حاشا عدا فى عن على مذ منذ ربّ اللام كى واو وتا والكاف والبا ولعلّ ومتى بالظاهر اخصص منذ مذ وحتّى والكاف والواو وربّ والتا واخصص بمد ومنذ وقتا وبربّ منكرات التاء لله وربّ وما

رووا من نحو ربّه فتى نزر كذا كهها ونحوه أتى

٥- الإسراء (١٧) : ١.

التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ» (١).

ثانيها : التبعض ، نحو قوله تعالى : «لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ» (٢).

ثالثها : بيان الجنس ، نحو قوله تعالى : «فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ» (٣).

رابعها : التنصيص على العموم ، وهى الزائده ، نحو : «ما جاءنى من رجل» فإنه قبل دخولها يحتمل نفي الجنس ونفى الوحده ولهذا يصح أن يقال : «بل رجلان» ويمتنع ذلك بعد دخول «من».

خامسها : توكيد العموم وهى الزائده أيضا ، نحو «ما جاءنى من أحد» فإن لفظه «أحد» إذا وقعت بعد النفي تفيد العموم.

ولزيادتها فى النوعين ثلاثه شروط : أن يسبقها نفي أو نهى أو استفهام ب «هل» وأن يكون مجرورها نكره وأن يكون فاعلا أو مفعولا أو مبتدأ ، نحو قوله تعالى : (ما يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ) (٤) و (ما تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ) (٥) و «هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ».

(٦)

سادسها : البدل ، نحو قوله تعالى : «أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ» (٧).

سابعها : الظرفيه ، نحو قوله تعالى : «إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ» (٨).

ثامنها : التعليل ، نحو قوله تعالى : «مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا» (٩) وقول الفرزدق :

يغضى حياء ويغضى من مهابته

فلا يكلم إلا حين يتسم (١٠).

اللّام

اللّام تأتى على وجوه :

ص : ١٦١

١- التوبه (٩) : ١٠٨.

٢- آل عمران (٣) : ٩٢.

٣- الحج (٢٢) : ٣٠.

٤- الأنبياء (٢١) : ٢.

٥- الملك (٦٧) : ٣.

٦- فاطر (٣٥) : ٣.

٧- التوبه (٩) : ٣٨.

٨- الجمعة (٦٢) : ٩.

٩- نوح (٧١) : ٢٥.

١٠- قاله الفرزدق فى مدح الإمام زين العابدين عليه السلام وأول هذه القصيده قوله : هذا الذى تعرف البطحاء وطأته والبيت يعرفه والحلّ والحرم هذا ابن خير عباد الله كلّهم هذا التّقىّ النّقىّ الطّاهر العلم

أحدها : الملك ، نحو قوله تعالى : «لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ».(١)

ثانيها : شبه الملك ويعبر عنه بالاختصاص ، نحو : «السرّج للدّابة».

ثالثها : التعديده ، ذكره ابن مالك ومثّل له في شرح الكافية بقوله تعالى : (فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا) ، (٢) لكنّه قال في شرح التسهيل : «إِنَّ اللَّامَ فِي الْآيَةِ لَشَبْهُ التَّمْلِيكِ».

رابعها : التعليل ، نحو قوله تعالى : «إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ».(٣)

خامسها : التوكيد وهي الزائده ، كقول الشاعر :

وملكت ما بين العراق ويثرب

ملكا أجار لمسلم ومعاهد (٤)

سادسها : تقويه عامل ضعف ، لكونه فرعا في العمل ، نحو قوله تعالى : (مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ) (٥) أو متأخرا عن المعمول ، نحو قوله تعالى : (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ) ، (٦) قال هشام في أوضح المسالك : «ولست التقويه زائده محضه ولا معدّيه محضا بل هي بينهما».(٧)

الباء

والباء على وجوه :

أولها : الاستعانه ، نحو : «كتبت بالقلم».

ثانيها : التعديده نحو قوله تعالى : «ذَهَبَ اللَّهُ بُنُورِهِمْ».(٨)

ثالثها : العوض ، نحو : «بعتك هذا بهذا» ، وقوله تعالى : «وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ».(٩)

رابعها : البدل : كقول أمير المؤمنين عليه السلام : «أما والله لوددت أنّ لي بكم ألف فارس من بني فراس بن غنم».(١٠)

ص : ١٦٢

١- البقره (٢) : ٢٨٤.

٢- مريم (١٩) : ٥.

٣- الإنسان (٧٦) : ٩.

٤- «أجار» : حفظ وحمي.

٥- البقره (٢) : ٩١.

٦- يوسف (١٢) : ٤٣.

٧- أوضح المسالك : ٢ / ١٣٣

٨- البقره (٢) : ١٧.

٩- يوسف (١٢) : ٢٠.

١٠- نهج البلاغه : الخطبه ٢٥. الفرق بين العوض والبدل أنّ في العوض مقابله شيء بشيء بأن يدفع شيء من أحد الجانبين ويدفع من جانب آخر شيء في مقابله ، وفي البدل اختيار أحد الشئين على الآخر فقط من غير مقابله من الجانبين. فتأمل.

خامسها : الإلصاق ، (١) حقيقه ومجازا نحو : «أمسكت بزيد» و «مررت به».

سادسها : الظرفيه ، نحو قوله تعالى : «نَجِّنَاهُمْ بِسَحْرِ» (٢).

سابعها : المصاحبه ، نحو قوله تعالى : «قِيلَ يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ مِنَّا وَبَرَكَاتٍ عَلَيْكَ» (٣).

ثامنها : التبويض ، نحو قوله تعالى : «عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ» (٤).

تاسعها : المجاوزه ، نحو قوله تعالى : «فَسئَلُ بِهِ خَيْرًا» (٥).

عاشرها : السببيه ، نحو قول أبي طالب عليه السلام في مدح النبي صلى الله عليه وآله :

وأبيض يستسقى الغمام بوجهه

ثمال اليتامى عصمه للأرامل (٦)

«في»

«في» تأتي على وجوه :

أحدها : الظرفيه حقيقه كقوله تعالى : (الم ، غُلِبَتِ الرُّومُ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ فِي بَضْعِ سِنِينَ) (٧) ومجازا

كقوله تعالى : «وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ» (٨).

ثانيها : المصاحبه ، نحو قوله تعالى : «فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ» (٩).

ثالثها : السببيه ، نحو قول الصادق عليه السلام : «إن امرأه عذبت في هره ربطتها حتى ماتت عطشا» (١٠).

«على»

«على» تأتي على وجوه :

أحدها : الاستعلاء ، حقيقه ، نحو قوله تعالى : (وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ) ، (١١) و

ص : ١٦٣

١- هو اتصال شيء بشيء.

٢- القمر (٥٤) : ٣٤.

٣- هود (١١) : ٤٨.

٤- الإنسان (٧٦) : ٤.

٥- الفرقان (٢٥) : ٥٩.

٦- «الشمال» : الملجأ و «الأرامل» : جمع «أرمل» وهي المرأة التي مات زوجها.

٧- الروم (٣٠) : ١ - ٤.

٨- البقره (٢) : ١٧٩.

٩- القصص (٢٨) : ٧٩.

١٠- بحار الأنوار : ٦١ / ٢٦٧ ، ح ٢٥.

١١- المؤمنون (٢٣) : ٢٢.

مجازاً ، نحو : «علیّ دین».

ثانيها : الظرفية ، نحو قوله تعالى : «وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا».(١)

ثالثها : المجاوزة ، نحو قول الشاعر :

إذا رضيت عليّ بنو قشير

لعمر الله أعجبنى رضاها

رابعها : المصاحبة ، نحو قوله تعالى : «وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ».(٢)

«عن»

«عن» تأتي على وجوه :

أحدها : المجاوزة ، (٣) نحو : «رميت السهم عن القوس».

ثانيها : البدل ، نحو قوله تعالى : «وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا».(٤)

ثالثها : الاستعلاء ، نحو قوله تعالى : «وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنْ نَفْسِهِ».(٥)

رابعها : التعليل ، نحو قوله تعالى : «وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ».(٦)

الكاف

الكاف تأتي على وجوه :

أحدها : التشبيه ، نحو : «زيد كالأسد».

ثانيها : التعليل ، نحو قوله تعالى : «وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ» ، (٧) أي : لهدايتته إياكم.

ثالثها : التوكيد وهي الزائدة ، نحو قوله تعالى : «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ» ، (٨) أي : ليس شيء مثله.

«إلى» و «حتى»

معنى «إلى» و «حتى» انتهاء الغاية زمنيّة أو مكانيّة ، نحو قوله تعالى : «مِنَ الْمَسْجِدِ

١- القصص (٢٨) : ١٥.

٢- البقره (٢) : ١٧٧.

٣- قال الدسوقي : وهى بعد شىء عن المجرور بها بسبب اتحاد مصدر الفعل المتعدى بها ، فمعنى «سافرت عن البلد» : بعدت عن البلد بسبب السفر.

٤- البقره (٢) : ٤٨.

٥- محمّد صلى الله عليه وآله (٤٧) : ٣٨.

٦- هود (١١) : ٥٣.

٧- البقره (٢) : ١٩٨.

٨- الشورى (٤٢) : ١١.

الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى» ، (١) ونحو (أَتِمُّوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ) (٢) ونحو «أَكَلتِ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا» ونحو : «سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ». (٣) وإنما يجزّب «حَتَّى» في الغالب آخر أو متّصل بآخر كما مثلنا ، فلا يقال : «سهرت البارحة حَتَّى نصفها».

«كى»

معنى «كى» التعليل ومعنى الواو والتاء القسم ومعنى مذ ومنذ ابتداء الغايه إن كان الزمان ماضيا ، نحو : «ما رأيتَه مذ - أو منذ - يوم الجمعة» والظرفيه إن كان حاضرا ، نحو : «ما رأيتَه مذ - أو منذ - يومنا» وبمعنى «من» و «إلى» معا إن كان معدودا ، نحو : «ما رأيتَه مذ - أو منذ يومين».

«رب»

«رب» للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا ، فالأوّل كقول النبي صلى الله عليه وآله : «فربّ كاسيه في الدّنيا عاريه في الآخرة». (٤)

والثاني كقوله :

ألا ربّ مولود وليس له أب

وذى ولد لم يلدّه أبوان.

يريد بذلك عيسى و آدم عليهما السلام. (٥)

ص: ١٦٥

١- الإسراء (١٧) : ١.

٢- البقره (٢) : ١٨٧.

٣- القدر (٩٧) : ٥.

٤- صحيح البخارى : ١ / ٣٧.

٥- وضمير «لم يلدّه» راجع إلى ذى ولد. وأصله «لم يلدّه» فسكنت الدال تشبيها بباء «كيف» ، فالتقى ساكنان فحرّكت الدال بالفتح اتباعا للياء أو بالضمّ اتباعا للهاء. كذا في التصريح. قال ابن مالك في بيان معانى الحروف : بعض ويّن وابتدى في الأمكنه بمن وقد تأتى لبدء الأزمنه وزيد في نفى وشبهه فجر نكره كما لباغ من مفر للاثتها حَتَّى ولام والى ومن وباء يفهمان بدلا واللّام للملك وشبهه وفي تعديه أيضا وتعليل قفى وزيد والظرفيه استبن بيا وفى وقد يبيّنان السببا بالبا استعن وعدّ عوّض ألصق ومثل مع ومن وعن بها انطق على للاستعلا ومعنى فى وعن وعن تجاوزا عنى من قد فظن وقد تجى موضع بعد وعلى كما على موضع عن قد جعلنا شبّه بكاف وبها التعليل قد يعنى وزائدا لتوكيد ورد

فصل : من هذه الحروف ما لفظه مشترك بين الحرفيه والاسميه وهو خمسه :

أحدها : الكاف ، واسميتها مخصوصه بالضروره عند سيبويه والمحققين .

وقال كثير - منهم الفارسي والأخفش - : «لا تختص بالضروره» ، وجوزوا في نحو «زيد كالأسد» أن تكون الكاف في موضع رفع و «الأسد» مخفوضا بالإضافة .

الثاني والثالث : «عن» و «على» ، ويشترط في اسميتهما تقدم «من» عليهما ، كقوله :

فلقد أراني للزّماح دريته

من عن يميني مرّه وأمامي (١)

أى : من جانب يميني .

وقوله :

غدت من عليه بعد ماتمّ ظمّوها

تصلّ وعن قيض بزيزاء مجهل (٢)

أى : غدت من فوقه .

والرابع والخامس : مذ ومنذ ، ويستعملان اسمين في موضعين :

أحدهما : أن يدخل على اسم مرفوع ، نحو : «ما رأيت مذ - أو منذ - يومان» و «ما رأيت مذ - أو منذ - يوم الجمعة» وهما حينئذ مبتدئان وما بعدهما خبر ، والتقدير : أمد انقطاع الرّؤية يومان وأول انقطاع الرّؤية يوم الجمعة .

وقال أكثر الكوفيين : هما ظرفان مضافان لجمله حذف فعلها وبقي فاعلها والأصل : «مذ - أو منذ - كان يومان» . (٣)

ص : ١٦٦

١- «دريته» : الحلقه التي يتعلّم عليها الطعن والرمى . وهى مفعول ثان ل «أرى» .

٢- «غدت» : سارت والضمير المستتر فيه يرجع إلى «القطاه» والضمير فى «عليه» راجع إلى الفرخ . و «الظّمؤ» مدّه صبرها عن الماء . «تصلّ» : تصوّت أحشاؤها من العطش . وقوله «عن قيض» عطف على قوله «من عليه» و «القيض» القشر الأعلى من البيض . و «زيزاء» : أرض غليظه . و «مجهل» : المكان الذى ليس له أعلام يهتدى بها .

٣- قال ابن مالك : واستعمل اسما وكذا عن وعلى من أجل ذا عليهما من دخلا ومذ ومنذ اسمان حيث رفعاً أو اوليا الفعل

كجئت مذدعا وإن يجزّأ في مضى فكمنا هما وفي الحضور معنى في استبن وضمير «استعمل» راجع إلى الكاف.

الثانى : أن يدخلا على الجملة فعلية كانت - وهو الغالب - كقول الشاعر :

ما زال مذ عقدت يده إزاره

فسما فأدرك خمسه الأشبار

أو اسميه ، كقول الشاعر :

ما زلت أبغى المال مذ أنا يافع

وليدا وكهلا حين شبت وأمردا

وهما حينئذ ظرفان باتفاق.

فصل : تزداد كلمه «ما» بعد «من» و «عن» والباء ، فلا تكفها عن عمل الجرّ ، نحو : (مِمَّا حَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا) (١) و (عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ) (٢) و «فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ». (٣)

وتزداد أيضا بعد الكاف و «ربّ» فتكفهما عن العمل فيدخلان حينئذ على الجمل كقول الشاعر :

أخ ماجد لم يخزنى يوم مشهد

كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه (٤)

وقول الشاعر :

ربّما أوفيت فى علم

ترفعن ثوبى شمالات (٥)

وقد لا تكفهما عن العمل ، نحو :

ربّما ضربه بسيف صقيل

بين بصرى وطعنه نجلاء (٦)

وقوله :

ص : ١٦٧

١- نوح (٧١) : ٢٥.

٢- المؤمنون (٢٣) : ٤٠.

٣- آل عمران (٣) : ١٥٩.

٤- «مضارب» : جمع مضرب. ومضرب السيف : حدّه.

٥- «أوفيت في علم» : نزلت على جبل. و «شمالات» : جمع شمال وهي ريح تهبّ من ناحيه القطب. و «ترفعن» : أصله ترفع زیدت فيه نون التأكيد الخفيفه للضروره.

٦- «بصرى» : بلد بالشام. واضيف «بين» إلى «بصرى» - مع أنّه لا يضاف إلّا إلى متعدّد - لاشتمالها على أماكن أو على تقدير مضاف ، أى : أماكن بصرى و «طعنه» عطف على ضربه و «نجلاء» : واسعه.

وننصر مولانا ونعلم أنّه

كما النَّاس مجروم عليه وجارم (١)

فصل : تحذف «ربّ» ويبقى عملها بعد الفاء كثيرا ، كقول الشاعر :

فإن أهلك فذى لهب لظاه

علّى يكاد يلهب التهابا (٢)

أى : فربّ ذى لهب.

وبعد الواو أكثر ، نحو :

وسائله تسائل ما لقينا

ولو شهدت أرتنا صابرينا

أى : وربّ سائله.

وبعد «بل» قليلا ، نحو :

بل بلد ذى صعد وآكام

تخشى مراديه وهجر ذوّاب (٣)

أى : بل ربّ بلد.

وبدونهنّ أقلّ ، نحو :

رسم دار وقتت فى طلله

كدت أقضى الحياه من جلله

وقد يحذف غير «ربّ» ويبقى عمله. وهو ضربان :

سماعى ، كقول رؤبه : «خير والحمد لله» جوابا لمن قال له : «كيف أصبحت؟» ، أى : على خير.

وقياسى ، كقولك : «بكم درهم اشتريت ثوبك؟» أى : بكم من درهم (٤)؟

- ١- قال ابن مالك : وبعد من وعن وباء زيد ما فلم يعق عن عمل قد علما وزيد بعد ربّ والكاف فكف وقد يليهما وجزّ لم يكف
- ٢- شرح شواهد مغنى اللبيب : ١ / ٤٦٦
- ٣- شرح أبيات مغنى اللبيب : ٣ / ١٨٩
- ٤- قال ابن مالك : وحذفت ربّ فجرت بعد بل والفا وبعد الواو شاع ذا العمل وقد يجزّ بسوى ربّ لدى حذف وبعضه يرى مطردا

متعلق الجارّ والمجرور

لا بدّ لحرف الجرّ من التعلّق بالفعل أو ما يشبهه أو ما أوّل بما يشبهه أو ما فيه رائحته ، فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجودا قدر ، كما سيأتى.

فالأوّل نحو : (أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ) والثانى نحو : («غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ»).^(١) والثالث نحو : (وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُ) ، ^(٢) فالجارّ يتعلّق ب «إله» لتأوّل ب «معبود» ، والرابع نحو : «زيد حاتم فى بلدكم» ، ف «فى» متعلّق ب «حاتم» لكونه بمعنى «جواد».

ومثال التعلّق بالمحذوف قوله تعالى : (وَإِلَىٰ تُمُودَ أَخَاهُم صَالِحًا) ، ^(٣) بتقدير : «وأرسلنا» ، ولم يتقدّم ذكر الإرسال ، لكن ذكر النبيّ والمرسل إليهم يدلّ على ذلك.

والظرف كالجارّ والمجرور فيما ذكرنا.

ويستثنى من قولنا «لا بدّ لحرف الجرّ من متعلّق» امور :

منها : الحرف الزائد ، ك «من» فى قوله تعالى : «هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ». ^(٤)

ومنها : «ربّ» فى نحو : «ربّ رجل صالح لقيته» أو «لقيت» ، لأنّ مجرورها مفعول فى الثانى ومبتدأ فى الأوّل أو مفعول على حدّ «زيدا ضربته».

ومنها : كاف التشبيه ، نحو : «زيدا كالأسد».

ومنها : حرف الاستثناء ، وهو «خلا ، عدا وحاشا».

ص : ١٦٩

١- الحمد (١) : ٧.

٢- الزخرف (٤٣) : ٨٤.

٣- هود (١١) : ٦١.

٤- فاطر (٣٥) : ٣.

الإضافه نسبه اسم إلى آخر مع كون الثانى مجرورا ويسمى الأول مضافا والثانى مضافا إليه.

واختلف فى الجارّ للمضاف إليه ، فالجمهور على أنه المضاف ، وقيل : إنه الإضافة». وقيل : «إنه حرف جرّ

مقدّر وهو «فى» إذا كان الثانى ظرفا للأوّل ، نحو قوله تعالى : (مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) ، (١) و «من» إذا كان المضاف بعض المضاف إليه وصحّ الإخبار به عن المضاف ، نحو : «خاتم فضه» واللّام فى غير ذلك : نحو : «غلام زيد». (٢)

ثمّ أنّه إذا اريد إضافة اسم إلى آخر حذف ما فى المضاف من تنوين أو نون تلى علامه الإعراب - وهى نون التثنيه والجمع وملحقتهما - نحو قولك : «هذا ثوب زيد» وقوله تعالى (تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ) (٣) و «المُقيمي الصّلاه». (٤)

أقسام الإضافة

تنقسم الإضافة إلى قسمين : معنويّه ولفظيّه.

المعنويّه : ألا يكون المضاف صفه مضافه إلى معمولها. فهى على ضربين : إمّا ألا يكون المضاف صفه ، نحو : «غلام زيد» ، أو يكون صفه غير مضافه إلى معمولها ، نحو : «قاضى البلد». وتسمى معنويّه لأنها تفيد أمرا معنويّا وهو تعريف المضاف إن كان

ص : ١٧٠

١- سبأ (٣٤) : ٣٣.

٢- استفاد من كلام جماعه من النحويين أنّ الإضافة - لفظيّه أو معنويّه - تكون بمعنى «فى» أو «من» أو اللّام. وصرّح المحقّق الرضى رحمه الله بأنّ الإضافة اللفظيّه ليست بتقدير حرف الجرّ ولذا قال : «وفى العامل فى المضاف إليه اللفظى إشكال إن قلنا : إنّ العامل هو الحرف المقدّر إذ لا حرف فيه مقدّر. راجع : شرح الكافيه : ١ / ٢٧٢.

٣- المسد (١١١) : ١.

٤- الحجّ (٢٢) : ٣٥.

المضاف إليه معرفه كـ «غلام زيد» (١) وتخصيصه إن كان نكرة كـ «غلام امرأه».

واللفظية : أن يكون المضاف صفة مضافه إلى معمولها ، نحو : «ضارب زيد». والمضاف في هذه الإضافة لا ينفك عن تنكيره سواء اضيف إلى معرفه أو نكرة ولذلك وصف به النكرة كـ (هَيْدِيًّا بِالْعِجْبَةِ) (٢) ونصب على الحال كـ (ثَانِي عِطْفِهِ) (٣) ودخل عليه ربّ نحو : «ربّ راجينا عظيم الأمل».

وتسمّى لفظية لأنها أفادت تخفيف اللفظ بحذف التنوين والنون. (٤)

وصل «أل» بالمضاف

يجوز دخول «أل» على المضاف في الإضافة اللفظية وذلك في خمس مسائل :-

ص: ١٧١

١- إن قلت : «يمكن أن يكون لزيد غلمان كثيره ، فكيف يكون الإضافة في «غلام زيد» توجب التعريف؟». قال المحقق الرضى رحمه الله : «لا بدّ من الإشاره إلى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصيّة بزيد إمّا بكونه أعظم غلمانه أو أشهر بكونه غلاما له دون غيره أو يكون غلاما معهودا بينك وبين المخاطب. وبالجمله بحيث يرجع إطلاق اللفظ إليه دون سائر الغلمان وكذا كان نحو «ابن الزبير» و «ابن عباس» قبل العلميه. هذا أصل وضعها ثمّ قد يقال : «جائنى غلام زيد» من غير إشاره إلى واحد معين وذلك كما أنّ ذا اللّام فى أصل الوضع لواحد معيّن ثمّ قد يستعمل بلا إشاره إلى معيّن كما فى قوله : «ولقد أمرّ على اللّيم يسبني» وذلك على خلاف وضعه فلا تظنن من إطلاق قولهم فى مثل «غلام زيد» : أنّه بمعنى اللّام أنّ معناه ومعنى «غلام لزيد» سواء بل معنى «غلام زيد» واحد من غلمانه غير معيّن ومعنى «غلام زيد» الغلام المعيّن من غلمانه - إذا كان له غلمان جماعه - أو ذلك الغلام المعلوم لزيد إن لم يكن له إلّا واحد. شرح الكافيه للمحقق الرضى رحمه الله : ١ / ٢٧٤

٢- المائده (٥) : ٩٥.

٣- الحجّ (٢٢) : ٩.

٤- قال ابن مالك : نونا تلى الإعراب أو تنوينا ممّا تضيف احذف كطور سينا والثانى اجرر وانو من أو فى إذا لم يصلح إلّا ذاك واللّام خذا لما سوى ذينك واخصص أولا- أو أعطه التّعريف بالّذى تلا وأن يشابه المضاف يفعل وصفا فعن تنكيره لا يعزل كربّ راجينا عظيم الأمل مروّع القلب قليل الحيل وذى الإضافة اسمها لفظية وتلك محضه ومعنويّه

إحداها : أن يكون المضاف إليه ب «أل» ، كقول الفرزدق :

أبأنا بهم قتلى وما فى دمائها

شفاء وهنّ الشّافيات الحوائم (١)

الثانية : أن يكون المضاف إليه مضافا لما فيه «أل» ، نحو : «زيد الضارب رأس الجانى».

الثالثة : أن يكون المضاف إليه مضافا إلى ضمير يرجع إلى ما فيه «أل» ، نحو : «مررت بالضارب الرّجل والشاتمه». ومنع المبرد هذه.

وجوّز الفراء إضافه الوصف المحلّى ب «أل» إلى المعارف كلّها ، ك «الضارب زيد» و «الضارب هذا» بخلاف «الضارب رجل».

الرابعة : أن يكون المضاف متنى ، نحو : «مررت بالضّاربي زيد».

الخامسة : أن يكون المضاف جمع المذكر السالم ، نحو : «هولاء الضّاربو زيد».

كسب التّأنيث من المضاف إليه وعكسه (٢)

قد يكتسب المضاف المذكر من المضاف إليه المؤنث التّأنيث وبالعكس ، بشرط جواز الاستغناء عنه بالمضاف إليه ، كقول الشاعر :

وتشرق بالقول الذى قد أذعته

كما شرقت صدر القناه من الدّم

فأنت «شرقت» مع أنّه مسند إلى مذكّر وهو «الصدر» لأنّه اكتسب التّأنيث من القناه.

وقول الشاعر :

إناره العقل مكسوف بطوع الهوى

وعقل عاصى الهوى يزداد تنويرا

فذكّر «مكسوف» - مع أنّه خبر عن مؤنث وهو «إناره» - لأنّها اكتسبت التذكير من

- ١- «أبأنا» : قتلنا والضمير فى «بها» و «هنّ» للسيوف وفى «دمائها» للقتلى ، و «الحوائم» : العطاش التى تحوم حول الماء ، جمع حائمه من الحوم وهو الطواف حول الماء وغيره. و «الشافيات» : جمع شافيه اسم فاعل من الشفاء والمعنى : قتلنا بالسيوف وليس فى دماء القتلى التى تهريقها السيوف شفاء وإنما السيوف هى الشافيات لأنها آله السفك ولولاها ما حصل السفك.
- ٢- قال ابن مالك : ووصل أل بذا المضاف مغتفر إن وصلت بالثان كالجعد الشعر أو بالذى له أضيف الثانى كزيد الضارب رأس الجانى وكونها فى الوصف كاف إن وقع مثنى أو جمعا سبيله أتبع

إضافتها إلى العقل. فإن لم يصلح المضاف للحذف والاستغناء بالمضاف إليه عنه لم يجز التأنيث ، فلا تقول : «قامت غلام هند» ولا «قام امرأه زيد» لعدم صلاحية المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف إليه. (١)

فصل : ذهب البصريون إلى أنه لا يضاف اسم لمرادفه ولا موصوف إلى صفتة ولا صفتة إلى موصوفها ، لأن المضاف يتعرّف أو يتخصّص بالمضاف إليه والشىء لا يتعرّف إلّا بغيره. ومن ثمّ أولوا ما أوهم ذلك. فمن الأوّل قولهم : «جاءنى سعيد كرز» ، وتأويله أن يراد بالأوّل المسمّى وبالثانى الاسم ، فكأنه قال : «جاءنى مسمّى كرز» أى : مسمّى هذا الاسم.

ومن الثانى قولهم : «مسجد الجامع» وتأويله أن يقدر موصوف ، أى : «مسجد المكان الجامع» ، ومن الثالث قولهم : «جرد قطيفه» وتأويله أن يقدر موصوف أيضا وإضافه الصفه إلى جنسها ، أى : «شىء جرد من جنس القطيفه». (٢)

وذهب الكوفيون إلى جواز الإضافة فى جميع ذلك من غير تأويل.

ممتنع الإضافة وواجب الإضافة

الغالب على الأسماء أن تكون صالحه للإضافة والإفراد ، وبعض الأسماء يمتنع إضافته كالمضمرات والإشارات والموصولات وأسماء الشرط والاستفهام سوى «أى» فى الثلاثه.

ومنها ما هو واجب الإضافة إلى مفرد أو جمله.

فالأوّل نوعان :

أحدهما : ما يلزم الإضافة معنى دون لفظ ، نحو : «كلّ» و «بعض» و «أى» ، نحو : (وَكُلُّ فِى فَلَكَ يَسْبِحُونَ) (٣) و (فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ) (٤) و «أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى». (٥)

ص : ١٧٣

- ١- قال ابن مالك : وربّما أكسب ثان أوّلا تأنيثا إن كان لحذف موهلا
- ٢- قال ابن مالك : ولا يضاف اسم لما به اتّحد معنى وأوّل موهلا إذا ورد
- ٣- يس (٣٦) : ٤٠.
- ٤- البقره (٢) : ٢٥٣.
- ٥- الإسراء (١٧) : ١١٠.

والثانى : ما يلزم الإضافة لفظا ومعنى وهو ثلاثه أنواع : ما يضاف للظاهر والمضمر ، نحو : «كلا» و «كلتا» و «عند» وغيرها.

وما يختص بالظاهر ، ك «اولى» و «أولات» و «ذى» و «ذات» ، نحو قوله تعالى : (نَحْنُ أَوْلُوا قُوَّةٍ) ، (١) (وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ) ، (٢) (وَذَا التُّونِ) (٣) و (ذاتٌ بِهِجِهٍ) (٤) وما يختص بالمضمر وهو نوعان : ما يضاف لكل مضمر وهو «وحد» ، نحو قوله تعالى : (إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحِدَهُ) ، (٥) وما يختص بضمير المخاطب وهى «لبيك» بمعنى إقامة على إجابتك بعد إقامه و «سعديك» بمعنى إسعادا لك بعد إسعاد و «دواليك» بمعنى تداولا بعد تداول.

وشدّ إضافة «لبي» إلى ضمير الغائب ، ومنه قوله : «لقلت لبي له لمن يدعونى».

وإلى الظاهر فى نحو قوله :

دعوت لما نابنى مسورا

فلبى فلبى يدى مسور

والثانى (أى : ما هو واجب الإضافة إلى الجملة) على قسمين :

أحدهما : ما يضاف إلى الجملة الاسمية والفعليه وهو «إذ» و «حيث» ، نحو قوله تعالى : (وَأذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ) (٦) و (وَأذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا) (٧) و «جلست حيث جلس زيد» و «حيث زيد جالس» وشدّ اضافة حيث إلى المفرد ، كقوله :

أما ترى حيث سهيل طالعا

نجما يضىء كالشهاب لامعا

وقد يحذف ما أضيفت إليه «إذ» للعلم به ، فيجاء بالتنوين عوضا منه ، كقوله تعالى : (وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ) ، (٨) أى : يوم إذ غلبت الروم.

وثانيهما : ما يختص بالجملة الفعلية وهو «إذا» نحو قوله تعالى : (إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ) ، (٩) وأجاز الكوفيون والأخفش وقوع المبتدأ بعدها.

١- النمل (٢٧) : ٣٣.

٢- الطلاق (٦٥) : ٤.

٣- الأنبياء (٢١) : ٨٧.

٤- النمل (٢٧) : ٦٠.

٥- غافر (٤٠) : ١٢.

٦- الأنفال (٨) : ٢٦.

٧- الأعراف (٧) : ٨٦.

٨- الروم (٣٠) : ٤.

٩- الطلاق (٦٥) : ١.

ما كان بمنزله «إذ» - في كونه ظرفا ماضيا غير محدود - يجوز إضافته إلى ما تضاف إليه «إذ» من الجمل الاسمي والفعلي، وذلك نحو: «حين ووقت وزمان ويوم» - إذا أريد بها الماضي - فتقول: «جئتك حين جاء زيد» و «حين زيد جاء». وكذلك الباقي.

وما كان بمنزله «إذا» - في كونه ظرفا مستقبلا غير محدود - يجوز إضافته إلى الجملة الفعلية فقط، فتقول: «أجيئك حين يجيء زيد».

والمحدود منهما لا يضاف إلى الجملة بل يضاف إلى المفرد، نحو: «شهر كذا وحول كذا».

فصل: ويجوز في مشبه «إذ» و «إذا» الإعراب على الأصل في الأسماء، والبناء حملا عليهما، فإن كان ما وليه فعلا مبتدئا فالبناء أرجح عند البصريين للتناسب، وقد روى بالوجهين قوله:

على حين عاتبت المشيب على الصبا

وقلت ألمّا أصح والشيب وازع

وإن كان فعلا معربا أو جملة اسمية، فالإعراب أرجح عند الكوفيين وواجب عند البصريين. (١)

فصل: من الأسماء الملازمة للإضافه لفظا ومعنى «كلا» و «كلتا» ولا يضافان إلّا إلى معرفة دالّة على اثنين بلفظ واحد، نحو: «جاءني كلا الرجلين وكلتا المرأتين». ولذلك لا يجوز «كلا رجلين» و «كلا زيد» و «كلا زيد وعمرو». (٢)

ص: ١٧٥

١- قال ابن مالك: وألزموا إضافه إلى الجمل حيث وإذ وإن ينون يحتمل أفراد إذ وما كإذ معنى كإذ أضف جوازا نحو حين جانبذ وابن أو أعرب ما كإذ قد أجريا واختر بنامتلو فعل بنيا وقبل فعل معرب أو مبتدا أعرب ومن بنى فلن يفندا وألزموا إذا إضافه إلى جمل الأفعال كهن إذا اعتلى

٢- قال ابن مالك: لمفهم اثنين معرّف بلا تفرّق اضيف كلتا وكلا

فصل : من الأسماء الملازمه للإضافه «أى» وهى صفة وموصوله واستفهاميه وشرطيّه.

أمّا الصفه - والمراد بها ما كان صفة للنكره أو حالا- من معرفه - فلا- تضاف إلّا إلى نكره ، نحو : «مررت برجل أى رجل» و «مررت بزید أى فتى».

وأمّا الموصوله فلا تضاف - عند الأكثر - إلّا إلى معرفه ، فتقول : «يعجبني أيهم قائم» وقال ابن عصفور : إنّها تضاف إلى نكره أيضا ولكنه قليل ، نحو : «يعجبني أى رجلين قاما».

وأمّا الشرطيه والاستفهاميه فتضافان إلى المعرفه والنكره ، نحو قوله تعالى : (أَيُّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ) (١) و «فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ» (٢).

ثم إن «أى» فى الأوّل - كما علمت - لا- تضاف إلى المعرفه مطلقا ، أمّا فى الثلاثه الأخيره فتضاف إلى المعرفه إذا كانت مثناه نحو قوله تعالى : (فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ) (٣) أو مجموعه ، كقوله تعالى : (أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا) (٤) ولا- تضاف إليها مفرده إلّا إذا تكررتها ، نحو : «أى وأىك فارس الأحزاب».

أو قصدت الأجزاء ، كقولك : «أى زيد أحسن؟» أى : أى أجزاء زيد أحسن؟» ولذلك يجب بالأجزاء فيقال : عينه أو أنفه.

واعلم أنّ «أى» إن كان صفة فهى ملازمه للإضافه لفظا ومعنى كما تقدّم.

وإن كانت استفهاميه أو شرطيّه أو موصوله فهى ملازمه للإضافه معنى لا لفظا ، نحو : «أى رجل عندك؟» و «أى عندك؟» و «أى رجل تضرب أضرب».

و «أيا تضرب أضرب» و «يعجبني أيهم عندك» و «أى عندك» (٥).

ص: ١٧٤

١- القصص (٢٨) : ٢٨.

٢- الأعراف (٧) : ١٨٥.

٣- الأنعام (٦) : ٨١.

٤- الملك (٦٧) : ٢.

٥- قال ابن مالك : ولا- تضيف لمفرد معرف أيّا وإن كررتها فأضف أو تنو الأجزاء واخصصن بالمعرفه موصوله أيّا وبالعكس الصّفه وإن تكن شرطا أو استفهاما فمطلقا كمل بها الكلاما

فصل : من الأسماء الملازمه للإضافه «لذن» وهو ظرف لابتداء غايه زمان أو مكان مبنيّ إلّا في لغه قيس. ولا تخرج عن الظرفيه
إلّا بجرّها ب «من» - وهو كثير فيها - كقوله تعالى : «وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا» (١).

وإذا وقع «غدوه» بعد «لذن» يجوز القطع عن الإضافه ونصب «غدوه» على التمييز أو التشبيه بالمفعول به أو إضمار كان واسمها ،
والتقدير : «لذن كانت الساعه غدوه».

وحكى الكوفيون رفعها على إضمار «كان» تامه والتقدير : لذن كانت غدوه. لكنّ القياس والغالب في الاستعمال هو الجرّ.
ويعطف على «غدوه» المنصوبه بالجرّ مراعاه للأصل. وجوّز الأخفش النصب عطفا على اللفظ فتقول : «لذن غدوه وعشيه وعشيه».

ويجوز إضافتها إلى الجملة كقوله :

لزمنا لذن سالمتمونا وفاقكم

فلا يك منكم للخلاف جنوح (٢)

ومنها «مع» :

وهو اسم لمكان الاجتماع نحو : «جلس زيد مع عمرو» أو وقته نحو : «جاء زيد مع بكر» وهو معرب إلّا في لغه ربيعه فيبنى على
السكون ، ومنه قوله :

فريشى منكم وهوأى معكم

وإن كانت زيارتكم لماما (٣)

ولا ينفك عن الإضافه إلّا إذا وقع حالا بمعنى «جميع» كقوله :

بكت عيني اليسرى فلما زجرتها عن الجهل بعد الحلم أسكبتا معا (٤)

ومنها «غير» ونظائرها من حيث الإعراب والبناء :

وهى : قبل وبعد وحسب - بمعنى لا غير (٥) - وأوّل ودون واسماء الجهات الستّ -

ص: ١٧٧

١- الكهف (١٨) : ٦٥.

٢- قال ابن مالك : وألزموا اضافه لذن فجر ونصب غدوه بها عنهم ندر

٣- «الريش» : اللباس الفاخر أو المال ، «لماما» : وقتا بعد وقت.

٤- قال ابن مالك : ومع مع فيها قليل ونقل فتح وكسر لسكون يتصل

٥- أمّا «حسب» بمعنى «كاف» فلا ينفكّ عن الإضافة.

ك «يمين» و «شمال» و «وراء» و «أمام» و «فوق» و «تحت» - وعل. ولها أربعة أحوال : تبنى فى حاله منها وتعرب فى بقيتها. فتعرب إذا اضيفت لفظا ، نحو : «أصبت درهما لا- غيره» أو حذف المضاف إليه ونوى اللفظ والمعنى وتبقى فى هذه الحالة كالمضاف لفظا فلا تنون ، كقوله :

ومن قبل نادى كل مولى قرابه

فما عطفت مولى عليه العواطف

أو حذف المضاف إليه ولم ينو لفظه ولا معناه ، فتكون نكرة وتنون ، كقوله :

فساغ لى الشراب وكنت قبلا

أكاد أغص بالماء الحميم

وتبنى على الضمّ إذا حذف ما تضاف إليه ونوى معناه دون لفظه ، كقوله تعالى : «لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ». (١)

وحكى أبو على الفارسى : «ابدأ بذا من أول» بضم اللام ، على البناء لنيه المضاف إليه معنى ، والفتح على الإعراب لعدم نيه المضاف إليه لفظا ومعنى ، وإعرابها إعراب ما لا ينصرف للوصف ووزن الفعل ، والكسر على نيه المضاف إليه لفظا ومعنى.

وذكر ابن مالك «عل» فى عداد نظائر «غير» وهى كلمه توافق «فوق» فى معناها وفى بنائها على الضمّ إذا كانت معرفه كقوله :

ولقد سددت عليك كل ثنيه

وأتيت نحو بنى كليب من عل

أى : من فوقهم. وفى إعرابها إذا كانت نكرة ، كقوله :

مكّر مفرّ مقبل مدبر معا

كجلمود صخر حطّه السيل من عل

أى : من شىء عال.

قال ابن هشام :

وظاهر ذكر ابن مالك لها فى عداد هذه الألفاظ أنّها يجوز إضافتها وقد صرح الجوهري بذلك ، فقال : يقال : «أتيته من عل الدار». وقال جماعه - منهم ابن أبى الربيع - إنّ «عل» تخالف «فوق» فى أمرين : أنّها لا تستعمل إلّا مجروره ب «من» وأنّها لا تستعمل مضافه وهو الحق». (٢)

١- الروم (٣٠) : ٤.

٢- راجع : أوضح المسالك : ٢ / ٢٢٢. قال ابن مالك : واضمم بناء غيرا إن عدمت ما له اضيف ناويا ما عدما قبل كغير بعد حسب أوّل ودون والجهات أيضا وعل وأعرّبوا نصبا إذا ما نكّرا قبلا وما من بعده قد ذكرا

حذف المضاف أو المضاف إليه

يحذف المضاف لقيام قرينه تدلّ عليه ويقام المضاف إليه مقامه فيعرب بإعرابه ، كقوله تعالى : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ) ، (١) ،
أى : نكاحهنّ .

وقد يحذف ويبقى المضاف إليه على جزّه ، وشرط ذلك فى الغالب أن يكون المحذوف معطوفا على مضاف بمعناه ، كقوله :

أكلّ امرئ تحسبين امرأ

ونار توقد بالليل نارا

أى : كلّ نار .

ومن غير الغالب قراءه بعضهم : (تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ) ، (٢) بجزّ الآخره . والتقدير : «والله يريد باقى الآخره» .

ويحذف المضاف إليه ويبقى المضاف كحاله لو كان مضافا ، فلا- ينوّن ولا تردّ إليه النون لو كان مثنى أو مجموعا . وأكثر ما يكون ذلك إذا عطف على المضاف اسم مضاف إلى مثل المحذوف من الاسم الأول ، كقولهم : «قطع الله يد ورجل من قالها» .
أى : «يد من قالها» وقد يأتى ذلك من غير عطف ، كقول الشاعر :

ومن قبل نادى كلّ مولى قرابه

فما عطف مولى عليه العواطف

والتقدير : «ومن قبل ذلك» . (٣)

ص : ١٧٩

١- النساء (٤) : ٢٣ .

٢- الأنفال (٨) : ٦٧ .

٣- قال ابن مالك : وما يلى المضاف يأتى خلفا عنه فى الإعراب إذا ما حذف وربّما جزّوا المذى أبقوا كما قد كان قبل حذف ما تقدّما لكن بشرط أن يكون ما حذف مماثلا لما عليه قد عطف ويحذف الثانى فيبقى الأوّل كحاله إذا به يتّصل بشرط عطف وإضافه إلى مثل الذى له أضفت الأوّلا

الفصل بين المضاف والمضاف إليه

ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في الشعر.

وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز في السعه الفصل بينهما في ثلاثه مواضع :

إحداها : أن يكون المضاف مصدرا والمضاف إليه فاعله ، والفاصل إمّا مفعوله كقراءه عامر : «وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ» (١) وإمّا ظرفه ، كقول بعضهم : «ترك يوما نفسك وهوها سعى لها في رداها».

الثانيه : أن يكون المضاف وصفا والمضاف إليه إمّا مفعوله الأول والفاصل مفعوله الثاني ، كقوله تعالى : (فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفاً وَعَدِهِ رُسُلَهُ) ، (٢) في قراءه بعضهم بنصب «وعد» وجزر «رسل» ، أو ظرفه ، كقول الشاعر :

فرشني بخير لا أكونن ومدحتي

كناحت يوما صخره بعسيل (٣)

الثالثه : أن يكون الفاصل قسما ، كقولك : «هذا غلام والله زيد».

والفصل بغير ما ذكر مخصوص بالضروره ، كقول الشاعر :

كأن بردون أبا عصام

زيد حمار دق باللجام

أى : كأن بردون زيد يا أبا عصام. (٤)

المضاف إلى ياء المتكلم

يجب كسر آخر المضاف إلى ياء المتكلم إلا أن يكون منقوصا أو مقصورا أو مثني أو

ص : ١٨٠

١- الأنعام (٦) : ١٣٧. وقرأ الباقون : «كَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ». مجمع البيان : ٨ / ١٨٩.

٢- إبراهيم (١٤) : ٤٧.

٣- «رشني» : أمر من «راش» ومعناه : أصلح حالى. «ناحت» : اسم فاعل من «نحت الصخره» إذا سوّيته وحفرته. «عسيل» : مكنسه العطار التي يجمع بها العطر. وهى كناية عن كون سعيه ممّا لا فائده فيه مع حصول التعب.

٤- قال ابن مالك : فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولا أو ظرفا أجز ولم يعب فصل يمين واضطرارا وجدا بأجنبي أو بنعت أو

مجموعاً جمع سلامه لمذكر ، فيقال في «غلام» : غلاميّ. ويجوز حينئذ في الياء الفتح والسكون. (1)

أما المنقوص فادغمت ياؤه في ياء المتكلم وفتحت ياء المتكلم فتقول : «قاضي» رفعا ونصبا وجرا. وكذلك تفعل بالمشئى وجمع المذكور السالم في حاله الجرّ والنصب فتقول : «رأيت غلاميّ وزيديّ» و «مررت بغلاميّ وزيديّ».

وأما جمع المذكور السالم - في حاله الرفع - فتقلب او ياء ، لأنّ الواو والياء إذا اجتمعتا والأولى منهما ساكنه قبلت الواو ياء ، ثم ادغمت في الياء ، فإن كان قبلها ضمّه قبلت كسره للمناسبة ، نحو «زيديّ» ، وإن كان فتحه بقيت على حالها ، نحو : «مصطفى».

وأما المشئى - في حاله الرفع - فتفتح ياء المتكلم بعد الألف ، فتقول : «زيداي».

وأما المقصور فالمشهور في لغة العرب جعله كالمشئى المرفوع فتقول : «عصاي».

وهذيل تقلب ألفه ياء وتدغمها في ياء المتكلم وتفتح ياء المتكلم ، فتقول : «عصيّ» ومنه قوله :

سبقوا هويّ وأعنقوا لهواهم

فتخرّموا ولكلّ جنب مصرع (2) و (3)

ص: ١٨١

١- ويجوز في الإضافة المعنوية - مضافا إلى الوجهين - حذف الياء ، اكتفاء بالكسرة قبلها ، ك «غلام» ، وقلبها ألفا - بعد فتح ما قبلها - ك «غلاما» وقد تحذف الألف اكتفاء بالفتحة. أما الإضافة اللفظية ك «مكرمي» فقال الخضرى في حاشيته على شرح ابن عقيل (ج ٢ ، ص ٢١): «لا حذف ولا قلب لأنّها في نيّه الانفصال فلم تكن الياء كجزء الكلمة».

٢- الضمير في «سبقوا» يرجع إلى خمسه بنين للشاعر هلكوا جميعا في طاعون. و «أعنقوا لهواهم» : تبع بعضهم بعضا في الموت «تخرّموا» : حرمتهم المتيّه واحدا بعد واحد. والمراد بالهوى الموت. «مصرع» : اسم مكان من الصرع وهو الطرح على الأرض.

٣- قال ابن مالك : آخر ما اضيف لياا اكسر إذا لم يك معتلا كرام وقذى أو يك كابنين وزيدين فذى جميعها ليا بعد فتحها احتذى وتدغم ليا فيه والواو وإن ما قبل واو ضمّ فاكسره يهن وألّفا سلّم وفي المقصور عن هذيل انقلابها ياء حسن

يعمل المصدر عمل فعله سواء كان مضافا ، كقوله تعالى (لَوْ لَا دَفَعَ اللَّهُ النَّاسَ) (١) أو محلى ب «ال» كقول الشاعر :

ضعيف النكايه أعداءه

يخال الفرار يراخى الأجل (٢)

أو مجردا من الإضافة و «أل» ، كقوله تعالى : «أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا» (٣) والأول أكثر والثاني أندر والثالث أقيس.

وذكروا لإعمال المصدر شروطا :

أحدها : أن يحل محلّه فعل مع «أن» أو «ما» ، فيقدر ب «أن» إذا اريد المضى أو الاستقبال ، نحو : «عجبت من ضربك زيدا أمس أو غدا». والتقدير : «من أن ضربت زيدا أمس أو من أن تضرب زيدا غدا». وب «ما» إذا اريد به الحال ، نحو : «عجبت من ضربك زيدا الان» والتقدير : «مما تضرب زيدا الآن».

ثانيها : أن يكون مظهرا فلو اضمر لم يعمل ، فلا يقال : «ضربك المسىء حسن وهو المحسن قبيح» خلافا للكوفيين.

ثالثها : أن يكون مكبرا : فلو صغر لم يعمل ، فلا يجوز : «أعجبنى ضربيك زيدا». وقيل : «يعمل مصغرا».

رابعها : ألا يكون محدودا ، فلا يجوز : «أعجبنى ضربتك زيدا». وشذّ قوله :

يحايى به الجلد الذى هو حازم

بضربه كفيه الملا نفس راكب (٤)

ص : ١٨٢

١- البقره (٢) : ٢٥١.

٢- النكايه : مصدر «نكى العدوّ وفي العدوّ» بمعنى قهره بالقتل والجرح.

٣- البلد (٩٠) : ١٤ و ١٥.

٤- قوله «يحايى» أى : يحيى ، «به» : أى بسبب الماء ، و «الجلد» : القويّ وهو فاعل «يحايى» و «الحازم» : الضابط و «الملا» : التراب. والشاهد فى نصبه ب «ضربه». و «نفس راكب» مفعول «يحايى». يصف الشاعر مسافرا معه ماء فتيمّم وأحى بالماء نفس راكب كاد يموت عطشا.

خامسها : ألّا يكون موصوفا قبل العمل ، فلا يقال : «أعجبنى ضربك الشديد زيدا».

سادسها : ألّا يكون مثنى ولا- مجموعا فيجب أن يكون مفردا ، فلا يقال : «عجبت من ضربيك زيدا» و «عجبت من ضروبك زيدا». وأجاز بعض النحاه إعمال الجمع.

ثم إنّ للمصدر المضاف خمسة أحوال :

الأوّل : أن يضاف إلى فاعله ثمّ يأتي مفعوله ، نحو : «عجبت من شرب زيد العسل».

الثانى : أن يضاف إلى مفعوله ثمّ يأتى فاعله ، نحو : «عجبت من شرب العسل زيدا». وهو قليل.

الثالث : أن يضاف إلى الفاعل ثمّ لا يذكر المفعول نحو : «اللهمّ تقبّل دعائى» ، (١) أى : «دعائى إيتاك».

الرّابع : أن يضاف إلى المفعول ثمّ لا- يذكر الفاعل نحو قوله تعالى : (لا- يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ) ، (٢) أى : «من دعائه الخير».

الخامس : أن يضاف إلى الظرف ثمّ يرفع الفاعل وينصب المفعول ، نحو : «حبّ يوم عاقل لهوا صبا».

وتابع المجرور يجرّ على اللفظ أو يحمل على المحلّ فيرفع أو ينصب ، كقول بعض العرب : «عجبت من تساقط البيوت بعضها على بعض» ، برفع «بعضها» أو كسرهما.

وقوله :

قد كنت داينت بها حسّانا

مخافه الإفلاس والليّانا. (٣)

ف «الليّانا» معطوف على محلّ «الإفلاس».

تتمّه : يجوز فى تابع المفعول المجرور إذا حذف الفاعل - مع ما ذكر - الرّفْع على تقدير المصدر بحرف مصدرىّ موصول بفعل لم يسمّ فاعله.

ص: ١٨٣

١- مستدرک الوسائل : ٣ / ٣٩١.

٢- فضّلت (٤١) : ٤٩.

٣- داينت بها : أخذتها بدلا من دين لى عنده. وضمير «ها» راجع إلى أمه. و «الليّان : المطل والتسويّف فى قضاء الدّين. والمعنى

قد كنت أخذت هذه الامه من حسن بدلا عن دين لي عنده لمخافتى أن يفلس أو يمطنى فلا يؤدّينى حقّى.

يلحق بالمصدر فى الإعمال اسم المصدر وعرفه ابن مالك فى التسهيل بأنه : «هو ما ساوى المصدر فى الدلالة على معناه وخالفه بخلوه - لفظا وتقديرا - من بعض ما فى فعله دون تعويض». وذلك مثل «عطاء» فإنه مساو ل «إعطاء» معنى ومخالف له بخلوه من الهمزة الموجودة فى فعله لفظا وتقديرا ولم يعوّض منها شيء. بخلاف نحو «قتال» فإنه خلا من الف «قاتل» لفظا لا تقديرا ولذلك نطق بها فى بعض المواضع ، نحو : «قاتل قيتالا» لكنها انقلبت ياء لا نكسار ما قبلها. وبخلاف نحو «عده» فإنه خلا من واو «وعد» لفظا وتقديرا ولكن عوّض منها التاء. فهما مصدران لا اسما مصدر. أما نحو «وضوء» من قولك : «توضّأ وضوء» فإنه اسم مصدر لا مصدر لخلوه لفظا وتقديرا من بعض ما فى فعله ، من دون تعويض. وحقّ المصدر أن يتضمّن حروف فعله نحو «توضّأ توضّوء».

ثم إن اسم المصدر إن كان علما - ك «فجار» للفجرة - لم يعمل اتفاقا ، وإن كان ميميا فكالمصدر اتفاقا ، كقوله :

أظلوم إن مصابكم رجلا

أهدى السلام تحيه ظلم

وإن كان غيرهما لم يعمل عند البصريين ويعمل عند الكوفيين والبغداديين وعليه قوله :

أكفرا بعد ردّ الموت عنى

وبعد عطائك المائه الرّتاعا (1)

أبنية المصادر

اعلم أنّ للفعل الثلاثى ثلاثه أوزان :

ص: ١٨٤

١- الرّتاع : الرّتاعه من الإبل. قال ابن مالك : بفعله المصدر ألحق فى العمل مضافا أو مجرّدا أو مع أل إن كان فعل مع أن أو ما يحل محلّه ولاسم مصدر عمل وبعد جرّه الّذى اضيف له كمل بنصب أو برفع عمله وجرّ ما يتبع ما جرّ ومن راعى فى الإبتاع المحلّ فحسن

الأول : فعل وهو قد يكون متعدّيا كـ «ضرب» وقد يكون لازما ، كـ «قعد».

الثانى : فعل وهو أيضا يكون متعدّيا كـ «علم» ولازما كـ «سلم».

الثالث : فعل ولا يكون إلّا لازما ، كـ «ظرف».

أمّا فعل وفعل المتعدّيان فمصدرهما الفعل ، كالأكل والفهم.

وأمّا فعل اللازم فمصدره الفعل ، كالفرح ، إلّا إذا دلّ على لون فيجىء على الفعله كـ «سمر سمره».

وأمّا فعل اللازم فمصدره الفعول كالقعود ، إلّا إذا دلّ على امتناع فمصدره الفعال كـ «الإباء» ، أو على تقلّب فمصدره الفعال كالجولان أو على داء فمصدره الفعال كـ «السّعال» أو على سير فمصدره الفعيل ، كالرحيل أو على صوت فمصدره الفعال أو الفعيل كالصّراخ والصّهيل أو على حرفه أو ولايه فمصدره الفعالة كـ «تجر تجاره» و «سفر بينهم سفاره» إذا أصلح.

أمّا فعل فمصدره الفعولة أو الفعالة ، كـ «الصّعوبه» و «الفصاحه».

وما ذكرنا هو الغالب فى مصدر الفعل الثلاثى وقد يجىء على خلاف ذلك ، نحو : «سخط سخطا» و «علم علما» و «ذهب ذهابا» و «شكر شكرا» و «عظم عظمه». (1)

أمّا مصادر غير الثلاثى فهى قياسيه.

ف «أفعل» إذا كان صحيح العين يجىء مصدره على الإفعال ، كالإكram ، ومعتلّها كذلك ولكن تنقل حركتها إلى الفاء فتقلب ألفا وتحذف وتعوّض منها التاء ، كـ «أقام

ص: ١٨٥

١- قال ابن مالك : فعل قياس مصدر المعدى من ذى ثلاثه كردّ ردّا وفعل اللازم بابه فعل كفرح وكجوى وكشلى وفعل اللازم مثل قعدا له فعول باطراد كغدا ما لم يكن مستوجبا فعلا أو فعلا فادر أو فعلا فأول لذى امتناع كأبى والثان للذى اقتضى تقلبا للذا فعال أو لصوت وشمل سيرا وصوتا الفعيل كصهل فعوله فعالة لفعلا كسهل الأمر وزيد جزلا وما أتى مخالفا لما مضى فبابه التّقل كسخط ورضى

إقامه» وقد تحذف التاء ، نحو قوله تعالى : «وَأَقَامَ الصَّلَاةَ».(١)

و «فَعَّلَ» إذا كان صحيح اللام يجيء مصدره على التفعيل ، كالتسليم. ومعتلها كذلك ولكن تحذف ياء التفعيل وتعوض منها التاء فيصير وزنه التفعلة كالتزكية.

ويستغنون غالبا عن التفعيل ب «التفعلة» فيما لامه همزه ك «خَطَّأَ تَخَطَّاهُ وَتَخَطَّيْنَا».

و «تَفَعَّلَ» يجيء مصدره على تَفَعَّلَ ، نحو : تَعَلَّمَ تَعَلَّمَا.

و «فَاعَلَ» يجيء مصدره على الفاعل والمفاعله ، نحو : قَاتَلَ قِتَالًا وَمَقَاتَلَهُ وَيَمْتَنِعُ الْفَعَالُ فِيمَا فَاؤُهُ يَاءٌ ، نحو : يَاسِرٌ مِيَاسِرُهُ. و «تَفَاعَلَ» يجيء مصدره على تفاعَلَ ، نحو : تَضَارَبَ تَضَارَبَا.

وما أوله همزه وصل يكسر ثلثه وتزاد قبل آخره ألف فينقلب مصدرا ، نحو : اقْتَدَرَ اقْتِدَارًا واصْطَفَى اصْطِفَاءً وانْطَلَقَ انْطِلَاقًا واستخرج استخراجًا.

فإن كان استفعال معتل العين نقلت حركه عينه إلى الفاء وحذفت وعوض منها تاء التأنيث لزوما ك «أفعل» المعتل العين - نحو : استقام استقامه. وقد جاء بالتصحيح تنبيها على الأصل ، نحو : استحوذ استحواذا. ويستثنى من المبدؤ بهمزه الوصل ما كان أصله تفاعل أو تفعَّل ، نحو : أطاير وأطير - أصلهما تطاير وتطير - فإن مصدرهما لا يكسر ثلثه بل يضم ما يليه الآخر نظرا إلى الأصل ولا يزداد قبل آخره ألف ، فيقال : أطاير وأطير.

ويأتي مصدر «فعلل» على فعال وفعلله ، ك «دحرج دحرجا ودحرجه». و «مصدر تفعَّل» على تفعَّل ، نحو : «تدحرج تدحرجا».

وما خرج عما ذكرناه فشاذاً ، نحو : كذَّبَ كَذَّابًا ، تحمَّلَ تحمَّالًا.(٢)ه

ص: ١٨٦

١- الأنبياء (٢١) : ٧٣.

٢- قال ابن مالك : وغير ذى ثلاثه مقيس مصدره كقدس التقديس وزكه تزكيه وأجملا- أجمال من تجملا تجملا واستعد استعاده ثم أقم إقامه وغالبا ذا التا لزم وما يلي الآخر مد وافتحا مع كسر تلو الثان مما افتتحا بهمز وصل كاصطفى وضم ما يربع فى أمثال قد تلملما فعال أو فعلله لفعلا وأجعل مقيسا ثانيا لا أولا لفاعل الفعال والمفاعله وغير ما مر السماع عادله

مصدر المَرّه والهيئه

إذا اريد بيان المَرّه من مصدر الفعل الثلاثي يقال : «فعله» ، نحو : «ضربته ضربه. إلّا إذا كان بناء المصدر المطلق على «فعله» فيدلّ على المَرّه منه بالوصف ، نحو : «رحم رحمه واحده».

وإذا اريد بيان الهيئه منه يقال : «فعله» ، نحو : «جلس جلسه» إلّا إذا كان بناء المصدر المطلق على «فعله» فيدلّ على الهيئه بالصّرفه وشبهها ، نحو : «نشد الضّاله نشده عظيمه» أو «نشده الملهوف».

وتبنى المَرّه من غير الثلاثي بزياده التاء على مصدره المطلق كأنطلاقه واستخراجه. فإن كان بناء المصدر المطلق على التاء يدلّ على المَرّه منه بالوصف ، كإقامه واحده.

ولا يبنى من غير الثلاثي مصدر للهيئه إلّا شدّد من قولهم : «اختمرت خمره وتعمّم عمّه». (1)

إعمال اسم الفاعل

لا يخلو اسم الفاعل من أن يكون صله ل «ال» أو مجرّداً.

فإن كان مجرّداً عمل عمل فعله من الرفع والنصب بشرط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال ، نحو : «هذا ضارب زيدا الآن أو غداً». أمّا إذا كان بمعنى الماضي فلم يعمل بل

ص: ١٨٧

١- قال ابن مالك : وفعله لمَرّه كجلسه وفعله لهيئه كجلسه في غير ذى الثلاث بالتّاء المَرّه وشدّد فيه هيئه كالخمره

يجب إضافته ، تقول : «هذا ضارب زيد أمس». وأجاز الكسائي إعماله وجعل منه قوله تعالى : «وَكَلَّبَهُمْ بِاسِّطٍ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ» (١) وقال ابن هشام : «إنه على حكاية حال ماضيه». (٢)

ثم إن هذا الخلاف في عمل الماضي دون ال بالنسبة إلى عمل النصب لا لمطلق العمل ، لصحة قولك : «زيد قائم أبوه أمس». ويشترط أيضا اعتماده على استفهام أو نفي أو مخبر عنه أو موصوف ، نحو : «أضارب زيد عمرا» و «ما ضارب زيد عمرا» و «زيد ضارب أبوه عمرا» و «مررت برجل ضارب أبوه عمرا».

والاعتماد على الموصوف المقدر كالمذكور ومنه : «يا طالعا جبلا» ، أى : «يا رجلا طالعا جبلا».

واشترط جماعه لإعمال اسم الفاعل أيضا عدم كونه مصغرا ولا موصوفا خلافا للكسائي فيهما.

وإن كان اسم الفاعل صلة ل «ال» عمل مطلقا ، فتقول : «هذا الضارب زيدا الآن أو غدا أو أمس». هذا هو المشهور. وزعم جماعه - منهم الزماني - أنه إذا وقع صلة ل «أل» لا يعمل إلّا ماضيا. وزعم بعضهم أنه لا يعمل مطلقا وأن المنصوب بعده ياضمار فعل. (٣)

وكاسم الفاعل - في العمل والشروط - أمثله المبالغه ، كقول بعضهم : «أما العسل فأنا

ص: ١٨٨

١- الكهف (١٨) : ١٨.

٢- في حكاية الحال الماضيه طريقتان : الاولى : أن يقدر الفعل الماضى واقعا فى زمن المتكلم. الثانية : أن يقدر المتكلم نفسه موجودا فى زمن وقوع الفعل.

٣- قال ابن مالك : كفعله اسم فاعل فى العمل إن كان عن مضيّه بمعزل وولى استفهاما أو حرف ندا أو نفيا أو جا صفة أو مسندا وقد يكون نعت محذوف عرف فيستحقّ العمل الذى وصف وإن يكن صلة أل ففى المضى وغيره إعماله قد ارتضى

وتثنيه اسم الفاعل وجمعه وكذا تثنيه أمثله المبالغه وجمعها كالمفرد فى العمل وفى الشروط ، كقوله تعالى : (وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ) ، (٢) وقول الشاعر :

ثم زادوا أنهم فى قومهم

غفر ذنبهم غير فخر (٣)

فصل : يجوز فى اسم الفاعل الواجد لشروط العمل إضافته إلى ما يليه من مفعول ونصبه له ، فتقول ، «هذا ضارب زيد وضارب زيدا» فإن كان له مفعولان واضيف إلى أحدهما وجب نصب الآخر ، فتقول : «هذا معطى زيد درهما ومعطى درهم زيدا». وإذا اتبع المجرور ، يجوز فى التابع الجزّ مراعاة للفظ ، نحو : «هذا ضارب زيد وعمرو» والنصب مراعاة للمحلّ عند المشهور وعلى أضمار فعل عند سيبويه. (٤)

إعمال اسم المفعول

إشارة

يعمل اسم المفعول عمل الفعل المبني للمفعول بالشروط المذكورة فى اسم الفاعل ، فيرفع المفعول كما رفعه فعله ، تقول : «أمضروب الزيدان؟» كما تقول : «يضرب الزيدان».

وإن كان له مفعولان رفع أحدهما ونصب الآخر ، نحو : «زيد معطى أبوه درهما الآن أو غدا». (٥).

ص: ١٨٩

١- قال ابن مالك : فعال أو مفعال أو فعول فى كثره عن فاعل بديل فيستحق ما له من عمل وفى فعيل قلّ ذا وفعل

٢- الأحزاب (٣٣) : ٣٥.

٣- غفر : جمع غفور وهو من أمثله المبالغه. قال ابن مالك : وما سوى المفرد مثله جعل فى الحكم والشروط حيثما عمل

٤- قال ابن مالك : وانصب بنى الإعمال تلوا واخفض وهو لنصب ما سواه مقتض واجرر أو انصب تابع الذى انخفض كمبتغى جاه ومالا من نهض

٥- قال ابن مالك : وكلّ ما قرّر لاسم فاعل يعطى اسم مفعول بلا تفاضل فهو كفعل صيغ للمفعول فى معناه كالمعطى كفافا

يكتفى ثمّ قال : وقد يضاف ذا إلى اسم مرتفع معنى ك «محمود المقاصد الورع». يريد أنه يجوز فى اسم المفعول أن يضاف

إلى ما هو مرفوع به فى المعنى. وذلك بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير راجع للموصوف ونصب الاسم على التشبيه. تقول :

«الورع محموده مقاصده» ثمّ تقول : «الورع محمود المقاصد» بالنصب ثمّ تقول : «الورع محمود المقاصد» بالجزّ. وظاهر كلامه

أنّ اسم الفاعل لا يجوز إضافه إلى مرفوعه كما أشار إليه بقوله «وقد يضاف ذا». لكن يستفاد من كلام جماعه أنّ اسم الفاعل إذا

كان لازما وقصد ثبوت معناه فهو كاسم المفعول فى جواز إضافته إلى مرفوعه اتفاقا ، وإن كان متعديا لأكثر من واحد فلا يجوز

إضافته إلى مرفوعه اتّفاقا وإن كان متعدّيا لواحد ففيه خلاف. وصرّح الأزهرى بأنّ إضافه اسم المفعول إلى مرفوعه أيضا فيما كان فيه معنى الثبوت. فتدبّر.

يأتي اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المجرد على وزن «فاعل» بكثرة في «فعل» متعديا كان كـ «ضرب» أو لازما كـ «ذهب» ويأتي قليلا على غير «فاعل» كـ «شيخ» ، وفي «فعل» متعديا كـ «شرب». أما «فعل» اللازم و «فعل» فهو قليل فيهما.

ويصاغ الوصف من «فعل» اللازم ، على «فعل» في الأعراض كـ «فرح» و «أفعل» في الألوان والخلق ، كـ «أخضر» و «أعور» و «فعلان» فيما دلّ على الامتلاء وحراره الباطن كـ «شبعان» و «عطشان ويصاغ الوصف من «فعل» على «فعل» كـ «ظريف» و «فعل» كـ «ضخم» ودونها «أفعل» كـ «أخطب» و «فعل» كـ «بطل» و «فعال» كـ «جبان» و «فعال» كـ «شجاع» و «فعل» كـ «جنب» و «فعل» كـ «عفر». وجميع هذه الصفات صفات مشبهة إلما فاعلا. نعم ، إذا دلّ على الثبوت فهو أيضا صفة مشبهة ، كـ «ظاهر القلب». (١)

ص: ١٩٠

١- قال ابن مالك : كفاعل صغ اسم فاعل إذا من ذى ثلاثه يكون كغذا وهو قليل في فعلت وفعل غير معدى بل قياسه فعل وأفعل فعلان نحو أشر ونحو صديان ونحو الأجهر وفعل أولى وفعيل بفعل كالضخم والجميل والفعل جمل وأفعل فيه قليل وفعل وبسوى الفاعل قد يغنى فعل

واسم الفاعل من غير الثلاثي يأتي بلفظ مضارعه يأتیان ميم مضمومه مكان حرف المضارعه وكسر ما قبل الآخر ، ك «مستخرج» و «متعلم» و «مدحرج».

ويأتي اسم المفعول من الثلاثي المجرد على وزن «مفعول» ك «مضروب» ومن غيره كاسم الفاعل لكن يفتح ما قبل الآخر ، نحو «مستخرج» و «مدحرج».

وقد ينوب «فعليل» عن «مفعول» نحو : «مررت برجل جريح» أي : مجروح. (١)

إعمال الصفة المشبهة

عرّفها جماعه من النحويين بأنها «ما دلّ على حدث وفاعله على معنى الثبوت». أي الاستمرار واللزوم. (٢)

ص: ١٩١

١- قال ابن مالك : وزنه المضارع اسم فاعل من غير ذى الثلاث كالمواصل مع كسر متلوّ الأخير مطلقا وضمّ ميم زائد قد سبقا وإن فتحت منه ما كان انكسر صار اسم مفعول كمثل المنتظر وفي اسم مفعول الثلاثي اطرّد زنه مفعول كآت من قصد وناب نقلا عنه ذو فعيل نحو فتاه أو فتى كحيل

٢- قال المحقق الرضى رحمه الله : العدى أراه أنّ الصّيفه المشبهه كما أنّها ليست موضوعه للحدوث فى زمان ، ليست أيضا موضوعه للاستمرار فى جميع الأزمنه ، لأنّ الحدوث والاستمرار قيدان فى الصّيفه ، ولا دليل فيها عليها ، فليس معنى «حسن» فى الوضع إلّا ذو حسن ، سواء كان فى بعض الأزمنه أو جميع الأزمنه ، ولا دليل فى اللفظ على أحد القيدين فهو حقيقه فى القدر المشترك بينهما ، وهو الاتصاف بالحسن لكن لمّا أطلق ذلك ولم يكن بعض الأزمنه أولى من بعض ولم يجز نفيه فى جميع الأزمنه - لأنك حكمت بثبوتها فلا بدّ من وقوعه فى زمان - كان الظاهر ثبوتها فى جميع الأزمنه إلى أن تقوم قرينه على تخصّصه ببعضها كما تقول : «كان هذا حسنا فقيح أو سيصير حسنا أو هو الآن حسن فقط» فظهوره فى الاستمرار ليس وضعيا. شرح الكافيه ٢ : ٢٠٥ وقال ابن مالك : صفة استحسّن جرّ فاعل معنى بها المشبهه اسم فاعل فخرج نحو «زيد ضارب أبوه» ، فإنّ إضافه الوصف فيه إلى الفاعل ممتنع لئلا توهم الإضافة إلى المفعول ، ونحو «زيد كاتب أبوه» فإنّ إضافه الوصف فيه وإن كانت لا تمتنع لعدم اللبس لكنّها لا تحسن ، لأنّ الصّفه لا تضاف لمرفوعها حتّى يقدر تحويل إسنادها عن مرفوعها إلى ضمير موصوفها. فتأمل.

وتفترق عن اسم الفاعل بامور :

منها : أنّها تصاغ من اللازم دون المتعدّي ، كـ «حسن» (١) وهو يصاغ منهما كـ «قائم» و «ضارب».

ومنّها : أنّها تكون مجارياً للمضارع في تحرّكه وسكونه كـ «ظاهر القلب» وغير مجارياً له ، كـ «حسن» ولا يكون اسم الفاعل إلّا مجارياً له.

ومنّها : أنّ منصوبها لا يتقدّم عليها بخلاف منصوبه. فلا يقال : «زيد وجهه حسن» بخلاف «زيد عمرا ضارب».

ومنّها أنّ معمولها لا يكون إلّا سببياً ، أي : متصلاً بضمير موصوفها ، إمّا لفظاً نحو : «زيد حسن وجهه» وإمّا معنى نحو : «زيد حسن الوجه» أي : منه. وقيل : إنّ أَل خلف عن المضاف إليه. بخلاف اسم الفاعل ، فإنّ معموله يكون سببياً وأجنبيّاً ، نحو : «زيد ضارب غلامه وعمرا» (٢).

ثمّ إنّ الصفة المشبهة إمّا أن تكون بالألف واللّام أو مجرّده منها ، وعلى كلّ من التقديرين لا يخلو المعمول من أحوال ستّة :

الأوّل : أن يكون المعمول بأل ، نحو : «الحسن الوجه وحسن الوجه».

الثاني : أن يكون مضافاً لما فيه أل ، نحو : «الحسن وجه الأب وحسن وجه الأب».

الثالث : أن يكون مضافاً إلى ضمير الموصوف ، نحو : «مررت بالرجل الحسن وجهه ورجل حسن وجهه».

الرابع : أن يكون مضافاً إلى مضاف إلى ضمير الموصوف ، نحو : «مررت بالرجل

ص : ١٩٢

١- قال الشمني : فإن قيل : قد صيغت الصفة المشبهة من المتعدّي ، نحو : «رحمن ورحيم» فإنّهما مصوغان من «رحم» وهو متعدّد. اجيب : بأنّ الصفة إنّما تصاغ من غير القاصر بعد تنزله منزله القاصر. فصحّ أنّ الصفة المشبهة لا تصاغ إلّا من القاصر. المنصف ٢ : ١٦١.

٢- قال ابن مالك : صفة استحسّن جرّ فاعل معنى بها المشبهة اسم الفاعل وصوغها من لازم لحاضر كظاهر القلب جميل الظاهر وعمل اسم الفاعل المعدّي لها على الحدّ الذي قد حدّا وسبق ما تعمل فيه مجتنب وكونه ذا سببٍه وجب

الحسن وجه غلامه ويرجل حسن وجه غلامه».

الخامس : أن يكون مجرّداً من أل دون الإضافة ، نحو : «الحسن وجه أب وحسن وجه أب».

السادس : أن يكون المعمول مجرّداً من أل والإضافة ، نحو : «الحسن وجهها وحسن وجهها».

فهذه اثنتا عشرة مسألة ولمعمولها في كل واحد من هذه المسائل المذكوره ثلاث حالات : الرفع بالفاعليّه والنصب على التشبيه بالمفعول إن كان معرفه والتمييز إن كان نكره والجرّ بالإضافه. فالصور ستّ وثلاثون.

وحكموا بالامتناع في أربع مسائل ممّا كانت الصفه فيه بأل :

الاولى : جرّ المعمول المضاف إلى ضمير الموصوف ، نحو : «الحسن وجهه».(١)

الثانيه : جرّ المعمول المضاف إلى ما اضيف إلى ضمير الموصوف ، نحو : «الحسن وجه غلامه».

الثالثه : جرّ المعمول المضاف إلى المجرّد من أل دون الاضافه ، نحو : «الحسن وجه أب».

الرابعه : جرّ المعمول المجرّد من أل والإضافه ، نحو : «الحسن وجه».

واختلف في جواز إضافه الصفه المجرّده من أل إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف ك «مررت برجل حسن وجهه». فسيويوه والبصريّون على جوازه - على قبح - في ضروره الشعر فقط والمبرّد على منعه مطلقا في الشعر وغيره والكوفيّون على جوازه مطلقا.

والباقى من الصور جائز.(٢)

ص: ١٩٣

١- قال الخضرى في حاشيته على شرح ابن عقيل (٢ : ٣٨) : ينبغى أنّ محلّ منعها إذا كان الموصوف بغير «أل» ك «زيد» وإلّا جاز الجرّ ك «مررت بالرّجل الحسن وجهه» لأنّ معمول الصفه حينئذ مضاف لضمير ما فيه «أل».

٢- قسّم المحقّق الرضى رحمه الله الصور الجائزه على ثلاثه أقسام : الأ-حسن والحسن والقبيح. قال : ما كان فيه ضمير واحد أحسن (نحو : زيد حسن وجهها) وما كان فيه ضميران حسن (نحو : زيد حسن وجهه) وما لا ضمير فيه قبيح (نحو : زيد حسن الوجه). قال ابن مالك : فارفع بها وانصب وجرّ مع أل ودون أل مصحوب أل وما اتّصل بها مضافا أو مجرّدا ولا تجرر بها مع أل سما من أل خلا ومن إضافه لتاليها وما لم يخل فهو بالجواز وسما

وله عبارات كثيره ، نحو : (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أََمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ) ، (١) و «لله درّه فارسا».

والمبّوب له فى كتب العربيه صيغتان.

الاولى : ما أفعله ، نحو : «ما أحسن زيدا». و «ما» فيها مبتدأ وهى نكره تامّه بمعنى «شئ» عند سيبويه. و «أحسن» فعل ماض فاعله ضمير مستتر عائد على «ما» و «زيدا» مفعول به. والجمله خبر عن «ما».

وقال الأخفش : هى معرفه ناقصه بمعنى «الذى» وما بعدها صلّه فلا موضع له ، أو نكره وما بعدها صفه فمحلّه رفع وعليهما فالخبر محذوف وجوبا ، أى : شئ عظيم. وذهب بعضهم إلى أنّها استفهاميّة والجمله الّتى بعدها خبر عنها والتقدير : «أى شئ أحسن زيدا؟».

الثانيه : أفعل به ، نحو : «أحسن بزيدا». وهو - عند البصريين - فعل امر معناه الخبر وهو فى الأصل فعل ماض على صيغه أفعل بمعنى صار ذا كذا ك «أغدّ البعير» أى : صار ذاغده ، ثمّ غيرت الصيغه عند نقلها إلى إنشاء التعجب - ليوافق اللفظ فى التغيير تغيير المعنى من الإخبار إلى الإنشاء - فقبح إسناد صيغه الأمر إلى الاسم الظاهر ، فزيدت الباء فى الفاعل ليصير على صورته المفعول به ك «أمرر بزيدا».

وقال جماعه : لفظه ومعناه الأمر وفيه ضمير والباء للتعديّه. ثمّ اختلفوا فى مرجع الضمير فقال ابن كيسان : «الضمير راجع إلى مصدر الفعل ، كأنه قيل : «أحسن يا حسن بزيدا» أى : ألزمه وقال غيره : «الضمير للمخاطب ، كأنه قيل للمخاطب : صف زيدا بالحسن وإنّما التزم إفراده لأنّه كلام جرى مجرى المثل».

ص: ١٩٤

ويجوز حذف المتعجب منه - وهو المنصوب بعد «أفعل» والمجرور بالباء بعد «أفعل» - إذا دلّ عليه دليل ، فمثال الأول قوله :

جزى الله عني والجزاء بفضله

ربيعه خيرا ما أعفّ وأكرما

ومثال الثاني قوله تعالى : «أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا». (١)

ولا- يتصرف فعلا- التعجب ، بل يلزم كلّ منهما طريقه واحده. ولذلك امتنع أن يتقدم عليهما معمولهما فلا تقول : «زيدا ما أحسن» ولا «ما زيدا أحسن» و «لا يزيد أحسن». ويجب وصله بعامله فلا يفصل بينهما بأجنبي ، فلا تقول في «ما أحسن معطيك الدرهم» : «ما أحسن الدرهم معطيك». ولا فرق في ذلك بين المجرور وغيره فلا تقول : «ما أحسن يزيد مازا» تريد : «ما أحسن مازا يزيد».

وإن كان الظرف أو المجرور معمولاً- لفعل التعجب ففي جواز الفصل بكلّ منهما بين فعل التعجب ومعموله خلاف. ذهب المشهور إلى الجواز والأخفش والمبرد إلى المنع. (٢)

ويصاغ فعلا التعجب مما اجتمعت فيه ثمانية شروط :

الأول أن يكون فعلا فلا يبينان من الاسم.

الثاني : أن يكون ثلاثيا فلا- يبينان من «دحرج» واستخرج» ونحوهما ، إلّا «أفعل» فإنه يبنى منه فعلا التعجب قياسا عند سيبويه وسماعا عند غيره ، نحو : «ما أعطاه للدارهم». وجوز الأخفش والمبرد بناءهما من جميع الثلاثي المزيد فيه.

الثالث : أن يكون متصرفا فلا يبينان من نحو : «نعم» و «بئس».

الرابع : أن يكون معناه قابلا للتفاضل ، فلا يبينان من نحو : «مات».

ص : ١٩٥

١- مريم (١٩) : ٣٨.

٢- قال ابن مالك : بأفعل انطق بعد ما تعجبا أوجيء بأفعل قبل مجرور بيا وتلو أفعل انصبته كما أوفى خليلينا وأصدق بهما وحذف ما منه تعجبت استبح إن كان عند الحذف معناه يضح وفي كلا الفعلين قدما لزما منع تصرف بحكم حتما

الخامس : أن يكون تامًّا ، فلا- يبينان من الأفعال الناقصة ، نحو : «كان» وأخواتها ، فلا- تقول : «ما أكون زيدا قائما» وأجازه الكوفيين.

السادس : أن يكون مثبتا ، فلا يبينان من المنفى سواء كان ملازما للنفى ، نحو : «ما عاج زيد بالدواء» أى : «ما انتفع به ، أم غير ملازم كـ «ما قام زيد».

السابع : أن لا يكون الوصف منه على «أفعل فعلاء» فلا يبينان من الأفعال الداله على الألوان كـ «سود» فهو أسود ، والعيوب كـ «عور» فهو أعور ، فلا تقول : «ما أسوده» ولا «ما أعوره».

الثامن : ألا يكون مبيّنا للمفعول ، نحو : «ضرب زيد» فلا تقول : «ما أضرب زيدا» تريد التعجب من ضرب أوقع عليه ، لئلا يلتبس بالتعجب من ضرب أوقعه. (١)

ويتوصّل إلى التعجب من الزائد على ثلاثه ومما وصفه على أفعل فعلاء بـ «ما أشدّ» وينصب مصدرهما بعده أو بـ «أشدد» ونحوه ويجرّ مصدرهما بعده بالباء ، فتقول : «ما أشدّ - أو أعظم - دحرجته أو انطلاقه أو حمرة» و «أشدد أو أعظم بهما». وكذا المنفى والمبنى للمفعول ، إلا أن مصدرهما يكون مؤولا لا صريحا ، نحو : «ما أكثر أن لا يقوم» و «ما أعظم ما ضرب».

وأما الفعل الناقص فإن قلنا له مصدر فمن النوع الأوّل وإلا فمن الثاني ، تقول : «ما أشدّ كونه جميلا» أو «ما أكثر ما كان محسنا» و «أشدد - أو أكثر - بذلك». وأما الجامد والذي لم يقبل التفاضل فلا يتعجب منهما البتّه. (٢)

ص: ١٩٦

١- قال ابن مالك : وصغهما من ذى ثلاث صرفا قابل فضل تمّ غير ذى انتفا وغير ذى وصف يضاهى أشهلا وغير سالك سبيل فعلا

٢- قال ابن مالك : وأشدد او أشدّ أو شبههما يخلف ما بعض الشّروط عدما وبالندور احكم لغير ما ذكر ولا تقس على الذى منه اثر ومصدر العادم بعد ينتصب وبعد أفعل جرّه بالبا يجب وفعل هذا الباب لن يقدّما معموله ووصله به الزما وفصله بظرف أو بحرف جر مستعمل والخلف فى ذاك استقر

هما فعلان عند البصريين والكسائي من الكوفيين بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنه بهما في جميع اللغات ، كقول الإمام الصادق عليه السلام : «نعمت العطيّه الكلمه الصّالحه» ، (١) وقول أمير المؤمنين عليه السلام : «بئست الدّار الدّنيا». (٢)

وذهب الكوفيون - إلّا الكسائي - إلى أنّهما اسمان لدخول حرف الجرّ عليهما في قول بعضهم : «نعم السّير على بئس العير» وقول الآخر : «ما هي بنعم الولد».

وأجيب بأنّ الأصل : «نعم السّير على عير مقول فيه : بئس العير» و «ما هي بولد مقول فيه : نعم الولد» فحذف الموصوف وصفته وأقيم معمول الصفه مقامهما ، مع بقاء «نعم وبئس» على فعليتهما.

وهذان الفعلان لا يتصرّفان ، فلا يستعمل منهما غير الماضي ، ولا بدّ لهما من فاعل وهو على ثلاثه أقسام :

الأوّل : أن يكون محلّي بالألف واللّام ، نحو : «نعم الرّجل زيد» واختلف في هذه اللّام من أنّها جنسيّه أو عهديّه. ثم اختلف القائلون بالجنسيّه على قولين :

أحدهما : أنّها للجنس حقيقه ، فمدحت الجنس كلّه من أجل زيد ثم خصصت زيدا بالذكر فتكون قد مدحته مرّتين.

ثانيهما : أنّها للجنس مجازا ، لأنّك لم تقصد إلّا مدح زيد ولكنك جعلته جميع الجنس مبالغه.

واختلف القائلون بالعهد على قولين أيضا :

أحدهما : أنّها للعهد الذهني فهي مشاربها إلى ما في الأذهان من حقيقه رجل كما تقول : «اشتر اللّحم» وأراد بذلك أن يقع إبهام ثم يأتي بالتفصيل بعده تفخيما للأمر.

ثانيهما : أنّها للعهد الخارجى والمعهود هو شخص الممدوح. وكأنك قلت : «نعم زيد هو».

الثانى : أن يكون مضافا إلى ما فيه «أل» كقوله تعالى : «وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ» (١) أو إلى مضاف لما فيه «ال» ، نحو :

نعم ابن اخت القوم غير مكذب

زهير حساما مفردا من حمائل

الثالث : أن يكون ضميرا مستترا مفسّرا بتميّز ، نحو : «بئس رجلا زيد». هذا مذهب الجمهور. وزعم جماعة أنّ الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبه فاعل ، وأما النكرة المنصوبه فقال بعض هولاء : «إنّه حال» وذهب بعضهم إلى أنّه تميّز.

واختلف النحويّون فى جواز الجمع بين التميّز والفاعل الظاهر فأجازه المبرّد والسراج والفارسي ، واستدلّوا بنحو :

تزوّد مثل زاد أبيك فينا

فنعم الزاد زاد أبيك زادا

ومنه سيبويه والسّيرا فى مطلقا. وتأوّلا «زادا» بأنّه حال مؤكّده أو مفعول مطلق ل «تزوّد» فى أوّل البيت.

وفصّل بعضهم فقال : إن أفاد التميّز معنى زائدا على الفاعل جاز الجمع بينهما ، نحو : «نعم الرّجل فارسا زيد» وإلّا فلا ، نحو : «نعم الرّجل رجلا زيد».

وتقع «ما» بعد «نعم وبئس» فتقول : «نعم ما» أو «نعمّا» و «بئسما» واختلف فى كلمه «ما» هذه ، فقال سيبويه وابن خروف : «هى فاعل ، ثمّ إن وقع بعدها جملة فعليّه فهى معرفه ناقصه أى : موصوله والفعل بعدها صلتها والمخصوص محذوف ، نحو : «نعمّا يعظكم به» أى : نعم الذى يعظكم به ، وإن وقع بعدها مفرد فهى معرفه تامّه كما فى ، نحو : «فنعّمّا هى» ، أى. فنعم الشىء هى ، فكلمه «هى» المخصوص ، وقيل : «ما» تميّز فيهما فهى نكرة موصوفه بالجملة الفعلية فى المثال الأوّل ونكره تامّه فى المثال الثانى. (٢)

ص : ١٩٨

١- النحل (١٦) : ٣٠.

٢- قال ابن مالك : وجمع تميّز وفاعل ظهر فيه خلاف عنهم قد اشتهر وما مميّز وقيل فاعل فى نحو نعم ما يقول الفاضل

يذكر المخصوص بالمدح أو الذم بعد فاعل نعم وبئس الظاهر أو بعد التمييز ، نحو : «نعم الرجل زيد» و «بئس رجلاً بكر». وهو إما مبتدأ والجمله قبله خبر عنه أو خبر مبتدأ محذوف وجوبا.

وإذا تقدّم المخصوص أو ما يدلّ عليه ، أغنى عن ذكره آخره ، نحو : «زيد نعم الرجل» وقوله تعالى : (إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ) ، (١) أى : نعم العبد أيوب. (٢)

ملحقات نعم وبئس

تستعمل «ساء» فى الذم استعمال «بئس» ، نحو : «ساء الرجل زيد» و «حَبْذا» استعمال «نعم» ، نحو : «حَبْذا زيد» وتقول فى الذم : «لا حَبْذا زيد».

واختلف فى «حَبْذا». فذهب جماعه إلى أنّ «حَبْ» فعل ماض و «ذا» فاعله.

وجماعه اخرى إلى أنّ «حَبْذا» اسم ، مبتدأ و «زيد» خبره ، او خبر مقدّم و «زيد» مبتدأ مؤخر.

وذهب قوم إلى أنّ «حَبْذا» فعل ماض و «زيد» فاعله.

ولا يتغيّر «ذا» عن الإفراد والتذكير بل يقال : «حَبْذا الزيدان والهندان والزيدون والهندات». (٣)

وإذا وقع بعد «حَبْ» غير «ذا» جاز فيه وجهان : الرفع ب «حَبْ» نحو : «حَبْ زيد» و «.

ص : ١٩٩

١- ص (٣٨) : ٤٤.

٢- قال ابن مالك : ويذكر المخصوص بعد مبتدا أو خبر اسم ليس يبدو أبدا وإن يقدّم مشعر به كفى كالعلم نعم المقتنى والمقتنى

٣- قال جماعه : ذلك لأنها أشبهت المثل ، والمثل لا- يغيّر ، كما تقول : «الصّيف ضيّعت اللّبن» للمذكر والمؤنث والمفرد والمتنّى والجمع بهذا اللفظ من غير تغيير. ولذا لا يتقدّم ما بعد حَبْذا عليها. وقال ابن كيسان : لأنّ المشار إليه مضاف محذوف فالتقدير فى «حَبْذا هند» : حَبْذا حسن هند. وقال المحقّق الرضى رحمه الله فى شرح الكافية (٢ / ٣١٨) : «إنّ «ذا» مبهم كالضمير فى نعم وبئس فالزم الإفراد مثله وخلع منه الإشاره لغرض الإبهام».

الجرّ بباء زائده نحو: «حبّ يزيد»، وأصل «حبّ»: حبّ ثم ادغمت الباء في الباء فصار حبّ.

ثمّ إن وقع بعد حبّ «ذا» وجب فتح الحاء فتقول: «حبّ ذا» وإن وقع بعدها غير «ذا» جاز ضمّ الحاء وفتحها، فتقول: «حبّ زيد» و«حبّ زيد».

وكلّ فعل ثلاثي صالح للتعجب منه، يجوز استعماله على «فعل» لقصد المدح أو الذمّ ويعامل معاملة «نعم وبئس» في جميع ما تقدّم لهما من الأحكام، تقول: «شرف الرّجل زيد ولؤم الرّجل بكر»... وذكر ابن عصفور أنّه لا يجوز تحويل «علم وجهل وسمع» إلى فعل، لأنّ العرب استعملتها استعمال نعم وبئس من غير تحويل، تقول: «علم الرّجل زيد». (1)

ص: ٢٠٠

١- قال ابن مالك: واجعل كبئس ساء واجعل فعلا من ذى ثلاثه كنعم مسجلا ومثل نعم حيّذا الفاعل ذا وإن ترد ذمّا فقل لا حيّذا وأول ذا المخصوص أيّا كان لا تعدل بذا فهو يضاهى المثلا وما سوى ذا ارفع بحبّ أو فجرّ بالبا ودون ذا انضمام الحا كثر

يبني أفعل التفضيل من الأفعال التي يصاغ التعجب منها ، تقول : «زيد أفضل من عمرو». وعلى هذا فلا يصاغ من فعل زائد على ثلاثه أحرف كـ «استخرج ودحرج» ولا- من فعل غير متصرف كـ «نعم» ولا من فعل لا يقبل المفاضله كـ «مات» ولا من فعل ناقص كـ «كان» ولا- من فعل منفى كـ «ما قام» ولا من فعل يأتي الوصف منه على «أفعل فعلاء» نحو : «عور» ولا من فعل مبني للمفعول نحو : «ضرب».

وشدّ قولهم : «هو أخصر من كذا» فبنوا «أفعل التفضيل من «أختصر» وهو زائد على ثلاثه أحرف ومبني للمفعول ، وقولهم «أبيض من اللبن» المبني من فعل يكون الوصف منه على «أفعل».

ويتوصل إلى التفضيل ممّا لم يستوف الشروط بذكر مصدره منصوبا على التمييز بعد كلمه «أشدّ» أو أكثر أو نحوهما ممّا يدلّ على الكثرة ، تقول : «هو أشدّ استخراجا من زيد» و «هو أشدّ حمرة من بكر». (١)

ولاسم التفضيل ثلاثه أحوال :

الأوّل : أن يكون مجرّدا من «ال» والإضافه. فيجب كونه مفردا مذكرا متصلا ب «من» لفظا أو تقديرا ، نحو : «زيد أفضل من عمرو» وقوله تعالى : «أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفْرًا». (٢) أى : أعزّ منك.

ص: ٢٠١

١- واستثنى بعضهم المجهول والمنفى. وفيه بحث. راجع : حاشيه الخضرى على شرح ابن عقيل (٢ / ٤٦ و ٤٧) وحاشيه الصبان على شرح الاشمونى : (٣ / ٤٤) والتصريح على التوضيح (٢ / ١٠٢). قال ابن مالك : صغ من مصوغ منه للتعجب أفعل للتفضيل واب اللذ ابى وما به إلى تعجب وصل لمانع به إلى التفضيل صل

٢- الكهف (١٨) : ٣٤.

ولا يجوز تقديم من ومجرورها على اسم التفضيل إلا إذا كان المجرور بها اسم استفهام أو مضافا إلى اسم استفهام فيجب حينئذ تقديمهما عليه ، نحو : «ممن أنت خير؟ ومن أيهم أنت أفضل؟ ومن غلام أيهم أنت أفضل؟». وقد ورد التقديم شذوذا في غير الاستفهام كقول الشاعر :

إذا سايرت أسماء يوما ظعينه

فأسماء من تلك الظعينه أملح (١)

الثاني : أن يكون محلّي ب «ال» فيجب أن يكون مطابقا لموصوفه في الإفراد والتذكير وغيرهما ، نحو : «زيد الأفضل» و «هند الفضلى» و «الزيدان الأفضلان» و «الهندات الفضليات». ولا يأتى معه ب «من» فلا تقول : «زيد الأفضل من عمرو».

الثالث : أن يكون مضافا ، فإن كانت إضافته إلى نكره يجب أن يكون مفردا مذكرا كالمجرد ، ويلزم فى المضاف إليه أن يطابق الموصوف ، نحو : «الزيدان أفضل رجلين» و «هند أفضل امرأه» و «الزيدون أفضل رجال» وأما قوله تعالى (وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ) ، (٢) فقول : إنّ التقدير : أول فريق كافر.

وإن كانت الإضافة إلى معرفه فإن لم يقصد التفضيل أو قصد التفضيل مطلقا تجب المطابقه ، نحو : «زيد وعمرو أعلما قومهم» أى : عالماهم ، بناء على عدم وجود عالم غيرهما فى القوم.

وقولك : «نبينا صلى الله عليه وآله أفضل قريش» ، أى : أفضل الناس من بين قريش.

وإن قصد التفضيل على خصوص المضاف إليه جازت المطابقه وعدمها ، نحو : «الزيدان أعلما الناس أو أعلمهم». (٣)

ص : ٢٠٢

١- «سايه» : سار معه وجاراه. «الظعينه» : أصله الهودج تكون فيها المرأه ثم نقل إلى المرأه فى الهودج بعلاقه الحالّ والمحلّ ثم توسّعوا فيه فأطلقوه على المرأه مطلقا ، راكمه أو غير راكمه.

٢- البقره (٢) : ٤١.

٣- قال ابن مالك : وأفعل التفضيل صلّه أبدا تقديرا أو لفظا بمن إن جرّدا وإن لمنكور يصف أو جرّدا ألزم تذكيرا وأن يوحدّا وتلو أل طبق وما لمعرفه أضيف ذو وجهين عن ذى معرفه هذا إذا نويت معنى من وإن لم تنو فهو طبق ما به قرن وإن تكن بتلو من مستفهما فلهما كن أبدا مقدّما كمثل ممن أنت خير ولدى إخبار التّقديم نورا وردا

فصل : يرفع أفعل التفضيل الضمير المستتر في كلِّ لغة ، نحو : «زيد أفضل من عمرو». ورفع للظاهر والضمير المنفصل قليل. ويطرّد ذلك إذا حلَّ محلّ الفعل وذلك إذا سبقه نفي أو شبهه وكان مرفوعه أجنبيًا مفضلاً على نفسه باعتبارين ، نحو : «ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحلّ منه في عين زيد» ، فإنّه يجوز أن يقال : «ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحلّ كحسنه في عين زيد».

والأصل أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين ، أولهما للموصوف وثانيهما للظاهر كما تقدّم. وقد يحذف الضمير الثاني وتدخل «من» إمّا على الظاهر ، نحو : «من كحلّ عين زيد» أو محلّه ، نحو : «من عين زيد» أو ذى المحلّ ، نحو «من زيد». وممّا جاء من كلامهم : «ما أحد أحسن به الجميل من زيد» والأصل «من حسن الجميل بزيد» ، ثم أضيف الجميل إلى زيد ثم حذف المضاف الأوّل ثم الثاني. (١)

خاتمه : يعمل اسم التفضيل في التمييز والحال والظرف ولا يعمل في المفعول المطلق ولا في المفعول معه وأمّا المفعول به فقال ابن مالك في شرح الكافية : أجمعوا على أنّه لا ينصب المفعول به فإن وجد ما يوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدّر يفسره أفعل ، نحو : (اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ) (٢) فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه وهو في موضع نصب بفعل مقدّر يدلّ عليه أعلم. وأجاز بعضهم أن يكون أفعل هو العامل لتجرّده من معنى التفضيل».

ص: ٢٠٣

١- قال ابن مالك : ورفع الظاهر نزر ومتى عاقب فعلا فكثيرا ثبتا

٢- الأنعام (٤) : ١٢٤.

التوابع

أشاره

الأشياء التي تتبع ما قبلها في الإعراب خمسه :

١ - النعت

٢ - التوكيد

٣ - عطف البيان

٤ - عطف النسق

٥ - البدل.

ص: ٢٠٥

عرّفه ابن مالك بأنّه التابع الذي يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه أو فيما يتعلّق به ، نحو : «مررت برجل كريم» و «مررت برجل كريم أبوه».

والمراد بالمكمل الموضح للمعرفة ك «جاء زيد التاجر» والمخصّص للنكره ، نحو : «جاء رجل تاجر».

وقد يكون النعت للمدح ، نحو : «بسم الله الرحمن الرحيم» وللذم ، نحو : «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» ، وللترحم ، نحو : «اللهم أنا عبدك المسكين» وللتأكيد ، نحو قوله تعالى : «فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ». (١)

ويجب مطابقه النعت للمنعوت في الإعراب والتعريف أو التنكير ، نحو : «جائني رجل عالم» و «جائني زيد العالم». (٢)

أمّا مطابقته للمنعوت في الأفراد والتثنيه والجمع والتذكير والتأنيث ، فحكمه فيها حكم الفعل.

فإن رفع النعت ضميرا مستترا طابق المنعوت فيها أيضا ، نحو : «زيد رجل عالم» و «الزيدان رجلان عالمان» و «الزيدون رجال عالمون» و «هند امرأه عالمة» و «الهندان امرأتان عالمتان» و «الهندات نساء عالمت». ا

ص: ٢٠٧

١- الحاقه (٦٩) : ١٣.

٢- قال ابن مالك : يتبع في الإعراب الأسماء الأول نعت وتوكيد وعطف وبدل فالنعت تابع متمّ ما سبق بوسمه أو وسم ما به اعتلق وليعط في التعريف والتنكير ما لما تلاك «امرر بقوم كرما»

وإن رفع النعت ظاهراً كان بالنسبه إلى التذكير والتأنيث على حسب ذلك الظاهر. فإن اسند إلى مؤنث أنث وإن كان المنعوت مذكراً، وإن اسند إلى مذكّر ذكرو إن كان المنعوت مؤنثاً. وأمّا في التثنيه والجمع فيكون مفرداً وإن كان المنعوت بخلافه.

وبيان آخر : النعت إن كان بحال المنعوت - ويسمى حقيقيًا - يتبعه مطلقاً وإن كان بحال متعلقه - ويسمى سببياً - يتبعه في الإعراب والتعريف أو التنكير ، أمّا في البواقي فإن رفع ضمير المنعوت فموافق أيضاً نحو : «جاءني امرأه كريمه الأب ورجلان كريمه الأب ورجال كرام الأب». وإلّا فكالفعل ، نحو : «جائني رجل حسنه جاريتة» و «لقيت امرأتين حسنا عبداهما».

الأشياء التي ينعت بها

هي أربعة :

الأول : المشتقّ ، والمراد به ما دلّ على حدث وفاعله ، كاسم الفاعل واسم المفعول.

الثاني : الجامد المؤول بالمشتقّ ، كاسم الإشارة ، نحو : «مررت بزيد هذا» أي : المشار إليه.

الثالث : الجملة ، بشرطين :

الأول : أن تكون خبريّة نحو : «مررت برجل أبوه قائم» فلا- يجوز «مررت برجل اضربه» ولا «مررت بعبد بعتكه» قاصدا لإنشاء البيع. فإن جاء ما ظاهره ذلك يؤوّل على إضمار القول ، نحو :

حتى إذا جنّ الظلام واختلف

جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط

أي : جاؤوا ببلين مخلوط بالماء مقول عند رويته هذا الكلام.

الثاني : أن تكون مشتمله على رابط يربطها بالمنعوت ، وهو إمّا مذكور نحو : (وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ) (١) أو مقدر نحو : (وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا). (٢)

وإنما تقع الجملة نعتاً للنكرة كما تقدّم أو المعرف بالألف واللام الجنسيه ، نحو :

ص : ٢٠٨

١- البقره (٢) : ٢٨١.

٢- البقره (٢) : ١٢٣.

ولقد أمر على اللئيم يسبني

فمضيت ثمّ قلت لا يعنيني

الرابع : المصدر ، نحو : «هذا رجل عدل» ، ويلزم حينئذ الأفراد والتذكير ، تقول «مررت برجلين عدل وبرجال عدل وبأمرأه عدل و...». وذلك عند الكوفيين على التأويل بالمشتقّ ، أى : عادل ، وعند البصريين على تقدير مضاف ، أى : ذو عدل. (١)

فصل : إذا نعت غير الواحد - وهو المثنى والمجموع - فإن اختلف النعت وجب التفريق بالعطف ، فتقول : «مررت بالزّيدين الكريم والبخيل» و «مررت برجال فقيه وكاتب وشاعر» وإن اتفق جىء به مثنى أو مجموعا ، نحو : «مررت برجلين فاضلين وبرجال فضلاء».

وإذا نعت معمولان لعاملين متحدى المعنى والعمل جاز الإتيان ، نحو : «ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان» و «حدّثت زيدا وكلمت عمرا الكريمين» و «مررت بزيد وجزت على عمرو الصالحين».

فإن اختلف معنى العاملين أو عملهما - وجب القطع ، فتقول : «جاء زيد وذهب عمرو العالمين - بالنصب على إضمار فعل ، أى : أعنى العالمين - و «العالمان» بالرفع على إضمار مبتدأ ، أى : هما العالمان ، وتقول : «انطلق زيد وكلمت عمرا الصالحين» أى : أعنى الصالحين ، أو «الصالحان» أى هما الصالحان.

وإذا تكرّرت النعوت لواحد فإن كان المنعوت لا يعرف إلّا بذكر جميعها وجب إتيانها كلّها فتقول : «مررت بزيد الفقيه الشاعر الكاتب». وإن كان المنعوت معينا بدونها كلّها ، جاز إتيانها جميعا وقطعها جميعا وإتيان بعضها وقطع بعض آخر بشرط تقديم النعت التابع على النعت المقطوع ، نحو : «أعوذ بالله السميع العليم».

ص : ٢٠٩

١- قال ابن مالك : وانعت بمشتقّ كصعب ودرب وشبهه كذا وذى والمنتسب و نعتوا بجمله منكرًا فاعطيت ما أعطيته خبرا وامنع هنا إيقاع ذات الطلب وإن أتت فالقول أضمر تصب و نعتوا بمصدر كثيرا فالتزموا الأفراد والتذكيرا

وإن كان معينا ببعضها دون بعض وجب الإتيان في الأول وجاز الأمران في الثاني. (١)

تنبيه : يجوز حذف المنعوت أو النعت مع القرينه وهو كثير في المنعوت ، نحو قوله تعالى : (أَنْ اَعْمَلْ سَابِغَاتٍ) ، (٢) أى : دروعا سابغات ، وقليل في النعت ، ومنه قوله تعالى : (يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا) ، (٣) أى : صحيحه أو غير معيبه. (٤)

ص : ٢١٠

١- قال ابن مالك : ونعت غير واحد إذا اختلف فعاطفا فرقه لا إذا اختلف ونعت معمولى وحيدى معنى وعمل أتبع بغير استثنا وإن نعوت كثر وقد تلت مفتقرا لذكرهن أتبع واقطع أو اتبع إن يكن معينا بدونها أو بعضها اقطع معلنا وارفع أو انصب إن قطعت مضمرا مبتدءا أو ناصبا لن يظهرها

٢- سبأ (٣٤) : ١١.

٣- الكهف (١٨) : ٧٩.

٤- مجمع البيان : ٦ / ٤٣٠. قال ابن مالك : وما من المنعوت والنعت عقل يجوز حذفه وفي النعت يقل

عرّفه ابن مالك فى شرح الكافيه بأنه تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره.

وهو قسمان : لفظى وسيأتى ومعنوى وهو على ضربين :

الأول : ما يؤكّد به لرفع المجاز عن الدّات وله لفظان : النفس والعين. وذلك نحو : «جاء زيد نفسه» ، ف «نفسه» يرفع توهم أن يكون الجائى خبر زيد أو رسوله.

ولا بدّ من إضافه النفس أو العين إلى ضمير يطابق المؤكّد ، نحو : «جاء زيد نفسه وهند نفسها».

ثمّ إن كان المؤكّد مثنّى أو مجموعا جمعتهما على أنفس وأعين ، فتقول : «جاء الزيدان أنفسهما والزيدون أنفسهم». وقيل بجواز الإفراد والتثنيه فى المثنّى ، نحو : «جاء الزيدان نفسهما أو نفساهما». والجمع أفصح. (١)

الثانى : ما يرفع توهم عدم إرادته الشمول. وألفاظه : كلا وكلتا للمثنّى وكلّ وجميع وعامّه لغيره. ولا بدّ من إضافتها إلى ضمير يطابق المؤكّد. فيؤكّد ب «كلا» المثنّى المذكّر ، نحو : «جاء الزيدان كلاهما» ، وب «كلتا» المثنّى المؤنث نحو : «جاءت الهندان كلتاها».

ويؤكّد ب «كلّ وجميع وعامّه» ذو أجزاء يصحّ افتراقها حسّا أو حكما ، نحو : «أكرمت القوم كلّهم» و «اشتريت العبد كلّ» ، فلا يجوز «جاء زيد كلّ». (٢)

ص: ٢١١

-
- ١- قال ابن مالك : بالنفس أو بالعين الاسم أكّدا مع ضمير طابق المؤكّدا واجمعهما بأفعل إن تبع ما ليس واحدا تكن متّبعاً
 - ٢- قال ابن مالك : وكلّا اذكر فى الشمول وكلا كلتا جميعاً بالضمير موصلاً واستعملوا أيضاً ككلّ فاعله من عمّ فى التوكيد مثل التّافله

فصل : إذا اريد تقويه التوكيد جىء ب «أجمع» بعد «كله» وب «جمعا» بعد «كلها» وب «أجمعين» بعد «كلهم» وب «جمع» بعد «كلهن». وقد يؤكّد بهنّ وإن لم يتقدّم كلّ ، نحو قوله تعالى : «لَأَغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ» (١) ولا يجوز تثنيه «أجمع» ولا «جمعا» عند البصريين استغناء ب «كلا» و «كلتا» كما استغنوا بتثنيه «سى» عن تثنيه «سواء» وأجازه الكوفيون والأخفش فتقول : «جائى الزيدان أجمعان» و «الهندان جمعاوان».

ويجوز بعد «أجمع» التوكيد ب «أكتع» ف «أبصع» ف «أبتع» وبعد «جمعا» ب «كتعا» ف «بصعا» ف «بتعا» وبعد «أجمعين» ب «أكتعين» ف «أبصعين» ف «أبتعين» وبعد «جمع» ب «كتع» و «بصع» و «بتع». وشذّ مجىء ذلك على خلاف هذا. (٢)

فصل : لا يجوز توكيد النكره عند البصريين ، سواء كانت محدوده ك «يوم» و «ليله» و «شهر» ؛ أو غير محدود ك «وقت» و «حين» و «زمن». وذهب الكوفيون إلى جواز توكيد النكره المحدوده لحصول الفائده بذلك ، نحو : «صمت شهرا كله». (٣)

فصل : إذا أكّدت الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين ، وجب توكيده أولا بالضمير المنفصل نحو : «قوموا أنتم أنفسكم أو أعينكم» ، بخلاف «قام الزيدون أنفسهم» فيمتنع الضمير وبخلاف «ضربتهم أنفسهم» و «مررت بهم أنفسهم» و «قاموا كلهم» فالضمير جائز لا واجب. (٤)

ص: ٢١٢

١- ص (٣٨) : ٨٢.

٢- قال ابن مالك : وبعد كلّ أكّدتوا بأجمعا جمعا أجمعين ثمّ جمعا ودون كلّ قد يجىء أجمع جمعا أجمعون ثمّ جمع وقال أيضا : واغن بكلتا فى مثى وكلا عن وزن فعلاء ووزن أفعلا

٣- قال ابن مالك : وإن يفتد توكيد منكور قبل وعن نحاه البصره المنع شمل

٤- قال ابن مالك : وإن توكّد الضمير المتصل بالنفس والعين فبعد المنفصل عنيت ذا الرفع وأكّدتوا بما سواهما والقيد لن يلتزما

وهو يكون بإعادته اللفظ الأول بعينه أو بمرادفه ، ويكون في المفرد والجملة. فالأول نحو : «جائنى زيد زيد» و «قام قام زيد» وقولك : «أنت بالخير حقيق قمن». وقول الشاعر :

فإياك إياك المرء فإنه

إلى الشرّ دعاء وللشرّ جالب

والثانى إما ان يقترن بحرف عطف وهو الأكثر ، نحو : قوله تعالى : (كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ) (١) وقوله : «وما أدراك ما يَوْمُ الدِّينِ* ثُمَّ ما أدراك ما يَوْمُ الدِّينِ». (٢)

أو لا يقترن ، كقول الشاعر :

أيا من لست أقلاه

ولا فى البعد أنساه

لك الله على ذاك

لك الله لك الله

وإذا اريد توكيد الضمير المتصل بلفظه يجب اتصال المؤكّد بما اتّصل بالمؤكّد ، نحو : «مررت بك بك» و «رأيتك رأيتك» و «قمت قمت» ولا تقول : مررت بكك ورأيتكك وقمتت.

نعم ، يجوز أن يؤكّد بضمير الرفع المنفصل كلّ ضمير متّصل ؛ مرفوعا كان ، نحو : «قمت أنت» أو منصوبا ، نحو : «أكرمتنى أنا» أو مجرورا ، نحو : «مررت به هو».

وإذا اريد توكيد الحرف فإن لم يكن للجواب يجب أن يعاد مع الحرف المؤكّد ما يتّصل بالمؤكّد - كالضمير المتّصل - نحو : «إنّ زيدا إنّ زيدا قائم» و «فى الدار فى الدار زيد» ولا يجوز «إنّ إنّ زيدا قائم» ولا «فى فى الدار زيد». وإن كان للجواب - ك «نعم وبلى» - فيكزّر بغير شرط ، فيقال لك «أقام زيد» فتقول : «نعم نعم». (٣)

ص: ٢١٣

١- النبأ (٧٨) : ٤ و ٥.

٢- الإنفطار (٨٢) : ١٧ و ١٨.

٣- قال ابن مالك : وما من التوكيد لفظي يجي مكررا كقولك ادرجى ادرجى ولا تعد لفظ ضمير متّصل إلّا مع اللفظ الّذى به

وصل كذا الحروف غير تحصّلا به جواب كنعم وكبلى ومضمر الرّفْع الذى قد انفصل أكّد به كلّ ضمير اتّصل

عرّفه ابن هشام بأنه تابع يشبه الصفه في توضيح متبوعه إن كان معرفه وتخصيصه إن كان نكره. (١)

والأول متفق عليه ، كقوله تعالى (إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ نُوحٌ أَلَا تَتَّقُونَ) ، (٢) والثاني أثبتته الكوفيون وجماعه من البصريين وجوزوا أن يكون منه قوله تعالى (أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينٍ) (٣) فيمن تون «كفّاره» ونحو (مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ) ، (٤) ونفاه بعض النحويين ويوجبون في ذلك البدليه ويخصّون عطف البيان بالمعارف. (٥)

ويوافق متبوعه في إعرابه وتعريفه أو تنكيره وتذكيره أو تأنيثه وإفراده أو تشنيه أو جمعه. (٦)

تنبيه : قالوا : «كلّ ما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلا».

واستثنى أكثرهم من ذلك مسألتين يتعين فيهما كون التابع عطف البيان :

الاولى : أن يكون التابع مفردا معرفه معربا والمتبوع منادى ، نحو : «يا أخانا زيدا» ،

ص: ٢١٤

١- أوضح المسالك : ٣ / ٣٢.

٢- الشعراء (٢٦) : ١٠٦.

٣- المائده (٥) : ٩٥.

٤- إبراهيم (١٤) : ١٦.

٥- واحتجوا بأن النكره مجهوله والمجهول لا يبين المجهول. وردّ بأن بعض النكرات أخصّ من بعض والأخصّ يبين الأعمّ.

٦- قال ابن مالك : العطف إمّا ذو بيان أو نسق والغرض الآن بيان ما سبق فذو البيان تابع شبه الصّيفه حقيه القصد به منكشفه فأولينه من وفاق الأول ما من وفاق الأول التعت ولي فقد يكونان منكرين كما يكونان معرّفين

فإنّ «زيدا» يجب أن يكون عطف البيان ولا يجوز أن يكون بدلا ، لأنّ البدل على نيّه تكرار العامل ، فيلزم بناء «زيد» على الضمّ.

الثانيه : أن يكون التابع خاليا من «ال» والمتبوع معرّفا بها وقد أضيفت إليه صفة مقرونه ب «ال» ، نحو : «أنا الضارب الرجل زيد» ، فيتعيّن كون زيد عطف بيان ولا يجوز كونه بدلا ، لأنّ البدل على نيّه تكرار العامل فيلزم أن يكون التقدير : «أنا الضارب زيد» وهو ممتنع عند الأكثر. وجوّزه الفراء لتجويزه إضافة الوصف المعرّف ب «ال» إلى المعارف كما تقدّم في باب الإضافة.

واستشكل بعضهم ما علّل به هاتان المسألتان بأنهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل ، وقد جوّزوا في قوله تعالى : (إِنَّكَ أَنْتَ) (١) كون «أنت» تأكيدا وكونه بدلا مع أنّه لا يجوز «إنّ أنت». (٢)ى

ص: ٢١٥

١- البقره (٢) : ١٢٩.

٢- قال ابن مالك : وصالحا لبدليّه يرى في غير نحو يا غلام يعمران نحو بشر تابع البكرى وليس أن يبدل بالمرضى

وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف الآتية.

وحروف العطف على قسمين :

أحدهما : ما يقتضى التشريك فى اللفظ والمعنى ، إمّا مطلقا وهو الواو والفاء و «ثمّ» و «حتّى» وإمّا مقيدا وهو «أو» و «أم» ما لم يقتضيا إضرابا.

والثانى : ما يقتضى التشريك فى اللفظ دون المعنى ، وهو «بل» و «لا» و «لكن» .(١)

معانى حروف العطف وأحكامها

الواو : لمطلق الجمع ، فإذا قلت : «جاء زيد وعمرو» دلّ ذلك على اجتماعهما فى نسبه المجرى إليهما ، واحتمل كون «عمرو» جاء بعد «زيد» أو جاء قبله أو جاء مصاحبا له ، وإنّما يتبيّن ذلك بالقرينه ، نحو : «جاء زيد وعمرو بعده وجاء زيد وعمرو قبله وجاء زيد وعمرو معه» فيعطف بها اللاحق والسابق والمصاحب.

هذا مذهب أكثر النحويين. وذهب جماعة إلى أنّها للترتيب وردّ بقوله تعالى : (إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا) (٢) وتنفرد الواو عن سائر حروف العطف بأنّها يعطف بها حيث لا يكتفى بالمعطوف عليه ، نحو : «اختصم زيد وعمرو» و «تشارك زيد و

ص: ٢١٦

١- قال ابن مالك : تال بحرف متبع عطف النسق كاختصم بودّ وثناء من صدق فالعطف مطلقا بواو ثمّ فا حتّى أم او كفيك

صدق ووفقا وأتبع لفظا فحسب بل ولا لكن كلم بيد امرء لكن طلا

٢- المؤمنون (٢٣) : ٣٧.

عمرو»، ولا يجوز أن يعطف في مثلهما بسائر حروف العطف ، فلا تقول : «اختصم زيد فعمر». (١)

الفاء : تدلّ على تأخر المعطوف عن المعطوف عليه متصلا به ، نحو : «جاء زيد فعمر». وكثيرا ما تقتضى السببيّة أيضا إن كان المعطوف بها جملة أو صفة ، نحو : (فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ) (٢) أو صفة ، نحو : «لَمَّا كَلُونا مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُومٍ فَمَالُوا مِنْهَا الْبُطُونَ فَشَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ». (٣)

وتختصّ الفاء بأنّها تعطف على الصلة ما لا يصحّ كونه صله - لخلوّه من العائد على الموصول - نحو : «الذى يقوم فيغضب زيد أخوك» وعكسه «الذى يقوم أخوك فيغضب هو زيد». وذلك لأنّ الفاء تدلّ على السببيّة فتجعل ما بعدها مع ما قبلها فى حكم جملة واحده. ومثل ذلك جار فى الخبر والصفة والحال نحو : «زيد يقوم فتقعد هند» و «زيد تقعد هند فيقوم» و «مررت بإمرأه تضحك فيبكي زيد» و «إمرأه يضحك زيد فتبكي» و «جاء زيد يضحك فتبكي هند» و «جاء زيد تبكي هند فيضحك».

ثمّ : تدلّ على تأخر المعطوف عن المعطوف عليه منفصلا عنه ، نحو : «جاء زيد ثم عمرو». (٤)

أمّا حتّى : فالعطف بها قليل ، ويشترط فى المعطوف بها شرطان :

١ - أن يكون بعضا ممّا قبله إمّا بالتحقيق ، نحو : «أكلت السمكه حتّى رأسها» أو بالتأويل كقوله :

ألقي الصّحيفه كى يخفّف رحله

والزّاد حتّى نعله

ص : ٢١٧

١- قال ابن مالك : فاعطف بواو لا- حقا أو سابقا فى الحكم أو مصاحبا موافقا واخصص بها عطف الّذى لا- يغنى متبوعه

كاصطفّ هذا وابنى

٢- القصص (٢٨) : ١٥.

٣- الواقعه (٥٦) : ٥٢ - ٥٤.

٤- قال ابن مالك : والفاء للتّرتيب باتّصال وثمّ للتّرتيب بانفصال واخصص بفاء عطف ما ليس صله على الّذى استقرّ أنّه الصّله

٢ - أن يكون غايه لما قبله ، في زياده أو نقص ، نحو : «مات الناس حتّى الأنبياء» و «قدم الحجاج حتّى المشاه». (١)

فرع : «حتّى» في عدم الترتيب كالواو.

«أم» : على قسمين :

الأوّل : المتّصله ، وهى التى تقع بعد همزه التسويه ، نحو : (سواءً عَلَيْنَا أَجْزَعْنَا أَمْ صَبْرْنَا) ، (٢) أو بعد همزه يطلب بها وب «أم»
التعيين ، نحو : «أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خُلُقًا أَمْ السَّمَاءُ». (٣)

وقد تحذف الهمزه عند أمن اللبس ، ومنه قراءه ابن محيصن : (سواءً عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ) ، (٤) وقول الشاعر :

لعمرك ما أدرى وإن كنت داريا

شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر

الثانى : المنقطعه ، وهى التى لم يتقدّم عليها إحدى الهمزتين ، وتفيد الإضراب مع اقتضاء الاستفهام كثيرا ، نحو قوله تعالى : (أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبُنُونَ) ، (٥) تقديره : «بل أله البنات ولكم البنون». وقد لا يقتضى الاستفهام ، نحو قوله تعالى : «أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ». (٦)

أو : تستعمل للتخيير ، نحو : «تزوج هنداً أو اختها» وللإيحاء ، نحو : «جالس العلماء أو الزهاد». والفرق بينهما امتناع الجمع بين المتعاطفين فى التخيير وجوازه فى الإيحاء. وللتقسيم ، نحو : «الكلمه اسم أو فعل أو حرف» وللإيهام على السامع ، نحو : «جاء زيد أو عمرو» إذا كنت عالما بالجائى منهما وقصدت الإيهام على السامع ومنه قوله تعالى : (وَوَ)

ص: ٢١٨

١- قال ابن مالك : بعضا بحتّى اعطف على كلّ ولا يكون إلّا غايه الذى تلا

٢- إبراهيم (١٤) : ٢١.

٣- النازعات (٧٩) : ٢٧.

٤- البقره (٢) : ٦.

٥- الطور (٥٢) : ٣٩.

٦- الرعد (١٣) : ١٦. قال ابن مالك : وأم بها اعطف إثر همز التسويه أو همزه عن لفظ أى مغنيه وربّما اسقطت الهمزه إن كان خفا المعنى بحذفها امن وبانقطاع وبمعنى بل وقت إن تك ممّا قيدت به خلت

إِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ» ،(١) وللشكِّ نحو : «جاء زيد أو عمرو» إذا كنت شاكاً في الجائي منهما.

وقد تكون للإضراب كقول الشاعر :

ماذا ترى في عيال قد برمت بهم

لم احص عدّتهم إلّا بعدّاد

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانيه

لو لا رجأؤك قد قتلت أولادى

أى : بل زادوا.

وبمعنى الواو ، كقول الشاعر :

جاء الخلافه أو كانت له قدرا

كما أتى ربّه موسى على قدر

أى : وكانت له قدرا. (٢)

إمّا المسبوقه بمثلها : تكون كـ «أو» ، نحو : «تزوِّج إمّا هنداً وإمّا اختها» و «جالس إمّا العلماء وإمّا الزّهّاد» وهى عاطفه عند الأكثر. وزعم جماعه أنّها غير عاطفه كالاولى ووافقهم مالك لملازمتها غالبا الواو العاطفه.

وقد يستغنى عن «إمّا» بـ «أو» ، نحو : «قام إمّا زيد أو عمرو» وعن الاولى بالثانيه ، كقول الشاعر :

نهاض بدار قد تقادم عهدها

وإمّا بأموات ألمّ خيالها

وقد تبدل الميم الاولى ياء مع كسر الهمزه وفتحها ، كقول الشاعر :

لا تفسدوا آبالكم

إيما لنا إيما لكم (٣)

لكن : عاطفه بشروط : إفراد معطوفها وأن تسبق بنفى أو نهى وأن لا تقترن بالواو ، نحو : «ما قام زيد لكن عمرو» و «لا يقم زيد لكن عمرو». وإن تلتها جمله أو تلت واوا

١- سبأ (٣٤) : ٢٤.

٢- قال ابن مالك : خير أبح قسّم بأو وأبهم واشكك وإضراب بها أيضا نَمَى ورَبِمَا عاقبت الواو إذا لم يلف ذو النطق للبس
منفدا

٣- قال ابن مالك : ومثل أو في القصد إمّا الثانيه في نحو إمّا ذى وإمّا الثانيه

أو سبقت بإيجاب فهي حرف ابتداء ، نحو :

إن ابن ورقاء لا تخشى بواده

لكن وقائعه في الحرب تنتظر (١)

ونحو قوله تعالى : «ما كان مُحَمَّدٌ أبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ» (٢)

أى : ولكن كان رسول الله. وليس المنصوب معطوفا بالواو لأن متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالسلب والإيجاب.

ونحو : «قام زيد لكن عمرو لم يقم».

لا : يعطف بها بشروط : أفراد معطوفها وأن تسبق بإيجاب أو أمر أو نداء. نحو : «جاء زيد لا عمرو» و «إضرب زيدا لا عمرا» و «يا زيد لا عمرو». وخالف ابن سعدان في الأخير. وزاد السهيلي شرطا آخر وهو أن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر ، فلا يجوز : «جائنى رجل لا زيد» ويجوز «جاءنى رجل لا امرأه». (٣)

بل : يعطف بها النفي والنهي فتكون كـ «لكن» فى أنها تقرّر حكم ما قبلها وتثبت نقيضه لما بعدها ، نحو : «ما قام زيد بل عمرو» و «لا تضرب» زيدا بل عمرا».

ويعطف بها فى الخبر المثبت والأمر ، فتقيد الإضراب عن الأول وتنقل الحكم إلى الثانى ، حتى يصير الأول كأنه مسكوت عنه ، نحو : «قام زيد بل عمرو» و «اضرب زيدا بل عمرا». (٤)

فصل : يعطف على الظاهر والضمير المنفصل والضمير المتصل المنصوب بلا شرط ، نحو : «قام زيد وعمرو» و «إياك والأسد» ، وقوله تعالى : «جَمَعْنَاكُمْ وَالْأَوَّلِينَ» (٥)

وإذا عطف على الضمير المرفوع المتصل - بارزا كان أو مستترا - أكد بضمير منفصل ،

ص : ٢٢٠

١- «بواده» : جمع باده وهى ما يبدو من الحدّه فى الغضب.

٢- الأحزاب (٣٣) : ٤٠.

٣- قال ابن مالك : وأول لكن نفيا أو نهيا ولا نداء أو أمرا أو اثباتا تلا

٤- قال ابن مالك : وبل كلكن بعد مصحوبيها كلم أكن فى مربع بل تيهها وانقل بها للثان حكم الأول فى الخبر المثبت والأمر

الجلّى

٥- المرسلات (٧٧) : ٣٨.

نحو قوله تعالى : (لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ) (١) إِلَّا أَنْ يَقَعَ فَصْلٌ فَيَجُوزُ تَرْكُهُ سِوَاءَ كَانِ الْفَصْلُ قَبْلَ حَرْفِ الْعَطْفِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ) (٢) أَوْ بَعْدَهَا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : «مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا». (٣)

وقد يعطف عليه بلا فصل ، وهو كثير في الشعر ، كقول الشاعر :

ورجا الأخيطل من سفاهه رأيه

ما لم يكن وأب له لينالا

وقليل في النثر. حكى سيبويه : «مررت برجل سواء والعدم» برفع «العدم» بالعطف على الضمير المستتر في سواء.

وهذا الاستعمال ضعيف عند البصريين وأجازوه الكوفيون بلا ضعف. (٤)

وأمّا الضمير المجرور فلا- يعطف عليه إلما بإعاده الجار له ، كقوله تعالى : «وقال لها وللأرض» (٥) و «نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ».

(٦) هذا مذهب الجمهور وأجاز ذلك الكوفيون بلا شرط واختاره ابن مالك قائلا :

وعود خافض لدى عطف على

ضمير خفض لازما قد جعلنا

وليس عندي لازما إذا قد أتى

في النثر والنظم الصحيح مثبنا

واستدلّ المجوّزون بقوله تعالى : (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ) ، (٧) بجزّ «الأرحام» في قراءه حمزه عطفا على الهاء

المجروره بالباء.

وبقول الشاعر :

فاليوم قربت تهجوننا وتشتمنا

فاذهب فما بك والأيام من عجب

بجزّ «الأيام» عطفا على الكاف المجروره بالباء.

وأجاب المحقق الرضى رحمه الله عن الآيه بأن الظاهر أنّ حمزه جوّز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لأنه كوفى ولا نسلّم تواتر

القراءات السبع. وأمّا الشعر فلا دليل فيه إذا

١- الأنبياء (٢١) : ٥٤.

٢- الرعد (١٣) : ٢٣.

٣- الأنعام (٦) : ١٤٨.

٤- قال ابن مالك : وإن على ضمير رفع متّصل عطفت فافصل بالضّمير المنفصل أو فاصل ما وبلا فصل يرد في النّظم فاشيا
وضعه اعتقد

٥- فصلت (٤١) : ١١.

٦- البقره (٢) : ١٣٣.

٧- النساء (٤) : ١.

الضرورة حامله عليه ولا خلاف معها.

فصل : قد تحذف الواو مع معطوفها لدليل ، كقوله تعالى : «وَسِرَائِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ» ، (١) أى : والبرد. قيل : «وكذا الفاء ، كقوله تعالى : (فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ) ، (٢) أى : فضرب فانفجرت».

وتختص الواو - من بين حروف العطف - بجواز عطفها عاملاً - قد حذف وبقى معموله ، نحو : (وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ) ، (٣) أى : وألّفوا الإيمان.

وقد يحذف المعطوف عليه للدلالة عليه ، وجعل منه قوله تعالى : «أَفَنضْرِبُ عَنْكُمُ الذُّكْرَ صَافِحًا» ، (٤) قال ابن هشام : التقدير : «أنهم لكم فاضرب» ، (٥)

فصل : يجوز أن يعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل - كاسم الفاعل ونحوه - ، نحو : قوله تعالى : (فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا * فَأَنْزَلْنَ بِهِ نَقْعًا) ، (٦) ويجوز العكس ، وجعل منه قوله تعالى «يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ» ، (٧)

ص : ٢٢٢

١- النحل (١٦) : ٨١.

٢- البقره (٢) : ٦٠.

٣- الحشر (٥٩) : ٩.

٤- الزخرف (٤٣) : ٥.

٥- قال ابن مالك : والفاء قد تحذف مع ما عطف والواو إذ لا لبس وهي انفردت بعطف عامل مزال قد بقي معموله دفعا لوهم اتقى وحذف متبوع بدا هنا استبح وعطفك الفعل على الفعل يصح

٦- العاديات (١٠٠) : ٣ و ٤.

٧- الأنعام (٦) : ٩٥. قال ابن مالك : واعطف على اسم شبه فعل فعلا وعكسا استعمل تجده سهلا

عَرَفَهُ ابن مالک بآئِه «التابع المقصود بالحكم بلا واسطه». (١)

فخرج بالمقصود غيره وهو النعت والتوكيد وعطف البيان والعطف بالحرف غير «بل» و «لكن» فى الإثبات. وبنفى الواسطه المقصود بواسطه وهو العطف ب «بل» و «لكن» فى الإثبات. (٢)

أقسام البدل

البدل على أربعة أقسام :

الأول : بدل كل من كل ، وهو البدل المطابق للمبدل منه المساوى له فى المعنى ، نحو : «مررت بأخيكَ زيد».

الثانى : بدل بعض من كل ، نحو : «أكلت الرغيف نصفه». قال الله تعالى : «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ

ص: ٢٢٣

١- قال ابن مالک : التابع المقصود بالحكم بلا واسطه هو المسمى بدلا

٢- تحقيق : يظهر من كلام ابن مالک أنّ المقصود بالحكم فى البدل هو التابع دون المتبوع بخلاف عطف البيان وصرح بذلك جماعه كثيره من النحويين. ولكن قال المحقق الرضى رحمه الله : «وأنا إلى الآن لم يظهر لى فرق جلتى بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا- نرى عطف البيان إلما البدل كما هو ظاهر كلام سيويه ... قالوا : الفرق بينهما أنّ البدل هو المقصود بالنسبه دون متبوعه بخلاف عطف البيان فإنّه بيان والبيان فرع المبيّن فيكون المقصود هو الأوّل. والجواب : أنّا لا- نسلّم أنّ المقصود بالنسبه فى بدل الكل هو الثانى فقط ولا فى سائر الأبدال إلّا الغلط فإنّ كون الثانى فيه هو المقصود بها دون الأوّل ظاهر وإنّما قلنا ذلك لأنّ الأوّل فى الأبدال الثلاثه منسوب إليه فى الظاهر ولا بدّ أن يكون فى ذكره فائده لم تحصل لو لم يذكر ، كما يذكر فى كلّ واحد من الثلاثه صوتا لكلام الفصحاء عن اللغو ولا سيّما كلامه تعالى وكلام نبيّه صلى الله عليه وآله فادّعاء كونه غير مقصود بالنسبه مع كونه منسوبا إليه فى الظاهر يصحّ أن ينسب إليها لأجلها دعوى خلاف الظاهر ...». شرح الكافيه ١ : ٣٣٧.

حُجَّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا. (١)

الثالث : بدل الاشتمال ، وهو الذى اشتمل عليه المبدل منه بحيث يتشوق السامع إلى ذكره ، نحو : «أعجبنى زيد علمه». قال الله تعالى : «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ». (٢)

الرابع : البدل المباين للمبدل منه ، وهو على ثلاثة أقسام :

١ - بدل الغلط وهو ما لا يريد المتكلم ذكر متبوعه بل سبق لسانه عليه من غير قصد ، كقولك : «جائنى زيد بكر». أردت أن تقول : «جائنى بكر» فسبق لسانك عليه وقلت : «جائنى زيد».

٢ - بدل النسيان وهو ما قصد المتكلم المبدل منه أولاً ثم تبين فساد قصده ، كقولك : «رأيت زيدا عمرا». قصدت «زيدا» أولاً ثم تبين فساد قصدك وأن الذى رأيتهم عمرو ، فقلت : «عمرا».

٣ - بدل الإضراب والبداء وهو ما قصد المتكلم المبدل منه ثم أضرب عنه إلى البدل وجعل المبدل منه فى حكم المسكوت عنه ، نحو : «أكلت تمرا زيبيا». (٣)

فصل : يبدل الظاهر من الظاهر كما تقدم ولا يبدل المضمرة من المضمرة ، ونحو : «قمت أنت» و «مررت بك أنت» تؤكد اتفاقا ونحو «رأيتك إياك» تؤكد عند الكوفيين.

وذهب البصريون إلى أنه بدل. وردّه ابن مالك فى شرح التسهيل بأن الضمير المرفوع المنفصل تؤكد اتفاقا والفرق بين المرفوع المنفصل والمنصوب المنفصل تحكّم.

أمّا إبدال الضمير من الظاهر فمنعه ابن مالك وقال فى شرح التسهيل «لأنه لم يسمع من العرب لا نثرا ولا نظما». وما أوهم ذلك جعل توكيدا.

ويجوز إبدال الظاهر من الضمير إن كان الضمير لغائب ، نحو قوله تعالى : (وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا) (٤) فى أحد الأوجه ؛ (٥) أو كان لحاضر بشرط أن يكون الظاهر بدل كل

ص: ٢٢٤

١- آل عمران (٣) : ٩٧.

٢- البقره (٢) : ٢١٧.

٣- قال ابن مالك : مطابقا أو بعضا او ما يشتمل عليه يلقى أو كمعطوف ببل وذا للإضراب اعز إن قصدا صحب ودون قصد غلط به سلب كزره خالدا وقبله اليدا واعرفه حقه وخذ نبلا مدى

٤- الأنبياء (٢١) : ٣.

٥- وفيه وجهان آخران : الأول : كون «الذين ظلموا» مبتدأ مؤخرا و «أسروا النجوى» خبرا مقدما. الثانى : أن يكون «الذين ظلموا»

فاعل «اسرّوا» والواو حرف دالّ على الجمع لا ضمير كما تقدّم في باب الفاعل.

من كلِّ واقتضى الإحاطه والشمول كقوله تعالى : (تَكُونُ لَنَا عِيداً لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا) (١) أو بدل بعض من كلِّ ، نحو : «أعجبتنى وجهك» وقول الشاعر :

أو عدنى بالسَّجن والأداهم

رجلى ، فرجلى شثنه المناسم (٢)

ف «رجلى» بدل بعض من الياء فى «أوعدنى».

أو بدل اشتمال ، نحو : «أعجبتنى كلامك» وقول الشاعر :

ذرينى إنَّ أمرك لن يطاعا

وما ألفيتنى حلمى مضاعا

ف «حلمى» بدل اشتمال من الياء فى «ألفيتنى».

وكما يبدل الاسم من الاسم ، يبدل الفعل من الفعل ، كقوله تعالى : (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ) ، (٣) ف «يضاعف» بدل من «يلق» فأعرابه بإعرابه وهو الجزم. والجملة من الجملة ، كقوله تعالى : «أَمَيدُكُمْ بِمَا تعملون * أَمَيدُكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنَ» (٤).

وقد تبدل الجملة من المفرد ، كقول الشاعر :

إلى الله أشكو بالمدينه حاجه

وبالشام اخرى كيف يلتقيان

فأبدل «كيف يلتقيان» من «حاجه» و «اخرى». وإنَّما صحَّ ذلك لرجوع الجملة فى التقدير إلى المفرد ، أى : إلى الله أشكو هاتين الحاجتين كيفيه التقائهما.

تنبيه : إذا ابدل من اسم الاستفهام أو اسم الشرط وجب دخول همزه الاستفهام أو إن الشرطيه على البدل ، نحو : «من ذا؟ أسعيد أم على؟» و «من يقيم إن زيد وإن عمرو أقم معه». (٥)

ص : ٢٢٥

١- المائده (٥) : ١١٤.

٢- «الأداهم» : جمع الأدهم وهو القيد. و «شثنه» : غليظه. «المناسم» : جمع «منسم» وهو خفَّ البعير ، استعير هنا لقدم الإنسان.

٣- الفرقان (٢٥) : ٦٨ و ٦٩.

٤- الشعراء (٢٦) : ١٣٢ و ١٣٣.

٥- قال ابن مالك : ومن ضمير الحاضر الظاهر لا تبدله إلّا ما إحاطه جلا أو اقتضى بعضا أو اشتمالا كإنك ابتهاجك استمالا
وبدل المضمّن الهمز يلي همزا كمن ذا أسعيد أم عليّ ويبدل الفعل من الفعل كمن يصل إلينا يستعن بنا يعن

أحرف النداء ثمانية: الهمزة، آ، آى، يا، أى، أيا، هيا، وا.

فالهمزة للمنادى القريب. و «آ» و «آى» و «أى» و «أيا» و «هيا» للمنادى البعيد أو ما فى حكمه، كالتائم والساهى.

وذهب جماعه إلى أنّ مراتب النداء ثلاثه: القريب والمتوسط والبعيد، وجعلوا «أى» لنداء المتوسط.

وأما «يا» فهى تستعمل لجميع مراتب النداء. و «وا» للمنادى المندوب، نحو: «وا زيدا». (١)

ويجوز حذف حرف النداء كقوله تعالى: (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا)، (٢) أى: يا يوسف.

ويستثنى صور لا- يجوز معها الحذف وهى اسم الله تعالى إذا لم تلحقه الميم، نحو «يا الله» والمندوب، نحو: «يا زيدا» والمستغاث، نحو: يا لزيد والمتعجب منه، نحو: «يا للماء» - إذا تعجبت من كثرته - والمنادى البعيد، نحو: «يا زيد» والضمير - على أنّ نداءه شاذّ - واسم الجنس، (٣) نحو: «يا رجل» و «يا رجلا» واسم الإشارة، نحو: «يا هذا». عند البصريين. وذهب جماعه إلى جواز حذفه فى الأخيرين. (٤)

ص: ٢٢٦

١- قال ابن مالك: وللمنادى النّاء أو كالتاء يا وأى وآ كذا أيا ثمّ هيا والهمز للدّانى ووا لمن ندب أويا وغير والدى اللبس

اجتنب

٢- يوسف (١٢): ٢٩.

٣- المراد بالجنس هو النكره، سواء كان مقصوده أو غير مقصوده. وسواء كان مفردا أو مضافا أو شبيها بالمضاف. شرح الكافيه

للمحقّق الرضى رحمه الله: ١ / ١٥٩.

٤- قال ابن مالك: وغير مندوب ومضمّر وما جا مستغاثا قد يعزى فاعلما وذاك فى اسم الجنس والمشار له قلّ ومن يمنعه فانصر

عاذله

ولا يجوز الجمع بين حرف النداء و «ال» فى غير اسم «الله» وما سُمى به من الجمل إلاً فى ضروره الشعر كقوله :

فيا الغلامان اللذان فَرَا

إيّا كما أن تعقبانا شَرَا

وأما مع اسم «الله» ومحكى الجمل فيجوز ، فتقول : «يا الله» بقطع الهمزه ووصلها.

وتقول فيمن اسمه «الرّجل منطوق» : «يا الرّجل منطوق».

والأكثر فى نداء اسم الله «اللهم» بميم مشدده معوّضه من حرف النداء وشدّ الجمع بين الميم وحرف النداء فى قوله :

إني إذا ما حدث ألما

أقول يا اللهم يا اللهم (١)

أقسام المنادى

المنادى على ثلاثة أقسام : مفرد (٢) ومضاف وشبيه بالمضاف.

المنادى المفرد إمّا أن يكون معرفه أو نكره مقصوده أو نكره غير مقصوده. فإن كان معرفه أو نكره مقصوده يبنى على ما يرفع به لو كان معربا ، فإن كان يرفع بالضمه بنى عليها نحو : «يا زيد» و «يا رجل» (٣) وإن كان يرفع بالألف أو بالواو فكذلك ، نحو : «يا

ص : ٢٢٧

١- قال ابن مالك : وباضطرار خصّ جمع يا وأل إلاً مع الله ومحكى الجمل والأكثر اللهم بالتعويض وشدّ يا اللهم فى القريض
٢- المراد بالمفرد هنا أن لا يكون مضافا ولا شبيها به ، كما فى باب «لا» التى لنفى الجنس فيدخل فى ذلك المركب المزجى والمثنى والمجموع.

٣- إذا اضطرّ شاعر إلى تنوين هذا المنادى كان له تنوينه وهو مضموم وكان له نصبه وقد ورد السماع بهما كقول الشاعر : سلام
الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السّلام وقول آخر : ضربت صدرها إلى وقالت يا عديا لقد وقتك الأواقى «إلى» : منى ،
والمعنى : ضربت صدرها متعجبه من نجاتى . «وقتك» : مشتقّ من الوقايه وهو الحفظ. و «الأواقى» : جمع واقيه ، أصلها :
«الوواقى». وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله : واضمم أو انصب ما اضطرارا نونا ممّا له استحقاق ضمّ بينا

زيدان» و «يا رجلا» و «يا زيدون» و «يا رجيلون».

ويكون في محلّ نصب على المفعول به ، لأنّ المنادى مفعول به في المعنى وناصبه فعل مضمر ناب حرف النداء منابه فأصل «يا زيد» : أدعو وأطلب زيدا ، فحذف الفعل ونابت «يا» منابه.

وإذا كان المنادى مبتدأ قبل النداء - ك «سيويه» - قدّرت فيه الضمّه ، ويجرى مجرى ما تجدد بناؤه بالنداء ك «زيد» في أنّه يجوز في تابعه الرفع مراعاة للضمّه المقدّر فيه والنصب مراعاة للمحلّ فتقول : «يا سيويه العاقل والعاقل» كما تقول : «يا زيد الظريف والظريف».

وإن كان نكره غير مقصوده أو مضافا أو شبيها به (١) نصب ، فمثال الأوّل قول الأعمى : «يا رجلا خذ بيدي». ومثال الثاني : «يا غلام زيد». ومثال الثالث : «يا طالعا جبلا». (٢)

توابع المنادى

المنادى المبني إذا وصف بمضاف - إضافه معنويّه - مجرّد من «ال» وجب نصبه ، نحو : «يا زيد صاحب عمرو» وإلّا يجوز رفعه - حملا- على اللفظ - ونصبه حملا على الموضع ، نحو : «يا زيد الظريف والظريف» و «يا رجل ضارب بكر وضارب بكر» و «يا زيد الكريم الأب والكريم الأب».

وحكم عطف البيان والتوكيد وعطف النسق المقرون ب «ال» حكم الصفه ، فتقول : «يا زيد أخونا وأخانا» و «يا تميم أجمعون وأجمعين» و «يا زيد والرّجل والرّجل».

وأما عطف النسق المجرّد من «ال» والبدل ففي حكم المنادى المستقلّ ، فيبنى إذا

ص: ٢٢٨

١- هو كلّ اسم له تعلق بما بعده إمّا بعمل ، نحو : «يا طالعا جبلا» وإمّا بعطف ، نحو : «يا ثلاثة وثلاثين».

٢- قال ابن مالك : وابن المعرف المنادى المفردا على المذى في رفعه قد عهدا وانوا انضمام ما بنوا قبل النداء وليجر مجرى ذى بناء جدّدا والمفرد المنكور والمضافا وشبهه انصب عادما خلافا

كان مفردا ، نحو : «يا رجل وزيد» و «يا رجل زيد» وينصب إن كان مضافا ، نحو : «يا زيد وعبد الله» و «يا زيد عبد الله».

والمنادى المعرب إذا كان تابعه نعتا أو تأكيدا أو عطف البيان أو عطف نسق مقرونا ب «ال» وجب نصب التابع نحو : «يا عبد الله صاحب عمرو» و «يا عبد الله زيدا» «يا عبد الله والرجل».

أما عطف النسق المجرد من «ال» والبديل ففي حكم المنادى المستقل ، كما تقدم. (١)

تنبيهات

الأول : قلنا : «إن المنادى المبني إذا وصف بمفرد يجوز فيه الرفع - حملا على اللفظ - والنصب ، حملا على الموضع». ويستثنى من ذلك تابع «أى» فى نحو : «يا أيها الرجل» ، ف «أى» منادى مفرد مبنى على الضم و «ها» زائده و «الرجل» صفة لأى. وقيل : عطف بيان والجمهور يوجبون رفعه ، لأنه المقصود بالنداء والمنادى المفرد لا ينصب.

ولا توصف «أى» إلا باسم جنس محلّى ب «ال» كالرجل أو باسم إشاره ، نحو : «يا أيهذا» أو ، بموصول محلّى ب «ال» ، نحو قوله تعالى : «يا أيها الذى نزل عليه الذكر». (٢) وإن اريد مؤنث يقال «أيه» ، كقوله تعالى : «يا أيتها النفس المطمئنة» * أرجمى إلى ربك» ، (٣) وكتاب «أى» - فى وجوب الرفع - تابع اسم الإشارة فى نحو : «يا هذا الرجل». (٤)

الثانى : إذا كثر المنادى مضافا ، نحو : «يا سعد سعد الأوس» ، تعين نصب الثانى وجاز

ص : ٢٢٩

١- قال ابن مالك : تابع ذى الضم المضاف دون أل ألزمه نصبا كأزيد ذا الحيل وما سواه ارفع أو انصب واجعلا كمستقل نسقا وبدلا وإن يكن مصحوب أل ما نسقا ففيه وجهان ورفع ينتقى

٢- الحجر (١٥) : ٦.

٣- الفجر (٨٩) : ٢٨.

٤- قال ابن مالك : وأيها مصحوب أل بعد صفة يلزم بالرفع لدى ذى المعرفة وأيها الذى ورد ووصف أى بسوى هذا يرد وذو إشاره كإى فى الصفة إن كان تركها يفيت المعرفة

فى الأؤل الضم والفتح.

فإن ضمّ الأؤل - لأنه منادى مفرد معرفه - كان الثانى منصوبا على البدليه أو عطف البيان أو على إضمار «يا» أو «أعنى».

وإن فتح الأؤل ، فهو على مذهب سيبويه منادى مضاف إلى ما بعد الاسم الثانى وأنّ الثانى مقحم بين المضاف والمضاف إليه. وذهب المبرّد إلى أنّه مضاف إلى محذوف مماثل لما اضيف إليه الثانى. وقال الفراء : «الاسمان مضافان للمذكور». (١)

الثالث : إذا كان المنادى مفردا علما ووصف ب «ابن» مضافا إلى علم ولم يفصل بين المنادى وبين «ابن» ، يحذف ألف «ابن» خطّا وجاز فى المنادى وجهان : البناء على الضمّ ، نحو : «يا زيد بن عمرو» والفتح ، (٢) نحو : «يا زيد بن عمرو».

ويتعيّن الضمّ فى نحو «يا رجل ابن عمرو». لانتفاء علميّة المنادى وفى نحو «يا زيد ابن أخينا» لانتفاء علميّة المضاف إليه وفى نحو «يا زيد الفاضل ابن عمرو» لوجود الفصل.

والموصف ب «ابنه» كالوصف ب «ابن» ، نحو : «يا هند - ويا هند - ابنه عمرو». (٣)

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم إمّا أن يكون صحيحا أو معتلا.

فإن كان معتلا وجب إثبات الياء مفتوحه ، نحو : «يا فتاى» و «يا قاضى».

وإن كان صحيحا جاز فيه خمسة أوجه :

ص: ٢٣٠

١- قال ابن مالك : فى نحو سعد الأوس ينتصب ثان وضمّ وافتح أؤلا تصب

٢- إمّا على الإبتاع لفتحه «ابن» أو على تركيب الصفه مع الموصوف وجعلهما شيئا واحدا ك «خمسه عشر» وإمّا على إقحام «ابن» وإضافه «زيد» إلى «عمرو» لأنّ ابن الشخص يجوز إضافته إليه.

٣- قال ابن مالك : ونحو زيد ضمّ وافتحنّ من نحو أزيد بن سعيد لاتهن والضمّ إن لم يل الابن علما أو يل الابن علم قد حتما

أحدها : حذف الياء والاكتفاء بالكسره ، كقوله تعالى : «يا عِبَادِ فَاتَّقُونِ» (١) وهذا هو الأكثر.

الثانى : إثبات الياء ساكنه ، ففي الحديث : قال الله تعالى : «يا داود! قل لعبادى : يا عبادى! من لم يرض بقضائى ولم يشكر نعمائى ولم يصبر على بلائى فليطلب ربّاً سوائى» (٢) وهو دون الأوّل فى الكثرة.

الثالث : إثبات الياء مفتوحه ، كقوله تعالى : «يا عِبَادِى الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ» (٣).

الرابع والخامس : قلب الكسره فتحه والياء ألفا ، مع إثبات الألف وحذفها كقوله تعالى : «يا حَسْرَتى» (٤).

وقول الشاعر :

ولست براجع ما فات عنى

بلهف ولا بليت ولا لو أنى

ف «لهف» منادى حذف منه حرف النداء والأصل «يا لهفا» فحذفت الألف المنقلبه عن ياء المتكلم. قال ابن مالك فى شرح الكافية : «وذكروا أيضا وجهها سادسا وهو الاكتفاء عن الإضافه ببيتها وجعل الاسم مضموما كالمنادى المفرد. حكى يونس عن بعض العرب : «يا أمّ لا تفعلى».

ويجوز فى «أب وأمّ» - مع الوجوه المتقدمه - أن تعوّض تاء التأنيث من ياء المتكلم فيقال : «يا أبت ويا أمّت» - بفتح التاء وكسرها - ولا يجوز إثبات الياء.

أمّا قوله :

أيا أبتى لا زلت فينا فإنما

لنا أمل فى العيش ما دمت عائشا

ضروره.

وإذا كان المنادى مضافا إلى مضاف إلى ياء المتكلم وجب إثبات الياء كقولك :

«يا أحنى» ، إلّا فى «ابن أمّ» و «ابن عمّ» فتحذف الياء منهما لكثرة الاستعمال وتكسر الميم أو تفتح ، فتقول : «يا ابن أمّ» و «يا ابن عمّ» بفتح الميم وكسرها. (٥)

ص : ٢٣١

٢- بحار الأنوار : ٦٤ / ٢٣٦.

٣- الزمر (٣٩) : ٥٣.

٤- الزمر (٣٩) : ٥٦.

٥- قال ابن مالك : واجعل منادى صحّ إن يضيف ليا كعبد عبدى عبد عبدا عبديا والفتح والكسر وحذف اليا استمّر في يابن أمّ يابن عمّ لا مفّر وفي النداء أبت أمّت عرض واكسر أو افتح ومن اليا التّا عوض

في أسماء ملازمه للنداء

منها: «فل» و «فله» وهما عند سيبويه كناية عن نكره ف «فل» بمعنى «رجل» و «فله» بمعنى «امرأه». وذهب جماعة إلى أنهما كناية عن العلم من نحو زيد وهند. ومنها: «لؤمان» و «ملاّمان» و «ملاّم» بمعنى كثير اللوم و «نومان» بمعنى كثير النوم.

ومنها: «فعال» من كلّ فعل ثلاثي ، لذمّ الأنثى وسبّها ، نحو : «يا خباث» و «يا فساق».

ومنها: «فعل» لسبّ الذكور ، نحو : «يا فسق» و «يا غدر». واختار ابن عصفور كونه قياسيًا وابن مالك كونه سماعيًا. (١)

الاستغاثه

وهي نداء شخص ليخلص من شدّه أو يعين على دفع مشقّه ، والمطلوب منه الاستغاثه يسمّى «مستغاثًا» (٢) والمطلوب له الاستغاثه يسمّى «مستغاثًا له».

ولا يستعمل للاستغاث من أحرف النداء إلّا «يا» ولا يجوز حذفها ولا حذف المستغاث.

وللمستغاث ثلاثة أوجه :

الأوّل : أن يجزّ بلام مفتوحه ، وهو الغالب ، نحو : «يا لزيد للمظلوم».

الثاني : أن يختم بألف زائده ، نحو : «يا زيدا للمظلوم».

ص: ٢٣٢

١- قال ابن مالك : وفل بعض ما يخصّ بالنداء لؤمان نومان كذا وأطردا في سبّ الأنثى وزن يا خباث والامر هكذا من الثلاثي

وشاع في سبّ الذكور فعل ولا تقس وجرّ في الشعر فل

٢- أصله «مستغاث به» فحذف «به».

الثالث : أن يخلو من اللام والألف ، نحو : «يا زيد للمظلوم».

ومثل المستغاث المتعجب منه بلا فرق ، كقولهم : «يا للعجب لزيد» و «يا عجباً لزيد» و «يا عجب لزيد» أى : يا عجب احضر فهذا وقتك.

وإذا عطف على المستغاث مستغاث مستغاث آخر فإمّا أن تتكرر معه «يا» أولاً.

فإن تكرر لزم فتح اللام ، نحو : «يا لزيد ويا لعمر ولبكر».

وإن لم تتكرر لزم الكسر ، نحو : «يا لزيد ولعمر ولبكر».

وأما المستغاث له فإن ذكر فى الكلام وجب جزه بلام مكسوره إذا كان اسما ظاهرا أو ياء المتكلم نحو : «يا لزيد لعمر و» و «يا لزيد لى» وإلا فتحت ، نحو : «يا لزيد له» . (١)

المندوب

المندوب هو المتفج عليه ب «وا» أو «يا» ، نحو : «وازيده» أو المتوجع منه ، نحو : «وا مصيبتاه» أو المتوجع له ، نحو : «وا ظهراه» .

ويشترط فى المندوب أن يكون معرفه مشهورا (٢) فلا تندب النكره ، فلا يقال : «وا رجلاه» ولا الضمير ولا المبهم كاسم الإشاره والموصول إلا إذا كان خاليا من «ال» واشتهرت صلته شهره ترفع عنه الإبهام كقولهم : «وا من قلع باب خيبراه» و «وا من حفر بئر زمزمه» فإنه بمنزله «وا علياه» و «وا عبد المطلباه» . (٣)

وللمندوب استعمالان :

أحدهما : أن يكون كالمنادى فى بنائه على علامه الرفع إن كان مفردا ونصبه إن

ص : ٢٣٣

١- قال ابن مالك : إذا استغيث اسم منادى خفضا باللام مفتوحا كيا للمرضى وافتح مع المعطوف إن كرت يا وفى سوى ذلك بالكسر اثتيا ولام ما استغيث عاقبت ألف ومثله اسم ذو تعجب ألف

٢- راجع : شرح الكافيه للمحقق الرضى رحمه الله : ١ / ١٥٩

٣- قال ابن مالك : ما للمنادى اجعل لمندوب وما نكر لم يندب ولا ما ابهما ويندب الموصول بالذى اشتهر كبئر زمزم يلى وامن حفر

كان مضافاً أو شبيهاً به ، فيقال : «وا زيد» ، «وا عبد الله» ، «وا طالعا جبلا» إذا كان معروفاً معينا. وكذا توابعه كتوابع المنادى على التفصيل المذكور وذلك لأنه منادى في الأصل لحقه معنى الندبه.

الثاني : أن يلحق آخره ألف ، نحو : «وا زيدا». ويحذف لهذه الألف ما قبلها من الف ، نحو : «وا موساه» أو تنوين ، نحو : «وا من حفر بئر زمزماه» ، أو ضمّه نحو : «وا زيدا» أو كسره ، نحو : «وا عبد الرّحيماه».

وإن أوقع حذف الكسره أو الضمه في لبس ابقيا وجعلت الألف ياء بعد الكسره ، نحو : «وا غلامكى» وواوا بعد الضمه ، نحو : «وا غلامهو». واصلهما «وا غلامك» و «وا غلامه» ، فلو قلت : «وا غلامكاه» و «وا غلامهاه» لا لتبس المندوب المضاف إلى ضمير المخاطبه بالمندوب المضاف إلى ضمير المخاطب ، والتبس المندوب المضاف إلى ضمير الغائب بالمندوب المضاف إلى ضمير الغائبه.

وإذا وقف على المندوب لحقه بعد الألف هاء السكت نحو : «وا زيدا» أو وقف على الألف ، نحو : «وا زيدا».

وإذا ندب المضاف إلى ياء المتكلم فعلى لغة من فتح الياء قيل فيه : «وا عبديا» أو «وا عبدا».

وعلى سائر اللغات يقال : «واعبدا». (١)

ترخيم المنادى

يجوز ترخيم المنادى (٢) وهو حذف آخره تخفيفا ، نحو : «يا سعا» في «يا سعاد».

ص: ٢٣٤

١- قال ابن مالك : ومنتهى المندوب صله بالألف متلوها إن كان مثلها حذف كذاك تنوين الذي به كمل من صله أو غيرها نلت الأمل والشكل حتماً أوله مجانسا إن يكن الفتح بوجه لا بسا وواقفا زد هاء سكت ان ترد وإن تشأ فالمدّ والها لا ترد وقائل وا

عبديا وا عبدا من في النداء يا إذا سكون أبدا

٢- في غير المندوب والمستغاث المجرور باللام.

ويجب أن يحذف مع الآخر ما قبله إن كان حرف عله ساكنا زائدا رابعا فصاعدا ، وقبله حركة من جنسه وذلك نحو : «عمران ومنصور ومسكين» فتقول : «يا عمر ويا منص ويا مسك». بخلاف «شمال» فإن زائده - وهو الهمزة - غير عله ، وبخلاف نحو «قنور» لتحرك حرف العله. وبخلاف نحو «مختار» لعدم زياده الألف ونحو «سعيد» لأن السابق على حرف العله اثنان وبخلاف نحو «فرعون» و «غريق» لعدم مجانسه الحركه.

والجرمى والفراء لا يشترطان المجانسه فيجيزان «يا فرع» ويا «غن».

ولا خلاف فى نحو «مصطفون» و «مصطفين» - لأن أصلهما «مصطفيون» و «مصطفين» فالحركه مجانسه تقديرا.

ثم إن كان المنادى مختوما بتاء التانيث ، جاز ترخيمه مطلقا ، أى : سواء كان علما ، ك «فاطمه» أو غير علم ك «جاريه» ، زائدا على ثلاثه أحرف كما مثل أو غير زائد ك «شاه» فتقول : «يا فاطم ويا جارى ويا شا».

وإن كان مجردا من التاء اشترطوا لجواز ترخيمه أن يكون علما ، زائدا على ثلاثه أحرف غير مركب تركيب إضافه ولا إسناد ، فيقال فى ترخيم «جعفر» : يا جعف».

فلا- يرخم ما كان على ثلاثه أحرف ك «زيد» وما كان زائدا على ثلاثه أحرف غير علم ، ك «قائم» وما ركب تركيب إضافه ، ك «عبد شمس» وما ركب تركيب إسناد ، نحو : «تأبط شرا».

وجوز الفراء والأخفش ترخيم العلم الثلاثى المتحرك الوسط ونقل ابن الخشاب عن الكوفيين جواز ترخيم العلم الثلاثى مطلقا.

وحكى عن الكوفيين ترخيم ذى الإضافه بحذف آخر المضاف إليه تمسكا بقول الشاعر :

خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا

أو اصرنا ، والرّحم بالغيب تذكر

وحكى عن سيبويه أن بعض العرب يرخم المركب الإسنادى بحذف آخره فيقول فى «تأبط شرا» : «يا تأبط».

وأما ما ركب تركيب مزج فيرخم بحذف عجزه ، فتقول فى «معدى كرب» : «يا

ويجوز فى المرخّم لغتان :

إحدهما : أن ينوى المحذوف فلا يغير ما بقى ، تقول فى «جعفر وحارث ومنصور وثمرود» : «يا جعف ويا حار ويا منص ويا ثمو».

الثانيه : أن لا- ينوى المحذوف فيجعل الباقي كأنه آخر الاسم فى أصل الوضع فتقول : «يا جعف» و «يا حار» و «يا منص» و «يا ثمى» ، أصله : «يا ثمو» فتقلب الواو ياء والضمه قبلها كسره. قال ابن هشام : لأنه ليس فى العربيه اسم معرب آخره واو لازمه مضموم ما قبلها».

وما فيه تاء التأنيث يرخّم على اللغه الاولى ، تقول فى «مسلمه» و «حارثه» و «حفصه» : «يا مسلم» و «يا حارث» و «يا حفص» لثلا يلتبس بندااء مذكر لا ترخيم فيه.

فإن لم يخف لبس جاز أن يرخّم على اللغتين ، فتقول فى «مسلمه» : «يا مسلم» بفتح الميم وضمّها. (٢)

تنبيه : قد يحذف للضرورة آخر الكلمه فى غير النداء ، بشرطين :

ص: ٢٣٦

١- قال ابن مالك : ترخيما احذف آخر المنادى كيا سعا فيمن دعا سعادا وجوزنه مطلقا فى كلّ ما أنثّ بالها والذى قد رخّما بحذفها وقره بعد واحظلا ترخيم ما من هذه الها قد خلا إلّا الرباعى فما فوق العلم دون إضافه وإسناد متمّ ومع الآخر احذف الذى تلا إن زيد لنا ساكنا مكتملا أربعة فصاعدا والخلف فى واو وياء بعده فتح قفى

٢- قال ابن مالك : والعجز احذف من مرّكب وقلّ ترخيم جمله وذا عمرو نقل وإن نويت بعد حذف ما حذف فالباقي استعمل بما فيه ألف واجعله إن لم تنو محذوفا كما لو كان بالآخر وضعا تمّما فقل على الأوّل فى ثمود يا ثمو ويا ثمى على الثانى بيا والترم الأوّل فى كمسلمه وجوز الوجهين فى كمسلمه

الأول : أن تكون صالحه للنداء فلا يجوز في نحو «الغلام».

الثاني : أن تكون زائده على الثلاثة أو بقاء التأنيث.

قال الشاعر :

لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره

طريف بن مال ليله الجوع والخصر (1)

ص: ٢٣٧

١- «تعشو»: ترى ناره من بعيد فتقصدها. «الخصر»: شدّه البرد. مدح الشاعر طريف بن مالك بأنّه رجل كريم وأنّه يوقد النيران ليلا ليراها السائرون فتقصدوا نحوها. قال ابن مالك: ولاضطرار رخموا دون ندا ما للندا يصلح نحو أحمددا

الاختصاص

هو اسم معمول ل «أخصّ» واجب الحذف.

فإن كان هذا الاسم «أيّها» أو «أيتها» استعمالا كما يستعملان في النداء فيضمّان لفظا وينصبان محلا ويوصفان بمعرف ب «ال» مرفوع ، نحو : «أنا أفعل كذا أيّها الرجل» و «اللهم اغفر لنا أيّتها العصابة».

وإن كان غيرهما نصب ، نحو : «نحن العرب أسخى الناس».

والاختصاص يشابه النداء في أنّ كلّ منهما يوجد مع الاسم تاره مبتيا على الضمّ وتاره منصوبا. ويفارقه في امور :

أحدها : أنّه لا يستعمل معه حرف نداء.

والثاني : أنّه لا يقع في أوّل الكلام ، بل لا بدّ أن يسبقه شيء.

والثالث : أنّه تصاحبه الألف واللام.

والرابع : أنّه يشترط أن يكون المقدم عليه اسما بمعناه والغالب كونه ضمير تكلم وقد يكون ضمير خطاب كقول بعضهم : «بك الله نرجو الفضل».

والخامس : أنّه يقلّ كونه علما.

والسادس : أنّه ينصب مع كونه مفردا. (١)

التّحذير والإغراء

التّحذير : هو تنبيه المخاطب على أمر يجب الاحتراز منه.

ص: ٢٣٨

١- قال ابن مالك : الاختصاص كنداء دون يا كأيتها الفتى باثر ارجونيا وقد يرى ذا دون أيّ تلو أل كمثل نحن العرب أسخى من بذل

فإن كان ب «إِيَّاكَ» وأخواته فالعامل محذوف لزوما ، سواء وجد عطف أم لا ، تقول : «إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ» ، ف «إِيَّاكَ» منصوب بفعل مضمّر وجوبا ، والأصل : «احذر تلاقى نفسك والأسد» ثم حذف الفعل وفاعله فصار : «تلاقى نفسك والأسد» ثم حذف المضاف الأوّل وهو «تلاقى» وناب عنه «نفسك» فانتصب وصار : «نفسك والأسد» ثم حذف المضاف الثاني وناب عنه الضمير فانتصب وانفصل وصار : «إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ».

وتقول : «إِيَّاكَ مِنَ الْأَسَدِ» ، والأصل : «باعد نفسك من الأسد» ثم حذف الفعل وفاعله والمضاف ، فانفصل الضمير وصار «إِيَّاكَ مِنَ الْأَسَدِ».

وقيل : التقدير «أحذرك من الأسد» فحذف الفعل وفاعله وانفصل الضمير فصار «إِيَّاكَ مِنَ الْأَسَدِ».

ف نحو «إِيَّاكَ الْأَسَدَ» ممتنع على التقدير الأوّل لأنّ «باعد» لا- يتعدّى إلى المفعول الثاني بنفسه. فيلزم أن يحكم بحذف «من» ونصب المجرور وهو غير مطّرد إلّا مع «أنّ» و «أن» كما تقدّم في التعدّى واللزوم ؛ وجائز على الثاني لأنّ «احذر» يتعدّى إلى المفعول الثاني بنفسه وب «من».

ولا خلاف في جواز «إِيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ» على التقديرين ، فجوازه على الأوّل لصلاحية لتقدير «من» ، لأنّ حرف الجرّ - كما قلنا - يحذف مع «أن» قياسا ، وجوازه على الثاني واضح لتعدّى الفعل إليه بنفسه.

وحقّ التحذير أن يكون للمخاطب وشذّ مجيئه للمتكلّم في قوله : «إِيَّاي وَأَنْ يَحْذِرَ أَحَدَكُمْ الْأَرْبَ» وأشدّ منه مجيئه للغائب في قوله : «إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السَّتِينَ فَأَيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابَّ».

وإن كان التحذير بغير «إِيَّاكَ» وأخواته فلا يجب إضمار الناصب إلّا مع العطف كقولك : «رَأْسُكَ وَالسَّيْفُ» أي : «ق رأْسُكَ واحذر السيف» أو تكرار المحذّر منه ، نحو : «الأسد الأسد» أي : احذر الأسد» أو تكرار المحذّر ، نحو : «نفسك نفسك» أي : احذر نفسك».

فإن لم يكن عطف ولا تكرار جاز إضمار الناصب وإظهاره ، نحو : «الأسد» أو «احذر

الإغراء : هو تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله. وهو كالتحذير بغير «إيّا» في أنّه إن وجد عطف أو تكرار وجب إضمار ناصبه ، كقول الشاعر :

أخاك أخاك إنّ من لا أخ له

كساع إلى الهيجا بغير سلاح

ونحو : «الأهل والولد» ، أى : الزم.

وإن لم يوجد عطف ولا تكرار لا يجب الإضمار ، نحو : «أخاك» أو «الزم أخاك». (٢)

أسماء الأفعال

هى ألفاظ تقوم مقام الأفعال فى الدلالة على معناه وفى عملها (٣) كـ «شتان» بمعنى : افترق و «أوه» بمعنى : أتوجع و «صه» بمعنى : اسكت.

وما كان بمعنى الأمر كثير ، نحو : «أمين» بمعنى : استجب و «مه» بمعنى : إنكف و «رويد» بمعنى : أمهل و «هيت» و «هيا» بمعنى «أسرع» و «إيه» بمعنى : إمض فى حديثك و «حيهل» بمعنى إئت أو عجل أو أقبل و «ها» بمعنى خذ و «هلم» بمعنى أحضر أو أقبل و «نزال» - بمعنى انزل - وبابه وينقاس فى كلّ فعل ثلاثى تامّ متصرف.

ص : ٢٤٠

١- قال ابن مالك : إياك والشّرّ ونحوه نصب محذّر بما استتاره وجب ودون عطف ذا لإيّا انصب وما سواه ستر فعله لن يلزما إلّا مع العطف أو التكرار كالضّيغم الضّيغم يا ذا السارى وشذّ إيّاى وإياه أشدّ وعن سبيل القصد من قاس انتبذ

٢- قال ابن مالك : وكمحذّر بلا إيّا اجعلا مغرى به فى كلّ ما قد فصّلا

٣- فإن كان ذلك الفعل يرفع فقط كان اسم الفعل كذلك ، كـ «صه» بمعنى اسكت و «هيهات» بمعنى بعد وإن كان يرفع وينصب كان اسم الفعل كذلك ، كـ «دراك» بمعنى أدركه. لكن لا- يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه خلافا للكسائى ، وأشار ابن مالك إلى ذلك بقوله : وما لما تنوب عنه من عمل لها ، وأخر ما لذى فيه العمل

واسم الفعل بمعنى الأمر من الرباعي - ك «قرقار» بمعنى قرقر - شاذ.

وما كان بمعنى الماضى أو المضارع قليل ، نحو : «هيهات» بمعنى بعد و «وشكان» و «سرعان» بمعنى سرع و «بطآن» بمعنى بطؤ و «وى» و «وا» و «واها» بمعنى أعجب و «اف» بمعنى أتضجر.

واسم الفعل على قسمين :

أحدهما : مرتجل : وهو ما وضع من أول الأمر كذلك ، ك «شتان».

الثانى : منقول : وهو ما وضع من أول الأمر لغير اسم الفعل ثم نقل إليه ، وهو نوعان :

١ - منقول من ظرف أو جارّ ومجرور ، نحو : «عليك» بمعنى الزم و «إليك» بمعنى : تنحّ ، و «دونك» بمعنى خذ ، و «أمامك» بمعنى : تقدّم و «مكانك» بمعنى : أثبت.

٢ - منقول من مصدر استعمل فعله أو أهمل.

فالأول نحو : «رويد زيدا». أصله : أروود زيدا إروادا بمعنى : أمهله إمهالا ثم صغروا الإرواد تغصير الترخيم وأقاموه مقام فعله ، فبنوه على الفتح.

والثانى نحو «بله زيدا» ، أى : دعه. ف «بله» فى الأصل مصدر فعل مهمل مرادف ل «دع» ، ثم سمى به الفعل وبنى.

وقد يستعمل «رويد» و «بله» مصدرين على الأصل فكانا معربين بالنصب وما بعد هما مجرور بالإضافة ، أو منصوب : نحو : «رويد زيدا» ، أى : إمهال زيدا و «بله عمرو» ، أى : ترك عمرو ، ونحو : «رويدا زيدا» أى : إمهالا زيدا و «بلها عمرا».

(١)

فصل : ما تون من هذه الأسماء فهو نكرة ، وما لم يتون فهو معرفة. تقول : «صه» بمعنى : اسكت عن الحديث المعهود و «صه» بمعنى : اسكت سكوتا ما.

١- قال ابن مالك : ما ناب عن فعل كشتان وصه هو اسم فعل وكذا أوّه ومه وما بمعنى افعال كآمين كثر وغيره كوى وهيهات نزر والفعل من أسمائه عليكاه وكذا دونك مع إيكاه كذا رويد به ناصبين ويعملان الخفض مصدرين

وهي ما وضع لخطاب ما لا يعقل أو ما هو في حكم ما لا يعقل من صغار الادميين أو لحكايه الأصوات.

الأول نحو: «هلا» لزر الخيل و «عدس» لزر البغل.

والثاني نحو: «كخ» (١) لزر الطفل عن تناول شيء.

والثالث نحو: «قب» لوقوع السيف و «غاق» لحكايه صوت الغراب و «تق» لصوت وقع الحجاره. (٢)

نونا التوكيد

إشاره

لتوكيد الفعل نونان : ثقيله وخفيفه. وقد اجتمعا في قوله تعالى : «لَيْسَجَنَّ وَلْيَكُونَا مِنَ الصَّاغِرِينَ». (٣)

ويؤكد بهما الأمر مطلقا ولا يؤكد بهما الماضي مطلقا وأما المضارع فله حالات :

إحداها : أن يكون توكيده بهما واجبا وذلك إذا كان مثبتا مستقبلا جوابا لقسم غير موصول من لامه بفاصل ، نحو : (وَتَاللَّهِ
لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ) (٤) ولا يجوز توكيده بهما إن كان منفيًا ، نحو : (تَاللَّهِ تَفْتُوْنَا تَذَكَّرُ يُوْسُفَ) (٥) إذ التقدير : لا- تفتؤ ، أو كان
حالا ، نحو : «والله ليقوم زيد الآن» أو كان مفصولا من اللام ، نحو : «وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى». (٦)

الثانيه : أن يكون توكيده بهما قريبا من الواجب ، وذلك إذا كان المضارع شرطال

ص : ٢٤٢

-
- ١- بكسر الكاف وتشديد الخاء ساكنه ومكسوره. وفي القاموس : جواز تخفيف الخاء وجواز تنوينها وجواز فتح الكاف.
 - ٢- قال ابن مالك : وما به خوطب ما لا يعقل من مشبه اسم الفعل صوتا يجعل كذا الئدى أجدى حكايه كقب والزم بنا التوعين فهو قد وجب
 - ٣- يوسف (١٢) : ٣٢.
 - ٤- الأنبياء (٢١) : ٥٧.
 - ٥- يوسف (١٢) : ٨٥.
 - ٦- الصّحى (٩٣) : ٥.

«إِنْ» المؤكّده ب «ما» الزائده ، نحو : «وَأِمَّا تَخَافَنَّ» (١) ومن ترك توكيده قوله :

يا صاح إمّا تجدني غير ذي جدّه

فما التخلّي عن الخلان من شيمي (٢)

وهو قليل.

هذا مذهب سيبويه. وذهب المرّد والزجاج إلى أنّ التوكيد واجب وتركه محمول على الضروره.

الثالثه : أن يكون التوكيد بهما كثيرا وذلك إذا وقع بعده أداه الطلب ، كقوله تعالى : «وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا» (٣)

ودون هذا إذا وقع بعد «لا» النافيه كقوله تعالى : «وَأَتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً» (٤) وذهب بعضهم إلى أنّ «لا» في الآيه للنهي. أو بعد «ما» الزائده التي لم تسبق ب «إن» كقول الشاعر :

قليلًا به ما يحمدنك وارث

إذا نال ممّا كنت تجمع مغنما

الرابعه : أن يكون التوكيد بهما قليلا وذلك بعد «لم» ، كقول الشاعر :

يحسبه الجاهل ما لم يعلما

شيخا على كرسيه معمما

وبعد غير «إمّا» من أدوات الشرط ، كقول الشاعر :

فمهما تشأ منه فزاره تعطكم

ومهما تشأ منه فزاره تمنعا (٥)

وبعد «ربّ» كقول الشاعر :

ربّما أوفيت في علم

ترفعن ثوبي شمالات

تتمّه : جاء توكيد المضارع خاليا ممّا ذكر وهو في غايه الشذوذ ومنه قوله :

ليت شعري وأشعرن إذا ما

قربوها منشوره ودعيت

ص: ٢٤٣

١- الأنفال (٨) : ٥٨.

٢- «صاح»: منادى مرخم على غير قياس ، أي: «يا صاحبي». «جده»: سعه في المال. «الخلان»: جمع خليل. «شيمي»: جمع «شيمه» ، وهي الخلق والطبيعه.

٣- إبراهيم (١٤) : ٤٢.

٤- الأنفال (٨) : ٢٥.

٥- قوله «منه» - في المصراع الأوّل - متعلّق ب «تعطكم» وفزاره فاعل «تشأ». والشاهد في «تمنعا». أصله «تمنعن» مؤكّدا بالنون الخفيفه ، فابدلت النون ألفا للوقف.

وأشد منه توكيد أفعال في التعجب في قوله :

ومستبدل من بعد غضبي صريمه

فأحر به بطول فقر وأحريا

وأشد من هذا توكيد اسم الفاعل في قوله : «أفائلن أحضروا الشهودا».

حكم آخر المؤكّد

يفتح آخر المؤكّد ، ك «إضربن» إلما إذا اتصل به ألف الضمير أو ياؤه أو واوه ، فيجب تحريك آخره بحركة مجانسه ، فيفتح قبل الألف ويكسر قبل الياء ويضمّ قبل الواو. (١)

ولا يحذف الضمير إن كان ألفا ، نحو : «هل تضربان». ويحذف إن كان واوا أو ياء ، نحو «يا زيدون هل تضربن» و «يا هند هل تضربن».

إلّا أن يكون آخر الفعل ألفا ك «يخشى» فإنك تحذف آخر الفعل وتثبت الواو مضمومه والياء مكسوره فتقول : «يا قوم اخشون» و «يا هند اخشين». فإن اسند هذا الفعل إلى غير الواو والياء لم تحذف آخره بل تقلبه ياء ، فتقول : «ليخشين زيد» و «لتخشين يا زيد» و «لتخشيان يا هندان» و «لتخشيان يا هندات». (٢)

فصل : تنفرد النون الخفيفه بأمر أربعه :

أحدها : أنها لا تقع بعد الألف ، فلا تقول : «اضربان» لئلا يلتقى ساكنان. هذا مذهب

ص: ٢٤٤

١- قال ابن مالك : للفعل توكيد بنونين هما كنونى اذهبن واقصدنهما يؤكّدان افعال ويفعل آتيا ذا طلب أو شرطا إمّا تاليا أو مبتدا فى قسم مستقبلا وقلّ بعد ما ولم وبعد لا وغير إمّا من طوالب الجزا وآخر المؤكّد افتح كابرزا واشكله قبل مضمّر لين بما جانس من تحرّك قد علما

٢- قال ابن مالك : والمضمّر احذفته إلما الألف وإن يكن فى آخر الفعل ألف فاجعله رافعا غير اليا والواو ياء كاسعينّ سعيا واحذفه من رافع هاتين وفى واو ويا شكل مجانس قفى نحو اخشين يا هند بالكسر ويا قوم اخشون واضمم وقس مسويا

الجمهور. وذهب الكوفيون ويونس إلى جوازه فتبقى النون ساكنه أو تحرّك بالكسر للساكنين. أمّا الثقبه فتقع بعدها اتّفاقا ويجب كسرها ، نحو : قوله تعالى : «وَلَا تَتَّبِعَانَّ» (١).

الثانى : أنّها لا تؤكد الفعل المسند إلى نون الإناث وذلك لأنّ الفعل المذكور يجب أن يأتى بعد فاعله بألف فاصله بين النونين قصدا للتخفيف ، فيقال : «اضربنان» ، وقد مضى أنّ الخفيفه لا تقع بعد الألف. ومن أجاز ذلك فيما تقدّم أجازته هنا.

الثالث : أنّها تحذف قبل الساكن كقول الشاعر :

لا تهين الفقير علّك أن

تركع يوما والدّهر قد رفعه

أصله : لا تهين.

الرابع : أنّها تعطى فى الوقف حكم التنوين ، فإن وقعت بعد فتحه قلبت ألفا ، كقوله تعالى (لَنَسِفَعَا) (٢) و (لَيَكُونَا) ، (٣) وإن وقعت بعد ضمّه أو كسره حذفت ويردّ حينئذ ما حذف لأجل نون التوكيد. تقول فى «إضربن يا زيدون» إذا وقفت على الفعل : «إضربوا» وفى «إضربن يا هند» : «إضربى». (٤)

ص : ٢٤٥

١- يونس (١٠) : ٨٩.

٢- العلق (٩٤) : ١٥.

٣- يوسف (١٢) : ٣٢.

٤- قال ابن مالك : ولم تقع خفيفه بعد الألف لكن شديده وكسرها الف وألّفا زد قبلها مؤكّدا فعلا إلى نون الإناث اسندا واحذف خفيفه لساكن ردف وبعد غير فتحه إذا تقف واررد إذا حذفتها فى الوقف ما من أجلها فى الوصل كان عدما وأبدلنها بعد فتح ألفا وقفا كما تقول فى قفن قفا

الاسم المعرب على قسمين :

أحدهما : المنصرف وحكمه أن يدخله الحركات الثلاث وتووين التمكن.

الثاني : غير المنصرف وحكمه أن لا يدخل عليه تنوين التمكن (١) وأن يجزّ بالفتحة إن لم يضاف أو لم تدخل عليه «ال» نحو : «مررت بأحمد» وإلّا جزّ بالكسره ، نحو : «مررت بأحمدكم وبالأحمد».

ثم إنّ الاسم الذي لا ينصرف ما يكون فيه علّتان من العلل التسع الآتية أو واحده منها تقوم مقام العلتين.

وما يقوم مقام علّتين اثنان :

أحدهما : ألف التأنيث ، (٢) مقصوره كانت ، ك «حبلى» و «رضوى» ، (٣) أو ممدوده ، ك «حمراء» و «زكرياء» . (٤)

الثاني : الجمع ، بشرط أن يكون على صيغه منتهى الجموع وهو كلّ جمع بعد ألف تكسيه حرفان ، نحو : مساجد ودراهم وأكابر ، أو ثلاثه أو سطها ساكن ، نحو : مصابيح ودنانير وأقاويل . بخلاف نحو «ملائكه» و «صياقله» .

ص : ٢٤٦

١- فلا مانع من دخول التنوين الذي لغير التمكن ، كتوين العوض في نحو «جوار» .

٢- قال ابن مالك : الصّرف تنوين أتى مبيّنا معنى به يكون الاسم أمكنا فألف التأنيث مطلقا منع صرف الّذى حواه كيفما وقع

٣- اسم جبل في المدينه .

٤- وكألف التأنيث ألف الإلحاق المقصوره ك «أرطى» لكنّها لا توجب المنع من الصرف بانفرادها بل لا بدّ من اجتماعه مع

العلميه . وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله : وما يصير علما من ذى ألف زيدت لإلحاق فليس ينصرف

والحق بهذا الجمع الاسم المفرد الذي يكون موازنا له كـ «سراويل».

وما كان من هذا الجمع معتلا فله حالتان :

إحدهما : - وهو الغالب - أن يكون آخره ياء قبلها كسره ، نحو «جوارى وغواشى» ، وحكمه أن يجرى في رفعه وجره مجرى «قاض» فينوّن ويقدّر رفعه أو جرّه ويكون التنوين عوضا من الياء المحذوفه ، (١) كقوله تعالى : (وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ) (٢) وقوله تعالى (وَالْفَجْرِ* وَلَيَالٍ عَشْرٍ) ، (٣) وأمّا في النصب فيجرى مجرى «دراهم» في سلامه آخره وظهور فتحته من غير تنوين ، نحو : «سِيرُوا فِيهَا لِيَالِي» (٤).

الثاني أن تقلب ياءه ألفا ، نحو : «عذارى» ، وحكمه أن يقدّر إعرابه ولا ينوّن بحال. (٥)

ص: ٢٤٧

١- اختلف الأدباء في تنوين «جوار» ونحوه. فذهب سيبويه إلى أنه عوض من الياء المحذوفه. وفسره الأكثر على أن الإعلال مقدّم على منع الصرف لكون سببه - وهو الثقل - أمرا ظاهرا محسوسا بخلاف منع الصرف فإن سببه مشابهه الاسم الفعل وهى خفيته ، فأصل «جوار» - على هذا - «جوارى» بالتنوين ، استثقلت الضمّه على الياء فحذفت الضمّه فالتقى ساكنان فحذفت الياء ، ثم حذف التنوين لوجود صيغه منتهى الجموع تقديرا ، لأنّ المحذوف لعله كالثابت ، ثم خيف رجوع الياء فاتى بالتنوين عوضا منها. وفسّره بعضهم على أن منع الصرف مقدّم فأصل «جوار» - على هذا - «جوارى» بترك التنوين لصيغه منتهى الجمع ، فحذفت ضمّه الياء للثقل ثم الياء تخفيفا ثم اتى بالتنوين عوضا منها. فعلم أن سبب الحذف على الأوّل التقاء الساكنين وعلى الثانى الحذف. وذهب المبرّد إلى أن التنوين عوض من حركة الياء ، ومنع الصرف مقدّم على الإعلال ، فأصل «جوار» - على هذا - «جوارى» ، حذفت ضمّه الياء لثقلها واتى بالتنوين عوضا منها فالتقى ساكنان فحذفت الياء لالتقائهما. راجع لتحقيق البحث : شرح الكافيه للمحقّق الرضى رحمه الله : ٢ / ٥٨ ، وحاشيه الصبّان على شرح الاشمونى : ٣ / ٢٤٥.

٢- الأعراف (٧) : ٤١.

٣- الفجر (٨٩) : ١ و ٢.

٤- سبأ (٣٤) : ١٨.

٥- قال ابن مالك : وكن لجمع مشبه مفاعلا- أو المفاعيل بمنع كافلا- وذا اعتلال منه كالجوارى رفعا وجرّا أجره كسارى ولسراويل بهذا الجمع شبه اقتضى عموم المنع

تنبيه : إذا سمّي بهذا الجمع أو بما الحق به ، فهو على حاله قبل التسميه به ، فتقول في من اسمه «مصاييح» : «جاء مصاييح ورأيت مصاييح ومررت بمصاييح». (١)

وأما السبعة الباقية فلا- بدّ من اجتماع عَلتين منها ليكون الاسم غير منصرفا. وهى : العلميه والوصفيّه والتركيب والألف والنون الزائدتان والتأنيث بالتاء والعجمه والعدل.

فالعلميه توجب عدم انصراف الاسم فيما يلى :

١ - أن يكون فيه الألف والنون الزائدتان ، ك «عمران» و «أصبهان».

وعلامه زياده الألف والنون سقوطهما فى بعض التصارييف كسقوطهما فى ردّ «نسيان» إلى «نسى». فإن كانا فيما لا يتصرّف فعلامه الزياده أن يكون قبلهما أكثر من حرفين اصولا- ولكك اعتباران فى نحو «حسيان». فإن جعلته مشتقا من «الحس» فوزنه «فعلان» ويمنع من الصرف للعلميه وزياده الحرفين وإن جعلته مشتقا من «الحسن» فوزنه فعّال ولا يمنع من الصرف ، لعدم زياده النون. (٢)

٢ - أن يكون على وزن الفعل. قال ابن هشام : والمعتبر من وزن الفعل أنواع :

أحدها : الوزن الذى يخصّ الفعل ك «خضم» لمكان و «شمّر» لفرس و «دئل» لقبيله وك «انطلق» و «استخرج» و «تقاتل» أعلاما.

الثانى : الوزن الذى به الفعل أولى لكونه غالبا فيه ك «إثمّد» و «إصبع» و «أبلم» أعلاما. فإنّ وجود موازنها فى الفعل أكثر كالأمر من «ضرب» و «ذهب» و «كتب».

الثالث : الوزن الذى به الفعل أولى لكونه مبدوءا بزياده تدلّ فى الفعل ولا تدلّ فى الاسم ، نحو : «أفعل» و «أكلب» ، فإنّ الهمزه فيهما لا تدلّ وهى فى موازنها من الفعل - نحو «أذهب» و «أكتب» - دالّه على المتكلم.

ثمّ لا- بدّ من كون الوزن لازما باقيا غير مخالف لطريقه الفعل ، فخرج بالأول نحو «امرؤ» فإنّه فى النصب نظير «اذهب» وفى الجرّ نظير «اضرب» فلم يبق على حاله

ص: ٢٤٨

١- قال ابن مالك : وإن به سمى أو بمالحق به فالانصراف منعه يحقّ

٢- قال ابن مالك : كذاك حاوى زائدى فعلانا كغطفان وكأصبهان

واحده ، وبالثاني نحو «ردّ» و «قيل» و «بيع» فإن أصلها «فعل» ثم صارت بمنزله «قفل» و «ديك» فوجب صرفها. ولو سميت ب «ضرب» مخففاً من «ضرب» انصرف اتفاقاً ولو سميت ب «ضرب» ثم خففته انصرف أيضاً عند سيويه وخالفه المبرد لأنه تغيير عارض ، وبالثالث نحو «ألب» - بالضم - جمع «لب» علماً ، لأنه قد باين الفعل بالفكّ. قاله أبو الحسن وخولف لوجود الموازنه. (١)

٣ - أن يكون معدولاً واجتماع العلميه والعدل يتحقق في مواضع :

أحدها : ما كان على «فعل» من ألفاظ التوكيد المعنوي ، وهو «جمع ، كتع ، بصع وبتع» فإنها - على ما قال ابن مالك في شرح الكافيه - معارف بتيه الإضافه ، إذ أصل «رأيت النساء جمع» : «جمعهن» فحذف الضمير للعلم به واستغنى بتيه الإضافه وصارت لكونها معرفه بلاء علامه ملفوظ بها كالأعلام. وقيل : «إنها أعلام للتوكيد». وكيف كان ، فإنها معدوله عن «فعلاوات» لأن مفرداتها «جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء» وإنما قياس «فعلاء» إذا كان اسماً أن يجمع على فعلاوات ، كصحراء وصحراوات. وذهب ابن الحاجب إلى أن العدل هنا اجتماع مع الوصفيه الأصليه.

قال المحقق الرضى رحمه الله : «وهذا قريب».

الثاني : ما كان على «فعل» علماً لمذكر ، إذا سمع ممنوع الصرف وليس فيه علّه ظاهره إلّا العلميه ، فقدروا فيه العدل ، نحو : «عمر وزفر وزحل» والأصل «عامر وزافر وزاحل». (٢)

الثالث : لفظ «سحر» إذا اريد به سحر يوم معين واستعمل ظرفاً مجزّداً من «أل» والإضافه ، نحو : «جئت يوم الجمعه سحر» ، فإنه معدول عن «السحر». واحترز بالقيد الأول من المبهم ، نحو : (نَجِّينَاهُمْ بِسَحْرِ) (٣) وبالقيد الثاني من المعين المستعمل غير

ص : ٢٤٩

١- قال ابن مالك : كذاك ذو وزن يخصّ الفعلا أو غالب كأحمد ويعلى

٢- قال ابن مالك : والعلم امنع صرفه إن عدلاً كفعل التوكيد أو كثعلا

٣- القمر (٥٤) : ٣٤.

ظرف فإنه يجب تعريفه ب «ال» أو الإضافة ، نحو : «طاب السحر سحر ليلتنا» وبالقيد الثالث من نحو : «جتتك يوم الجمعة السحر أو سحره». (١)

الرابع : ما كان على «فعال» علما لمؤنث ، ك «حذام» و «قطام» فى لغه تميم. فإنهم يمنعون صرفه ، فقال سيبويه : «للعلميّه والعدل عن فاعله». وقال المبرد : «للعلميّه والتأنيث المعنوى ك «زينب».

هذا فيما ليس آخره راء فإن ختم بالراء - ك «وبار» اسما لقبيله - بنوه على الكسر إلا قليلا منهم. ومذهب أهل الحجاز البناء على الكسر مطلقا. (٢)

٤ - أن يكون مركبا تركيب مزج ، نحو : «معديكرب» فتجعل إعرابه على الجزء الثانى وتمنعه من الصرف للعلميّه والتركيب.

وفى هذا النوع من العلم لغات اخر. تقدم البحث عنها فى باب العلم. (٣)

٥ - ما كان مؤنثا.

فإن كان العلم مؤنثا بالتاء امتنع من الصرف مطلقا ، أى : سواء كان لمؤنث ك «فاطمه» أو لمذكر ك «طلحه» زائدا على ثلاثه أحرف كما مثل أو لم يكن كذلك ك «ثبه» علما. وإن كان مؤنثا معنويا فشرط تحتم تأثيره أن يكون زائدا على ثلاثه أحرف ك «زينب» أو محرّك الأوسط ك «سقر» أو أعجميا ك «جور» اسم بلد ، أو منقولا من مذكر إلى مؤنث ك «زيد» - اسم امرأه - على خلاف فى الأخير. فالخليل وسيبويه على تحتم منع الصرف والجرمى على جواز الوجهين : الصرف وتركه.

أما ما كان ساكن الوسط وليس أعجميا ولا منقولا من مذكر ك «هند» ففيه

ص : ٢٥٠

١- قال ابن مالك : والعدل والتعريف مانعا سحر إذا به التّعيين قصدا يعتبر

٢- قال ابن مالك : وابن على الكسر فعال علما مؤنثا وهو نظير جشما عند تميم واصرفن ما نكرا من كل ما التعريف فيه أثرا

٣- قال ابن مالك : والعلم امنع صرفه مركبا تركيب مزج نحو معدى كربا

٦ - ما كان عجميًا بشرط أن يكون علما في العجمية وزائدا على ثلاثة أحرف ، ك «إبراهيم». فإن لم يكن علما في لسان العجم بل في لسان العرب أو كان نكره فيهما ، ك «لجام» - علما أو غير علم - صرفته ، وكذا ما كان علما عجميًا ولم يزد على ثلاثة أحرف ، سواء كان محرّك الوسط ك «شتر» أو ساكنه ك «نوح». وقيل : «محرّك الوسط غير منصرف وساكن الوسط ذو وجهين». (٢)

والوصفيّة توجب عدم انصراف الاسم فيما يلي :

١ - أن يكون فيه الألف والنون الزائدتان بشرطين : أحدهما : أن يكون الوصفيّة أصليه ، ف «صفوان» في قولك «مررت برجل صفوان قبله» - أي : قاس - منصرف لعروض الوصفيّة ، فإنّ معناه الأصلي الحجر الصلد ، أي : اليابس.

والثاني : أن لا يقبل التاء ، إمّا لأنّ مؤنّته فعلى ك «سكران» وهذا متّفق على منع صرفه.

أو لكونه لا مؤنّث له لاختصاصه بالذكر ك «لحيان» لكبير اللحية. وفيه خلاف والأكثر على منع صرفه. (٣) فإن كان مؤنّته بالتاء انصرف ك «ندمان».

٢ - أن يكون على وزن الفعل بشرطين :

أحدهما : أن يكون الوصفيّة أصليّه ، ف «أربع» في نحو «مررت بنسوه أربع» منصرف لأنّه ليس صفه في الأصل بل اسم عدد طرأ له الوصفيّة ولا تتعدّ بعروض الوصفيّة في منع الصرف.

كما لا تتعدّ بعروض الاسميه فيما كان صفه في الاصل ، ف «أسود» غير منصرف - و

ص: ٢٥١

١- قال ابن مالك : كذا مؤنّث بهاء مطلقا وشرط منع العار كونه ارتقى فوق الثلاث أو كجور أو سقر أو زيد اسم امراه لا اسم ذكر وجهان في العادم تذكيرا سبق وعجمه كهند والمنع احقّ

٢- قال ابن مالك : والعجميّ الوضع والتّعريف مع زيد على الثلاث صرفه امتنع

٣- لأنّهم اشترطوا لمنع صرف «فعالان» انتفاء «فعالانه». وهذا يشمل ما لا مؤنّث له. وأمّا من اشترط لمنع صرفه أن يكون له مؤنّث ولكن لا يكون على «فعالانه» صرفه.

إن كان اسما للحيه - لأنه وضع فى الأصل لشيء فيه سواد.

وأما «أجدل» للثيقر و «أخيل» لطائر ذى خيالن وأفعى للحيه فإنها أسماء فى الأصل والحال ، فلهذا انصرفت فى لغه الأكثر وبعضهم يمنع صرفها للمح معنى الصفه فيها وهى القوه والتلون والايذاء.

والثانى : أن لا- يقبل التاء ، إما لأن مؤنثه «فعلاء» ك «أحمر» أو «فعلى» ك «أفضل» أو لا مؤنث له ك «ألحى» لعظيم اللحيه. فإن كان مؤنثه بالتاء انصرف ك «أرمل» بمعنى الفقير.

٣- أن يكون معدولا. واجتماع الوصف والعدل يكون فى موضعين :

أحدهما : أسماء العدد على وزن «فعال» أو «مفعل» ك «ثلاث» و «مثلث» المعدولتين عن ثلاثه ثلاثه. وقد جاء فعال ومفعل فى باب العدد من واحد إلى أربع اتفاقا.

وحكى ابن مالك فى شرح الكافيه عن بعض العرب : مخمس وعشار ومعشر وفى التسهيل خماس أيضا.

واختلف فيما لم يسمع ، على ثلاثه مذاهب :

١- أنه يقاس على ما سمع ، فيقال : سداس ومسدس ، سباع ومسبع وثمان ومثمان وتساع ومتسع. وهو مذهب الكوفيين والزجاج.

٢- أنه لا يقاس بل يقتصر على السماع وهو مذهب جمهور البصريين.

٣- أنه يقاس على فعال لكثرتة لا على مفعل.

الثانى : آخر ، نحو : «مررت بنسوه آخر». وهو جمع اخرى مؤنث آخر. و «آخر» اسم التفضيل لأن معناه فى الأصل : «أشدّ تأخرا» ثم نقل إلى معنى «غير». وقياس اسم التفضيل أن يستعمل باللام أو الإضافة أو كلمه «من». وحيث لم يستعمل بواحد منها علم أنه معدول من أحدها. فقال بعضهم : «إنه معدول عمّا ذكر معه كلمه «من» ، أى : عن «آخر من» وقيل معدول عمّا فيه اللام أى : «عن الآخر».

وتلخص أنّ الصفه تجتمع مع الألف والنون الزائدتين ومع وزن الفعل ومع العدل. (١)

ص: ٢٥٢

١- قال ابن مالك : وزائدا فعلا فى وصف سلم من أن يرى بتاء تأنيث ختم ووصف أصلى ووزن أفعلا ممنوع تأنيث بتا كأشعلا وألغين عارض الوصفية كأربع وعارض الإسميه فالأدهم القيد لكونه وضع فى الأصل وصفا انصرافه منع وأجدل وأخيل وأفعى مصروفه وقد ينلن المنعا ومنع عدل مع وصف معتبر فى لفظ مثنى وثلاث واخر ووزن مثنى وثلاث كهما من واحد لأربع فليعلما

فصل : قد ينصرف الممنوع من الصرف لأحد الامور الآتية :

١ - أن يكون أحد سببيه العلميه ثم ينكّر ، تقول : «مررت بأحمد وأحمد آخر» ، إلّا ما كان صفه قبل العلميه ، ك «أحمر».

٢ - التصغير المزيل لأحد السببين ك «حميد» فى «أحمد». وعكس ذلك نحو «تحلىء» فإنه ينصرف مكبرا ولا ينصرف مصغرا لاستكمال العلتين بالتصغير وهما العلميه ووزن الفعل فإنه يقال فى تصغيره : «تحيلىء» ، فهو على زنه «تدحرج».

٣ - إرادته التناسب ، كقراءته نافع والكسائى «سلاسلا وأغلالا وسعيرا» ، فصرف «سلاسلا» لمناسبه «أغلالا» و «سعيرا».

٤ - الضروره ، كقول الشاعر :

تبصّر خليلى هل ترى من طعائن

سوالك نقبا بين حزمى شععب (١)

وأجاز الكوفيون والأخفش والفارسي للمضطر أن يمنع صرف المنصرف كقول الشاعر :

وممن ولدوا عام

ر ذو الطول وذو العرض

تنبيه : إذا اضطرّ إلى تنوين المجرور بالفتحة فهل ينون بالنصب أو بالجر؟ صرح المحقق الرضى رحمه الله بالثانى. وقال السيوطى

: «لو قيل بالوجهين كالمنادى لم يبعد». (٢)

ص: ٢٥٣

١- تبصّر : أنظر. «خلىلى» : منادى مضاف حذف حرف نداءه. «طعائن» : جمع ظئنه بمعنى الهودج. «سوالك» : جمع سالكه من السلوك وهى صفه طعائن. و «النقب» : الطريق فى الجبل وهو مفعول ل «سوالك». و «الحزم» ما غلظ من الأرض. «شععب» اسم موضع. وقيل : اسم ماء.

٢- قال ابن مالك : ولاضطرار أو تناسب صرف ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف

يجب رفع المضارع إذا تجرّد من الناصب والجازم.

عوامل النصب

ينصب المضارع بأربعة أحرف : أن ، (١) لن ، كى وإذن.

أن : وهو حرف مصدرى يؤوّل مع ما بعده بمصدر ، كقوله تعالى : (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) ، (٢) أى : وصومكم خير لكم. ولا تقع «أن» هذه - عند الجمهور - بعد لفظ دالّ على اليقين إلّا أن يؤوّل ، (٣) كأن يقال : «علمت أن يخرج زيد» ، أى : ظننت. وجوّز الفراء والأنبارى وقوعها بعد فعل اليقين مطلقا وذهب المبرّد إلى المنع مطلقا.

وعلى المنع فإن وقعت «أن» بعد ما يدلّ على اليقين ، وجب رفع الفعل بعدها وتكون حينئذ مخفّفه من الثقيله ، نحو : «علمت أن يقوم» ، والتقدير : أنّه يقوم فخفّفت «أن» وحذف اسمها وبقي خبرها.

وإن وقعت «أن» بعد ظنّ ونحوه - ممّا يدلّ على الرجحان - جاز فى الفعل بعدها .

ص : ٢٥٤

١- من العرب من لم يعمل «أن» المصدرية حملا على «ما» المصدرية.

٢- البقره (٢) : ١٨٤.

٣- قال الدمامينى : «هو الصواب ، لأنّ [أن] الناصبه تدخل على ما ليس بمستقرّ ولا ثابت لأنّها تخلص المضارع للاستقبال فلا تقع بعد أفعال التحقيق بخلاف [أن] المخفّفه فإنّها تقتضى تأكيد الشىء وثبوته واستقراره». قال الصّبّان : «وفيه عندى نظر ؛ لأنّه إن اريد بعدم استقرار مدخولها وثبوته عدم تيقّنه فممنوع ، وتعليه باستقبال مدخولها لا يفيد ، فقد يكون المستقبل متيقّنا وحينئذ لم يضرّ تلو «أن» أفعال اليقين ؛ وإن اريد به عدم حصوله وقت التكلم فمسلمّ لكنّه لا يلزم من ذلك عدم تيقّن حصوله فى المستقبل وإذا كان كذلك لم يضرّ تلو «أن» أفعال اليقين فكيف التصويب الذى ارتكبه». (حاشيه الصّبّان : ٣ / ٢٨٣).

وجهان :

أحدهما : النصب ، على جعل «أن» من نواصب المضارع.

الثانى : الرفع ، على جعل «أن» مخففة من الثقليه.

لن : وهو حرف نفى واستقبال اتّفاقا.

قال ابن هشام : «ولا تفييد توكيد النفي - خلافا للزمخشري فى كشّافه - ولا تأبيده - خلافا له فى أنموذجه - وكلاهما دعوى بلا دليل».

كى : وهو حرف مصدرى ك «أن» ، نحو قوله تعالى : «لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ» (١).

إذن : قال سيبويه : «معناها الجواب والجزاء» ؛ فقال الشلوبين : «فى كلّ موضع» وقال أبو على الفارسى : «فى الأ-كثر ، وقد تتمخّص للجواب ، بدليل أنّه يقال لك : «أحبّك» ، فتقول : «إذن أظنّك صادقا» ، إذ لا مجازاه هنا ضروره».

وشرط إعمالها ثلاثه امور :

الأوّل : أن تكون مصدره ، فلو لم تتصدّر يجب الرفع ، كما إذا قيل لك : «آتيك» فتقول : «أنا إذن أكرمك».

وقال جماعه من النحويين : «إذا وقعت «إذن» بعد الفاء أو الواو جاز فى الفعل وجهان : الرفع وهو الغالب - وبه قرأ السبعة فى قوله تعالى : «وإذن (لا يلبثون) خلافك إلا قليلا» (٢) والنصب وبه قرئ الآيه شاذّا.

الثانى : أن يكون الفعل مستقبلا ، فلو كان حالا يجب الرفع ، كما إذا قيل لك : «أحبّك» ، فتقول : «إذن أظنّك صادقا».

الثالث : أن لا يفصل بينها وبين الفعل ، وإلا يجب الرفع ، نحو : «إذن أنا اكرمك».

ويغتفر الفصل بالقسم ، نحو : «إذن والله أكرمك». وأجاز ابن هشام فى المغنى الفصل ب «لا» النافية وابن عصفور الفصل بالطرف وابن بابشاذ الفصل بالدعاء والندا والكسائى والهشام الفصل بمعمول الفعل والأرجح حينئذ عند الكسائى النصب وعند هشام الرفع.

فصل : اختصّت «أن» من بين نواصب المضارع بأنّها تعمل مظهره ومضمرة.

ص : ٢٥٥

١- الحديد (٥٧) : ٢٣.

٢- الإسراء (١٧) : ٧٦.

وإضمارها على نوعين : واجب وجائز.

فتضمّر وجوبا في خمسة مواضع :

الأول : بعد لام الجحود وهي المسبوقه بكون ناقص ماض منفي ، نحو قوله تعالى :

(وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ) ، (١) و «لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ» . (٢)

الثاني : بعد «أو» إذا صلح في موضعها «حتى» أو «إلا» ، نحو :

لأستسهلن الصّعب أو ادرك المنى

فما انقادت الآمال إلا لصابر

ونحو :

وكنت إذا غمزت قتاه قوم

كسرت كعوبها أو تسقيما (٣)

الثالث : بعد «حتى» إذا كان الفعل مستقبلا بالنسبه إلى زمن التكلّم ، نحو «أسير حتى أدخل البلد» ، فإن كان بالنسبه إلى ما قبلها خاصه فيجوز الوجهان : النصب والرفع ، وبالوجهين قرئ قوله تعالى : «وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرُ اللَّهَ» . (٤)

وإن كان حالا بالنسبه إلى زمن التكلّم ، فالرفع واجب ، نحو : «سرت حتى أدخل البلد» ، إذا قلت ذلك وأنت في حاله الدخول ، وكذلك إذا كانت حالته محكيه كما لو كان الدخول قد وقع وقصدت به حكاية تلك الحال ، نحو : «كنت سرت حتى أدخلها» . وجاز نصبه إذا لم تقدّر الحكايه.

الرابع : بعد فاء السببيه المسبوقه بنفي محض أو طلب (٥) محض .

فالنفي نحو : «ما تأتينا فتحادثنا» . ومعنى كون النفي محضا أن يكون خالصا من .

ص : ٢٥٦

١- العنكبوت (٢٩) : ٤٠ .

٢- النساء (٤) : ١٣٧ .

٣- القناه : الرمح ، الكعوب : جمع «كعب» وهو ما بين كلّ عقدتين من عقد الرمح .

٤- البقره (٢) : ٢١٤.

٥- الطلب يشمل الأمر ، نحو : «زرني فإكرمك» ، والنهي ، نحو : «لا تضرب زيدا فيضربك» ، والدعاء ، نحو : «رب انصرني فلا اخذل» ، والاستفهام ، نحو : «هل تكرم زيدا فيكرمك» ، والعرض ، نحو : «ألا تنزل عندنا فتصيب خيرا» ، والتحضيض ، نحو : «لو لا- تأتينا فتحدثنا» ، والتمنى ، نحو : «ليت لي مالا- فأتصدق منه». وألحق الكوفيين الرجا بالتمنى ، ومنه قوله تعالى : «لَعَلِّي أبلغَ الأسبابِ أسبابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ». (المؤمن (٤٠) : ٣٦ و ٣٧).

معنى الإثبات ، وإلّا وجب الرفع ، نحو : «ما أنت إلّا تأتينا فتحدّثنا».

والطلب نحو : «زرني فأكرمك». ومعنى أن يكون الطلب محضاً أن لا يكون مدلولاً عليه باسم فعل ولا بلفظ الخبر وإلّا وجب الرفع ، نحو : «صه فأحسن إليك» و «حسبك الحديث فينام الناس».

هذا مذهب الجمهور. وذهب الكسائي إلى جواز النصب بعد الطلب مطلقاً.

تنبيه : إذا سقطت الفاء بعد الطلب وقصد معنى الجزاء ، يجوز جزم الفعل ، نحو : «زرني أزرك» ، بخلاف ما إذا لم يقصد الجزاء ، نحو : «ليت لي مالا أنفق منه». ولا فرق في ذلك بين أن يكون الطلب محضاً - كما تقدّم - أو غير محض ، نحو : «صه أحسن إليك».

واشترط - عند غير الكسائي - لجواز الجزم بعد النهي صحّحه وقوع «إن» الشرطية على «لا» فتقول : «لا تدن من الأسد تسلم» ، إذ يصحّ «إن لا تدن من الأسد تسلم» ، ولا يجوز الجزم في نحو : «لا تدن من الأسد يأكلك». وأجاز الكسائي ذلك ، لعدم اشتراطه دخول «إن» على «لا» ، فالتقدير عنده : «لا تدن من الأسد ، إن تدن يأكلك».

الخامس : بعد واو المعية المسبوقه بنفي محض أو طلب محض ، كقوله تعالى : (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ) ، (١) وقوله تعالى «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَذَلِكُمْ أَن تَبْذُرُوا مَالَكُم مِّنْ بَيْنِ يَدَيْكُمْ فَذَرُواهُنَّ وَأَنْتُمْ مُسْرِفُونَ» (٢).

فإن لم تكن الواو بمعنى «مع» لم يجر النصب ، ومن ثمّ جاز في ما بعد الواو في نحو : «لا تأكل السّمك وتشرب اللبن» ثلاثه أوجه : الجزم على التشريك بين الفعلين ، والرفع على إضمار مبتدأ ، أي : وأنت تشرب اللبن ، والنصب على إرادته المعية. وتضمّر جوازا في موضعين :

الأوّل : بعد اللّام الجارّه إذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفي ولم يقترن ب «لا» ، نحو : «تب ليغفر الله لك» أو «لأن يغفر الله لك».

فإن سبقها الكون المذكور وجب إضمار «أن» كما مرّ. وإن اقترن الفعل ب «لا» - نافية أو مؤكّده - وجب إظهار «أن» ، نحو قوله تعالى : (لَيْتَآ يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ) ، (٣) و (لَيْتَآ يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ) . (٤)

ص : ٢٥٧

١- آل عمران (٣) : ١٤٢.

٢- الأنعام (٦) : ٢٧.

٣- البقره (٢) : ١٥٠.

٤- الحديد (٥٧) : ٢٩.

الثانى : بعد الواو أو الفاء أو «أو» أو «ثم» ، إذا كان العطف على اسم ليس فى تأويل الفعل ، نحو قوله تعالى : «وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا» . (١)

ونحو :

ولبس عباءه وتقرّ عينى

أحبّ إلى من لبس الشّفوف (٢)

ونحو :

لو لا توقعّ معتزّ فارضيه

ما كنت اوثر إترابا على ترب (٣)

ونحو :

إنى وقتلى سليكا ثمّ أعقله

كالتّور يضرب لما عافت البقر (٤)

فإن كان الاسم فى تأويل الفعل لم يجزّ نصب ، نحو : «الطّائر فيغضب زيد الذّباب» ، ف «يغضب» واجبّ الرفع ، لأنّ «الطّائر» فى تأويل الفعل ، أى : «الذى يطير» .

ولا تضمّر «أن» فى غير هذه المواضع إلّا شاذّا ، كقولهم : «خذ اللّصّ قبل يأخذك» ، أى : «قبل أن يأخذك» . (٥)

ص : ٢٥٨

١- الشورى (٤٢) : ٥١.

٢- الشّفوف : جمع «شفّ» وهو ثوب رقيق يستشفّ ما وراءه.

٣- المعتزّ : الفقير الذى يتعرّض لك من غير أن يسألك بلسانه. اوثر : أرجح.

٤- أعقله : أدفع ديته ، عافت : كرهت وامتنعت. أراد : أنّ البقر إذا امتنعت عن ورود الماء لم يضربها راعيها ، لأنّها ذات اللبن وإنّما يضرب الثور لتفزع البقر فتشرب.

٥- قال ابن مالك : ارفع مضارعا إذا يجرّد من ناصب وجازم ك «تسعد» وبلن انصبه وكى ، كذا بأن لا بعد علم ، والتى من بعد ظنّ فانصب بها ، والرّفْع صحّح واعتقد تخفيفها من أنّ ، فهو مطّرد وبعضهم أهمل «أن» حملا على «ما» اختها حيث استحقت عملا ونصبوا بإذن المستقبل إن صدّرت ، والفعل بعد ، موصلا أو قبله اليمين ، وانصب وارفعها إذا «إذن» من بعد عطف وقعا وبين

«لا» ولام جرّ التزم إظهار «أن» ناصبه ، وإن عدم «لا» فأن اعمل ، مظهرا أو مضمرا وبعد نفى كان حتما أضمرنا كذلك بعد «أو» إذا يصلح في موضعها «حتى» أو «الّا» أن خفي وبعد حتى هكذا إضمار «أن» حتم ، ك «جد حتى تسرّ ذا حزن» وتلو حتى حالا أو مؤوّلا- به ارفعنّ ، وانصب المستقبلا وبعد فا جواب نفى أو طلب محضين «أن» - وسترها حتم - نصب والواو كالفا ، إن تفد مفهوم مع ك «لا تكن جلدا وتظهر الجزع» وبعد غير النفي جزما اعتمد إن تسقط الفا والجزاء قد قصد وشرط جزم بعد نهى أن تضع «إن» قبل «لا» دون تخالف يقع والأمر إن كان بغير افعال فلا تنصب جوابه ، وجزمه اقبلا والفعل بعد الفاء في الرّجا نصب كنصب ما إلى التّمنى ينتسب وإن على اسم خالص فعل عطف تنصبه «أن» ثابتا أو منحذف وشذّ حذف «أن» ونصب في سوى ما مرّ ، فاقبل منه ما عدل روى

الأدوات الجازمه للمضارع على قسمين :

أحدهما : ما يجزم فعلا واحدا وهو أربعة :

الأول : اللام الطلبية ، أمرا كانت ، نحو قوله تعالى : (لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ) ، (١) أو دعاء ، نحو : «لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ». (٢)

الثاني : «لا» الطلبية ، نهيا كانت ، نحو قوله تعالى : (لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ) ، (٣) أو دعاء ، نحو : «لَا تُؤَاخِذْنَا». (٤)

الثالث والرابع : «لم» و «لما» ، ويشتركان في الحرفيه والنفى والجزم والقلب إلى المضى ، نحو : «لم يقم زيد» و «لما يقم عمرو». وتنفرد «لم» بجواز مصاحبه الشرط ، نحو قوله تعالى : (وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغَتْ رَسُولَهُ) ، (٥) وبجواز انقطاع نفى منفيها ، ومن ثم جاز «لم يكن ثم كان» وامتنع في لما.

وتنفرد لما بجواز حذف مجزومها ك «قاربت المدينة ولما» ، أى : لما أدخلها ، وبتوقع ثبوت منفيها ، كقوله تعالى : (لَمَّا يَدُوقُوا عَذَابِ) ، (٦) ومن ثم امتنع «لما يجتمع الضدان».

ص : ٢٥٩

١- الطلاق (٦٥) : ٧.

٢- الزخرف (٤٣) : ٧٧.

٣- لقمان (٣١) : ١٣.

٤- البقره (٢) : ٢٨٦.

٥- المائده (٥) : ٦٧.

٦- ص (٣٨) : ٨.

والثانى : ما يجزم فعلين وهو : إن ، نحو قوله تعالى : (وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ) ، (١) و «من» ، نحو قوله تعالى : (مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ) ، (٢) و «ما» ، نحو قوله تعالى : (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ) ، (٣) و «مهما» ، نحو قوله تعالى : (وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسِخَ بِهَا مَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ) ، (٤) و «أى» نحو قوله تعالى : (أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) ، (٥) و «أين» ، نحو : «أين تجلس أجلس» و «متى» كقوله :

متى تأته تعشو إلى ضوء ناره

تجد خير نار عندها خير موقد (٦)

و «أيان» كقوله :

أيان تؤمنك تأمن غيرنا وإذا

لم تدرك الأمان منا لم تزل حذرا

و «إذما» كقوله :

وإنك إذ ما تأت ما أنت أمر

به تلف من إياه تأمر آتيا

و «حيثما» نحو قوله :

حيثما تستقم يقدر لك اللأ

ه نجاحا فى غابر الأزمان

و «أنى» نحو قوله :

خليلي أنى تأتاني تأتيا

أخا غير ما يرضيكما لا يحاول

وهذه الألفاظ - التى تجزم فعلين - كلها أسماء إلما «إن» فهى حرف باتفاق ، وإلأ «إذما» ، فهى حرف عند سيبويه بمنزله «إن» الشرطية ، وظرف زمان عند المبرد وابن السراج والفارسي فإذا قلت : «إذ ما تقم أقم» فمعناه عندهم «متى تقم أقم». ويجوز اتصال «ما» الزائده ب «إن» و «أى» و «أيان» و «أين» و «متى» ، قال الله تعالى : «أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ». (٧)

ثم إن هذه الكلمات على سته أقسام :

١ - ما وضع لمجرد تعليق الجواب على الشرط وهو «إن» و «إذما» ، عند من يقول

ص: ٢٦٠

١- البقره (٢) : ٢٨٤.

٢- النساء (٤) : ١٢٣.

٣- البقره (٢) : ١٩٧.

٤- الأعراف (٧) : ١٣٢.

٥- الإسراء (١٧) : ١١٠.

٦- تعشو : فى موضع الحال ، أى : عاشيا ، من «عشا» ، إذا أتى نارا ليرجو عندها خيرا.

٧- النساء (٤) : ٧٨.

بحرفيتها.

٢ - ما وضع للدلالة على من يعقل ثم ضمّن معنى الشرط وهو «من».

٣ - ما وضع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمّن معنى الشرط وهو «ما» و «مهما».

٤ - ما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمّن معنى الشرط وهو «متى» و «أَيَّان».

٥ - ما وضع للدلالة على المكان ثم ضمّن معنى الشرط وهو «أين» و «أَيَّ» و «حيثما».

٦ - ما يتردّد بين ما ذكر وهو «أَيَّ» ، فإنّها بحسب ما تضاف إليه فهي في «أَيَّهم يقيم أقم معه» بمنزلة «من» ، وفي «أَيَّ الدوابّ تركب أركب» بمنزلة «ما» ، وفي «أَيَّ يوم تصم أصم» بمنزلة «متى» ، وفي «أَيَّ مكان تجلس أجلس» بمنزلة «أين».

جملة الشرط والجزاء

الكلمات التي تجزم فعلين يقتضين جملتين : إحداهما - وهي المتقدّمة - تسمّى شرطا والثانية - وهي المتأخّره - تسمّى جوابا وجزاء.

ويجب في الجملة الاولى أن تكون فعلية ، وأمّا الثانية فالأفضل فيها أن تكون فعلية ويجوز أن تكون اسمية ، نحو : «إن جاء زيد أكرمه» و «إن جاء زيد فله درهم».

ثمّ إنّ الشرط والجزاء إن كانا جملتين فعليتين فهما على أربعة أقسام :

الأوّل : أن يكون الفعلان مضارعين ، كقوله تعالى : «وَإِنْ تَعُدُّوا نَعْدًا» . (١)

الثاني : أن يكونا ماضيين ، كقوله تعالى : «وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا» . (٢)

الثالث : أن يكون الأوّل ماضيا والثاني مضارعا ، نحو قوله تعالى : «مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ» . (٣) وفي هذه الصورة يجوز رفع الجزاء أيضا ، ومنه قول الشاعر :

وإن أتاه خليل يوم مسأله

يقول : لا غائب مالي ولا حرم (٤)

الرابع : أن يكون الأوّل مضارعا والثاني ماضيا ومنه قول الشاعر :

من يكدني بسىء كنت منه

كالشجا بين حلقة والوريد

١- الأنفال (٨) : ١٩.

٢- الإسراء (١٧) : ٨.

٣- الشورى (٤٢) : ٢٠.

٤- وعند الكوفيين يجب الرفع ، لأنَّ الجزم فى الجواب للجوار ، فإذا لم ينجزم الشرط ، لم ينجزم الجزاء.

كل جواب يمتنع جعله شرطاً فالفاء لازمه له وذلك في سبعة مواضع :

١ - الجملة الاسميّة ، نحو قوله تعالى : «وَإِنْ يَمْسَسْكَ بَخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ». (١)

وأما قوله تعالى (وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ) ، (٢) فأجاب المحقق الرضى رحمه الله بأنّ القسم مقدّر قبل الشرط والجواب له وجواب الشرط محذوف لدلاله جواب القسم عليه. (٣)

وقد تحذف الفاء للضرورة ، كقوله :

من يفعل الحسنات الله يشكرها

الشرّ بالشرّ عند الله مثلاً

وقد تنوب «إذا» الفجائية عن الفاء ، نحو قوله تعالى : «وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ». (٤)

٢ - الجملة الفعلية التي فعلها جامد ، نحو قوله تعالى : «إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا - وَوَلَدًا» فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِي خَيْرًا مِنْ جَنَّتِكَ». (٥)

٣ - الجملة الإنشائية ، كقوله تعالى : «إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي» ، (٦) ونحو : «إِنْ يَقمْ زَيْدٌ فَوَاللَّهِ لَأَقُومَنَّ».

٤ - الجملة الفعلية المصدره ب «قد» ، نحو قوله تعالى : «وَمَنْ يَخْلُلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَىٰ». (٧)

٥ - الجملة الفعلية المصدره بحرف التنفيس ، كقوله تعالى : «وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ». (٨)

٦ - الجملة الفعلية المنفية ب «لن» أو «ما» أو «إن» ، نحو قوله تعالى : «وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ» ، (٩) و «فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ» ، (١٠) وقولك «من يستسلم للغضب فإن يلومن إلا نفسه على ما يصيبه».

ص: ٢٦٢

١- الأنعام (٦) : ١٧.

٢- الأنعام (٦) : ١٢١.

٣- راجع : شرح الكافية للمحقق الرضى رحمه الله : ٢ / ٢٦٢ و ٣٤٠.

٤- الروم (٣٠) : ٣٦.

٥- الكهف (١٨) : ٣٩ و ٤٠.

٦- آل عمران (٣) : ٣١.

٧- طه (٢٠) : ٨١.

٨- التوبه (٩) : ٢٨.

٩- آل عمران (٣) : ١١٥.

١٠- يونس (١٠) : ٧٢.

٧- الجملة المبدوءه بحرف له الصدر مثل «كأنما» و «رب» ، نحو قوله تعالى : (مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا) ، (١) ونحو :

فإن أهلك فدى لهب لظاه

على يكاد يلهب التهابا (٢)

أى فرب ذى لهب. (٣)

ويجوز دخول الفاء فى الجواب إذا كان مضارعا مثبتا أو منفيًا ب «لا» ، كقوله تعالى :

(وَإِنْ تَعُوذُوا نَعُدْ) ، (٤) و (وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ) ، (٥) ونحو : (وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا) ، (٦) و (فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا). (٧)

ويمتنع دخول الفاء إذا كان الجواب ماضيا غير مصدر ب «قد» أو مضارعا منفيًا ب «لم» ، نحو : (إن ضربتنى ضربتك) أو «لم أضربك».

تنبيه : كما تربط الفاء الجواب بشرطه كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط ، نحو : «الذى يأتينى فله درهم».

وقوع المضارع بعد جزاء الشرط

إذا وقع بعد جزاء الشرط فعل مضارع مقرون بالفاء أو الواو جاز فيه ثلاثة أوجه : الجزم

ص : ٢٦٣

١- المائدة (٥) : ٣٢.

٢- اللهب : النار. لظاه : من لظيت النار ، أى : تلهب.

٣- قال المحقق الرضى رحمه الله : «إذا كان جواب الشرط مصدرًا بهمزه الاستفهام - سواء كانت الجملة فعليّه أو اسميّه - لم تدخل الفاء ، لأنّ الهمزة من بين جميع ما يغير معنى الكلام يجوز دخولها على أداء الشرط فيقدّر تقديم الهمزة على أداء الشرط نحو قولك : «إن أكرمتك أكرمتنى» كأنك قلت : «إن أكرمتك تكرمنى» قال على عليه السلام فى نهج البلاغه (الخطبه القاصعه ، فضل الوحي) : «وإن فعل الله لكم ذلك أتؤمنون» ، وقال الله تعالى : (أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى * أَلَمْ يَعْلَمِ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى) (العلق (٩٦) : ١٣ و ١٤). ويجوز حمل «هل» وغيرها من أدوات الاستفهام على الهمزة ، لأنها أصلها. قال الله تعالى : (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الظَّالِمُونَ) (الأنعام (٦) : ٤٧). وقال تعالى : (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ) (الأنعام (٦) : ٤٦). ويجوز دخول الفاء فيها لعدم عراقتها فى الاستفهام. قال الله تعالى : «قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَىٰ بَيْنِهِ مِنْ رَبِّي وَآتَانِي مِنْهُ رَحْمَةً فَمَنْ يَنْصُرُنِي». (هود (١١) : ٦٣). وتقول : «إن أكرمتك فهل تكرمنى».

٤- الأنفال (٨) : ١٩.

٥- المائدة (٥) : ٩٥.

٦- إبراهيم (١٤) : ٣٤.

٧- الجنّ (٧٢) : ١٣.

بالعطف على الجواب والرفع على الاستئناف والنصب ب «أن» مضمرة وجوبا. وقد قرىء بالثلاثة قوله تعالى : (إِنْ تَبَدُّوا مَا فِي
أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ) ، (١) بجزم «يغفر» ورفع ونصبه.

فإن اقترن ب «ثم» جُوزوا فيه الجزم والرفع فقط.

وقوع المضارع بين الشرط والجزاء

إذا وقع المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين فعل الشرط وجوابه جاز فيه الجزم والنصب ، فالجزم ، نحو قوله تعالى : «إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ
وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ» (٢) والنصب كقول الشاعر :

ومن يقترب منا ويخضع نؤوه

ولا يخش ظلما ما أقام ولا هضما (٣)

فإن وقع بعد «ثم» لم ينصب ، وأجازه الكوفيون.

حذف الشرط أو الجزاء

يجوز حذف جواب الشرط إذا دلَّ عليه دليل ، يقال : «إن أتيتني أكرمك» فتقول : «وأنا إن أتيتني» ، أى : أكرمك ؛ قال الله
تعالى : (وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى) ، (٤) أى : لما آمنوا به. وأما عكسه – وهو حذف
الشرط – فقال ابن هشام :

«هو مطرد بعد الطلب نحو قوله تعالى : (فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ) ، (٥) أى : فإن تبتعوني يحببكم الله. وجاء بدون الطلب ، كقوله
تعالى : (إِنَّ أَرْضِي سَاسَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ) ، (٦) أى : فإن لم يتأت لكم إخلاص العبادة لى فى هذه البلده فإيَّاي فاعبدون فى
غيرها. وحذف جملة الشرط بدون الأداء ، كثير كقول الأحوص :

فطلَّقها فلست لها بكفء

وإلَّا يعل مفرقك (٧)

الحسام

أى : وإلَّا تطلِّقها» (٨)

ص : ٢٦٤

١- البقره (٢) : ٢٨٤.

٢- يوسف (١٢) : ٩٠.

٣- نؤوه : نئزه عندنا ، أى : يكون له منّا مأوى ، والهضم : الظلم.

٤- الرّعد (١٣) : ٣١.

٥- آل عمران (٣) : ٣١.

٦- العنكبوت (٢٩) : ٥٦.

٧- المفرق : وسط الرأس.

٨- مغنى الأديب : ٢ / ١٥٦.

وقد يحذف الشرط والجواب معا ، نحو :

قالت بنات العمّ يا سلمى وإن

كان فقيرا معدما؟ قالت : وإن

اجتماع الشرط والقسم

إذا اجتمع شرط وقسم ولم يتقدّم عليهما ما يحتاج إلى خبر ، حذف جواب المتأخر منهما ، لدلاله جواب الأوّل عليه ، فتقول : «إن قام زيد والله يقيم عمرو» فتحذف جواب القسم لدلاله جواب الشرط عليه ، وتقول : «والله إن يقيم زيد ليقومنّ عمرو» ، فتحذف جواب الشرط لدلاله جواب القسم عليه .

أمّا إذا تقدّم عليهما ذو خبر فرجح الشرط مطلقا ، أى : سواء كان متقدّما أو متأخرا ، نحو : «زيد إن قام والله أكرمه» و «زيد والله إن قام أكرمه» . وجاء قليلا ترجيح الشرط على القسم عند اجتماعهما وتقدّم القسم وإن لم يتقدّم ذو خبر ، ومنه قول الشاعر :

لئن كان ما حدّثته اليوم صادقا

أصم في نهار القيظ (١)

للشمس باديا

فلام «لئن» موطنه لقسم محذوف والتقدير : والله لئن .

١- القيظ : شدّه الحرّ .

هى على قسمين :

الأول : أن تكون للتعليق فى المستقبل ، فتترادف «إن» ولكنها لا تجزم ، كقول النبى صلى الله عليه وآله : «لو يقول أحدكم - إذا غضب - : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، ذهب عنه غضبه»، (١) وإذا وليها حينئذ ماض أول بالمستقبل ، كقوله تعالى : «وَلْيُخْشِ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّتَهُ ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ». (٢)

الثانى : أن تكون للتعليق فى الماضى وتقتضى امتناع شرطها دائما وامتناع جوابها إن كان مساويا للشرط فى العموم ، كما فى قولك : «لو كانت الشمس طالعه كان النهار موجودا» ، بخلاف ما إذا كان الجزاء أعم ، فلا- يلزم انتفاؤه ، نحو : «لو كانت الشمس طالعه كان الضوء موجودا».

وإذا وليها حينئذ مضارع أول بالماضى ، كقوله تعالى : «لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعِتُّمُ». (٣)

وتختص «لو» - مطلقا - بالفعل ، فلا- تدخل على الاسم. نعم ، تدخل «أن» بعدها كثيرا ، كقوله تعالى : «وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ» ، (٤) وقول أبى الأسود الدئلى فى رثاء أمير المؤمنين عليه السلام :

ولو أنا سئلنا المال فيه

بذلنا المال فيه والبنينا (٥)

واختلف فى «لو» هذه ، فقال الكوفيون وجماعه من البصريين : «هى باقيه على اختصاصها بالفعل ، و «أن» وما دخلت عليه فى موضع رفع فاعل ل «ثبت» مقَدرا».

وقال سيبويه وجمهور البصريين : «زالت عن الاختصاص و «أن» وصلتها فى موضع رفع مبتدأ ، ولا تحتاج إلى خبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه» ، وقيل : «الخبر محذوف ، تقديره : ثابت».

ص : ٢٦٦

١- كنز العمال : ٣ / ح ٧٧٢٠.

٢- النساء (٤) : ٩.

٣- الحجرات (٤٩) : ٧.

٤- البقره (٢) : ١٠٣.

٥- أدب الطف : ١ / ١٠٥.

فصل : لا بدّل «لو» الشرطيّه من جواب. وجوابها : إمّا ماض وضعاً أو معنى ، فإن كان وضعاً ، فهو إمّا مثبت أو منفيّ ب «ما». فإن كان مثبتاً فالأكثر اقتترانه باللام ، كقوله تعالى : (وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسَبَّيْنَهُمْ) ، (١) ويجوز حذفها ، كقوله تعالى : (لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةَ ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ) ، (٢) وإن كان منفيّاً ب «ما» فالأمر بالعكس ، كقوله تعالى : (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلْتُمْ) (٣) وقول الشاعر :

ولو نعطى الخيار لما افترقنا

ولكن لا خيار مع اللّيالى

وإن كان الجواب ماضياً معنى لم تقترنه اللام ، كقول ابن حمّاد فى مدح عليّ عليه السلام :

لو لم يكن خير الرجال لم تكن

زوجته فاطمه خير النساء (٤)

أمّا

حرف شرط وتفصيل وتوكيد ، نحو قولك : «هذان فاضلان : أمّا زيد ففقيه وأمّا عمرو فمتكلم». وأوجبوا حذف شرطها لكونها - كما قلنا - للتفصيل وهو مقتضى للتكرار وذكر الشرط مكرراً يؤدّى إلى الاستثقال ، فإنّ أصل المثال : «أمّا يكن من شىء فى الدّنيا فزيد فقيه وأمّا يكن من شىء فى الدّنيا فعمر و متكلم». وهذا تأكيد وجزم بكون زيد فقيهاً وعمرو متكلماً ، لجعل الأمرين لازماً لوقوع شىء فى الدنيا ، ولا بدّ من حصول شىء فيها ما دامت باقيه. (٥)

وبعد حذف الشرط وضعوا جزء ممّا بعد الفاء بين أمّا والفاء ، للاحتراز من دخول حرف الشرط على الفاء.

ص: ٢٦٧

١- الأنفال (٨) : ٢٣.

٢- النساء (٤) : ٩.

٣- البقره (٢) : ٢٥٣.

٤- مناقب آل أبى طالب ، لمحَمَّد بن شهر آشوب المازندراني : ٢ / ١٨٢. قال ابن مالك : لو حرف شرط فى مضىّ ويقلّ إيلاؤها مستقبلاً لكن قبل وإن مضارع تلاها صرفاً إلى المضىّ ، نحو : لو يفى كفى

٥- وقال جماعة من النحويين : «أمّا» قائمه مقام أداء الشرط وفعل الشرط واستشهد بعض هؤلاء على ذلك بتفسير سيويه لقولهم «أمّا زيد فقائم» ب «مهما يكن من شىء فزيد قائم». قال المحقق الرضى رحمه الله فى شرح الكافية (٢ / ٣٩٧) : «أمّا تفسير سيويه فليس لأنّ أمّا بمعنى مهما ، كيف ، وهذه حرف و «مهما» اسم ، بل قصده إلى المعنى البحت.

ولا تحذف الفاء في جواب «أما» إلّا لضرورة الشعر ، نحو قول الشاعر :

فأما القتال لا قتال لديكم

ولكنّ سيرا في عراض المواكب (١)

أو عند حذف القول معها ، كقوله تعالى : (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ) ، (٢) أى : فيقال لهم : أكفرتم بعد إيمانكم.

ثم إن معنى الشرط والتوكيد لازمان لها في جميع مواضع استعمالها ، بخلاف معنى التفصيل فإنها قد تتجرّد منه ، كقول الحسين بن علي عليهما السلام : «أما بعد فإنّي لا أعلم أصحابا أوفى ولا خيرا من أصحابي». (٣)

لو لا ولو ما الشرطيتان

هما تدلّان على امتناع شيء لوجود غيره ، ولا يدخلان حينئذ إلّا على المبتدأ ويكون الخبر بعدهما مخدوفا وجوبا كما تقدّم في مبحث المبتدأ والخبر ويذكر بعدهما جواب كجواب «لو» ، نحو قوله تعالى : (لَوْ لَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ) ، (٤) ونحو : «لو لا - على لهلك عمر».

١- عراض : جمع «عرض» ، بمعنى الناحية. المواكب : الجماعه ركباناً أو مشاه ، وقيل : ركاب الإبل للزينة خاصّه.

٢- آل عمران (٣) : ١٠٦.

٣- الكامل في التاريخ : ٤ / ٥٧. قال ابن مالك : أمّا كمهما يك من شيء وفا لتلو تلوها وجوبا الفا وحذف ذى الفا قلّ في نشر

إذا لم يك قول معها قد نبذا

٤- سبأ (٣٤) : ٣١.

هو على ثلاثه أقسام :

١ - المفرد وهو من الواحد إلى العشره وعشرون وأخواته والمأه والألف. (١)

٢ - المركب وهو من أحد عشر إلى تسعه عشر. (٢)

٣ - المعطوف وهو من واحد وعشرين إلى تسعه وتسعين. (٣).

ص: ٢٦٩

١- لم يكن عند العرب لفظ للعدد إذا جاوز الألف. فكانوا يعبرون عن المليون بقولهم «ألف ألف» وعن المليار بقولهم «ألف ألف ألف». فإذا شئت أن تستعمل لفظتى المليون والمليار ، فطبق عليهما كل الأحكام التى تطبق على لفظتى المأه والألف ، فتقول : «جاء مليون رجل» و «مليار رجل» بجعل المعدود مفردا مجرورا بالإضافة. (المحيط ، لمحمد الأنطاكي : ٣ / ٦٤).

٢- قال الاشمونى عند شرح قول ابن مالك «الشين فيها [أى : فى العشره] عن تميم كسره» : أى : مع المؤنث فيقولون : إحدى عشره واثنتا عشره بكسر الشين ، وبعضهم يفتحها وهو الأصل إلا أن الأفصح التسكين وهو لغه الحجاز. وأما فى التذكير فالشين مفتوحه. وقد تسكن عين عشر فيقال : «أحد عشر» وكذلك أخوانه لتوالى الحركات وبها قرأ أبو جعفر ، وقرأ هبیره - صاحب حفص - «اثنا عشر شهرا» وفيها جمع بين ساكنين. وقال عباس حسن فى النحو الوافى : تضبط الشين فى كلمه «عشره» المركبه كضبطها فى المفرده ، فتفتح - فى أشهر اللغات - إن كان المعدود مذكرا وتسكن إن كان مؤنثا. فضبط الشين لا يختلف فى أفراد ولا تركيب إن اقتصرنا على أشهر بين لغات متعدده. راجع : حاشيه الصبان على شرح الاشمونى : ٤ / ٦٦ ، والنحو الوافى : ٣ / ٤٨٦ ، وشرح الكافيه ، للمحقق الرضى رحمه الله : ٢ / ١٥٠ والتصريح على التوضيح : ٢ / ٢٧٤.

٣- فى العدد المفرد والمعطوف تستعمل «واحد» و «واحد» ، تقول : «رجل واحد» و «امرأه واحده» و «واحد وعشرون» و «واحده وعشرون» ، وتأتى فى العدد المركب : «أحد» و «إحدى» مكان «واحد» و «واحد». وتستعمل «إحدى» خاصه فى المعطوف أيضا ، تقول : «إحدى وعشرون».

واصول هذه الأعداد اثنتا عشرة كلمه وهى : واحد إلى عشره ومأه وألف. وما عداها فروع : إمّا بإضافه ك «ثلاث مأه» أو بتثنيه ، ك «مأتين» و «ألفين» أو بإلحاق علامه جمع ك «عشرين» وأخواته الجارويه مجرى الجمع ، أو بعطف ، ك «ثلاثه وعشرين» ، وكذا «أحد عشر» إلى «تسعه عشره» ، لأن أصلها العطف.

العدد المفرد

١ - للواحد والاثنين حكمان

أحدهما : أنهما لا- يجمع بينهما وبين المعدود ، فلا- يقال : «واحد رجل» ولا «اثنان رجلين» لأن قولك «رجل» يفيد الوحده و «رجلان» يفيد الاثنيتيه.

ثانيهما : أنهما يذكّران مع المذكر ويؤنّثان مع المؤنث ، تقول : واحد وواحد واثنان واثنتان أو ثنتان.

٢ - الثلاثه إلى العشره ، ولها حكمان

أحدهما : أن معدودها يكون جمعا أو اسم جمع او اسم جنس. (١)

فإن كان اسم جنس - ك «شجر» و «تمر» - أو اسم جمع - ك «قوم» و «رهب» - جرّ ب «من» تقول : «ثلاثه من الشجر غرستها» و «عشره من القوم لقيتهم». وقد يجرّ بإضافه العدد إليه ، كقوله تعالى : «وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ». (٢)

وإن كان جمعا يخفض بإضافه العدد إليه ، وحينئذ فإن كان للمعدود جمع قله وكثره فالأكثر إضافته إلى جمع القله ، نحو : عندي ثلاثه أفلس». وقد يضاف إلى جمع الكثره كقوله تعالى : (وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ) ، (٣) فأضاف «ثلاثه» إلى جمع الكثره مع وجود جمع القله ، وهو «أقراء».

فإن لم يكن للاسم إلّا جمع كثره اضيف إليه ، نحو : «ثلاثه رجال».

ص: ٢٧٠

١- ويستثنى من ذلك ما إذا كان المعدود لفظ «مأه» فيكون مفردا نحو : «ثلاثمأه».

٢- النمل (٢٧) : ٤٨.

٣- البقره (٢) : ٢٢٨.

وإن لم يكن للاسم جمع تكسير اضيف إلى جمع التصحيح ، نحو : «سَبْعَ بَقَرَاتٍ» (١) وقد يضاف إليه مع وجود جمع التكسير وذلك في موضعين :

الأول : أن يجاور جمع تصحيح اهل تكسيه ، نحو : (سَبْعَ سُبُلَاتٍ) ، (٢) فإنه في القرآن مجاور ل «سبع بقرات» ، مع وجود «سنابل» .

الثاني : أن يقل استعمال جمع تكسيه ، نحو : «ثلاث سعادات» ، مع وجود «سعائد» ، لكنه قليل .

ثانيهما : أنها تذكر مع المعدود المؤنث وتؤنث مع المعدود المذكر ، كقوله تعالى :

«سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ» (٣)

والاعتبار في التذكير والتأنيث بحال المفرد إذا كان المعدود جمعا ، فإن كان الواحد مؤنثا حذف التاء ، نحو : «ثلاث طواق» و «ثلاث عيون» وإن كان مذكرا ثبت التاء ، نحو : «أربعة حمامات» و «ثلاثة رجال» . وإن جاء تذكير الواحد وتأنيثه - ك «ساق» - جاز الوجهان في العدد ، نحو : «خمسة سوق» و «خمسة سوق» . وأما إذا كان المعدود اسمى جنس أو جمع فالاعتبار بحال المعدود. (٤)

ص : ٢٧١

١- يوسف (١٢) : ٤٣ .

٢- يوسف (١٢) : ٤٣ .

٣- الحاقه (٦٩) : ٧ . هذا إذا لم يقصد بها العدد المطلق ، وإلا يجب اقترانها بالتاء في جميع أحوالها نحو : «ثلاثة نصف سته» . قال الاشموني والأزهري : «وحيث لا- تنصرف لأنها أعلام مؤنثه ، خلافا لبعضهم» . راجع لتحقيق البحث : شرح الكافي ، للمحقق الرضى رحمه الله : ١٤٧ / ٢ ، وحاشيه الصبان على شرح الاشموني : ٦١ / ٤ ، والتصريح على التوضيح : ٢٦٩ / ٢ .

٤- قال ابن هشام في أوضح المسالك (٣ : ٢١٦) : «يعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما ، فتقول «ثلاثة من الغنم» لأنك تقول : «غنم كثير» بالتذكير ، و «ثلاث من البط» لأنك تقول : «بط كثير» وتقول : «ثلاثة من البقر» أو «ثلاث» لأن في البقر لغتين : التذكير والتأنيث ، قال الله تعالى : (إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهُ عَلَيْنَا) [البقره (٢) : ٧٠] ، وقرئ «تشابهت» . وقال المحقق الرضى رحمه الله في شرح الكافي (٢ : ١٥٠) : «إن كان مختصا بجمع المذكر - ك «الزهد» و «النفر» و «القوم» ، فإنها بمعنى الرجال - فالتاء في العدد واجب ، قال الله تعالى : (وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ) [النمل (٢٧) : ٤٨] ، وقالوا : «ثلاثة رجله» - وهو اسم جمع قائم مقام رجال - وإن كان مختصا بجمع الإناث فحذف التاء واجب ، نحو : «ثلاث من المخاض» لأنها بمعنى «حوامل النوق» . وإن احتملها ك «البط» و «الخليل» و «الغنم» و «الإبل» لأنها تقع على الذكور والإناث - فإن نصبت على أحد المحتملين فالاعتبار بذلك النص فإن كان ذكورا أثبت التاء وإن كان إناثا حذفها ، كيف وقع النص والمعدود ، نحو : «عندى ذكور ثلاثة من الخيل» أو «عندى من الخيل ذكور ثلاثة» أو «عندى من الخيل ثلاثة ذكور» أو «عندى من الخيل ثلاثة ذكور» بالإضافة ، أو «عندى ثلاثة ذكور من الخيل» إلا أن يقع النص بعد المميز والمميز بعد العدد ، نحو : «عندى ثلاث من الخيل ذكور» فحيث ينظر إلى لفظ المميز لا

النصّ. فإن كان مؤنثا لا- غير - كالخيل والإبل والغنم - حذفت التاء وإن كان مذكرا لا غير - وما يحضرنى له مثال - أثبتتها ، إلحاقا للمؤنث من هذا الجنس بجمع المؤنث وللمذكر منه بجمع المذكر. وإن جاء تذكيره وتأنيثه - كالبط والدجاج - جاز إلحاق التاء نظرا إلى تذكيره وحذفها نظرا إلى تأنيثه. وما لا يدخله معنى التذكير والتأنيث ينظر فيه إلى اللفظ ، فيؤنث نحو : «خمس من الضرب» ويذكر نحو : «خمس من البشاره» ويجوز الأمران في نحو «ثلاثه من النخل» ، لأنه يذكر ويؤنث ، قال تعالى : (نَخْلٍ مُنْقَعٍ) ، [القمر (٥٤) : ٢٠] و (نَخْلٍ خَاوِيَةٍ) ، [الحاقه (٦٩) : ٧]. وبالتأمل في الكلامين يتضح الفرق بينهما ، فإن ابن هشام اعتبر لفظ المعدود من حيث التذكير والتأنيث مع أن الاعتبار عند الرضى رحمه الله بمعنى المعدود ، إلّا في بعض الموارد. فتأمل.

وإن كان المعدود صفة نائبه عن الموصوف اعتبر حال الموصوف لا حال الصفة ، كقوله تعالى : (مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَثْمَالِهَا) ، (١) أى : عشر حسنات أمثالها ، ولو لا ذلك لقل «عشره» لأن المثل مذكّر.

٣ - عشرون وأخواته ولها حكمان

أحدهما : أن تمييزها مفرد منصوب كتمييز العدد المركّب.

ثانيهما : إن ألفاظها تكون بلفظ واحد للمذكّر والمؤنث.

٤ - المأه والألف (٢) ولهما حكمان

أحدهما : أنهما لا تتغيّران بتغيّر المعدود تذكيرا وتأنيثا تقول : «مأه رجل» و «مأه امرأه».

ص : ٢٧٢

١- الأنعام (٦) : ١٦٠.

٢- المراد بالمأه والألف هو جنسهما الشامل لمفردهما ولمثنّاهما ولجمعهما ، نحو : «هذه مئو رجل» ، «رأيت آلاف رجل». ثم إن المأه لا تجمع مضافا إليها ثلاث وأخواته ، فلا يقال : «ثلاث مآت رجل» بل يقال : «ثلاث مأه رجل». أمّا إذا لم يضاف إليها ثلاث وأخواتها جمعت واضيف ذلك الجمع إلى المفرد ، نحو : «مآت رجل». راجع : شرح الكافية ، المحقق الرضى رحمه الله : ٢ / ١٥٤.

ثانيهما : أن مميّزهما يكون مفردا مجرورا بالإضافة. كقوله تعالى : (فِي كُلِّ سُورَةٍ مِائَةٌ حَجَّةٌ) ، (١) و «لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ» . (٢)

العدد المركّب

وله أحكام :

الأوّل : إنّ جزئى العدد المركّب مبيّان على الفتح إلّا اثنى عشر واثنتى عشره ، فإنّ الجزء الأوّل منهما يعرب إعراب المثنى وتحذف منه النون. والجزء الثانى يبنى على الفتح ، نحو : «عندى اثنا عشر كتابا» و «كتبت اثنتى عشره مقالة».

ويستثنى أيضا «ثمانى» فيجوز فتح الياء وإسكانها ويقلّ حذفها مع بقاء كسر النون ومع فتحها.

الثانى : الجزء الثانى من العدد المركّب يطابق المعدود فى التذكير والتأنيث ، والجزء الأوّل يخالفه إلّا فى «أحد عشر» و «اثنى عشر» فيطابقه أيضا ، نحو : (إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا) ، (٣) و (فَأَنْفَجَرْتُ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا) ، (٤) و «عندى ثلاثة عشر رجلا».

الثالث : إنّ تمييز العدد المركّب يكون مفردا منصوبا ، نحو : «أحد عشر رجلا» و «إحدى عشره امرأة».

ص : ٢٧٣

١- البقره (٢) : ٢٦١.

٢- القدر (٩٧) : ٣. ومما ذكرنا يعلم أنّ العدد المفرد على قسمين : مضاف ، ك «ثلاثة» وغير مضاف ك «عشرين». وعلى هذا فيمكن تقسيم العدد إلى أربعة أقسام : مضاف ومركّب ومفرد ومعطوف ، كما فى شرح ابن عقيل (٢ : ٤١١). وقسم جماعه من المتأخرين العدد إلى أربعة أقسام : مفرد ومركّب وعقود ومعطوف. ومرادهم من العقود : عشرون وبابه ، وحيث إنّ مرادنا بالمفرد ما يقابل المركّب والمعطوف - فيشمل العقود - فلا وجه لانفراد عشرين وأخواته وذكرها بعنوان العقود.

٣- يوسف (١٢) : ٤.

٤- البقره (٢) : ٦٠.

تنبيه : يجوز في العدد المركب - ما عدا اثني عشر واثنتي عشره - إضافته إلى غير مميّزها ، (1) فحينئذ يبقى الجزء ان على بناءهما عند البصريين فيقال : «هذه خمسه عشر» و «مررت بخمسه عشر». وحكى سيوييه عن بعض العرب إعراب العجز مع بقاء الصدر على بنائه ، فيقال : «هذه خمسه عشر».

العدد المعطوف

إشاره

وله حكمان :

الأول : إنّ تمييزه مفرد منصوب ، نحو : عندى أحد وعشرون رجلاً» و «اثنتان وعشرون امرأه».

الثاني : إنّ الجزء الأول منه إن كان الواحد أو الاثنین يطابق المعدود في التذكير أو التأنيث كما تقدّم ، وإن كان الثلاثه إلى التسعه يخالفه ، نحو : «عندى ثلاثه وعشرون رجلاً» و «ثلاث وعشرون امرأه». والجزء الثاني منه يكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث. (2)ب

ص : ٢٧٤

- ١- قال الأزهري : «إنما لم يضيف اثنا عشر واثنتا عشره لأنّ ما بعد اثنين واثنتين واقع موقع النون ، فكما أنّ الإضافة تمتنع مع النون ، فكذلك تمتنع مع ما وقع موقعها. ولا كذلك الباقي». التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٧٥.
- ٢- قال ابن مالك : ثلاثه بالتاء قل للعشره في عدّ ما آحاده مدّكره في الضدّ جرّد ، والمميّز اجرر جمعا بلفظ قلّه في الأكثر ومأه والألف للفرد أضف ومأه بالجمع نزا قد ردف وأحد اذكر وصلنه بعشر مرّكبا قاصد معدود ذكر وقل لدى التأنيث إحدى عشر والشّين فيها عن تميم كسره ومع غير أحد وإحدى ما معهما فعلت فافعل قصدا ولثلاثه وتسعه وما بينهما إن ركبا ما قدّما وأول عشره اثنتى ، وعشرا اثنى ، إذا انثى تشا أو ذكرا واليا لغير الرّفّع ، وارفع بالألف والفتح في جزءى سواهما الف وميّر العشرين للتسعينا بواحد ، كأربعين حيناً وميّرُوا مرّكبا بمثل ما ميّر عشرون فسوّينهما وإن اضيف عدد مرّكب يبقى البنا ، وعجز قد يعرب

الأول: إذا ميز العدد المفرد بتمييزين أحدهما مذكّر والآخر مؤنث، روعى فى تأنيث العدد وتذكيره السابق منهما، نحو: «عندى سبعة رجال وفتيات» و «سبع فتيات ورجال»، (١) قال الاشمونى: «ولا يضاف عدد أقل من ستّه إلى ممّيزين مذكّر ومؤنث لأنّ كلّاً من المميّزين جمع وأقلّ الجمع ثلاثه». (٢)

وإذا ميز العدد المركّب بتمييزين أحدهما مذكّر والآخر مؤنث، يعتبر حال المذكّر، تقدّم أو تأخّر، إن كان لعاقل، نحو: «عندى خمسة عشر رجلاً وامرأة» أو «امرأة ورجلاً». وإن كان لغير عاقل يعتبر حال السابق منهما بشرط الاتّصال، نحو: «عندى خمسة عشر رجلاً وناقه» و «خمس عشره ناقه وجملاً» ومع الانفصال روعى المؤنث عند جماعه، (٣) نحو: «عندى ستّ عشره ما بين ناقه وجملاً» أو «ما بين جمل وناقه». وصرّح المحقّق الرضى رحمه الله باعتبار المذكّر. (٤)

وأما العدد المعطوف فحكى الصّبّان عن الدمامينى أنّ القياس يقتضى أنّه كالعدد المركّب. (٥)

الثانى: قال ابن مالك فى شرح الكافيه: لبضعه وبضع حكم تسعه وتسع فى الإفراد والتركيب وعطف عشرين وأخواته عليه، نحو: «لبثت بضعه أعوام وبضع سنين» و «عندى بضعه عشر غلاماً وبضع عشره أمه وبضعه وعشرون كتاباً وبضع وعشرون

ص: ٢٧٥

١- راجع: النحو الوافى: ٤ / ٥٠٢ وحاشيه الصّبّان على شرح الاشمونى: ٤ / ٧٠.

٢- حاشيه الصّبّان على شرح الاشمونى: ٤ / ٧١.

٣- راجع: حاشيه الصّبّان على شرح الاشمونى: ٤ / ٧١؛ همع الهوامع: ٢ / ١٥١؛ معجم القواعد العربيه: ٣١٨.

٤- شرح الكافيه: ٢ / ١٥٦.

٥- حاشيه الصّبّان على شرح الاشمونى: ٤ / ٧١.

صحيفه». ويراد ببضعه من ثلاثه إلى تسعه وببضع من ثلاث إلى تسع. (١)

الثالث : إنّ صدر العدد المركّب يسمّى تيفا ، وعجزه يسمّى عقدا. وقد تدلّ كلمه «تيف» على عدد مبهم ، معطوف على عقد من العقود العددية أو مأه أو ألف ، فيقال : «عشره وتيف» و «مأه وتيف» و «ألف وتيف».

قال جماعه من أهل اللغة : «كلّ ما زاد على العقد فتيف إلى أن يبلغ العقد الثاني» ، وحكى عن أبي العباس أنّ التيف من واحد إلى ثلاثة. (٢)

الرابع : إذا قصد تعريف العدد فإن كان مفردا غير مضاف ادخلت «ال» عليه ، نحو : «عندى العشرون رجلا».

وإن كان مفردا مضافا فعلى المضاف إليه نحو : «جاء خمسه الرجال». وجوّز الكوفيون دخول حرف التعريف على المضاف والمضاف إليه معا.

وإن كان مركبا ادخلت على جزئه الأوّل ، نحو : «عندى الأحد عشر درهما». وأجاز الأخفش والكوفيون دخول حرف التعريف على الجزئين.

وإن كان معطوفا ادخلت على كلّ جزء من أجزائه ، نحو : جاء الخمسه والعشرون رجلا. (٣)

الخامس : فى قراءه العدد طريقتان :

الأوّل : تقديم الألف على المآت ، والمآت على الآحاد ، والآحاد على العشرات. وهو الغالب.

الثانى : تقديم الآحاد على العشرات ، والعشرات على المآت ، والمآت على الالف.

فيقال فى (١١٢٥) على الأوّل : «جاء ألف ومأه وخمسه وعشرون رجلا». وعلى

ص : ٢٧٦

١- حكى عنه الاشمونى فى شرحه على ألفيه بن مالك. وقيل : «مسمّى البضع والبضعه أربعة وثمانيه وما بينهما» وقيل : «الواحد والعشره وما بينهما» وقيل : «أربعة وتسعه وما بينهما» وقيل غير ذلك. راجع : حاشيه الصّبّان على شرح الاشمونى : ٧٢ / ٤.

٢- راجع : لسان العرب ، مادّه «نوف».

٣- راجع : حاشيه الصّبّان على شرح الاشمونى : ١ / ١٨٧. وشرح الكافيه للمحقّق الرضى رحمه الله : ٢ / ١٥٦. والمحيط فى أصوات العرييه ونحوها وصرّفها : ٣ / ٥٤.

الثانى : «جاء خمسة وعشرون ومأه وألف رجل».

السادس : الليل فى تاريخ العرب مقدّم على اليوم لأنّ السنين عندهم مبتئّه على الشهور القمرية ، فأوّل الشهر عندهم الليل. فيقال فى أوّل ليله من الشهر : «كتب لأوّل ليله منه أو لغرته» وفى اليوم الأوّل : «كتب ليله خلت» وعلى هذا القياس إلى أن ينتصف الشهر. فيقال : «كتبت للنصف منه» أو «لخمس عشره ليله خلت» أو «لخمس عشره ليله بقيت» ، والأوّل أجود.

ثمّ يقال : «كتبت لستّ عشره ليله خلت» أو أربع عشره ليله بقيت» ، وهكذا إلى أن بقى نهار اليوم الأخير فيقال : «كتبت لآخر يوم منه أو لسلاخه أو انسلاخه».

صياغة العدد على وزن فاعل

يصاغ من «اثنين» إلى «عشره» وما بينهما اسم موزن ل «فاعل» ، كما يصاغ من «فعل» ، فيقال : ثان وثالث ورابع ، إلى عاشر ، ويجب فيه أن يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث. وأمّا «واحد» فقال جماعه : «إنّه اسم وضع على ذلك من أوّل الأمر ، فقيل فى المذكر : واحد ، وفى المؤنث : واحدة». وقال المحقق الرضى رحمه الله : «إنّه اسم فاعل من وحد يحد وحدا بمعنى انفرد ، فالواحد بمعنى المنفرد». (١)

ويستعمل اسم الفاعل المذكور - بحسب المعنى المراد - على سبعة أوجه :

أحدها : أن يستعمل مفردا ليفيد الاتّصاف بمعنى العدد الذى كان أصلا للاشتقاق ، أى : ليفيد الترتيب. فتقول : ثان ، ثالث ، رابع ...

الثانى : أن يستعمل مع أصله الذى اشتقّ منه ليفيد أنّ الموصوف به بعض تلك العدّه المعينه ، فتقول : «هذا خامس خمسه» ، أى : هذا بعض جماعه منحصره فى خمسه. أى : أنّه أحد من خمسه من دون دلالة على ترتيب. كقوله تعالى : «إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِي اثْنَيْنِ». (٢) و «لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ». (٣)

ص : ٢٧٧

١- شرح الكافية : ٢ / ١٤٦.

٢- التوبه (٩) : ٤٠.

٣- المائدة (٥) : ٧٣.

وذهب الجمهور إلى أنه يجب إضافه الأوّل إلى الثانى. وذهب الأَخفش وقطرب والكسائى وثلعب إلى أنه يجوز إضافه الأوّل إلى الثانى ونصبه إياه كما يجوز فى «ضارب زيد» فيقولون : «ثان اثنين وثالث ثلاثة».

وفصل بعضهم فقال : يجوز النصب فى «ثان» دون غيره.

الثالث : أن يستعمل مع ما دون أصله ليفيد معنى التصيير ، فتقول : «هذا رابع ثلاثة» أى «جاعل الثلاثة أربعه». قال الله تعالى : «ما يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثِهِ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا حَمْسِهِ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ» (١). ويجوز حينئذ إضافته وإعماله كما يجوز فى «جاعل» و«مصير» ونحوهما.

ولا يستعمل بهذا الاستعمال «ثان» فلا يقال : «ثانى واحد» ولا «ثان واحدا» ، وأجازه الكسائى.

الرابع : أن يستعمل مع العشرة ليفيد الاتصاف بمعناه مقيدا بمصاحبه العشرة ، أى : ليفيد الترتيب ، فتقول : «ثانى عشر» فى المذكر و «ثانيه عشره» فى المؤنث ، وكذا البواقي.

الخامس : أن يستعمل مع العشرة ليفيد معنى «ثانى اثنين». وهو انحصار العدّه فى ما ذكر. ويجوز فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تجيء بتركيبين ، صدر أوّلهما «فاعل» فى المذكر و «فاعله» فى المؤنث ، وعجزهما «عشر» فى المذكر و «عشره» فى المؤنث ، وصدر الثانى منهما «أحد واثان وثلاثة إلى تسعه» فى المذكر و «إحدى واثنتان وثلاث إلى تسع» فى المؤنث ، نحو : «هذا ثالث عشر ثلاثة عشر» و «هذه ثالته عشره ثلاث عشره» و... وتكون الكلمات الأربع مبتية على الفتح.

الثانى : أن يقتصر على صدر المركب الأوّل ، فيعرب ويضاف إلى المركب الثانى ، باقيا على بناء جزأيه ، نحو : هذا ثالث ثلاثة عشر» و «هذه ثالته ثلاث عشره».

الثالث : أن يحذف العقد من الأوّل والثيف من الثانى ، فيقال : حادى عشر إلى تاسع

ص: ٢٧٨

عشر في المذكّر وحاديّه عشره إلى تاسعه عشره في المؤنث.

وفيه وجهان :

أحدهما : أن يعرب الأوّل ويبنى الثانى.

ثانيهما : أن يعربا معا. فيعرب الأوّل بمقتضى العوامل ويجرّ الثانى بالإضافه.

السادس : أن يستعمل مع العشره لإفاده معنى التصيير ك «رابع ثلاثه». تقول : «هذا رابع عشر ثلاثه عشر». أجاز ذلك سيبويه ومنعه بعضهم.

السابع : أن يستعمل مع العشرين وأخواتها ، لإفاده الترتيب وغيره ممّا ذكر. ويذكر مع المذكّر ويؤنث مع المؤنث. فيقال : «هذا ثالث وعشرون» و «هذه ثالثه وعشرون». (1)

كنايات العدد

وهى كم وكأين وكذا.

كم : هى اسم لعدد مبهم ولا بدّ لها من تمييز ، نحو : «كم رجلا عندك»؟ وقد تحذف للدلاله عليه ، نحو : «كم صمت»؟ أى : كم يوما صمت؟

وتنقسم إلى استفهاميه وخبريه.

أمّا الاستفهاميه فهى بمعنى «أى عدد» ومميّزها مفرد منصوب ، نحو : «كم درهما قبضت»؟ وأجاز الكوفيون جمعه. ويجوز جزّه ب «من» مضمرة إن وليت «كم» حرف

ص: ٢٧٩

١- قال ابن مالك : وصغ من اثنين فما فوق إلى عشره كفاعل من فعلا واختمه فى التّائىث بالتّاء ومتى ذكّرت فاذا كر فاعلا بغير تا وإن ترد بعض الّمدى منه بنى تضيف إليه مثل بعض بين وإن ترد جعل الأقلّ مثل ما فوق فحكم جاعل له احكما وإن أردت مثل ثانى اثنين مرّكباً فجىء بتركيبين أو فاعلا- بحالتيه أضف إلى مرّكب بما تنوى يفى وشاع الاستغنا بحادى عشرا ونحوه ، وقبل عشرين اذكرا وبابه الفاعل من لفظ العدد بحالتيه قبل واو يعتمد

جَزَّ ، نحو : «بكم درهم اشترت كتابك»؟

وأما الخبرية فهي بمعنى «كثير» وتميز بمجرور مفرد أو مجموع ، نحو : «كم رجال جاؤوني» و «كم رجل جاءني».

ومثل «كم» - في الدلالة على التكثير - كذا وكأين ، ومميز «كأين» مجرور ب «من» غالبا نحو قوله تعالى : «وَكَايْنُ مِنْ نَبِيِّ قَاتَلْ مَعَهُ رَبِّيُونَ كَثِيرٌ» (١) وقد ينصب كقول الشاعر :

اطرد اليأس بالزجا فكأين

ألما حم يسره بعد عسر (٢)

ومميز «كذا» منصوب ولا- يجوز جرّه ب «من» اتفاقا ولا- بالإضافة ، خلافا للكوفيين ، أجازوا في غير تكرر ولا عطف أن يقال : «كذا ثوب وكذا أثواب» (٣).

ص : ٢٨٠

١- آل عمران (٣) : ١٤٦.

٢- ألما : اسم من قولهم : «ألم فلان من كذا يألم ألما» من باب «تعب يتعب تعباً». حم : قدر وكتب.

٣- قال ابن مالك : ميز في الاستفهام «كم» بمثل ما ميزت عشرين ك «كم شخصا سما» وأجز أن تجرّه «من» مضمرا إن وليت «كم» حرف جرّ مظهرها واستعملتها مخبرا كعشره أو مائة ، ك «كم رجال أو مره» ككم كأى وكذا وينتصب تمييز ذين ، أو به صل «من» تصب

الخاتمه

فى الجملى

اشاره

ص: ٢٨١

انقسام الجملة إلى اسميه وفعليه وظرفيه

فالاسميه : هي التي صدرها اسم ، نحو : «زيد قائم» ، وقوله تعالى : «وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ» (١).

والفعلية : هي التي صدرها فعل ، نحو : «قام زيد» ، ومن ذلك قوله تعالى : (وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا) ، (٢) وقولك : «يا عبد الله».

والظرفية : هي التي صدرها ظرف أو جارّ ومجرور ، نحو : «أعندك زيد» و «أفى الدار زيد». إذا قدّرت «زيد» فاعلا بالظرف والجارّ والمجرور ، لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدأ مخبرا عنه بهما.

والمراد بصدر الجملة ، المسند والمسند إليه فلا عبره بما تقدّم عليهما من الحروف ، فالجملة من نحو : «إنّ زيدا قائم» اسميه ومن نحو «إن قام زيد» فعلية.

انقسام الجملة إلى صغرى وكبرى

الكبرى : هي الاسميه التي خبرها جملة ، نحو : «زيد قام أبوه» و «زيد أبوه قائم».

والصغرى : هي الجملة التي وقعت خبرا لمبتدأ كالجملتين المخبر بهما فى المثالين.

وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين ، نحو : «زيد أبوه غلامه منطلق» ، فمجموع هذا الكلام جملة كبرى و «غلامه منطلق» جملة صغرى و «أبوه غلامه منطلق» كبرى باعتبار «غلامه منطلق» وصغرى باعتبار كونها خبرا ل «زيد».

وقد لا تكون الجملة صغرى ولا كبرى ، ك «قام زيد».

ص : ٢٨٣

١- البقره (٢) : ١٨٤.

٢- النحل (١٦) : ٥.

انقسام الجملة إلى ما لا محل لها وما له محلّ

١ - الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب

هي سبع : المستأنفه والمعترضه والتفسيرية والمجابه بها القسم والمجابه بها شرط غير جازم والواقعه صلّه والتابعه لما لا محلّ له .

الجملة الاولى : المستأنفه ، وهي الجملة المفتوح بها النطق أو المنقطعه عمّا قبلها نحو قوله تعالى : «وَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا» .(١)

ومنه جملة العامل الملغى لتأخره ، نحو : «زيد قائم أظنّ» ، أمّا الملغى لتوسطه - نحو «زيد أظنّ قائم» - فجملة معترضه .

الجملة الثانية : المعترضه ، وهي المتوسطه بين شيئين من شأنهما عدم توسط أجنبيّ بينهما وتقع غالباً بين الفعل وفاعله ، كقول الشاعر :

فقد أدركتني - والحوادث جئته -

أسنّه قوم لا ضعاف ولا عزل

وبين الفعل ومفعوله ، كقول عليّ بن الحسين عليهما السلام : «بل ملكت - يا إلهي - أمرهم قبل أن يملكوا عبادتك» .(٢)

وبين المبتدأ وخبره ، نحو : «زيد أظنّ قائم» ، وبين الموصول وصلته كقول الشاعر :

ذاك الذي - وأبيك - يعرف مالكا

والحقّ يدمغ ترّهات الباطل

وبين القسم وجوابه ، نحو :

«لعمري - وما عمري عليّ بهيّن -

لقد نطقت بطلا عليّ الأقارع

وبين الموصوف وصفته ، كقوله تعالى : «وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ» .(٣)

الجملة الثالثة : التفسيرية ، وهي الفضله الكاشفه لما تليه ، نحو : «إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ» .(٤) واحترزنا

بالفضله من المفسره لضمير الشأن ، نحو : «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» .(٥)

الجملة الرابعة : المجابه بها القسم ، نحو قوله تعالى : «يَسْ * وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ * إِنَّكَ لَمِنَ

١- يونس (١٠) : ٦٥.

٢- الصحيحه السجاديّه ، الدعاء السابع والثلاثون.

٣- الواقعه (٥٦) : ٧٦.

٤- آل عمران (٣) : ٥٩.

٥- الإخلاص (١١٢) : ١.

الجملة الخامسة : المجاب بها شرط غير جازم ، نحو : «إذا جئتنى أكرمتك». وفي حكمها المجاب بها شرط جازم ولم يقترن بالفاء ولا «إذا» الفجائية ، نحو : «إن تقم أقم».

الجملة السادسة : الواقعة صله ، نحو قول حسان في علي رحمه الله :

فأنت الذى أعطيت إذ أنت راع

فدتك نفوس القوم يا خير راع

الجملة السابعة : التابعه لما لا محل له ، نحو قول أمير المؤمنين عليه السلام : «الحمد لله الذى لا يبلغ مدحته القائلون ولا يحصى نعماءه العادون». (٢)

٢ - الجمل التى لها محلّ من الإعراب

وهى أيضا سبع : الخبريّة والحاليّة والمفعول بها والمضاف إليها والواقعه جوابا لشرط جازم والتابعه لمفرد أو جملة لها محلّ.

الجملة الاولى : الخبرية ، وهى الواقعة خبرا لمبتدأ أو لأحد النواسخ ومحلّها الرفع أو النصب.

الجملة الثانية : الحاليّة ، وموضعها نصب ، نحو : «وَلَا تَمُنُّنْ تَشْتَكِرُ». (٣)

الجملة الثالثة : المفعول بها ، كقول حسان :

فقال له : قم يا علىّ فأئننى

رضيتك من بعدى إماما وهاديا (٤)

ومحلّها النصب إن لم تنب عن فاعل. وهذه النيا به مختصّه باب القول ، نحو : «ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ». (٥)

الجملة الرابعة : المضاف إليها ، ومحلّها الجزر ، نحو قوله تعالى : «هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ». (٦)

الجملة الخامسة : الواقعة بعد الفاء أو «إذا» الفجائية جوابا لشرط جازم ، ومحلّها الجزم ، كقوله تعالى : «وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ» ، (٧) و «وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ». (٨)

قاله جماعه من النحويين. وخالفهم الدماميني وقال : «إنّ جملة الجزاء لا محلّ لها

- ١- يس (٣٦) : ١ - ٣.
- ٢- نهج البلاغه ، الخطبه الاولى.
- ٣- المدثر (٧٤) : ٦.
- ٤- الغدير : ٢ / ٣٤.
- ٥- المطففين (٨٣) : ١٧.
- ٦- المرسلات (٧٧) : ٣٥.
- ٧- الأعراف (٧) : ١٨٦.
- ٨- الروم (٣٠) : ٣٦.

من الإعراب لأنّ الجمله إنّما تكون ذات محلّ من الإعراب إذا صحّ وقوع المفرد في محلّها ، والجزاء لا يكون إلّا جمله ولا يصحّ وقوعها مفردا أصلا».

الجمله السادسة : التابعه لمفرد ، ومحلّها بحسبه ، نحو قوله تعالى : «وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُزْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ» .(١)

الجمله السابعة : التابعه لجمله لها محلّ ، ومحلّها بحسبها ، نحو :

أقول له ارحل لا تقيمّ عندنا

وإلّا فكن في السرّ والجهر مسلما

حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات

الجمل الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها إن كانت مرتبطة بنكره محضه فهي صفة لها ، نحو قوله تعالى : (حَتَّى تَنْزَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُوهُ) ، (٢) أو بمعرفه محضه فهي حال عنها ، نحو : (لا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى) ، (٣) أو بغير المحضه منهما فهي محتمله لهما ، كقوله تعالى : (وَهَذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ) ، (٤) فإنّ النكره قد تخصّصت بالوصف وذلك يقربها من المعرفه ، ونحو : (كَمَثَلِ الْجِمَارِ يَحْمِلُ أَشْفَارًا) ، (٥) فإنّ المعرف الجنسي يقرب في المعنى من النكره.

الظرف والجارّ والمجرور بعد المعارف والنكرات

حكم الظرف والجارّ والمجرور بعدهما حكم الجمل ، فهما صفتان في نحو : «رأيت طائرا فوق غصن أو على غصن» ؛ وحالان في نحو : «رأيت الهلال بين السحاب أو في الأفق» ومحتملان لها في نحو : «يعجبني الزهر في أكمامه والثمر على أغصانه» وفي نحو : «هذا ثمر يانع على أغصانه».

ص: ٢٨٦

١- البقره (٢) : ٢٨١.

٢- الإسراء (١٧) : ٩٣.

٣- النساء (٤) : ٤٣.

٤- الأنبياء (٢١) : ٥٠.

٥- الجمعة (٦٢) : ٥.

التمارين

اشاره

ص: ٢٨٧

أعرب ما يلي ، ثم أجب عن الأسئلة :

١ - (رَبَّنَا إِنِّي أَسِيءْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ أَفْتِدَهُ مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُمْ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ). (١)

٢ - (إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ). (٢)

٣ - (فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَالِحًا وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ). (٣)

الأسئلة

١. عيّن الاسم والفعل والحرف مع ذكر علائقها.

٢. استخرج الأفعال المضارعة مع ذكر إعرابها.

٣. بين أنواع التنوين في «واد» ، «أفتده» ، «باغ» ، «عاد» ، «رحمه».

٤. استخرج الجملات التي لا يصحّ السكوت عليها في أنفسها.

ص : ٢٨٩

١- إبراهيم (١٤) : ٣٧.

٢- البقره (٢) : ١٧٣.

٣- هود (١١) : ٦٦.

أعرب ما يلي ، ثم أجب عن الأسئلة :

- ١ - (وَلَنْ تَرْضَىٰ عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ). (١)
- ٢ - (وَأَنبِئُوا إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ). (٢)
- ٣ - (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ). (٣)
- ٤ - (إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ). (٤)
- ٥ - (إِذْ قَالُوا لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنََّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ). (٥)
- ٦ - (يَا صَاحِبِي السَّنْجَنِ أَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمْ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ). (٦)

الأسئلة

- ١ - اذكر الأسماء المبتدئة في الآيات المذكورة.
- ٢ - عيّن الأفعال الخمسة مع ذكر إعرابها.
- ٣ - اشرح مواضع الإعراب الفرعى.
- ٤ - اذكر الموارد التي وقع فيها الإعراب التقديرى.
- ٥ - بين مواضع الإعراب المحلى.

ص : ٢٩٠

١- البقره (٢) : ١٢٠.

٢- الزمر (٣٩) : ٥٤.

٣- البقره (٢) : ٢٤.

٤- هود (١١) : ١١٤.

٥- يوسف (١٢) : ٨.

٦- يوسف (١٢) : ٣٩.

أعرب ما يلي ، ثم أجب عن الأسئلة :

ألا وإن هذه الدنيا التي أصبحت تتمونها وترغبون فيها وأصبحت تغضبكم وترضيكم ليست بداركم ولا منزلكم الذي خلقتم له ، ولا-الذي دعيتم إليه ألا- وإنها ليست بباقيكم لكم ولا- تبقون عليها ، وهي وإن غرتكم منها فقد حذرتكم شرّها فدعوا غرورها لتحذيرها وأطاعها لتخويفها ، وسابقوا فيها إلى الدار التي دعيتم إليها وانصرفوا بقلوبكم عنها ، ولا يخنن أحدكم خنين الأمه على ما زوى عنه منها ، واستتموا نعمه الله عليكم بالصبر على طاعه الله والمحافظة على ما استحفظكم من كتابه. ألا- وإنه لا يضركم تضييع شيء من دنياكم بعد حفظكم قائمه دينكم. ألا وإنه لا ينفعكم بعد تضييع دينكم شيء حافظتم عليه من أمر دنياكم أخذ الله بقلوبنا وقلوبكم إلى الحق وألهمنا وإياكم الصبر. (١)

الأسئلة :

- ١ - ميّز المعرفة والنكره ، وعين أنواع المعارف.
- ٢ - عين أقسام الفعل (الماضي والمضارع والأمر).
- ٣ - ميّز بين الموصول المختص والمشارك.
- ٤ - استخراج الضمائر المتصلة والمنفصلة.
- ٥ - عين المشار إليه وجمله الصلة.

ص: ٢٩١

المبتدأ والخبر

أعرب ما يلي ، ثم أجب عن الأسئلة :

- ١ - (وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا). (١)
- ٢ - (وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ). (٢)
- ٣ - (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ). (٣)
- ٤ - (قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَى سَبِيلًا). (٤)
- ٥ - (فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ * الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ). (٥)
- ٦ - عزيز على أن أرى الخلق ولا ترى ولا أسمع لك حسيسا ولا نجوى. (٦)
- ٧ - لو لا أنت لم أدر ما أنت. (٧)

- ٨ - قليل تدوم عليه أرجى من كثير مملول منه. (٨)

الأسئلة

- ١ - عین المبتدأ والخبر ومیز بین أنواع الخبر.
- ٢ - اذكر موارد وقوع المبتدأ نكره مع بيان مسوغها.
- ٣ - هل يوجد مورد لحذف الخبر؟
- ٤ - استخراج الروابط بين الخبر والمبتدأ.
- ٥ - اذكر موردا جرّ فيه المبتدأ بحرف زائد.
- ٦ - كم موردا قدّم الخبر على المبتدأ.

ص: ٢٩٢

- ٢- البقره (٢) : ١٠٣.
- ٣- فاطر (٣٥) : ٣.
- ٤- الإسراء (١٧) : ٨٤.
- ٥- الماعون (١٠٧) : ٤ - ٥.
- ٦- مفاتيح الجنان ، دعاء الندبه.
- ٧- مفاتيح الجنان ، دعاء أبي حمزه الثمالي.
- ٨- نهج البلاغه ، الحكمه ٢٧٨.

الأفعال الناقصة

أعرب ما يلي ، ثم أجب عن الأسئلة :

- ١ - (وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ). (١)
- ٢ - (قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ). (٢)
- ٣ - (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتَصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً). (٣)
- ٤ - (وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا). (٤)
- ٥ - (وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا). (٥)
- ٦ - (لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ). (٦)

الأسئلة

- ١ - عيّن الأفعال الناقصة مع ذكر اسمها وخبرها.
- ٢ - أذكر موارد تقديم خبر الأفعال الناقصة على اسمها.
- ٣ - مميّز موارد الإعراب الفرعى.

ص: ٢٩٣

- ١- الروم (٣٠) : ٤٧.
- ٢- طه (٢٠) : ٩١.
- ٣- الحج (٢٢) : ٦٣.
- ٤- النحل (١٦) : ٥٨.
- ٥- مريم (١٩) : ٣١.
- ٦- الأنعام (٦) : ٥١.

الحروف المشبهة بالفعل

أعرب ما يلي ، ثم أجب عن الأسئلة :

- ١ - (وَقَالُوا إِن هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ) (١)
- ٢ - (الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ) (٢)
- ٣ - (وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحدةً كَلِمَةٍ بِالْبَصْرِ) (٣)
- ٤ - إلهي! ما أنا بأول من عصاك فتبت عليه وتعرض لمعروفك فجدت عليه. (٤)
- ٥ - ما حق من اعتصم بحبلك أن يخذل. (٥)

الأسئلة

- ١ - اذكر مواضع نقض خبر «ما» ب «إلا».
- ٢ - اذكر مواضع زياده الباء في خبر «ما».

ص: ٢٩٤

-
- ١- الأنعام (٦) : ٢٩.
 - ٢- المجادلة (٥٨) : ٢.
 - ٣- القمر (٥٤) : ٥٠.
 - ٤- مفاتيح الجنان ، مناجاه التائبين.
 - ٥- مفاتيح الجنان ، مناجاه المعتصمين.

أعرب ما يلي :

١ - (يَكَادُ سَنَا بَزَقَهُ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ). (١)

٢ - فبادروا المعاد وسابقوا الآجال ، فإنَّ الناس يوشك أن ينقطع بهم الأمل ويرهقهم الأجل ويسدَّ عنهم باب التَّوبه. (٢)

٣ - أحب حبيبك هونا ما ، عسى أن يكون بغيضك يوما ما ، وأبغض بغيضك هونا ما ، عسى أن يكون حبيبك يوما ما. (٣)

٤ - فجعلت أتبع مأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله فأطأ ذكره حتَّى انتهيت إلى العرج. (٤)

ص: ٢٩٥

١- النور (٢٤) : ٤٣.

٢- نهج البلاغه ، الخطبه ١٨٣.

٣- نهج البلاغه ، الحكمة ٢٦٨.

٤- نهج البلاغه ، الخطبه ٢٣٦.

الحروف المشبهة بالفعل

أعرب ما يلي :

١ - (يا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً). (١)

٢ - (لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمراً). (٢)

٣ - (فَجَعَلْنَاهَا حَصِيداً كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ). (٣)

٤ - (إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَى وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَالْأُولَى). (٤)

٥ - إنما بدء وقوع الفتن أهواء تتبع وأحكام تبتدع ، يخالف فيها كتاب الله ويتولى فيها رجال رجالا على غير دين الله. (٥)

٦ - يا رب! إن لنا فيك أملا طويلا كثيرا ، إن لنا فيك رجاء عظيمًا. (٦)

٧ - اتقوا معاصي الله في الخلوات فإنَّ الشاهد هو الحاكم. (٧)

٨ - كان أمير المؤمنين عليه السلام تبع جنازه فسمع رجلا يضحك ، فقال : كأنَّ الموت فيها على غيرنا كتب ، وكأنَّ الحقَّ فيها على غيرنا وجب ، وكأنَّ الذي نرى من الأموات سفر ، عمَّا قليل إلينا راجعون. نبؤوهم أجداثهم ونأكل تراثهم ، كأننا مخلمدون بعدهم ، ثمَّ قد نسينا كلَّ واعظ وواعظه ، ورمىنا بكلِّ فادح وجائحه. (٨)

٩ - إلهي أجرني من عذابك إني

أسير ذليل خائف لك أخضع (٩)

ص: ٢٩٦

١- النساء (٤) : ٧٣.

٢- الطلاق (٦٥) : ١.

٣- يونس (١٠) : ٢٤.

٤- الليل (٩٢) : ١٢ و ١٣.

٥- نهج البلاغه ، الخطبه ٥٠.

٦- مفاتيح الجنان ، دعاء أبي حمزه الثمالي.

٧- نهج البلاغه ، الحكمه ٣٢٤.

٨- نهج البلاغه ، الحكمة ١٢٢.

٩- مفاتيح الجنان ، المناجاة المنظومة لأمر المؤمنين عليه السلام.

لا التي نفى الجنس

أعرب ما يلي :

١ - يا من علا فلا شيء فوقه ودنا فلا شيء دونه. (١)

٢ - لا غنى كالعقل ولا فقر كالجهل ولا ميراث كالأدب ولا ظهير كالمشاوره. (٢)

٣ - لا قربه بالتوافل إذا أضرت بالفرائض. (٣)

٤ - إلهي أذقني طعم عفوكم يوم لا

بنون ولا مال هنالك ينفع (٤)

ص: ٢٩٧

١- مفاتيح الجنان ، دعاء أبي حمزه الثمالي.

٢- نهج البلاغه ، الحكمه ٥٤.

٣- نهج البلاغه ، الحكمه ٣٩.

٤- مفاتيح الجنان ، المناجاه المنظومه لأمير المؤمنين عليه السلام.

أعرب ما يلي :

١ - لعلك رأيتني مستخفاً بحقك فأقصيتني ... أو لعلك رأيتني غير شاكر لنعمائك فحرممتني ... أو لعلك رأيتني آلف مجالس البطالين فيني وبينهم خليتني. (١)

٢ - أين الذين زعموا أنهم الراسخون في العلم دوننا؟ (٢)

٣ - اللهم خصني بخاصه ذكرك ولا تجعل شيئاً مما أتقرب به في آناء الليل وأطراف النهار رياء ولا سمعه ولا أشرا ولا بطرا. (٣)

٤ - لا أجد مفراً مما كان مني ولا مفزعا أتوجه إليه في أمري غير قبولك عذري وإدخالك إياي في سعه رحمتك. (٤)

ص: ٢٩٨

١- مفاتيح الجنان ، دعاء أبي حمزه الثمالي.

٢- نهج البلاغه ، الخطبه ١٤٤.

٣- مفاتيح الجنان ، دعاء أبي حمزه الثمالي.

٤- مفاتيح الجنان ، دعاء كميل.

الفاعل والنائب عن الفاعل

أعرب ما يلي :

١ - أشهد أنّ بولايتك تقبل الأعمال وتزكّي الأفعال وتضاعف الحسنات وتمحى السيئات. (١)

٢ - يا من تحلّ به عقد المكاره ويا من يفتأ به حدّ الشدائد ويا من يلتمس منه المخرج إلى روح الفرج ، ذلت لقدرتك الصّعباب وتسيبت بلطفك الأسباب وجرى بقدرتك القضاء ومضت على إرادتك الأشياء. (٢)

٣ - من اعطى أربعاً لم يحرم أربعاً : من اعطى الدعاء لم يحرم الإجابة ومن اعطى التّوبه لم يحرم القبول ومن اعطى الاستغفار لم يحرم المغفره ومن اعطى الشّكر لم يحرم الزّيادة. (٣)

ص: ٢٩٩

١- مفاتيح الجنان ، زياره صاحب الأمر عليه السلام.

٢- الصحيفة السجاديّه ، الدعاء السابعه.

٣- نهج البلاغه ، الحكمه ١٣٥.

أعرب ما يلي :

١ - (وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَلْ لِي مِنْ لَدُنْكَ سُلْطَانًا نَصِيرًا). (١)

٢ - (قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا * وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا). (٢)

٣ - (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ). (٣)

٤ - (وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ حَسْبِيَ إِفْلَاقٌ نَحْنُ نَزَرُفُهُمْ وَإِيَّاكُمْ). (٤)

٥ - أيها الناس انظروا إلى الدنيا نظر الزاهدين فيها الصادقين عنها. فإنها والله عمّا قليل تزيل الثاوى الساكن وتفجع المترف الآمن. لا يرجع ما تولى منها فأدبر. ولا يدري ما هو آت منها فينتظر. سرورها مشوب بالحزن. وجلد الرجال فيها إلى الضعف والوهن. فلا يغزّركم كثره ما يعجبكم فيها لقله ما يصحبكم منها.

رحم الله امرأ تفكر فاعتبر واعتبر فأبصر. فكأن ما هو كائن من الدنيا عن قليل لم يكن. وكأن ما هو كائن من الآخرة عمّا قليل لم يزل. وكل معدود منقض. وكل متوقع آت. وكل آت قريب دان. (٥)

ص: ٣٠٠

١- الإسراء (١٧) : ٨٠.

٢- مريم (١٩) : ٣١ و ٣٢.

٣- الأنبياء (٢١) : ١٠٧.

٤- الإسراء (١٧) : ٣١.

٥- نهج البلاغه ، الخطبه ١٠٣.

٦ - السّلام عليك يا مولاي سلام مخلص لك في الولاية. (١)

٧ - الفرصه تمرّ مرّ السّحاب فانتهبوا فرص الخير. (٢)

٨ - سبحانك ، أيّ جرأه اجترأت عليك؟ وأيّ تغرير غررت بنفسى. (٣)

٩ - أما لو اذن لهم في الكلام لأخبروكم أنّ خير الزّاد التّقوى. (٤)

ص: ٣٠١

١- مفاتيح الجنان ، الاستغاثه بصاحب الزمان عليه السلام.

٢- نهج البلاغه ، الحكمه ٢١.

٣- الصحيفه السّجّاديه ، الدعاء الثالث والخمسون.

٤- نهج البلاغه ، الحكمه ١٣١.

أعرب ما يلي :

- ١ - (أَيُّحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا). (١)
- ٢ - (ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ). (٢)
- ٣ - (فَلَمَّا رَأَاهَا تَهْتَّتْ كَانَتْهَا جَانٌّ وَلَّى مُدْبِرًا). (٣)
- ٤ - (فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً). (٤)
- ٥ - (وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا). (٥)
- ٦ - (وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا). (٦)
- ٧ - (وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا). (٧)
- ٨ - (وَاللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنْكِيلًا). (٨)
- ٩ - (وَسَدَّ الْأَبْوَابَ إِلَّا بَابَهُ). (٩)
- ١٠ - (لا ترى الجاهل إلا مفرطاً أو مفترطاً). (١٠)
- ١١ - (كيف نستكثر أعمالاً نقابل بها كرمك؟ بل كيف يضيق على المذنبين ما وسعهم من رحمتك؟). (١١)
- ١٢ - (الغنى فى الغربه وطن والفقير فى الوطن غربه). (١٢)

ص: ٣٠٢

١- الحجرات (٤٩) : ١٢.

٢- النحل (١٦) : ١٢٣.

٣- النمل (٢٧) : ١٠.

٤- الأعراف (٧) : ١٤٢.

٥- المائدة (٥) : ١٢.

٦- الكهف (١٨) : ١٠٩.

٧- القمر (٥٤) : ١٢.

٨- النساء (٤) : ٨٤.

٩- مفاتيح الجنان ، دعاء التّديه.

١٠- نهج البلاغه ، الحكمه ٧٠.

١١- مفاتيح الجنان ، دعاء أبي حمزه الثمالي.

١٢- نهج البلاغه ، الحكمه ٥٦.

١٣ - إلهى! كيف أدعوك وأنا أنا؟ وكيف أقطع رجائى منك وأنت أنت؟ (١)

١٤ - أشهد أنك الإمام المهديّ قولا وفعلا وأنت الذى تملأ الأرض قسطا وعدلا بعد ما ملئت ظلما وجورا. (٢)

١٥ - اللهمّ إننى أسألك أن ترينى وليّ أمرك ظاهرا نافذ الأمر. (٣)

١٦ - وقد أتيتك يا إلهى بعد تقصيرى وإسرافى على نفسى معذرا نادما منكسرا مستقيلا مستغفرا منيبا مقرا مدعنا معترفا. (٤)

١٨ - إلهى! أنت أوسع فضلا وحلما من أن تقايسنى بعملى أو أن تسترلنى بخطيئتى. (٥)

١٩ - يا من يعطى من لم يسئله ومن لم يعرفه تحننا منه ورحمه. (٦)

٢٠ - ألا كلّ شيء ما خلا الله باطل

وكلّ نعيم لا محاله زائل

ص: ٣٠٣

١- مفاتيح الجنان ، دعاء سريع الإجابة.

٢- مفاتيح الجنان ، الاستغاثه بصاحب الأمر عليه السلام.

٣- مفاتيح الجنان ، دعاء الغيبه.

٤- مفاتيح الجنان ، دعاء كميل.

٥- مفاتيح الجنان ، دعاء أبى حمزه الثمالى.

٦- مفاتيح الجنان ، دعاء شهر رجب.

الأسماء العاملة (المصدر ، اسم الفاعل ، اسم المفعول ، الصفة المشبهة ، صيغ المبالغة)

أعرب ما يلي :

١ - (فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ فَادْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا.) (١)

٢ - (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ * أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ.) (٢)

٣ - (إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصِدِّقِينَ وَالْمُتَصِدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا.) (٣)

٤ - (وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ.) (٤)

٥ - (وَمَكْرُوهًا مَكْرًا كَبِيرًا.) (٥)

ص: ٣٠٤

١- البقرة (٢) : ٢٠٠.

٢- البلد (٩٠) : ١٤ - ١٦.

٣- الأحزاب (٣٣) : ٣٥.

٤- الهمزة (١٠٤) : ١.

٥- نوح (٧١) : ٢٢.

التعجب ، المدح والذم ، اسم التفضيل

أعرب ما يلي :

- ١ - أنت أكرم من أن تضيّع من ربّيته أو تبعد من أدنيتيه أو تشرّد من آويته أو تسلّم إلى البلاء من كفيته ورحمته. (١)
- ٢ - فمن يكون أسوء حالا منّي إن أنا نقلت على مثل حالي إلى قبري. (٢)
- ٣ - فوت الحاجه أهون من طلبها إلى غير أهلها. (٣)
- ٤ - إلهي! ما ألدّ خواطر الإلهام بذكرك على القلوب وما أحلى المسير إليك بالأوهام في مسالك الغيوب وما أطيب طعم حبّك وما أعذب شرب قربك. (٤)
- ٥ - ما أكثر العبر وأقلّ الاعتبار. (٥)
- ٦ - نعم القرين الرّضا. (٦)
- ٧ - بئس الزّاد إلى المعاد العدو ان على العباد. (٧)
- ٨ - ما أحسن تواضع الأغنياء للفقراء طلبا لما عند الله وأحسن منه تيه الفقراء على الأغنياء اتّكالا على الله. (٨)
- ٩ - حبّذا نوم الأكياس وإفطارهم. (٩)

ص: ٣٠٥

- ١- مفاتيح الجنان ، دعاء كميل.
- ٢- مفاتيح الجنان ، دعاء أبي حمزه الثمالي.
- ٣- نهج البلاغه ، الحكمة ٦٦.
- ٤- مفاتيح الجنان ، مناجاه العارفين.
- ٥- مفاتيح الجنان ، مناجاه العارفين.
- ٦- نهج البلاغه ، الحكمة ٤.
- ٧- نهج البلاغه ، الحكمة ٢٢١.
- ٨- نهج البلاغه ، الحكمة ٢٢١.
- ٩- نهج البلاغه ، الحكمة ١٤٥.

أعرب ما يلي :

١ - (كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا * وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا). (١)

٢ - (فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ). (٢)

٣ - (وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ). (٣)

٤ - (إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا). (٤)

٥ - (قَالَ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ). (٥)

٦ - (جَمَعْنَاكُمْ وَالْأُولَىٰ). (٦)

٧ - (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ). (٧)

٨ - (قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ * النَّارِ ذَاتِ الْوُقُودِ). (٨)

٩ - (إِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ). (٩)

١٠ - (كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنْتَه لِنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ). (١٠)

١١ - اللهم صل على محمد وآل محمد شجرة النبوه وموضع الرساله ومختلف الملائكه ومعدن العلم وأهل بيت الوحي. (١١)

ص: ٣٠٦

١- الفجر (٨٩) : ٢١ و ٢٢.

٢- المائدة (٥) : ١١٧.

٣- الأنبياء (٢١) : ٢٦.

٤- الإنسان (٧٦) : ٣.

٥- الأنبياء (٢١) : ٥٤.

٦- المرسلات (٧٧) : ٣٨.

٧- الحمد (١) : ٦ و ٧.

٨- البروج (٨٥) : ٤ و ٥.

٩- الشورى (٤٢) : ٥٢ و ٥٣.

١٠- الشورى (٤٢) : ٥٢ و ٥٣.

١١- مفاتيح الجنان ، دعاء شهر شعبان.

١٢ - لا خير في الدنيا إلا لرجلين : رجل أذنب ذنوباً فهو يتداركها بالتوبه ورجل يسارع في الخيرات. (١)

١٣ - من كساه الحياء ثوبه لم ير الناس عيبه. (٢)

١٤ - الدنيا دار ممر لا دار مقرّ ، والناس فيها رجlan : رجل باع فيها نفسه فأوبقها ورجل ابتاع نفسه فأعتقها. (٣)

١٥ - أفلساني هذا الكالّ أشكرك؟ (٤)

١٦ - أعوذ بك من نفس لا تقنع وبطن لا يشبع وقلب لا يخشع ودعاء لا يسمع وعمل لا ينفع. (٥)

١٧ - ليت شعري يا سيدي وإلهي ومولاي! أتسلط النار على وجوه خرت لعظمتك ساجده وعلى ألسن نطقت بتوحيدك صادقه ولشكرك مادحه وعلى قلوب اعترفت بإلهيتك محققه وعلى ضمائر حوت من العلم بك حتى صارت خاشعه وعلى جوارح سعت إلى أوطان تعبدك طائعه وأشارت باستغفارك مدعنه. (٦)

ص: ٣٠٧

١- نهج البلاغه ، الحكمة ٩٤.

٢- نهج البلاغه ، الحكمة ٢٢٣.

٣- نهج البلاغه ، الحكمة ٢٢٣.

٤- مفاتيح الجنان ، دعاء أبي حمزه الثمالي.

٥- مفاتيح الجنان ، دعاء أبي حمزه الثمالي.

٦- مفاتيح الجنان ، دعاء كميل.

النداء ، أسماء الأفعال ، نون التأكيد ، ما لا ينصرف

أعرب ما يلي :

- ١ - ربّ! أناجيكَ بقلب قد أوبقه جرمه. (١)
- ٢ - أي ربّ! جلّنى بسترِكَ واعف عن توييخى بكرم وجهك. (٢)
- ٣ - فوا أسفاه من خجلتى واقتضاحى ووا لهفاه من سوء عملى واجتراحى. (٣)
- ٤ - الجهاد الجهاد عباد الله! ألا وإنى معسكر فى يومى هذا ، فمن أراد الرّواح إلى الله فليخرج. (٤)
- ٥ - يا عليما بضرى ومسكنتى! يا خبيرا بفقرى وفاقتى! (٥)
- ٦ - يا سريع الرّضا! اغفر لمن لا يملك إلّا الدّعاء. (٦)
- ٧ - أوّه على إخوانى الذين تلوا القرآن فأحكموه وتدبّروا الفرض فأقاموه ، أحيوا السيّئه وأماتوا البدعه ، دعوا للجهاد فأجابوا ووثقوا بالقائد فاتبعوه. (٧)
- ٨ - الله الله فى القرآن لا يسبقكم بالعمل به غيركم ، والله الله فى الصلاه فإنّها عمود دينكم. (٨)
- ٩ - إياك والدّماء وسفكها بغير حلّها. (٩)
- ١٠ - لا تجعلنّ أكثر شغلِكَ بأهلك وولدك ، فإن يكن أهلك وولدك أولياء الله فإنّ الله لا

ص: ٣٠٨

- ١- مفاتيح الجنان ، دعاء أبى حمزه الثمالى.
- ٢- مفاتيح الجنان ، دعاء أبى حمزه الثمالى.
- ٣- مفاتيح الجنان ، مناجاه التائبين.
- ٤- نهج البلاغه ، الخطبه ١٨٢.
- ٥- مفاتيح الجنان ، دعاء كميل.
- ٦- مفاتيح الجنان ، دعاء كميل.
- ٧- نهج البلاغه ، الخطبه ١٨٢.
- ٨- نهج البلاغه ، وصيه أمير المؤمنين عليه السلام للحسن والحسين عليهما السلام.

٩- نهج البلاغه ، كتاب أمير المؤمنين عليه السلام للأشتر النخعي.

يضع أوليائه ، وإن يكونوا أعداء الله ، فما همك وشغلك بأعداء الله؟ (١)

١١ - يا دنيا يا دنيا إليك عني. (٢)

١٢ - كان في الأرض أمانان من عذاب الله وقد رفع أحدهما فدونكم الآخر فتمسكوا به.

أميًّا الأول - الذي رفع - فهو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وأميًّا الأمان الباقي فالاستغفار. قال الله تعالى : (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَكُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ) (٣)

١٣ - ولا تؤاخذني بأسوء عملي. (٤)

١٤ - لا مال أعود من العقل ، ولا وحده أوحش من العجب. (٥)

١٥ - يا بن آدم! كن وصي نفسك في مالك واعمل فيه ما تؤثر أن يعمل فيه من بعدك. (٦)

ص: ٣٠٩

١- نهج البلاغه ، الحكمة ٣٥٢.

٢- نهج البلاغه ، الحكمة ٧٧.

٣- نهج البلاغه ، الحكمة ٨٨.

٤- مفاتيح الجنان ، دعاء أبي حمزه الثمالي.

٥- نهج البلاغه ، الحكمة ١١٣.

٦- نهج البلاغه ، الحكمة ٢٥٤.

إعراب الفعل إلى آخر الكتاب

أعرب ما يلي :

١ - من يعط باليد القصيره يعط باليد الطويله. (١)

٢ - من أسرع إلى الناس بما يكرهون قالوا فيه بما لا يعلمون. (٢)

٣ - من نصب نفسه للناس إماما فليبدأ بتعليم نفسه قبل تعليم غيره. (٣)

٤ - لو اطلع اليوم على ذنبي غيرك ما فعلته ولو خفت تعجيل العقوبه لاجتنبته. (٤)

٥ - سيدي! إن وكلتني إلى نفسي هلكت. (٥)

٦ - إلهي وسيدي! وعزتك وجلالك لئن طالبتني بذنوبي لاطالببتك بعفوك ولئن طالبتني بلؤمي لاطالببتك بكرمك ولئن أدخلتني النار لاخبرن أهل النار بحبي لك. (٦)

٧ - اللهم مولاي! كم من قبيح سترته وكم من فادح من البلاء أقلته وكم من عثار وقيته وكم من مكروه دفعته وكم من ثناء جميل لست أهلا له نشرته. (٧)

٨ - لو تناولت الدهور وتمادت الأعمار لم أزدد فيك إلا يقينا ولك إلا حبا وعليك إلا متكلا ومعتمدا ولظهورك إلا متوقعا ومنتظرا ولجهادي بين يديك مترقبا. (٨)

ص: ٣١٠

١- نهج البلاغه ، الحكمة ٢٣٢.

٢- نهج البلاغه ، الحكمة ٣٥.

٣- نهج البلاغه ، الحكمة ٧٣.

٤- مفاتيح الجنان ، دعاء أبي حمزه الشمالي.

٥- مفاتيح الجنان ، دعاء أبي حمزه الشمالي.

٦- مفاتيح الجنان ، دعاء أبي حمزه الشمالي.

٧- مفاتيح الجنان ، دعاء كميل.

٨- مفاتيح الجنان ، زيارت صاحب الأمر عليه السلام.

فهرس المصادر

١. القرآن الكرم.
٢. أدب الطّف.
٣. الاستيعاب.
٤. الفيه ابن مالك.
٥. الانصاف فى مسائل الخلاف.
٦. أوضح المسالك.
٧. بحار الأنوار.
٨. البهجه المرضيه.
٩. التصريح على التوضيح.
١٠. تفسير النيسابورى فى سوره الأحقاف.
١١. جامع المقدمات.
١٢. جوامع الجامع.
١٣. حاشيه الصّبّان على شرح الاشمونى.
١٤. حاشيه الخضرى على شرح ابن عقيل.
١٥. حاشيه الدسوقى على مغنى اللبيب.
١٦. حاشيه محمّد محى الدين عبد الحميد على شرح ابن عقيل.
١٧. غرر الحكم.
١٨. شرح الكافيه للمحقّق الرضى رحمه الله.
١٩. شرح ابن عقيل على ألفيه ابن مالك.

٢٠. شرح الجامع الصغير.

٢١. شرح ابن يعيش.

٢٢. شرح شذور الذهب.

٢٣. شرح شواهد مغنى اللبيب.

٢٤. شرح أبيات مغنى اللبيب.

ص: ٣١١

٢٥. شرح الأزهار.
٢٦. صحيح البخارى.
٢٧. الصحيفه السجّاديه.
٢٨. الغدير.
٢٩. القاموس المحيط المنجد.
٣٠. قطر الندى.
٣١. الكتاب ، لسيويه.
٣٢. الكشاف.
٣٣. لسان العرب.
٣٤. المعجم الوسيط.
٣٥. مجمع البحرين.
٣٦. مسند زيد بن على.
٣٧. المناقب للخوارزمى.
٣٨. الميزان فى تفسير القرآن.
٣٩. مغنى الأديب.
٤٠. مغنى اللبيب.
٤١. من لا يحضره الفقيه.
٤٢. مستدرک الوسائل.
٤٣. المنصف من الكلام.
٤٤. مناقب آل أبى طالب.

٤٥. مفاتيح الجنان.

٤٦. مجمع البيان لعلوم القرآن.

٤٧. المحيط في علم النحو.

٤٨. نهج البلاغه.

٤٩. النحو الوافي.

٥٠. وسائل الشيعة.

٥١. همع الهوامع.

ص: ٣١٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

